٨٣

اليمن

في الصحافة العربية في القرن العشرين

١٩٩٢

٧

بسم الله الرحمن الرحيم

(٨٣)

اليـــمـــن

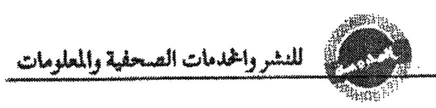
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٢

المجلد السابع

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1992
العنوان

المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
اجراء اول انتخابات برلمانية فى موعدها				
امين محمد امين	اليمن	الاهرام	92-09-26	1
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992				
الاصلاح برى من الاغتيالات والعنف فى اليمن				
مجدى الدقاق	اليمن	العالم اليوم	92-09-26	2
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992				
الرئيس اليمنى : تقاسم السلطة مع الاشتراكى كان خطأ				
	اليمن	صوت الكويت	92-09-26	5
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992				
صالح : وحدة اليمن لا غالب ولا مغلوب				
عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-09-26	6
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992				
صالح يعد لفرض الطوارئ وفك التحالف مع الاشتراكى				
	اليمن	صوت الكويت	92-09-26	8
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992				
انفجار يصيب منزلى الاريانى ومكى				
عبد الرحمن خبارة	اليمن	صوت الكويت	92-09-27	10
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992				
عراف الامام ينقذنى من سيفه !				
عبد الرحمن البيضانى	اليمن	اكتوبر	92-09-27	12
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992				
على سالم البيض يقاطع احتفالات ذكرى الثورة اليمنية فى صنعاء				
خير الله خير الله	اليمن	الحياة	92-09-27	17
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992				
صنعاء الانفجارات لن تنسف الانتخابات				
	اليمن	الوسط	92-09-28	19
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992				
على صالح يعتبر البيض فى جولة والاحداث الامنية لن تؤجل الانتخابات				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-09-28	21
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992				
ندوة للتضامن فى صنعاء عن العلاقات المصرية اليمنية				
	اليمن	الاهرام	92-09-28	22
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992				

اليمن تواجه العاصفة بالمضى فى المسيرة

السيد الملاح	اليمن	الشعب	92-09-29	23

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992

صنعاء : اتصالات مستمرة بالبيض لعودته وانفجار اخر فى حى السفارة السعودية

خير الله خير الله	اليمن	الحياة	92-09-29	25

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992

قادة الاحزاب يشترطون حضور البيض

لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-09-29	26

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992

اجهزة الامن تتكتم اخبار الاغتيالات

عبد الله حموده	اليمن	الشرق الاوسط	92-09-30	27

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992

الاحمر : لن نستبعد الاشتراكى وان خسر الانتخابات اليمنية

خير الله خير الله	اليمن	الحياة	92-09-30	28

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992

الاشتراكى غير مقتنع باعتكاف البيض ولجنة الانتخابات اليمنية تقر الدوائر

لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-09-30	31

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992

التضامن فى ندوة العلاقات المصرية اليمنية

	اليمن	الاهالى	92-09-30	32

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992

تحديات امام اليمن فى ذكرى ثورتها

محمد على الشهاوى	اليمن	الاهالى	92-09-30	33

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992

قبائل اليمن تدعو الى تنحية على عبد الله صالح

حمود منصر	اليمن	صوت الكويت	92-09-30	35

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992

ابو لحوم يؤكد تأجيل مؤتمر الأحزاب

لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-01	36

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992

الحزب الاشتراكى يحل خلافاته بالحوار لا بالرصاص

عادل الجوجرى	اليمن	الوطن العربى	92-10-01	37

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992

الخلافات الحزبية فى اليمن تؤجل انعقاد مؤتمر الاحزاب

	اليمن	الحياة	92-10-01	38

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992

اليمن يجدد رغبته بالانضمام لدول "اعلان دمشق

	اليمن	صوت الكويت	92-10-01	39

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السابع) 1992

العنوان	الكاتب	البلد	المصدر	التاريخ	الصفحة	الموضوع الفرعى
مؤتمر الاحزاب اليمنية فى حكم المؤجل	عبد الرحمن خبارة	اليمن	صوت الكويت	92-10-04	88	اليمن (المجلد السابع) 1992
الارهاب مستمر حتى الانتخابات	يوسف الشريف	اليمن	روز اليوسف	92-10-05	90	اليمن (المجلد السابع) 1992
الانتخابات اليمنية نهاية الشهر المقبل	عبد الوهاب المؤيد	اليمن	الوسط	92-10-05	93	اليمن (المجلد السابع) 1992
الشعائر الجمهورية .. باهضة التكاليف	محمد عصفور	اليمن	الوفد	92-10-05	94	اليمن (المجلد السابع) 1992
القيادة اليمنية تتخطى غياب البيض	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-05	95	اليمن (المجلد السابع) 1992
صنعاء : بدء تنفيذ الاتفاق الموقع بين الحزبين الحاكمين		اليمن	الحياة	92-10-05	96	اليمن (المجلد السابع) 1992
على عبد الله صالح : لا خوف على الوحدة واليمن ليست الجزائر		اليمن	الوسط	92-10-05	98	اليمن (المجلد السابع) 1992
سنسلم الحكم اذا فشلنا فى الانتخابات المقبلة	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-06	100	اليمن (المجلد السابع) 1992
عرفات وصدام حسين فى انتخابات اليمن	هلال عبد الحميد	اليمن	العروبة	92-10-06	102	اليمن (المجلد السابع) 1992
على صالح : الانتخابات قبل 21 تشرين الثانى	خير الله خير الله	اليمن	الحياة	92-10-06	103	اليمن (المجلد السابع) 1992
على صالح يخير الحزب الاشتراكى الدمج او التنسيق قبل الانتخابات	خير الله خير الله	اليمن	الحياة	92-10-06	105	اليمن (المجلد السابع) 1992
مجلس الرئاسة اليمنى يعود للانعقاد	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-06	106	اليمن (المجلد السابع) 1992
اسبوع للتضامن المصرى اليمنى فى القاهرة		اليمن	الاهالى	92-10-07	107	اليمن (المجلد السابع) 1992

العنوان	الكاتب	البلد	المصدر	التاريخ	الرقم	الموضوع الفرعي
الحزبان الحاكمان فى اليمن يطرحان 4 مقترحات جديدة	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-07	108	اليمن (المجلد السابع) 1992
القبائل اليمنية تحمل الدولة مسؤولية القتل	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-07	109	اليمن (المجلد السابع) 1992
الجيش اليمنى يهدد النظام		اليمن	صوت الكويت	92-10-08	110	اليمن (المجلد السابع) 1992
الاسلام برئ من اعمال العنف التى ترتكب باسمه	قسمت طوران	اليمن	الوطن العربى	92-10-09	111	اليمن (المجلد السابع) 1992
حذف 61 اية قرانية و 6 احاديث من مناهج الاطفال	شريف قنديل	اليمن	المسلمون	92-10-09	118	اليمن (المجلد السابع) 1992
من يأكل من فى صراع السلطة فى اليمن	حسام عبد الحميد	اليمن	المسلمون	92-10-09	119	اليمن (المجلد السابع) 1992
صنعاء : افغان اليمن وراء موجة التفجيرات	خير الله خير الله	اليمن	الحياة	92-10-10	120	اليمن (المجلد السابع) 1992
اضراب شامل للتجار يشل 4 محافظات	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-11	122	اليمن (المجلد السابع) 1992
افراح الانفصال	عبد الرحمن البيضانى	اليمن	اكتوبر	92-10-11	123	اليمن (المجلد السابع) 1992
النواب اليمنيون يطالبون الحكومة بتقرير امنى	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-10-11	128	اليمن (المجلد السابع) 1992
عقدة القوات المسلحة تحكم الموقف والبيض يتهم رئيسة شخصيا بمحاولة اغتياله	نهاد نعمان	اليمن	صوت الكويت	92-10-11	130	اليمن (المجلد السابع) 1992
مشاركة المؤتمرالشعبى تضعف فعاليته فىالتضامن مع الاشتراكى	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-11	135	اليمن (المجلد السابع) 1992
الصناديق تقرر شرعية الاحزاب اليمنية	يوسف الشريف	اليمن	العالم اليوم	92-10-12	136	اليمن (المجلد السابع) 1992

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

العنوان	الكاتب	البلد	الصحيفة	التاريخ	الصفحة	الموضوع الفرعي
المعمعة اليمنية	الياس البراج	اليمن	صوت الكويت	92-10-17	162	اليمن (المجلد السابع) 1992
تظاهرات صاخبة فى عدن تطالب بحكم محلى ديمقراطى	عبد الرحمن خبارة	اليمن	صوت الكويت	92-10-18	163	اليمن (المجلد السابع) 1992
تظاهرة فى عدن تحتج على الغلاء وقادة الاشتراكى يحاورون البيض	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-10-18	164	اليمن (المجلد السابع) 1992
كيف تطور الدور المصرى ؟	عبد الرحمن البيضانى	اليمن	اكتوبر	92-10-18	165	اليمن (المجلد السابع) 1992
مسيرة احتجاج فى عدن وتلويح بالعصيان المدنى	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-18	170	اليمن (المجلد السابع) 1992
احتفالات عدن تثير استياء صنعاء	يوسف الشريف	اليمن	العالم اليوم	92-10-19	172	اليمن (المجلد السابع) 1992
الانتخابات المقبلة محاولة لكسر ارادة القصر		اليمن	الشرق الأوسط	92-10-19	173	اليمن (المجلد السابع) 1992
الشعبى و الاشتراكى يتجهان لتشكيل حكومة ائتلاف بعد الانتخابات	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-10-19	175	اليمن (المجلد السابع) 1992
احزاب اليمن والبحث عن الوفاق الضائع	حسن ابو طالب	اليمن	المجلة	92-10-20	176	اليمن (المجلد السابع) 1992
الانتخابات المقبلة محاولة لكسر "إرادة القصر"		اليمن	الشرق الاوسط	92-10-20	181	اليمن (المجلد السابع) 1992
الديمقراطية فى اليمن فخ للحاكم .. وشباك للمحكوم	عوض العرشانى	اليمن	صوت الكويت	92-10-20	182	اليمن (المجلد السابع) 1992
المصالحة بين على صالح والبيض تنتظر "تحسن طقس صنعاء	انيس ديوب	اليمن	الشروق	92-10-21	184	اليمن (المجلد السابع) 1992
كرسى السلطة مغر جدا لكنه فى اليمن "مثير للشفقة"	عبد الله السلال	اليمن	الشروق	92-10-21	188	اليمن (المجلد السابع) 1992

فهرس/ قصاصات الصحف



المصدر : الأهرام
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٢

وكيل وزارة الاعلام اليمنى :

اجراء أول انتخابات برلمانية فى موعدها

اسرار كثيرة ستكشفها محاكمة مدبرى الانفجارات

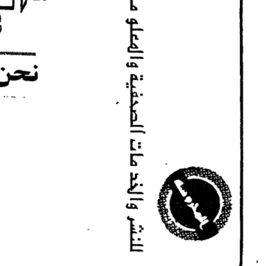
كتب - أمين محمد أمين :

تقرر اجراء أول انتخابات برلمانية لدولة الوحدة باليمن قبل الحادى والعشرين من شهر نوفمبر القادم لانتخاب ٣٠١ عضوفى اول مجلس نيابى باليمن والتاكيد على عدم سيطرة حزب على السلطة حتى لو حصل على الاغلبية .

وقال السيد مطهر تقى وكيل وزارة الاعلام بالجمهورية اليمنية ان الدولة لن تتدخل فى الانتخابات بأى صورة من الصور وهى متروكة للجنة العليا للانتخابات التى تضم ١٧ عضوا ممثلين للمؤتمر الشعبى العام وللحزب الاشتراكى والمستقبلين والاحزاب الاخرى فى اليمن والتى يبلغ عددها حاليا ٣٤ حزبا تصدر ١٥٤ صحيفة تعبر عن ارائها واتجاهاتها ومن بينها يوجد ٥ فصائل واحزاب للناصريين .

وحول موجة الأغتيالات التى تشهدها اليمن حاليا قال وكيل وزارة الاعلام ان الشعب اليمنى بالكامل مسلح ولكن موجة الانفجارات والأغتيالات التى بدأت بمقر المؤتمر الشعبى العام ثم منزل شقيق الرئيس على عبد الله صالح وامانة العاصمة ومنزل سالم صالح ومحاولة اغتيال وزير العدل عبد الواحد سلام .. جميع هذه الانفجارات تقوم بها عناصر معروفة بعدائها لمسيرة الديمقراطية والوحدة فى اليمن وقد تم القبض على عدد كبير منهم وستكشف محاكماتهم قريبا الكثير من الاسرار .

وحول الاتفاق الحدودى بين اليمن وسلطنة عمان قال ان توقيعه سيتم خلال الشهر القادم بعد انتهاء اللجنة الفنية من خبراء البلدين وباستخدام الاقمار الصناعية من تحديد مواقع الخط المستقيم الفاصل بين البلدين عند خط ١٩.٥ على بحر العرب مؤكدا ان الروح الودية سادت المناقشات وقال انه بموجب الاتفاق ستعود مساحة ٤٥٠٠ كيلو متر مربع من الاراضى كما ستعود مساحات أخرى للسلطنة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم
القاهرية

التاريخ : ٢٦ سبتمبر

الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر فى حوار جريء مع «العالم اليوم» :

«الإصلاح» بريء من الاغتيالات والعنف فى اليمن

نحن حزب المعارضة الرئيسى فى البلاد.. ولا رجوع عن الوحدة

٠٤٠٠٠٣

المصدر : العالم اليوم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

□ أجرى الحوار في صنعاء ـ مجدي الدقاق:

الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر أحد أهم الشخصيات السياسية في اليمن ويقولون إنه اصبح احد الارقام الصعبة في المعادلة السياسية في البلاد.
الشيخ الأحمر الذي يعتبر نفسه الان زعيم المعارضة السياسية في اليمن الموحد بحكم تزعمه لحركة «التجمع اليمني للإصلاح» التي تضم العديد

□ **العالم اليوم: فلنبدأ بتقييمكم للمرحلة الانتقالية؟**

■ لقد وجدت هذه المرحلة لكي تتمكن الدولة من انجاز المهام الوحدوية، واتفق على وجود فترة انتقالية مدتها ٣٠ شهرا كانت ٦ شهور فقط في الاصل لكن الحزب الاشتراكي لاسباب خاصة به تحفظ على هذه المدة واتفق مع المؤتمر عليى تمديدها الى ٣٠ شهرا وهي التي ستنتهي في شهر نوفمبر القادم.

□ **العالم اليوم: هل استطاعت الفترة الانتقالية تحقيق اهدافها في دمج مؤسسات الدولة؟**

■ الواقع ان كثيرا من المؤسسات لم يتم توحيدها الى الان وذهبت ايام الفترة الانتقالية في معالجة قضايا اخرى وجاءت ازمة الخليج لتضيف مشكلات جديدة على البلاد ومنها المشكلة الاقتصادية ولذا نحن نرى ان الدولة لم تكمل بعد المهام التي وجدت من أجلها الفترة الانتقالية.

□ **العالم اليوم: يحاول البعض إلصاق تهمة تزايد اعمال العنف والاغتيالات التي شهدتها اليمن مؤخرا بحركة الاصلاح فما قولكم؟**

■ هذا الكلام لا نصيب له من الصحة على الاطلاق فالاصلاح ارفع من أن يتدنى الى هذا المستوى ولديه رجال عقلاء ومسئولون يتمتعون بالحكمة والرشد.

□ **العالم اليوم: اذن من وراء تصاعد هذه الاعمال؟**

■ على كل حال نحن اكثر الجهات استنكارا لاية اعمال اجرامية او اى مظاهر للعنف وأكثر الناس رفضا لها، ونحن نرى ان اجهزة الاعلام الداخلية والخارجية ضخمت الاحداث ولم تنقل الحقيقة، واستطيع القول بأن ما يجرى هو اقل في حجمه مما يقال وينشر ومعظم الحوادث جنائية وقبلية ونتيجة المشكلات التى تتعلق بالصراع على الاراضى او هى عمليات ثارية اى انها ذات بعد اجتماعي و ٩٥٪ منها ليس لها طابع سياسي، وايضا لم تكن بالبعد الذى صورته اجهزة الاعلام.

□ **العالم اليوم: البعض يرى انه اذا لم يحدث نوع من الاتفاق بين كافة القوى السياسية قبل اجراء الانتخابات فإن هذا سوف يعرض البلاد للخطر؟**

■ الشعب اليمني شعب له تاريخ ولدية من العناصر التى تتكون من المشايخ ورجال القبائل والعلماء والمثقفين ومن الضباط والتى لديها القدرة على انقاذ البلاد والحيلولة دون تفجر الاوضاع والجميع لديهم التعقل والشعور بالمسئولية مما يجنب البلاد اية مخاطر ويبعدها عن المواقف الخطيرة، واذا تركت الاتفاقيات تتم بطريقة ديمقراطية ودون تدخلات سياسية او ضغوط فإنها ستتم بصورة هادئة وديمقراطية.

□ **العالم اليوم: ما هو تقييمكم لاعضاء اللجنة العليا للانتخابات؟**

■ كل شخصيات اللجنة العليا عناصر جيدة اختارها مجلس النواب، ونحن في اليمن تعودنا ان يتعامل كل شخص بأمانة في حال تكليفه مسئولية ما، سواء كان ذلك قبل مرحلة التعددية او بعدها لهذا فإن اعضاء اللجنة العليا هم من الوطنيين الشرفاء الذين يعبرون عن الجميع وليس عن انتماءاتهم الشخصية.

□ **العالم اليوم: اذا حدث نوع من التحالف بين القوى والاحزاب السياسية في اليمن.. هل تقبلون التحالف مع الحزب الاشتراكي؟**

■ الحوار بين «الاصلاح الاشتراكي» مستمر ومفتوح ولم يكن بيننا قطيعة ابدا ونحن نفضل التحالف مع الاحزاب الصغيرة وليس مع الاحزاب الكبيرة الحاكمة.

□ **العالم اليوم: ما حقيقة الخلاف الموجود بين التيار القبلي والتيار الديني داخل حركة الاصلاح؟**

■ نحن جميعا متدينون، والتجمع اليمنى للاصلاح هو تنظيم سياسي اسلامي يجمع العلماء والمثقفين والتجار وكل فئات الشعب ولا يوجد خلاف داخل حركة الاصلاح فنحن مكملون لبعضنا البعض.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٢

□ العالم اليوم: هل تعتقدون ان «الاصلاح» قد خسر كثيرا في معركة اقرار الدستور، ثم في اصدار قانون تنظيم حمل السلاح ثم في قانون التعليم؟

■ التجمع اليمني للاصلاح مع بقية الاحزاب خارج السلطة تعتبر نفسها احزابا معارضة، الا ان الاحزاب الاخرى تخلت عن دورها وتحمل الاصلاح وحده مواجهة كل شيء ونحن نعتبر انفسنا حزب المواجهة مع السلطة الذى يعارض كافة الممارسات الخاطئة نيابة عن الجميع.

□ العالم اليوم: هل تعتبر قانون التعليم مخالفا للشريعة؟

■ لا أستطيع الجزم بذلك ولكنه قانون غير صالح وضعيف ولم يكن متكاملا ولا يصلح للتطبيق.

□ العالم اليوم: الا ترى ان وجود أكثر من ٤٥ حزبا في البلاد امر مبالغ فيه بعض الشيء؟

■ يجب أن يتفهم الجميع ظروف اليمن ففى الماضى لم يكن مسموحا في الشمال — بحكم الدستور — بوجود احزاب وفى الجنوب كان هناك حزب واحد، وعندما جاءت التعددية كان اليمنيون يشعرون بالضيق والكبت وجاء انشاء هذا العدد الكبير كنوع من رد الفعل الطبيعي.

□ العالم اليوم: هناك من يقول ان اليمن يمكن أن يشهد بديلا مخيفا لو استمر هذا المناخ السياسي الذى تعيشه البلاد؟

■ ماذا تقصد بالبديل المخيف؟

□ العالم اليوم: اقصد حربا اهلية مثلا.. عودة عن الوحدة..

■ لا اعتقد ذلك فالردة عن الوحدة نعتبرها في اليمن ردة عن الاسلام.

□ العالم اليوم: هل ستكون الانتخابات هى الطريق للخروج من المازق؟

■ هذا الذى نراهن عليه ويراهن عليه الشعب كله والذى نعلق الامل عليه هو انتهاء الفترة الانتقالية واجراء الانتخابات وايجاد الدولة الجديدة.

□ العالم اليوم: بعض التيارات الاسلامية ترى ان التعددية منافية للدين ما رأيك في هذا؟

■ في الحقيقة اذا كانت الحزبية على اسس اسلامية ومن اجل التنافس والمصلحة العامة فليس لدينا تحفظ عليها ولا نرى في ذلك مخالفة للاسلام.

□ العالم اليوم: كنتم احد المشاركين في حكم ما كان يسمى بالشمال وشاركتم في تأسيس المؤتمر الشعبى العام فلماذا انسحبتم منه وتزعمتم حزبا معارضا؟

■ المؤتمر الشعبي في حقيقة الامر كان قبل الوحدة مظلة انخرطت تحتها كل القوى وكل الاتجاهات والعناصر السياسية على مختلف اتجاهاتها وميولها حتى جاءت التعددية وخرجت من تحت هذه المظلة شخصيات وعناصر كثيرة اتجهت الى الشيء الذي يتفق مع اقتناعاتها.



المصدر : صوت الكويت
كويتية

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صالح يرد على البيض والخلافات تتصاعد بين الحزبين الحاكمين

الرئيس اليمني: تقاسم السلطة مع «الاشتراكي» كان خطأ

صنعاء - «صوت الكويت»، وكالات: تصاعدت الخلافات بشكل أكثر حدة بين الحزبين الحاكمين في اليمن، فيما قال الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ان تقاسم السلطة مع الحزب الاشتراكي كان خطأ، وذلك في رده على خطاب كان قد القاه نائبه علي سالم البيض الاربعاء الماضي.

وابلغ الرئيس اليمني الاحزاب السياسية التزامه باجراء الانتخابات النيابية في موعدها وانهاء الفترة الانتقالية وهي المطالب التي شددت عليها تلك الاحزاب بعد انباء عن احتمالات اعلان حالة الطوارئ لمواجهة اعمال العنف في البلاد.

واعترف صالح في لقاء له أول من امس مع قادة وممثلي الاحزاب السياسية المرخص لها أن اسلوب تقاسم السلطة بين المؤتمر الشعبي العام الذي يقوده والحزب الاشتراكي خلال الفترة الانتقالية «يمثل احد الاخطاء التي حدثت».

وقال ان اعمال العنف «لن تنجح في دفع اليمن الى التراجع عن مسيرة الديمقراطية».

وانتقد الرئيس اليمني خلال اللقاء اسلوب معالجة القضايا «بالتنصل من المسؤولية والقاء التهم على الآخرين» مشيرا الى ان «مواجهة المشكلات تتم بالتصدي لها من الجميع وتجسيد السلوك الديمقراطي قولا وفعلا».

واعتبر المراقبون في صنعاء ان خطاب صالح بمثابة رد على خطاب نائبه علي سالم البيض قبل يومين ودعا فيه الى ضرورة توحيد الجيش وقال «ان الديمقراطية في اليمن لا يمكن ان تعزز الا بوجود دولة مؤسسات وحياة مدنية». وتوقع اولئك المراقبون ان يصل صالح عدن في آخر محاولة لتسوية الخلافات مع نائبه الذي ترك منصبه منذ شهر ونصف الشهر بعد استفحال الخلافات بينهما عشية اجراء الانتخابات المقرر اجراؤها في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

وقالت وكالة «فرانس بريس» ان الاوساط السياسية تفسر غياب البيض من لقاء صالح بقادة الاحزاب بانه مؤشر على استيائه مما يعتبره محاولة من قبل الرئيس وحزبه للاستئثار بالسلطة.



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

اليمن يحتفل بالذكرى الثلاثين لـ «ثورة ٢٦ سبتمبر»

صالح: وحدة اليمن لا غالب ولا مغلوب

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اكد رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح في الاحتفالات بالذكرى الثلاثين لـ «ثورة ٢٦ سبتمبر» ان لا خوف على وحدة الجمهورية لأنها «محمية ومحصنة بجماهير الشعب» وتحققت بطريقة ديموقراطية، «لا غالب فيها ولا مغلوب». وتحدث عن «مؤامرات وحروب معادية للثورة» اضعفت حجم الانجازات التي شهدتها البلاد.

وبدات الاحتفالات الرسمية بالذكرى الثلاثين لـ «ثورة ٢٦ سبتمبر» في الثامنة مساء (بتوقيت صنعاء) باشعال «شعلة الثورة» في ميدان التحرير وسط العاصمة وابتهاج الحشود التي حضرت الى الموقع قبل ساعتين واستمعت الى قرع الطبول والرقصات التقليدية التي تمثل المحافظات. واضيئت العاصمة بالوان مختلفة زينت الشوارع الرئيسية والمؤسسات الحكومية والخاصة ومنازل المواطنين.

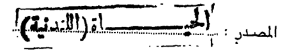
وفي الثامنة بثت وسائل الاعلام المرئية والمسموعة الخطاب الرسمي المسجل الذي تلاه الفريق علي عبدالله صالح وتناول فيه المنجزات.

وقال الرئيس صالح: «ان الاحتفال باعياد الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر، يكتسب اهميته التاريخية ومغزاه العميق من عظمة التحول الثوري الذي صنعته الثورة في حياة شعبنا وواقع وطننا اليمني».

واضاف: «ان الاحتفالات هذا العام ستتضمن وضع حجر الاساس لعدد من المشاريع النفطية ومد انابيب جديدة لضخ النفط من الحقول المكتشفة في عدد من محافظات الجمهورية. وكان في الامكان ان يكون حجم تلك التحولات والانجازات اكبر واشمل لولا ضراوة المؤامرات والحروب المعادية للثورة والجمهورية التي كانت تستهدف وقف حركة التغيير الثوري (...) وكان لها تاثير كبير في مضاعفة المصاعب الموروثة من عهود ما قبل الثورة اضافة الى بعض السلبيات التي رافقت مسيرة الثورة اليمنية. لكن صمود الشعب وتضحياته اثبتت القدرة على الدفاع عن الثورة وتحققت الانتصارات التي توجت

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٢

صالح : وحدة اليمن لا غالب ولا مغلوب

تتمة الصفحة الاولى

بنصر اعادة تحقيق وحدة الوطن في ٢٢ مايو (ايار) ١٩٩٠».

وتابع «يحتفل شعبنا بالعيد الثلاثين، وهو على موعد مع القدر في خوض اول انتخابات ديموقراطية في ظل يمن موحد وفي اطار التعددية الحزبية (...) ونؤكد حق الناخبين في اختيار ممثليهم في مجلس النواب بارادة حرة بعيدة عن العنف والارهاب والتعصب الذي سيظل منبوذا ومرفوضا في مجتمعنا ومن قبل كل جماهير شعبنا».

وناشد كل الاحزاب والتنظيمات تنسيق جهودها من اجل المشاركة الايجابية في الانتخابات واثراء واقع الممارسة الديموقراطية.

ودعا كل الاشقاء الى رص الصفوف وتوحيد الطاقات لمواجهة التحديات الحالية واستنهاض التضامن العربي والاسلامي لوقف النزيف الداخلي الذي تتعرض له شعوب عربية واسلامية وبذل اقصى الجهود لوقف الاقتتال بين الاشقاء في الصومال واغاثة اللاجئين من ضحايا الحرب الاهلية المدمرة».

وكان الرئيس صالح قال في كلمة القاها اول من امس امام ندوة «اليمن الواحد في ظل المتغيرات الدولية». ان الوحدة اليمنية تحققت بطريقة ديموقراطية لا غالب فيها ولا مغلوب على رغم التحديات والمؤامرات التي احاطت بالجهود الوحدوية التي استمرت حتى بعد تحقيق الوحدة».

واضاف: «ان الديموقراطية هي سمة العصر ومرتكز مهم للنظام الدولي الجديد، ولهذا نسعى على الاشقاء والاصدقاء ان يدعموا التوجه الديموقراطي في اليمن لأنه في حاجة الى مثل هذا الدعم في ظل الصعوبات الاقتصادية التي فرضها بعض الظروف والمتغيرات الوطنية والاقليمية وفي مقدمتها ازمة الخليج».

وأكد ان اليمن «مصمم على مواصلة المشوار على الطريق الديموقراطي والأخذ بمبدأ التداول السلمي للسلطة واحترام ارادة الناخبين عبر صناديق الاقتراع مهما كانت الصعوبات والتحديات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت كويتية

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

منظمة معارضة تحمل وزارة الداخلية اليمنية مسؤولية التفجيرات

صالح يعد لفرض الطوارئ وفك التحالف مع الاشتراكي

لندن - «صوت الكويت»: اكدت نشرة متخصصة بشؤون الشرق الأوسط احتمال تعليق الانتخابات التشريعية في اليمن على الرغم من اعلان الرئيس اليمني التزامه باجرائها في موعدها المقرر في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

وقالت «ميدل ايست كونفيدنشيال» الدولية الصادرة امس ان غالبية اعضاء لجنة الانتخابات اوصوا بارجائها «الى اجل غير مسمى» وذلك لاعتبارات فنية وادارية صرفة على حد قول النشرة. واضافت ان هذه التوصية قوبلت بحنق من قبل قادة الحزب الاشتراكي اليمني الشريك الثاني في السلطة حيث احتج زعيم الحزب ونائب رئيس الجمهورية علي سالم البيض على ذلك، وغادر الى عدن تاركا منصبه في صنعاء.

ونسبت النشرة الى مسؤولين في الحزب الاشتراكي قولهم ان الرئيس صالح يريد فرض قوانين الطوارئ، وتجميد الدستور وفك الائتلاف بين الحزبين.

وكان صالح قد ابلغ الأول من امس رؤساء الأحزاب

(التتمة في الصفحة ٨)



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

صالح يعد

اليمنية بأن تجربة تقاسم السلطة بين حزبه والحزب الاشتراكي كان احدى الخطوات الخاطئة خلال فترة الانتقال التي سبقت الانتخابات.

وقال اولئك المسؤولون ان مستشارين مقربين لرئيس الجمهورية مثل شقيقه العقيد محمد عبدالله صالح قائد الأمن المركزي والعقيد مجاهد ابو شوارب (نائب رئيس الوزراء) متورطون في موجات التفجيرات المنظمة واعمال الاغتيال والهجوم

ضد زعماء الحزب الاشتراكي ومكاتبه، وأكدوا، ان التفجيرات التي طالت شقيق الرئيس لا تعدو كونها كاذبة ومدبرة -وان العقيد صالح دبر الأمر بنفسه-.

ولاحظت النشرة انه على الرغم من مناشدات صالح العلنية لوزير داخليته كي يتخذ اجراءات قوية ويعقد محاكم عاجلة للمعتقلين فانه لم يتم حتى الآن غير القليل بهذا الصدد. وأضافت ان هناك مخاوف في ان تصبح اليمن «جزائر اخرى» في ظروف عزلتها عن جيرانها بسبب موقفها الرسمية من ازمة الخليج حيث انحازت الى بغداد. وأعادت النشرة الى الاذهان ما قاله نائب وزير الخارجية الاميركية ديفيد ماك علنا في وقت سابق من ان اي تحسن في العلاقات الاميركية اليمنية «رهن بتحسن علاقات اليمن مع دول الخليج». وعلى صعيد آخر نفت «الجبهة الثورية لشعب الجنوب اليمني» علاقتها بالتفجيرات وأعمال العنف الداخلية. وقالت الجبهة وهي اطار للمعارضة اليمنية في المنفى في بيان اصدرته في الخارج ان ابواق النظام «المأجورة» روجت مثل هذه الأخبار لابعاد الشبهات «عن الفاعل الرئيسي والرؤوس المدبرة لجرائم الاغتيالات»، وأضافت ان الانفجارات الأخيرة في منازل اتباع الرئيس اليمني «هي حوادث مفتعلة من تدبير جهاز وزارة الداخلية».

٠٤٠٠٠٩



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن تحتفل بعيد ثورتها في ظل اضطراب أمني واسع

انفجار يصيب منزلي الارياني ومكي والبيض يقاطع الاحتفالات برئاسة صالح

عدن - عبدالرحمن خبارة:

اصاب انفجار منزلي كل من نائب رئيس الحكومة اليمنية حسن مكي ووزير الخارجية عبدالكريم الارياني ليلة اول من امس عشية احتفالات اليمن بعيدها الوطني الذي صادف امس. وقاطع نائب رئيس الجمهورية اليمنية علي سالم البيض تلك الاحتفالات ومعه عدد كبير من المسؤولين السياسيين.

ورغم ان الانفجار الذي طال منزلي الارياني ومكي لم يوقع ضحايا، الا انه تسبب بأضرار مادية في المنزلين والجوار، واكد اضطراب الأمن في «دولة الوحدة» بين الشمال والجنوب، على عمق الانشقاق بين الحزبين الحاكمين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي. وجاءت مقاطعة البيض للاحتفالات بمناسبة مرور ثلاثين عاما على قيام الثورة اليمنية تكريسا للانشقاق. وقالت المصادر المطلعة في عدن ان البيض بقي في منطقة «كريتر» القريبة من الحي القديم في العاصمة الجنوبية (عدن)، مؤكدا انه ما زال على شروطه للعودة للمشاركة في الحكم. واضافت ان شروط البيض تتلخص في ضرورة تنفيذ عدد من القضايا منها: مراجعة اتفاقية الوحدة بين الشمال والجنوب وكذلك الاتفاقيات التي تلتها، ثم متابعة ما تم تنفيذه مع تحديد اسباب عدم تنفيذ بعض تلك الاتفاقيات. وكذلك يشترط البيض وجماعته ايجاد الحلول العاجلة لمشكلة اضطراب الأمن الذي طال عددا من كبار المسؤولين، ثم تهيئة الجو العام لاجراء الانتخابات النيابية، وسحب الجيش من المدن.

وتقول المصادر نفسها انه رغم هذه الخطوط العريضة للخلاف بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، والجناح الذي يقوده في الحكم وبين نائبه وجناحه في الحكم ايضا، الا ان هناك خلافات حول قضايا عسكرية ومالية وادارية تطال بنية السلطة ككل، خاصة بعد تبادل الاتهامات بين طرفي الخلاف، ولم تجزم المصادر في امر بدأ يتردد في العاصمة صنعاء وهو ان البيض وجماعته يطالبون بتأجيل الانتخابات خاصة اذا استمر الارهاب الذي يمارس بالانفجارات ومحاولات الاغتيال المتكررة.

من هنا جاء كلام الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في

(التتمة في الصفحة ١٠)



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

انفجار يصيب

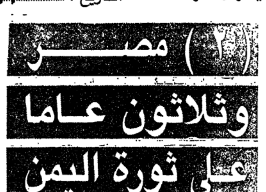
خطابه في احتفالات الثورة امس، حسب المصادر نفسها، وكأنه محاولة تطمين للجناح الآخر، عندما شدد صالح على ما وصفه بأنه «حق الشعب في اختيار ممثليه في البرلمان بحرية وبعيدا عن اي عمل من اعمال العنف او الارهاب». وكانت هذه اشارة الى الانتخابات البرلمانية المزمع اجراؤها في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل وستكون الاولى في اليمن بعد توحيد شطريه. وحث صالح كل المنظمات والاحزاب السياسية على تنسيق جهودها للمشاركة بايجابية في الانتخابات وتعميق ممارسة الديمقراطية. ودعا اليمنيين الى الثبات على الرغم من سلسلة انفجارات

ومحاولات اغتيال تعرض لها مسؤولون كبار في البلاد. ومن جهة اخرى اجتمع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في نيويورك اول من امس مع وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية عبدالعزيز الدالي. وذكرت اذاعة الرياض انه تم خلال الاجتماع استعراض القضايا ذات الاهتمام المشترك والموضوعات المدرجة في جدول أعمال الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.



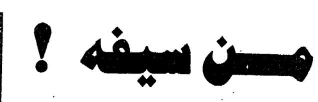
المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢



امتثلنا لأمر الإمام وعدنا الى اليمن ، وفى مجلس الإمام شكرنى البدر قائلا إننى الذى اقترحت طلب السلاح من الروس لمواجهة الاعتداءات البريطانية على اليمن ، فركل الإمام ابنه البدر فى ساقه حتى سقط على الأرض ، وقال إن القاضى العمرى هو المسئول ، وإنه قد عزله من وزارة الخارجية وعين بدله السيد حسن إبراهيم وكيلا لوزارة الخارجية . وكان حسن ابراهيم (الهاشمى) قد استخدم سلاح العنصرية فى منافسته مع ابن الشعب القاضى العمرى ، فأقنع الإمام بأن العمرى يسعى إلى إسقاط حكم الإمامة الهاشمية فى اليمن .

حاولت تهدئة ثورة الإمام ، فقلت إن الأسلحة عندماتظل مفككة داخل صناديقها تبقى مجرد قطع من حديد ، ولا تصبح أسلحة إلا بعد إخراجها وتركيبها ثم تدريب البشر على استخدامها ، وذلك مرهون بإرادة الإمام ، ولا أحد غير الإمام ، كما أنه عندما تعرف بريطانيا أن اليمن قد بدأت تحمل السلاح فإنها تعيد حساباتها قبل التفكير فى الاعتداء على اليمن . وبذلك تؤتى الأسلحة السوفييتية ثمارها فى عدن حتى إذا بقيت أسيرة لصناديقها فى الحديدة .



عراف الامام ينقذنى من سيفه !



دكتور عبد الرحمن البيضانى

نائب رئيس جمهورية اليمن السابق



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجاذبت الإمام مشاعر متعارضة ، كان يكره اعتداء الانجليز العسكرى من عدن ، كما يخشى نداء عبد الناصر القومى من القاهرة . فكان وطنيا فى مواجهة الانجليز ، انعزاليا فى مواجهة عبد الناصر ، فاقتضى دهاؤه الفطرى أن يحتضن حسن إبراهيم الذى رآه صديقا للانجليز ، ويكتفى بعتاب ولى عهده البدر الذى أصبح صديقا للروس ، ويغفر لعبد الرحمن البيضانى الذى ساعده على إقامة علاقته الخاصة مع المصريين ، ودفع القاضى العمرى كل الثمن .

بعد نحو ثلاثة أشهر وقع يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦العدوان الثلاثى على مصر ، وظن الإمام أنه نهاية عبد الناصر كما بشره وكيل خارجيته حسن إبراهيم . وحين انتصرت مصر وخرج آخر الغزاة من بور سعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ بدأ الإمام يتكيف بالأوضاع الجديدة . فعزل حسن إبراهيم من منصب وكيل الخارجية وأعاده وزيرا مفوضا فى لندن ، وأعاد القاضى العمرى الى منصبه ، وأضاف الى وظيفتى فى بون منصب مستشاره السياسى الخاص ، ووقف يخطب فى مدينة الحديدة متأثرا بالمناخ العربى القومى الذى تجلى فى مواجهة العدوان الثلاثى على مصر فقال (انتظروا صيحتى الكبرى) معلنا انه سوف يزحف على عدن .

وكان القاضى السياغى نائب الامام فى لواء إب قد أقنعه بأن غزو عدن لا يستغرق من رجال القبائل أكثر من مسيرة يوم أو يزيد قليلا ، ودارت فعلا معارك على اطراف اليمن من الجنوب والشرق . وكنت أتلقى فى المانيا برقيات من الإمام تشرح عدوان الطائرات البريطانية وسقوط الانقاض فوق الضحايا .

ثم استدعانى ليبحث كيف يستعين بمصر فى معركته مع الانجليز ، فعدت إلى اليمن يوم ٢٤ يناير ١٩٥٧ ، ونصحت الإمام بأن مصر لا تستطيع مساعدة اليمن بعد موقفه السابق من بعثتها العسكرية وتركه الأسلحة الجديدة يأكلها الصدأ فى العراء ، واقترحت سرعة تدريب الجيش ، واستعجال الروس لبناء ميناء الحديدة تنفيذا لما اتفقنا عليه فى موسكو ، وحث الصين على سرعة الانتهاء من بناء طريق الحديدة صنعاء حتى تدافع عن العاصمة إذا اتسعت رقعة القتال مع الإنجليز .

أمين الجامعة ورصاص الإنجليز

أثناء ذلك وصلت بعثة الجامعة العربية برئاسة الأستاذ عبد الخالق حسونة للاطلاع على تطورات العدوان البريطانى على اليمن ، وكنت مكلفا بمرافقتها والتفاوض معها ، فسافرنا معا إلى مناطق العدوان حيث حاصرتنا طلقات المدافع البريطانية . فاشترك الأمين العام فى اقناع الإمام بالإفراج عن الأسلحة وتدريب الجيش .

وافق الإمام الذى اعتبر ذلك مخرجا من مأزقه الذى صنعه لنفسه عندما صاح قائلا (انتظروا صيحتى الكبرى) لأن تدريب الجيش يحتاج إلى زمن يتحكم فيه الإمام كما يشاء . ويستطيع وقفه حين يريد ، وبناء ميناء الحديدة يحتاج الى وقت ، أما بناء الطريق فانه يستغرق وقتا أطول . وبعدئذ يكون لكل حادث حديث .

كان البدر فى زيارة القاهرة لتهنئة عبد الناصر بالنصر على العدوان الثلاثى ، فكلفنى الإمام بصياغة برقية إلى البدر ليطلب من عبد الناصر (مرة أخرى) ارسال بعثة عسكرية الى اليمن ، ثم كلفنى باللحاق به لمساعدته على نجاح مهمته .

مرة أخرى ..
بعثة عسكرية مصرية

وصلت البعث العسكرية المصرية إلى مدينة الحديدة فى منتصف فبراير ١٩٥٧ برئاسة العقيد أركان حرب حسن فكرى الحسينى وعضوية النقيب صلاح الدين المخرزى (اللواء بالمعاش حاليا ووكيل رئيس المخابرات العامة سابقا) وآخرين ، وكنت مكلفا من قبل الإمام باستقبالهم واعداد خطوات مهمتهم .

كنا نقيم معا فى دار الضيافة بالحديدة ، واستطاع أعداء الإصلاح أن يتمكنوا . من أذن الإمام حتى أوقفوا عمل البعثة العسكرية قبل أن يبدأ ، فتعرفت على الأمر من صديقى عراف الامام محمد حلمى الذى تعود الامام على استشارته ، فأبلغنى أن أعوان شقيقه الأمير الحسن الذين يعتقدون أنه الأحق بولاية العهد قد زرعوا الشك فى قلب الإمام وحذروه من أن تدريب الجيش سوف يقضى على النظام الإمامى ، لاسيما عندما يكون التدريب على أيدى ضباط عبد الناصر .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢

عراف الإمام .. وتدريب الجيش

كان العراف محمد حلمي يعاني من قسوة أعوان الأمير الحسن مع تقاعس الإمام عن إنصافه منهم ، وكانت الظروف المحيطة بالإمام تجعلني أحتمي شخصيا في صداقة محمد حلمي وتقاريره الفلكية . فقدمته إلى رئيس البعثة المصرية حسن فكري الحسيني ونائبه صلاح المحرزي ، وتعاقبت اللقاءات ورحلات صيد الغزال التي كنت أفتعلها لتوطيد العلاقات الشخصية بين محمد حلمي ورجال البعثة ، أثناء أشهر القلق التي قضيناها نسعى إلى موافقة الإمام .

اقترحت على محمد حلمي أن يكتب تقريرا فلكيا للإمام يقنعه بأن تدريب مجموعات عسكرية يمنية سوف يكون في صالحه وصالح ولاية ابنه البدر ، وحين وافق على ذلك عقدت اجتماعا في غرفتي حضره العقيد حسن فكري الحسيني والنقيب صلاح المحرزي ، واشتركنا جميعا مع محمد حلمي في صياغة التقرير .

وكنت قد سبق أن قدمت تقريرا مفصلا للإمام أعده العقيد حسن فكري الحسيني يتضمن كافة المقترحات الرئيسية لتنظيم وإعادة بناء الجيش اليمني ، مع منح البعثة العسكرية المصرية صلاحية استلام الأسلحة والذخيرة . وعندما قدم العراف محمد حلمي تقريره للإمام استدعاني وأبلغني موافقته على عمل البعثة .

أنشأت البعثة مدرسة ضباط الصف ومركز تدريب الجنود على الأسلحة المختلفة ، وتولى الملازم نبيل الوقاد تدريبهم على أعمال الصاعقة . ثم أنشأت مدرسة المدرعات ومدرسة الطيران التي تخرج فيها حسين المسوري (رئيس الأركان فيما بعد وأمين العاصمة صنعاء حاليا) وإبراهيم الحمدي (رئيس مجلس القيادة فيما بعد) .

الإمام وتمثيلية مرض الموت

وتأهب التاريخ لبدء صفحة اليمن الجديدة حين سافر الإمام الى روما في صيف ١٩٥٩ ليعالج من مرض وصفوه بأنه مرض الموت ، واستدعاني من ألمانيا لأنضم الى حاشيته التي تكونت من أفراد أسرته ، وكبيرهم شقيقه الحسن ، ورجال ديوانه وفي مقدمته زوج ابنته أحمد زبارة (مفتي الجمهورية حاليا) . وكنا نجلس من حول الإمام نقرأ القرآن وهو في غيبوبة ما قبل الموت ، وكانت هذه الأخبار قد وصلت إلى علم ولي عهده البدر الذي أحاطه المصلحون ودفعوه الى اعلان بعض الإصلاحات التي كان من بينها تأسيس أول مجلس نيابي في تاريخ اليمن برئاسة أحد أبناء الشعب القاضي أحمد السياغي . وصاحبت ذلك مظاهرات مختلفة البواعث .

ووصلت تقارير الى الإمام من اليمن زعمت أن البدر قد فعل ذلك بتحريض مصري بعد أن تأكد من غيبوبة الإمام ، وأنه اتفق مع عبد الناصر على أنه إذا استطاع الإمام أن يعود إلى اليمن فان مصر تدعوه إلى زيارتها وهو في طريق عودته ثم تدخله إحدى المصحات العقلية ، وتزود البدر بشهادات طبية تعلن عجز الإمام عن ممارسة شئون الحكم ، فيتولى البدر الوصاية على والده ويتولى منصب الإمام بالنيابة حتى يقضي الإمام نحبه ، أو يجتمع أهل الحل والعقد ويعلنوا عزل الإمام وتنصيب البدر مكانه .

حين وصلت هذه التقارير الى الإمام طلب مني أن استأجر له يختا من ألمانيا الغربية ليبحر به إلى اليمن . فاتصلت بالهر فون برنتانو وزير الخارجية الألمانية الذي اعتذر عن عدم وجود يخوت في ألمانيا ، ونصحني بالاتصال بحكومة اليونان . وعندما دخلت الى غرفة الإمام (على غير موعد) لأخبره بذلك وجدته يمشي في الغرفة كأنه لم يكن مريضا أبدا ، فتبينت أنه كان يصطنع علينا شدة مرضه ليتعرف على ردود فعل مرضه في اليمن ، وموقف البدر من نوايا المصلحين ، وسلوك المصريين حين يرجحون موته .

أمرني الإمام بالاستعداد للعودة معه إلى اليمن لرئاسة محكمة على غرار محكمة (المهداوي) العراقية أيام عبد الكريم قاسم ، لمحاكمة المشتركين في المظاهرات وأحداث القتل والحرائق التي صاحبت ماوصفه الإمام بأنه اندفاع أحمق من البدر ، ولما اعتذرت لأسباب مرضية نقلني وزيرا مفوضا في السودان .

أرسلت الى السادات عن طريق الملحق العسكري المصري في روما رسالة شرحت فيها حالة الإمام والتقارير التي وصلت اليه من اليمن ، واقترحت أن يعمل الرئيس عبد الناصر على ازالة شكوك الإمام ، والا يحاول دعوته الى زيارة مصر في الوقت الراهن . كما أرسلت رسالة عاجلة مع رسول خاص الى البدر ، أطلعه فيها على حالة الإمام الصحية وأنه في طريق عودته إلى اليمن موفور الصحة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر
القاهرية

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

تظاهر الإمام بأنه يفضل العودة إلى اليمن على متن طائرة ، وفى عرض البحر أمر بعودتها الى روما واختار العودة على ظهر باخرة ، وأغلب الظن أنه أراد أن يوحى للبدر ولليمنيين بموعد وصوله بالطائرة ، ويطير فعلا ، ثم يعود إلى روما حتى يعرف موقفهم من وصوله وماذا كانوا يضمرون له من شر بالاتفاق مع مصر .

وصلت باخرة الإمام إلى ميناء بور سعيد ، ورفض النزول منها خوفا من نقله إلى احدى المصحات العقلية ، وكان عبد الناصر والسادات فى استقبال الإمام على رصيف الميناء ، فصعدا لمصافحته وكان جالسا فوق مقعده لايتحرك وقلبه يملؤه الغضب على مصر والخوف من عبد الناصر .

صفعة الإمام على وجه البدر

ثم وصل الإمام إلى ميناء مدينة الحديدة حيث صفع ولى عهده البدر على وجهه على مشهد من المستقبلين ، حتى يذيعوا ذلك على الملأ فيستعيد الإمام هيبته ويؤكد سلطانه ، ومن إحدى شرفات القصر وقف يلقى خطابا ناريا يعلن فيه أنه سوف (يضرب أعناق السفهاء المغرورين . أعداء شريعة الله .. دين الإسلام) .

بعد أن قدمت أوراق اعتمادى للرئيس السودانى الفريق إبراهيم عبود أمرنى الامام بالعودة إلى اليمن ووصلت رسالة من الرئيس عبد الناصر بواسطة السفير المصرى فى الخرطوم محمود سيف اليزل ينصحنى بعدم السفر إلى اليمن ، حيث وصلت إليه معلومات تفيد أن الإمام قد اطلع على رسائلى للبدر التى أرسلتها إليه من روما ، وأنه يتهمنى بأننى من بين الذين حرضوا البدر على ما أعلنه أثناء غياب والده .

تأملت نصيحة عبد الناصر وشكرت له حرصه على حياتى ، لكننى كرهت أن يكون ذلك ختام أملى فى مشاركة المتطلعين الى صياغة تاريخ جديد لليمن ، فقررت تنفيذ أمر الإمام أملا فى إنقاذ ما يمكن إنقاذه مع البدر ، ولم أكن قد أمضيت فى الخرطوم أكثر من ثلاثة عشر يوما .

عندما وصلت الى الامام بادرنى متهكما بالسؤال عن عبد الناصر ، فأجبت بأن الإمام هو الذى سعى الى إنشاء علاقته الخاصة به ، وذكرته بأن البعثة العسكرية المصرية رفضت مساعدة الانقلاب فى تعز سنة ١٩٥٥ ، وأن مصر رفضت الاعتراف به وكان ذلك لصالح الإمام ، أما فى مناخ الصراع على ولاية العهد فإن المجال يتسع لدسائس المغرضين .

أمضيت ليلتى فى دار الضيافة ، الى جوار الإمام ، ساهرا على استيعاب أخبار الشهداء الذين ذبحهم الإمام بعد عودته ، وعشرات الآخرين المكبلين بالأغلال ينتظرون الموت ، وكان الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر (زعيم حزب التجمع للإصلاح حاليا) يقيم فى الغرفة المجاورة لغرفتى يحاول استعطاف الإمام لإنقاذ أخيه الشيخ حميد ووالده الشيخ حسين اللذين ينتظران قطع رأسيهما . فذهبت الى البدر أحاول إقناعه بالشفاعة لهما ولغيرهما .

البدر يوافق على عزل والده

أقسم البدر أنه لا يقدر أن يشفع لأحد ، وأنه هو نفسه يبحث عن الذى يشفع له عند الإمام الذى أكد لكافة فقدان صوابه وجرد حرسه الملكى من سلاحه ، ومنع صرف مرتبات رجاله وقرر ذبح بعضهم قدوة لغيرهم ، مكتفيا بحراسة قبيلة الزرانيق وشيخها يحيى منصر رغم ما كان بينهما من عداء وكراهية ، فاقترحت على البدر أن أتولى تخطيط محاصرة الإمام ، على أن يعلن البدر على أثر ذلك بصفته نائبا للإمام وولى عهده قرارا بإرسال والده للعلاج خارج اليمن فيتولى منصب الإمامة أثناء مرضه وسلمته بندقيتى تأكيدا للعهد .

وعند خروجى من بيت البدر صاح هاشم طالب مدير مكتبه يرجو عودتى إلى ولى العهد الذى أعاد بندقيتى والعرق يسيل على خديه ، والدموع تتدفق فى عينيه ، وقال ان أعصابه لا تتحمل المجازفة ، ورجانى أن أمضى مع الزملاء فى تنفيذ ما نراه ممكنا ، على أن نكتم اسمه فيما بيننا ، فإذا نجحنا فانه معنا بعد النجاح وليس قبله ، وإذا فشلنا فلن يذيع سرا لمن يبقى منا على قيد الحياة .

عندئذ فقدت الأمل فى قدرة البدر على الإصلاح ، وتأكدت من عجزه عن ممارسة الحكم ، كما يئست من نهضة اليمن فى ظل النظام الإمامى الذى يتناقض بطبيعته مع الإصلاح .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

ثم قرر الإمام قتلى

وكان الإمام بعد أن عزلنى من السودان عينى مستشارا اقتصاديا بدرجة وزير ، ليستدرجنى الى إطلاعه على ما توهم أننى أعرفه من معلومات عن الأحداث التى وقعت فى غيابه ، ودور المصريين فى التحريض عليها ، ولماذا اعتذرت عن عدم محاكمة المسئولين عنها ، وعندما يئس منى اعتقد أننى أحد مدبريها فقرر قتلى .

وبمساعدة عراف الإمام ، والأصدقاء الثوار ، نجوت من سيف الإمام ، واقترحت على الشيخ عبد الله الأحمر أن يفلت معى من سيفه فنلجأ الى مصر ، لكنه آثر البقاء فى قبضة الجلاد أملا فى إنقاذ والده وشقيقه اللذين ذبحهما الإمام ثم سجن الشيخ عبد الله (أطلقنا سراحه بعد الثورة) .

وصلت متخفيا الى القاهرة (يناير ١٩٦٠) وأطلعت الرئيس عبد الناصر والسادات على ماجرى من الإمام الذى فقد صوابه ، والبدر الذى أثبت عجزه ، والشعب الذى علق مستقبله على قرار مصر .

وبدأنا مرحلة جديدة .

والى حلقة أخرى بإذن الله



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (الاردنية)

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢

نائب الرئيس غاب... لكن صوره كانت حاضرة

علي سالم البيض يقاطع احتفالات ذكرى الثورة اليمنية في صنعاء

□ صنعاء -
من خير الله خير الله:

■ طغى غياب نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني السيد علي سالم البيض على احتفالات الذكرى الـ ٣٠ للثورة اليمنية، وتحول بقاء البيض في عدن امس بدل انتقاله الى صنعاء للمشاركة في الاحتفالات حديث المجتمع اليمني بكل اوساطه.

وتمسك نائب الرئيس بموقفه المقاطع للاحتفالات على رغم الوساطة التي قام بها بينه وبين الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس الذي عاد من عدن الى صنعاء للمشاركة في الاحتفالات، فيما فضل البيض البقاء في العاصمة الاقتصادية والتجارية للبلد مما زاد في حدة التساؤلات في شأن عمق الازمة السياسية التي يعيشها اليمن قبل شهرين من انتهاء موعد الفترة الانتقالية وهو الموعد الذي يفترض ان تجري قبله الانتخابات العامة على اساس التعددية السياسية.

البيض على طريقته

وقال مصدر سياسي رفيع المستوى لـ «الحياة» انه على رغم عمق الازمة والخلافات بين القوى السياسية، الا ان الوساطة التي قام بها العطاس مع البيض لم تكن فاشلة كلياً وانه ليس مستبعداً ان يعود نائب الرئيس الى العاصمة التاريخية والسياسية لليمن في غضون ايام بعد ان يكون قال ما لديه واظهر ان اعتكافه الذي بدأ قبل شهرين ليس مجرد موقف تكتيكي يسعى من خلاله الى تحقيق مطالب انية معينة، بل ان القضية هي ابعد من ذلك بكثير وتتعلق اساساً بالدور الذي يفترض ان يضطلع به مجلس الرئاسة ككل.

وفي هذا المجال لم يكن صدفة ان البيض حرص على ان يحتفل بـ «ثورة ٢٦ سبتمبر» على طريقته في عدن مساء الاربعاء الماضي والقى خطاباً «رئاسياً» انتقل فيه من عرض لوجهة نظره للوضع الداخلي الى الحديث عن الوضعين العربي والعالمي مع تشديده مرة اخرى على ضرورة ان يتعلم المسؤولون «قبول القسمة على اثنين كي نتعود ونقبل القسمة على اكثر من ذلك». ولم يخل خطاب البيض من بعض الكلام القاسي من نوع ان «الشعب اليمني اقوى من الوطاويط والعملاء والمتآمرين» مع تأكيده ضرورة اجراء الانتخابات النيابية في موعدها ودمج القوات المسلحة قبل انتهاء الفترة الانتقالية «باي ثمن والا نتردد في ذلك ابدا».

وإذا كانت الاوساط القريبة من الحزب الاشتراكي اليمني تكرر لدى سؤالها عن الشروط التي وضعها نائب رئيس مجلس الرئاسة لعودته ان ما يهمه اولاً واخيراً هو الامن في صنعاء وانه ردد مراراً امام زواره في حضرموت وعدن منذ بدأ اعتكافه ان «الامان ياتي قبل الايمان» مشدداً على ضرورة كشف نتائج التحقيقات في اعمال الاغتيال والعنف التي شهدتها العاصمة، بغية تحديد الجهة المسؤولة عن التدهور الامني ومحاسبتها، الا ان اوساطاً اخرى تنظر الى القضية من زاوية مختلفة. اذ ترى ان الهم الاول للبيض هو الحصول على ضمانات لما بعد الفترة الانتقالية عبر التوصل الى صيغة للمشاركة في الانتخابات مع الحزب الحاكم الآخر، وهو المؤتمر الشعبي العام، تضمن للاشتراكيين حصة نسبة معقولة من المقاعد في المجلس النيابي الجديد. وفي هذا المجال كان ملفتاً في اعتقاد هذه الاوساط تشديد البيض في خطابه في عدن على اهمية توسيع المشاركة في السلطة على اساس ان تؤدي الانتخابات الى تحالف بين مجموعة من الاحزاب يكون الحزب الاشتراكي احدها.

وشدد المصدر السياسي اليمني الرفيع المستوى على ضرورة عدم تضخيم غياب البيض عن الاحتفالات والتصرف من منطلق ان الطلاق حصل بين الرئيس ونائبه. وتحدث هذا المصدر عن استمرار الحوار غير



المصدر : الحياة (الاثنين)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

المباشر بين الجانبين، مشيرا الى ان الرئيس علي صالح جمع في اليوم التالي لإلقاء البيض خطابه مجموعة كبيرة من قادة الاحزاب وتحدث اليهم في حضور العضو الآخر في مجلس الرئاسة السيد سالم صالح محمد وهو الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي عن الوضع الامني في صنعاء وعن المسؤولية التي تتحملها الحكومة. وقال ان المعلومات الرسمية التي وزعت عن الاجتماع كانت بمثابة رد من علي صالح على البيض اذ نقل عن الرئيس اليمني قوله «ان معالجة القضايا ومواجهة المشكلات لا يتمان بالتنصل من المسؤولية الوطنية وإلقاء التهم على الاخرين ولكن بالتصدي لها من جانب الجميع وبتحمل الاجهزة والمؤسسات الدستورية مسؤولياتها. لقد اختار شعبنا الديموقراطية نهجا للبناء وعلينا ان نجسد دوما السلوك الديموقراطي قولا وفعلا لنتجنب الوقوع في الحكم الفردي» واشار في الوقت نفسه الى «ضرورة استيعاب مجمل التطورات التي واكبت الوحدة والديموقراطية سواء على الصعيد الوطني او الاقليمي او الدولي والسعي الى بناء الوطن بروح الفريق الواحد وبالحس الوطني بعيداً عن المزايدات او الكسب السياسي الرخيص وممارسة النقد المسؤول الذي يبني ولا يهدم... فالمهاترات لا تخدم سوى اعداء الوحدة».

حتى امس كان السجال مستمرا، فعلي سالم البيض كان الغائب - الحاضر عن احتفالات الثورة، وجلس علي عبدالله صالح يشاهد العرض العسكري والى جانبه سالم صالح محمد والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات فيما القى كلمة في الاحتفال العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع وهو من الحزب الاشتراكي ايضاً. اما حضور نائب رئيس مجلس الرئاسة فكان عبر جعل العرض يجري كما لو انه على المنصة الى يمين الرئيس اذ ان صوره رفعت حيث يجب ان ترفع.. ومتى يجب ان ترفع وبالطريقة التي يجب ان ترفع، على أساس انه لا يزال الرجل الثاني في الدولة. انها نقطة سجلها علي عبدالله صالح لمصلحته وهي تعكس رغبة في عدم قطع الجسور مع نائبه مهما طال غيابه.



المصدر : الوسط
الخدمة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

صنعاء: الانفجارات لن تنسف الانتخابات

يعترف عدد من المسؤولين اليمنيين، ضمنا وبصورة غير مباشرة، بأن الهدف الرئيسي من اعمال العنف والاغتيالات التي تشهدها الساحة اليمنية حالياً هو الضغط على القيادة الحاكمة لتاجيل الانتخابات النيابية المفترض ان تجري في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل

وقد اكد يحيى المتوكل، مسؤول العلاقات الخارجية في حزب المؤتمر الشعبي العام شريك الحزب الاشتراكي في الحكم لـ «الوسط» خلال اتصال هاتفي معه بعد تجدد دورة العنف في صنعاء واستهداف قنابل حارقة منازل قيادات بارزة في حزب المؤتمر منذ ١٩ ايلول (سبتمبر) الماضي، «اذا كانت دورة العنف تستهدف اجبار الحكومة اليمنية على تاجيل الانتخابات فان السلطة اليمنية ترفض ذلك وتتمسك بضرورة تنفيذ بنود اتفاقية الوحدة التي تنص على اجراء انتخابات نيابية قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل». في الوقت نفسه استنكر السيد يحيى العرشي، وزير الدولة اليمني لشؤون مجلس الوزراء، خلال اتصال هاتفي مع «الوسط»، تجدد اعمال العنف في اليمن. وكان منزل الوزير العرشي تعرض مساء العشرين من ايلول (سبتمبر) الماضي لقذيفة صاروخية اعقبتها زخات رصاص اسلحة آلية، ما ادى الى حدوث اضرار جمة في منزل الوزير، انما لم يصب احد من سكانه بضرر. ولوحظ ان القذيفة التي تعرض لها منزل الوزير العرشي ربما كانت تستهدف اصلاً منزل القاضي عبدالكريم العرشي، عضو مجلس الرئاسة مسؤول اللجنة العليا للانتخابات، الذي يقع مباشرة خلف منزل الوزير العرشي. وكانت قذيفة حارقة استهدفت، قبل ٤٨ ساعة من اطلاق قذيفة على منزل الوزير العرشي، منزل السيد محمد عبدالله صالح، رئيس جهاز الامن المركزي اليمني وشقيق الرئيس علي عبدالله صالح. كذلك تعرض، في اليوم نفسه ولقذيفة حارقة مماثلة، منزل عبدالرحمن الاكوع، نائب وزير الاعلام وصهر الرئيس. وقالت مصادر ديبلوماسية في صنعاء لـ «الوسط» «ان الهدف من موجة الانفجارات التي ركزت للمرة الاولى على منازل قيادات في حزب المؤتمر الشعبي العام، خلق فتنة بين حزب المؤتمر وشريكه في السلطة الحزب الاشتراكي. اذ ان كل شيء كان معداً ليبدو الانفجاران وكانهما رد فعل من الحزب الاشتراكي على حزب المؤتمر الشعبي العام». فالانفجارات استهدفت في السابق مقار الاشتراكي ومنازل قيادات بارزة فيه، آخرها واخطرها على الاطلاق محاولة اغتيال



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

رئيس مجلس النواب ياسين سعيد نعمان، عضو المكتب السياسي في الاشتراكي، للمرة الثانية في غضون شهر واحد من خلال اسلوب التفجير نفسه.

وعلمت «الوسط» في الوقت نفسه، ان علي سالم البيض نائب رئيس الجمهورية والامين العام للحزب الاشتراكي انهى اعتكافه السياسي في العاشر من ايلول (سبتمبر) الجاري بعد ٤٠ يوماً من خلوة سياسية امضاها في مسقط راسه في محافظة حضرموت، ليعود بعدها الى عدن وليس الى صنعاء. ونقل عن البيض قوله للوفد السياسي الرباعي الرفيع المستوى الذي زاره في خلوته لاقناعه بالعودة تنشيطاً لاجواء الحملة الانتخابية. «الامن قبل اي شيء آخر». مع هذا تصر الحكومة اليمنية على اجراء الانتخابات النيابية في موعدها، وتعد العدة للاستعانة بتقنيات وخبرات يمكن ان يؤمنها البرلمان الاوروبي. وفي هذا الاطار زار عدن روي امارال، عضو البرلمان الاوروبي وناقش مع المسؤولين اليمنيين فكرة الاستعانة بمراقبين اوروبيين لمتابعة سير العملية الانتخابية ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (الدولية)

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

علي صالح يعتبر البيض في جولة والأحداث الأمنية لن تؤجل الانتخابات

عدن : من لطفي شطاره

حرص الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، في مؤتمر صحافي عقده أمس، على التخفيف من حجم الصعوبات التي تعيشها القيادة اليمنية وأبرزها اعتكاف نائبه علي سالم البيض، الذي غاب أمس الأول عن احتفالات الذكرى الـ٣٠ للثورة اليمنية، رغم وساطات عدة بذلت لاقناعه بالمشاركة والعودة إلى صنعاء.

وقال علي صالح إن البيض يقوم بجولة في عدد من المحافظات الجنوبية وسيعود قريباً لممارسة مهامه السياسية والحزبية.

وأكد علي صالح أن الانتخابات ستجري في موعدها وأن لا تسويف أو تأجيل في هذا المجال، معرباً عن أمله في أن تقوم اللجنة العليا للانتخابات بانجاز المهام الموكلة إليها ووضع الخطوات التنفيذية لإجرائها.

وأعلن علي صالح أن لكل القوى السياسية، باستثناء بعض القوى القديمة، الحق في المشاركة في البناء والحياة السياسية، مشدداً على أن اليمن تتسع لكل ابنائها.

وقال الرئيس اليمني إن مسلسل الارهاب يزداد كلما اقتربت الفترة الانتقالية من الانتهاء وان الهدف منه هو ايجاد الشكوك بين الحزبين الحاكمين (الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام) من أجل ايجاد أزمة ثقة والحيلولة دون الانتقال إلى الشرعية الدستورية. وأضاف ان لدى كل الأطراف السياسية في اليمن قناعة بوجوب التسليم بنتائج الانتخابات مهما كانت وضرورة الانتقال السلمي للسلطة، مشيراً إلى ان الحكومة ستدعو رجال الصحافة ووسائل الاعلام العربية والأجنبية لمتابعة سير الانتخابات والتأكد من نزاهتها واجرائها في جو من الحرية.

ورغم غياب البيض عن الاحتفالات وتكشف عمق الخلاف القائم حول «المشاركة» ودور مجلس الرئاسة، فقد ترددت أنباء في عدن، حيث يقيم حالياً، عن احتمال عودته إلى صنعاء في اليومين المقبلين للمشاركة في اجتماع دعت إليه الأحزاب السياسية وحضور الدورة الاستثنائية للحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه.

وأشار علي صالح في كلمته إلى أن اتفاقية ترسيم الحدود بين بلاده وسلطنة عمان ستوقع قريباً، بعدما اتفق على صيغتها النهائية. وشدد على أن أعمال العنف الأخيرة في اليمن لن ترغم الدولة على تغيير نهجها.

من جهة أخرى، قررت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية التي يترأسها الشيخ محمد علي أبو لحوم رئيس الحزب الجمهوري، عقد مؤتمرها في الفترة من ٣٠ سبتمبر (ايلول) الجاري حتى ٣ اكتوبر (تشرين الأول) المقبل.

وقالت مصادر في اللجنة التحضيرية لـ«الشرق الأوسط» إن المؤتمر سيناقش، بالاضافة إلى ميثاق العمل السياسي والخطوات التنفيذية لاجراء انتخابات حرة ونزيهة وفي موعدها المحدد، وثيقة أمنية غاية في الأهمية تتعلق بالأوضاع الراهنة وحوادث الاغتيالات السياسية وعمليات الارهاب الهادفة إلى اقلاق الأمن وزعزعة الاستقرار والمخارج الفعلية لصيانة الأمن وتشديد القبضة في هذا المجال بمشاركة الأحزاب السياسية وكل القوى الوطنية الحريصة على حاضر ومستقبل اليمن. وأضاف المصدر ان الحزب الاشتراكي لم يحسم مشاركته في هذا المؤتمر بعد، وأن عدم مشاركته ستعكس حقيقة التخبط الذي يعيشه الحزب وازدواجية الرأي داخله، موضحاً أن الأمين العام للحزب علي سالم البيض كان قد أكد في خطابه الذي ألقاه الاسبوع الماضي في عدن على ضرورة أن تلتقي جميع الأحزاب تحت أي تسمية كانت وبفاعلية الحزبين الحاكمين لطرح مجمل ما يحتمل في الساحة السياسية اليمنية والصعوبات التي تعيشها اليمن في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية.

٠٤٤٠٠٢١



المصدر : الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

ندوة للتضامن فى صنعاء عن العلاقات المصرية اليمنية

يسافر احمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن الى صنعاء صباح اليوم على راس وفد من اللجنة المصرية للتضامن يضم الدكتور محمد محمد خلف الله والدكتور محمد ابو مندور والدكتورة ليلى عبد الوهاب وحسن ابو طالب للمشاركة فى الجولة الرابعه من ندوة العلاقات المصرية ـ اليمنية التى تعقدها لجنتا التضامن المصرية واليمنية وجامعتا صنعاء وعدن . وتبدأ اعمالها صباح الاربعاء القادم وتتناول افاق العلاقات المصرية اليمنية فى ظل النظام العالمى الجديد .. والوحدة اليمنية والديمقراطية ومستقبل التضامن العربى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب - القاهرية

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢

اليمن تواجه العاصفة بالمضى فى المسيرة الديمقراطية

صنعاء - من السيد الملاح:

فى جو مشحون بالتوجس والقلق نتيجة لاحداث الاغتيالات والانفجارات فى الشهرين الماضيين، احتفلت دولة اليمن الموحدة بمرور ٣٠ عاما على قيام ثورة ٢٦ سبتمبر التى اطاحت بحكم الإمامة الرجعى ووضعت البلاد على عتبة تغييرات جذرية تُوجت بقيام الوحدة بين شطرى اليمن منذ عامين والإعداد لإجراء أول انتخابات برلمانية منذ مئات السنين فى ٢١ نوفمبر القادم.

واقتصرت الاحتفالات على استعراضات شبابية وطوابير من أفراد القوات المسلحة دون إشراك أية أسلحة ثقيلة مثلما كان يحدث فى المناسبات السابقة.

لم يشهد الحفل من الرؤساء العرب إلا الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات وكذلك نائب الرئيس، ويتردد أن هناك جفوة وخلافا بين الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ونائبه، ويقال إن هناك أسبابا وراء ذلك، فى مقدمتها الموقف من الانتخابات بعد الأحداث التى يشهدها اليمن منذ الأشهر الأخيرة.

وتردد أن عرفات سيتوجه إلى عدن فى محاولة للوساطة، ولم ينف عرفات ذلك عندما سألته، وإنما لم تعجبه كلمة الوساطة فقد ذكر أنه فى اليمن فى بيته وبين إخوانه وهو يتحدث إليهم من هذا المنطلق.

هذا وقد ألقى الرئيس اليمنى كلمة بمناسبة هذه الاحتفالات أكد فيها أن الديمقراطية هى الخيار الذى لا حياد عنه. وهى اليوم قوة الثورة وحصانة الوحدة وأداة الشعب لحكم نفسه بنفسه، وذلك على سبيل الطمانة، مما يشاع من أن أحداث العنف فى الآونة الأخيرة وعدم القبض على مدبريها قد يؤدى إلى واد الديمقراطية باعلان الحكم العرفى وتعطيل الدستور وارجاء الانتخابات إلى اجل غير مسمى.

وفى مواجهة ذلك دعا الرئيس اليمنى الجميع أن يتسلحوا بالوعى، واكد ان القوات المسلحة هى قوة الوطن التى تصون ثورته ووحدته وتتصدى للمؤامرات التى تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار.

وعلى الصعيد الخارجى دعا الرئيس اليمنى الاشقاء العرب إلى جمع الصفوف وتوحيد الطاقات لمواجهة التحديات واستنهاض التضامن العربى والإسلامى.

ومن ناحية أخرى بعث نائب الرئيس اليمنى على سالم البيض بكلمة بمناسبة الاحتفال، أكد فيها ضرورة إجراء انتخابات نيابية عامة حرة وديمقراطية ونزيهة، وأوضح بأن أى تأخير أو تسويف لعملية الانتخابات سيكون له ضرر على المسيرة الديمقراطية ومكانة اليمن الخارجية.

البقية ص٨



المصدر : الشعب القاهرة

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ودعا البيض أيضا الى نبذ مختلف انواع التطرف مطالبا الاحزاب والقوى بالتصدى بحزم لكافة مظاهر العنف والارهاب والبحث عن القواسم المشتركة لتعزيز الجبهة الداخلية، والتصدى لكافة التحديات التى تواجه المشروع الحضارى فى اليمن.

ومن ناحية أخرى، كان قد صدر عن المؤتمر الوطنى اليمنى - الذى شارك فيه ممثلو ٢٨ حزبا وتنظيما سياسيا ونقابة واتحادا - إعلان تضمن هجوما عنيفا على سياسات النظام الحاكم التى جعلت البلاد نهبا للاغتيالات وفوضى الأسعار، وحذر من تأجيل الانتخابات تحت أى مبرر، ودعا الشعب الى الاضراب العام صبيحة اليوم المحدد للانتخابات فى حالة ارجائها.

هذا وهناك اجماع لدى المراقبين هنا على أن الشعب اليمنى بجميع فصائله مجمع على التمسك بوحدة شطرى البلاد ويعدها لبنة فى صرح الوحدة العربية المأمولة، تبقى المسألة الاخرى وهى الديمقراطية وكيفية تمثيل الاحزاب والقوى الفاعلة فى الساحة السياسية، فبعد أن انفرد حزب المؤتمر الشعبى الذى رأسه على عبد الله صالح والحزب الاشتراكى اليمنى بالحكم خلال الفترة الانتقالية الماضية وذلك لأن الحزب الاول الذى كان أشبه بتجمع يضم العديد من التيارات بما فى ذلك التيارات الإسلامية، والثانى مكافأة له لإتمام الوحدة.

وبعد أن تشكل حزب التجمع اليمنى للإصلاح المعبر عن التيارات الإسلامية والتى تتعاظم شعبيته جماهيريا، أصبحت هناك ثلاث قوى رئيسية .. ويزعم كل حزب من هذه القوى الثلاث أنه أكبر القوى، وعلى هذا، فإذا ما اجريت الانتخابات بحرية ونزاهة، فإنها ستظهر وزن وقوة كل منها، وأنه مهما كانت هذه النتائج، فينبغى مراعاة ظروف الاخرين مثلها فى ذلك مثل أى بلد نام لم تتوصل فيه الأعراف الديمقراطية ومحمّل بتراث طائفى وقبلى، بالإضافة إلى تواجد قوى خارجية تضمر له الشر ولها أتباع فى الداخل. فالديمقراطية فى مثل هذه الاحوال والتقيد الدارى بها أمر محفوف بالمخاطر وتجربة الجزائر ما زالت ماثلة أمام الاذهان.

٠٢٤٠٥٣٠٠١



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢

صنعاء: اتصالات مستمرة بالبيض لعودته وانفجار آخر في حي السفارة السعودية

□ صنعاء - من خيرالله خيرالله:

■ وقع انفجار آخر في السادسة مساء امس في صنعاء في منطقة حي الصافية الغربية الذي تقع فيه السفارة السعودية. ويبدو ان الهدف من الانفجار الذي كان له دوي قوي زرع البلبلة بين المواطنين، فيما لم يستطع اي مصدر تحديد الجهة التي يستهدفها. ومعروف ان الحي يضم اضافة الى السفارة السعودية منازل عدد من المسؤولين والشخصيات الحزبية ومكتباً للحزب الاشتراكي.

ولم يؤثر الانفجار الذي سمعت قبله بربع ساعة تقريبا زخات رشاشات في سير الحياة الطبيعية في المدينة، وهو نتج من عبوة قوية تركت في ارض خالية.

وعلى الصعيد السياسي، قالت مصادر في صنعاء امس ان الاتصالات مستمرة مع السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني لاقناعه بالعودة الى العاصمة بعد غياب مستمر منذ نحو شهرين.

واوضحت ان اجتماعاً مطولاً عقد ليل الاحد - الاثنين في عدن بين البيض والسيد محمد سلمان وزير الاسكان وهو من قادة الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه نائب رئيس مجلس الرئاسة. ووصفت الاجواء التي تحيط بالاتصالات الدائرة مع البيض بأنها «صعبة».

ورفض مسؤول كبير في الحزب الاشتراكي

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لتهدئة الخلافات داخل السلطة في اليمن

قادة الأحزاب يشترطون حضور البيض اجتماعاً موسعاً مع أعضاء القيادة

عدن: من لطفي شطاره

كشف مصدر يمني مسؤول لـ «الشرق الأوسط» انه سيعقد خلال الايام القليلة المقبلة اجتماع موسع يضم اعضاء القيادة اليمنية ممثلة برئيس مجلس الرئاسة علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض وبقية اعضاء مجلس الرئاسة ورئيس مجلس النواب (البرلمان) ورئيس مجلس الوزراء، بالاضافة الى قادة الاحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن.

وقال المصدر ان هدف هذا الاجتماع هو اجراء مصارحة حول مجمل المشاكل في القيادة اليمنية والتي انعكست سلبا في شكل تدهور امني وتصاعد في عمليات التفجير التي استهدفت زعزعة الأمن والاستقرار

وأضاف ان الاحزاب طالبت بضرورة مشاركة البيض في هذا الاجتماع لكي تلعب الاحزاب دورها في رأب الصدع وتهدئة الخلافات داخل السلطة

من جانب آخر قال عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن في تصريح لـ «الشرق الأوسط» ان هناك آراء وأفكاراً لم تنضج بعد حول امكانية عقد مؤتمر سيتفق على تسميته في ما بعد ليكون تكميليا للمؤتمر الوطني وتطويرا لمستوى الحضور والمشاركة فيه عن المؤتمر السابق، على ان يؤجل عقد مؤتمر الاحزاب والتنظيمات السياسية الذي يترأس لجنته التحضيرية الشيخ محمد علي ابو لحوم رئيس الحزب الجمهوري ويدعمه المؤتمر الشعبي العام وذلك الى وقت آخر.

وقال ان الحزبين الحاكمين طرحا عليه بصورة رسمية هذه الفكرة وذلك لتحقيق اجماع وطني في هذه الظروف. وأضاف انه اذا وافقت جميع الاطراف على هذا المؤتمر فانه سيعقد في فترة لن تتجاوز ٣ اسابيع من الآن، خاصة ان الوثائق التي ستطرح لا تختلف عن الوثائق التي اقرها المؤتمر الوطني الذي عقد منتصف الشهر الحالي.

وكان الرئيس علي صالح اعتبر في مؤتمر صحافي عقده اخيرا ان البيض يقوم حاليا بجولة في المحافظات الجنوبية وسيعود قريبا الى صنعاء.

كما اكد علي صالح ان الاحداث الامنية التي شهدتها اليمن اخيرا لن تؤثر على الانتخابات مجددا التزامه باجرائها في اجواء من الحرية والنزاهة.

ورأى المراقبون ان كلام علي صالح كان يهدف بالدرجة الأولى الى اعطاء انطباع بأن الخلافات داخل القيادة اليمنية لم تصل الى مرحلة اللاعودة خصوصا مع تشديده على عودة البيض الى ممارسة مهامه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

زعيم حزب التصحيح الناصري اليمني لـ «الشرق الاوسط»

أجهزة الأمن تتكتم اخبار الاغتيالات السلطة القضائية فقدت استقلالها والدستور غائب

لندن: من عبد الله حموده
صنعاء: من حمود منصر

اعرب مجاهد القهالي رئيس تنظيم التصحيح الشعبي الناصري اليمني عن دهشته من عدم اعلان اجهزة الامن في اليمن عن اخبار محاولات اغتيال محسن ابو نشطان امين عام جبهة التحرير الثورية قرب مطار صنعاء مساء الاربعاء الماضي، وانتقد موقف وزارة الداخلية بشأن تعقب المسؤولين عن تدهور اعمال العنف والاختلالات الامنية، وقال انها «تعمل على التضليل بدلاً من العمل على اقرار الامن في اليمن».

جاء ذلك في تصريحات لـ «الشرق الاوسط» حول الظروف التي تمر بها اليمن حاليا مع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية، التي استمرت قرابة عامين ونصف منذ تحقيق الوحدة بين شطري اليمن في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠. وضرب القهالي مثلاً على تفاقم الاوضاع الامنية، بموقف قوات الامن من محاولة اغتيال عبد الواسع سلام وزير العدل قبل حوالي ٤ اشهر، حين القت القبض على شخص يدعى يحيى علي قاسم، اعترف بدوره ضد عدد من ابناء الفلاحين اليمنيين، وقال انهم شركاء في الجريمة، ولكن اقوالهم كانت مجافية للحقيقة، فضلاً عن ان بعضهم كان خارج اليمن اثناء وقوع الحادث، ولم تسفر التحقيقات عن شيء حتى الآن.

واشار الى ان محسن ابو نشطان تعرض لاطلاق الرصاص عليه قرب المطار يوم الاربعاء الماضي، مما ادى الى اصابة ابنه واحد حراسه، ومقتل حارس آخر من اقاربه هو امين علي ابو نشطان ولم يصدر اي بيان عن الحادث حتى الان من اجهزة الامن، ولم تنشر الخبر اي صحيفة داخل اليمن او خارجه.

وقال القهالي ان تدهور الاحوال الامنية ترجع الى ان «الدستور غائب، والقوانين لا تنفذ»، لان وزارة الداخلية تعمل وفقاً لـ «توجيهات خاصة عليا»، ولا تطبق القوانين على النحو المطلوب، وتطرق الى حادث مقتل العقيد ماجد مرشد مستشار وزير الدفاع اليمني فقال انه القي القبض عليه، واقتيد الى احد معسكرات الامن حيث «ذبح» هناك، «وكان الاجدر بهم ان يحافظوا على حياته».

واكد ان اجهزة الامن صادرت حرية وسيادة النيابة العامة والقضاء، مما افقدتهما استقلاليتهما، «ويرى رجال الامن يدلون بتصريحات غير مسؤولة، وليست من حقهم»، واكد ان فساد هذه الاجهزة وتضليلها هو السبب الاساسي في تدهور الامن، الذي يضر باستقرار اليمن وعملية التنمية هناك.

وفي رد على سؤال حول اجراء الانتخابات العامة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، قال القهالي: «ان لجنة الاحزاب جمدت منذ البداية، وان راشد محمد ثابت وزير الدولة لشؤون مجلس النواب استقال من رئاستها بعد ٢٤ ساعة فقط من تشكيلها، عندما اكتشف ان القرار بتشكيلها شيء، وممارستها لمهمتها شيء اخر، تعترضه الكثير من العوائق الرسمية.

واكد ان اجراء الانتخابات ـ في حالة حدوثه ـ سيكون «امراً غريباً، لان جميع الاحزاب، بما فيها المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ـ الشريكين في الحكم ـ لم تكتسب شرعية طبقا للقانون والدستور، ودعا الى ضرورة توافر حسن النوايا بتنفيذ اتفاقيات الوحدة طبقاً لروحها ونصها حتى تكون هناك ثقة في المستقبل.

وذكر السياسي اليمني ان علي سالم البيض نائب الرئيس لن يعود الى صنعاء لممارسة مهامه الرسمية الا عند توافر الشروط التي وضعها لعودته وعلى رأسها اقرار الاوضاع الامنية وتنفيذ اتفاقيات وتهيئة الظروف لاجراء انتخابات حرة ونزيهة، واوضح احترامه لموقف البيض، وقال ان الشعب اليمني يؤيده.

ومن ناحية اخرى انفجرت عبوة ناسفة مساء الاول بجوار منزل الدكتور ماسم سلام عضو القيادة القومية لحزب البعث اليمني (جناح العراق) في صنعاء، مما ادى الى تدمير في جدار المنزل بعرض متر تقريباً، وتحطيم زجاج المنزل، وزجاج نوافذ السفارة الباكستانية في الناحية المقابلة من الشارع.

وقال عبد الرحمن مهبوب ـ امين السر المساعد للقيادة القطرية لحزب البعث لـ «الشرق الاوسط» انه لم تحدث اصابات او خسائر في الارواح، واكد ان هذا الانفجار امتد الى البعث بعد الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام، «وانه يهدف الى خلط الاوراق، وتوسيع دائرة العنف والارهاب في اليمن لخلق حالة من الارتباك والفوضى قبل الانتخابات والالتفاف حول الديمقراطية».



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢

اكد لـ "الحياة" ان الخلاف بين الرئيس ونائبه "مثير للقلق"

الاحمر: لن نستبعد الاشتراكي وان خسر الانتخابات اليمنية

□ صنعاء - من خير الله خير الله:

■ قال الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر زعيم التجمع اليمني للاصلاح، احد اكبر الاحزاب اليمنية وشيخ مشايخ قبائل حاشد وعضو المجلس الاستشاري اليمني ان الحزب الاشتراكي لن يستبعد من السلطة حتى وان خسر في الانتخابات.

وتحدث الشيخ عبدالله امس الى «الحياة» عن الوضع اليمني في قصره وسط صنعاء الذي احاطت به كالعادة اجراءات امنية شديدة. واعرب عن اعتقاده بان الانتخابات ستجرى في موعدها المحدد اي قبل انتهاء الفترة الإنتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. ورفض قيام تحالفات بين الاحزاب الكبرى لان في ذلك «تحايلاً على الديموقراطية». لكنه لم يستبعد تعاوناً وتنسيقاً بين حزبه والمؤتمر الشعبي العام الذي يشغل منصب امينه العام الرئيس علي عبدالله صالح، اذ حدد شروط هذا التعاون بـ «التزام الميثاق الوطني والشريعة الاسلامية وان الاسلام عقيدة وشريعة»، مشدداً على «رفض العلمانية والعلمانيين».

واعتبر ان الخلافات في وجهات النظر بين الرئيس اليمني ونائبه السيد علي سالم البيض «لا تبشر بالخير وتسيء الينا كثيراً وتقلقنا»، واوضح انه يبذل جهوداً لحمل البيض على العودة الى صنعاء وان ممثله في هذه الجهود هو العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية.

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

الاحمر: لن نستبعد الاشتراكي

تتمة الصفحة الاولى

وهنا نص الحديث:

● هل تتوقعون اجراء الانتخابات في موعدها، اي قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني المقبل؟

- هذا هو المفروض. مفروض ان تجرى قبل انتهاء الفترة الانتقالية لكي تنتهي الفترة الانتقالية ومجلس النواب جاهز.

● الا تعتقدون بأن هناك محاولات لتأجيل الانتخابات، لأن بعض الاحزاب يخشى نتائجها؟

- غالب الظن انها ستتم في وقتها المحدد. وتصريحات المسؤولين في الحزبين الحاكمين تؤكد ذلك.

● كيف تريدون ان تجرى الانتخابات وعلى اي اساس كي تعبّر فعلاً عن صوت الشعب؟

- في رأيي ورأي غيري، ان الانتخابات يجب ان تكون حرة ونزيهة ومستقلة وسليمة من الضغوط والحيل والتزوير والغش. هذه هي الانتخابات التي نطلبها ويطلبها جميع اليمنيين، وهي الانتخابات التي ستخرج اليمن من حال الارباك القائمة الى حال الرضا والاطمئنان والتعاون الصادق بين كل القوى.

● كيف ترون العلاقة بين الاحزاب الكبرى في الانتخابات، هل ستتحالفون مع المؤتمر الشعبي العام او مع الحزب الاشتراكي ام ستكون هناك صيغ اخرى لهذه العلاقة؟

- التحالفات لا نرضاها لا لأنفسنا ولا لغيرنا لأن في التحالفات تحايلاً على الديموقراطية والتفافاً عليها. وفيها ايضا تحايل على الاحزاب الصغيرة. فالتحالفات لا نحبذها واريد تأكيد ذلك، اما صيغ التعاون والتنسيق الاخرى بين الاحزاب المتقاربة فلا اجد فيها عيباً.

● مع من تتصورون صيغة للتعاون؟

- بالنسبة الينا نحن؟... مع من يجب ان يمد يده الينا.

● حتى مع الحزب الاشتراكي؟

- حتى الحزب الاشتراكي، اذا مدّ يده الينا بغية التعاون والتنسيق في جو من الوضوح. نحن لا نرفض أحداً ولا ننكر وجود احد، ولا نجد كثيراً على احد ان يكون في موقعه الطبيعي الذي يرضاه له الشعب. ولدينا استعداد لاستيعاب الجميع والتعاون مع الجميع ومع كل من يبادلنا الفهم نفسه.

● ولكن مع من تعتقدون بأن التعاون سيكون طبيعياً؟

- لدينا الميثاق الوطني وهو دليل نظري لليمنيين، ومن هو ملتزم الميثاق الوطني والشريعة الاسلامية وان الاسلام عقيدة وشريعة... كل من يسلم بذلك، لا يعود بيننا وبينه اي خلاف.

● يفهم من ذلك انكم تشيرون الى المؤتمر الشعبي العام تحديداً باعتبار انه ملتزم الميثاق الوطني؟

- اي حزب او اي تنظيم يؤمن بأن الاسلام عقيدة وشريعة وان الميثاق



المصدر : الحيــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢

الوطني هو الدليل النظري لانه منبثق من الإسلام والسنة، اي حزب او اي تنظيم يلتزم ذلك ليس بيننا وبينه اي خلاف... ابداً.

● الميثاق الوطني هو حالياً دليل المؤتمر الشعبي العام اليس كذلك؟

- هو اساساً هكذا، ولكن حصلت اختراقات بعد الوحدة او بسبب تركيبة الوحدة. نعم حصلت اختراقات. لكن اي حزب او اي تنظيم مؤمن بالميثاق الوطني نظرياً وفكرياً نعتبر ان بيننا وبينه قاسماً مشتركاً. وفي اساس ذلك ان الاسلام عقيدة وشريعة. وعلى الاصح اننا نرفض العلمانية والعلمانيين.

● سننتقل الى موضوع آخر هو الانفجارات التي تشغل اليمنيين حالياً مع موضوع الانتخابات. من هي في اعتقادكم الجهة التي تقف وراء الانفجارات؟

- حبذا لو تتقدم بهذا السؤال الى الحزبين الحاكمين اللذين تتمثل السلطة فيهما ويتقاسمان السلطة فهما اعرف بذلك.

● اليست لديكم اي اشارات او ادلة؟

- يعلم الله اننا في حيرة من هذا الامر ولا ندري الى من نوجه اصبع الاتهام. والحزبان الحاكمان هما الادرى وهما المسؤولان عن امن البلاد.

● كيف تنظرون الى الخلاف بين رئيس مجلس الرئاسة ونائبه والى قضية اعتكاف السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة في عدن والى ماذا تعزون الاعتكاف؟

- هذا الخلاف لا يبشر بالخير وهذا يسيء الينا كثيراً ويقلقنا ولدينا الاستعداد الكامل لان نبذل قصارى جهدنا لاعادة الوئام والتعاون بينهما. لا نريد من المسؤولين علينا الا ان يكونوا متعاونين وصادقين مع انفسهم ومع الشعب.

● هل بذلتم جهوداً في اطار الوساطات لتسهيل عودة البيض الى صنعاء؟

- بذلنا، واننا على استعداد لان نبذل اكثر. لقد ذهب الى حضرموت الاخ العميد مجاهد ابو شوارب وهو يمثلني في هذه المساعي-(كان السيد البيض في حضرموت قبل انتقاله الى عدن).

● باي صفة توجه العميد ابو شوارب الى حضرموت، كحليف سياسي لكم ام كشخص تربطكم به صلة قربى؟

- مجاهد ابو شوارب بصفته الشخصية والقبلية والعلاقة الاسرية وعلاقة الزمالة والتاريخ... واشياء كثيرة لا تخفاك وليس فقط العلاقات السياسية.

● هل ادت هذه الجهود الى نتيجة؟

- لا بد انها ادت الى شيء ويمكن مواصلتها.

● هل ترون ان تحسناً طرأ على العلاقات بين اليمن وجيرانه؟

- اولاً نحن نستبشر بالوفد (وفد الخبراء) الذي توجه الى المملكة العربية السعودية وبالتصريحات التي صدرت عن اذاعتنا واذاعة المملكة في الفترة الاخيرة وتبادل التهاني. نحن مستبشرون بالخير ومتفائلون وان شاء الله يفتح ما حدث باباً للخير والصداقة والاخوة والامل.

● سؤال اخير هل من نداء توجهونه الى الاحزاب السياسية الاخرى خصوصاً الحزب الاشتراكي الذي يتخوف من ان تكون نتائج الانتخابات في غير مصلحته؟

- اقول ان لا نية لدينا لاحتكاز السلطة. لن يخرجوا (اعضاء الحزب الاشتراكي) الى الشارع ابداً. هذه قناعتنا وقناعة الرئيس (علي عبدالله صالح). حتى لو خسر الحزب الاشتراكي الانتخابات لن يستبعد.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢

الاشتراكي غير مقتنع باعتكاف البيض ولجنة الانتخابات اليمنية تقر الدوائر

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر
القاهرة. «الشرق الأوسط»

صرح مصدر رفيع المستوى في الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الشرق الأوسط» ان المكتب السياسي للحزب كان يأمل في عودة علي سالم البيض الأمين العام للحزب ونائب الرئيس اليمني الى صنعاء في الظروف الحالية «التي تتطلب معالجة جماعية من مختلف الأطراف». وقال ان اعضاء المكتب السياسي اعربوا في اجتماعهم الاخير عن رغبتهم في عودة البيض، لكنهم تركوا له تقدير الامر بشأن الظروف التي يراها مناسبة لهذه العودة.

ويرى المراقبون ان المكتب السياسي للحزب يبدو وكأنه غير مقتنع باستمرار اعتكاف البيض. لا سيما بعد ان خرج عن صمته وطرح قضايا الخلاف على الشعب اليمني، خاصة ان «ما يطالب بتنفيذه لا يشكل مبررا لاستمرار بقائه خارج صنعاء».

ويؤكد البيض على ضرورة «ربط مهام تاريخية كبيرة بفترة زمنية محددة، وتنفيذ اتفاقيات الوحدة، وتلافي بروز ممارسات تسيء الى الوحدة وأهدافها، اذا ما توافرت نفس الارادة السياسية التي حققت الوحدة». ولكن التصريحات التي ادلى بها سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اخيرا بشأن موقف المكتب السياسي، تشير الى وجود «تباينات في الآراء» داخل الحزب لا سيما ان الحزب يناقش حاليا «تعميق مستوى التحالف» مع المؤتمر الشعبي العام شريكه في الحكم.

من ناحية اخرى اقرت اللجنة العليا للانتخابات تقسيم الدوائر الانتخابية الى ٣٠١ دائرة في مختلف المحافظات اليمنية.

وعلمت «الشرق الأوسط» من مصادر مطلعة في القاهرة ان الاستعدادات تجري حاليا لعقد قمة مصرية - يمنية خلال شهر اكتوبر (تشرين الاول) المقبل، نتيجة للاتصالات التي جرت بين البلدين خلال الاشهر القليلة الماضية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــالى
القاهرية

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢

دنيا الثقافة

التضامن فى ندوة العلاقات المصرية اليمنيـــة

سافر إلى صنعاء الاثنين الماضى احمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن على رأس وفد يضم الدكتور محمد احمد خلف الله ، د . محمد ابو مندور ، د . ليلى عبدالوهاب ، والباحث بالاهرام حسن ابوطالب لحضـــور ندوة عن العلاقات المصرية اليمنية التى تعقدها لجنتا التضامن المصرية واليمنية وجامعة صنعاء تبدأ الندوة أعمالها اليوم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

القاهرة -

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

تحديات أمام اليمن في ذكرى ثورتها

د .محمد على الشهارى

بحلول ٢٦ سبتمبر ١٩٩٢ يكون قد مضى على قيام الثورة اليمنيه ثلاثون عاما ونقول الثورة اليمنية قاصدين بذلك ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ الام التي كانت ثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ في جنوب الوطن اليمني امتدادا حيا ومتفجرا لها وجزا لايتجزأ من كينونتها حتى وان تميزت عنها بالبعد الاجتماعي القارح الذى صبغها إضافة الى بعدها الوطني التحررى العام بقطع النظر عما آل اليه كل ذلك الان . بعد النكسة الشاملة التي طالت كل ثورات التحرر الوطني العربية والعالمية

ولكن النكسة لم تلحق ثورات العالم الثالث فقط فقد اصابت ايضا ثورات العالم الثاني . وعلى راسها جميعا ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى التي مثلت الظهير العالمي لكل ثورات التحرر الوطني . بما فيها تلك التي تحولت الى ثورات اشتراكية بدءا من الثورة في بكين الى الثورة في كوبا .

ولكن الم يعرف الغرب نفسه العديد من الانتكاسات التي لحقت بثوراته البرجوازية حيث لم تتحول الى دول وانظمة راسمالية ليبرالية وطيدة الا بعد الحرب العالمية الثانية ؟

وكما ان هذه الثورات البرجوازية وعلى راسها جميعا الثورة الفرنسية قد افتتحت عهدا جديدا في تاريخ الغرب بل وفي التاريخ العالمي ككل رغم الانتكاسات الاشتراكية وفي مقدمتها جميعا ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى . ايا كانت الضربات التي حلت بها - عبرت عن ملحمة جديدة في تاريخ البشرية لم تكتمل فصولها بعد !

ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للثورات العربية وفي طليعتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر. التي كانت الام لكل هذه الثورات وخاصة ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ووليدتها ثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣

ولقد كانت الثورة اليمنية بشقيها حلقة هامة في هذه السلسلة الثورية الذهبية وعدا ما حققتها - بدعم الثورة الناصرية - من تحرير للوطن اليمني من الحكم الملكي الكهنوتي الرجعي ومن الهيمنة الاستعمارية البريطانية وركائزها من السلاطين ومن المضي في طريق التطور المجتمعي . فانها فتحت الطريق لتحقيق ذلك الحلم الوطني الذى ظلت تتوتر به حياة اليمن واليمنيين منذ سقوط دولة . ذونواس الحميرى . قبيل ظهور الاسلام الى قيام دولة الامام يحيي حميد الدين مع نهاية الحرب العالمية الاولى الا وهو توحيد الوطن اليمني وهو ما تم انجازه في ٢٢ مايو ١٩٩٠ .

واذا كانت الخبرة التاريخية قد علمت بلدان العالم الثالث والثاني ان غياب الديمقراطية كان هو الخلل الاستراتيجي في بنيان الثورات الوطنية والاشتراكية والذى ادى الى انتكاسها . فان من ميزات الحركة الوطنية والسياسية اليمنية انها سارعت الى استيعاب هذا الدرس . واعتمدته في سعيها لتحقيق وحدة الوطن اليمني ولبناء دولة الوحدة : . الجمهورية اليمنية

٣٣٠٠٤



المصدر : الأهـالى
القاهرية
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غير ان الوحدة وحدة اليمن وخيار الديمقراطية الذى ارتبط بها والسعي نحو اقامة دولة وطنية ديمقراطية حديثة مثلا نموذجيا في جزيرة الاقطاع والبترول والاستبداد يواجه بمصاعب ومؤامرات داخلية وخارجية لاحد لها ولا تختلف الا من حيث الشكل والاسلوب عن تلك التي واجهتها الثورة . وليست أعمال ومحاولات الاغتيال المتلاحقة للوجوه الوطنية البارزة الا مظهرا من مظاهرها ، بكل ماقد يؤدى اليه ذلك من تهديد للوحدة الديمقراطية في صميمها ولمستقبل اليمن ذاته .

ولم تواجه اليمن منذ قيام ثورتها الى اليوم لحظة اختبار تاريخية حاسمة كاللحظة التي تواجهها هذه الايام فهل ستتمكن من تجاوزها بنجاح ، وتنهي الفترة الانتقالية بامان وتدخل الانتخابات العامة في نوفمبر القادم بجبهة وطنية موحدة تشرع بها في بناء دولة المؤسسات الوطنية الحديثة ؟

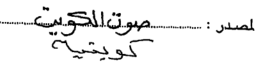
تلك هي التحديات الماثلة امام اليمن في ذكرى مرور ثلاثة عقود على ثورتها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت
كويتية

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢



طالبت بابعاد الجيش عن الصراع السياسي

قبائل اليمن تدعو الى تنحية علي عبدالله صالح

بون ـ «صوت الكويت»: افادت مصادر المعارضة اليمنية في الخارج ان مؤتمرا لقبائل المشرق طالب بتنحية الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وابقاء القوات المسلحة خارج الصراع السياسي في البلاد. واكدت هذه المصادر لـ «صوت الكويت» ان مشايخ وشخصيات سياسية دعت من خلال المؤتمر الذي عقد في منطقة كهلان الاسبوع الماضي شددت خلال المؤتمر على انهاء الفترة الانتقالية في موعدها واعتبار التعددية السياسية الحل الافضل للواقع اليمني، وطالبت بتشكيل حكومة رعاية للاشراف على انتخابات دستورية حرة ونزيهة.

وفي بيان وزعه «مسؤول شعبة الاعلام الخارجي» للجبهة الثورية لشعب الجنوب اليمني سيف ناصر المضني ان مؤتمر قبائل المشرق شكل اختراقا لنفوذ الرئيس اليمني في مناطق المشرق. وقال ان ممثلي قبائل مارب وعبيدة والوادي والجوف وعددا من ممثلي الاحزاب اكدوا على المطالب الوطنية بوقف «العبث اليومي للرئاسة واعوانها بالمال العام ومداخيل النفط».

ولاحظ المسؤول ان هذه القبائل تغطي مناطق استخراج البترول الرئيسية في المنطقة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ١ اكتوبر ١٩٩٢

تعطيل اجتماعات الحكومة اليمنية ٣ أسابيع

أبو لحوم يؤكد تأجيل مؤتمر الأحزاب استجابة للمؤتمر الشعبي ولتوسيع المشاركة

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: من حمود منصر

أعلن الشيخ محمد أبو لحوم - رئيس سكرتارية اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية في اليمن ورئيس الحزب الجمهوري - استجابة اللجنة لطلب من الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) بتأجيل عقد المؤتمر الذي كان مقرراً أمس الى يوم ١٠ اكتوبر (تشرين الأول) المقبل، لاتاحة الفرصة لتوسيع قاعدة المشاركة، بحيث يشمل المؤتمر جميع الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية والابداعية، بما فيها تلك التي شاركت في المؤتمر الوطني الذي انعقد في منتصف الشهر الماضي، لمناقشة القضايا اليمنية.

وقال أبو لحوم في تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط» ان سبب قبول التأجيل هو حرص اللجنة التحضيرية في الحصول على أوسع تأييد ممكن لميثاق العمل السياسي، وتأكيد حسن النوايا بشأن تحقيق الوفاق بين مختلف الاحزاب، واستيعابها للمخاطر التي تهدد مستقبل اليمن السياسي.

ويقول المراقبون ان تأجيل هذا المؤتمر - الذي حظي بتأييد من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث اليمني يأتي استجابة لدعوة نائب الرئيس اليمني والأمين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض، الذي يصر - كشرط لعودته الى صنعاء - على ضرورة التقاء إرادة كافة الاحزاب والمنظمات، لكي يطرح كل طرف ما لديه من أفكار بشأن معالجة القضايا اليمنية.

غير ان بعض المصادر الحزبية أكدت لـ «الشرق الأوسط» ان السبب الرئيسي وراء تأجيل المؤتمر ليس دعوة البيض «المتأخرة»، وانما الاستجابة لما طرحه المؤتمر الشعبي العام في رسالته الى الحزب الاشتراكي اليمني بشأن توسيع المشاركة في المؤتمر المقبل، الذي كان الحزب الاشتراكي اليمني قد رفض المشاركة فيه.

وأضافت تلك المصادر ان بعض الاحزاب - التي شاركت في المؤتمر الوطني السابق - أبدت رغبة واستعداداً للمشاركة بفعالية في هذا المؤتمر، وان رغبة الحزبين الحاكمين في المشاركة بفعالية فيه يجعله أكثر فائدة للممارسة الديمقراطية والوفاق الوطني، وهو ما سيتم السعي لتحقيقه خلال الأيام العشرة المقبلة.

ومن جانب آخر كشف مصدر حزبي مسؤول لـ «الشرق الأوسط» ان اجتماعاً مهماً تقرر عقده مساء أمس بين عدد من أعضاء اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني بحضور الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الأمين العام للمؤتمر، وسالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب، وعبد العزيز عبد الغني الأمين العام المساعد للمؤتمر، والمهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي للحزب لمناقشة مستقبل العلاقة بين الحزبين الحاكمين. وأوضح ان جدول أعمال هذا الاجتماع المهم يتضمن الوضع الأمني والانتخابات النيابية المقبلة.

وفي رد على سؤال لـ «الشرق الأوسط» حول مناقشة هذا الاجتماع للقضايا التي طرحها البيض شروطاً لعودته، قال المصدر - الذي امتنع عن ذكر اسمه - ان «جدول الاعمال لا يأتي عن طريق البيانات والخطب، وان تأخر عودة البيض الى العاصمة أجل عقد هذا اللقاء في الفترات السابقة».

وعلى الصعيد نفسه أكد يحيى المتوكل - عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام ورئيس الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية - في تصريح لـ «الشرق الأوسط» ان «المؤتمر والاشتراكي - مهما حصلت بينهما من اختلافات أو تباينات في وجهات النظر - يدركان ان طريقهما واحد في مسيرة الوحدة والديمقراطية، وانهما حتماً سيتوصلان الى حلول نهائية وحاسمة لجميع المشكلات التي تعاني منها العلاقة بينهما».

وكانت أنباء قد ترددت - خلال الأيام القليلة الماضية - عن اعتزام وزراء الحزب الاشتراكي تحويل اجتماع مجلس الوزراء هذا الاسبوع، الذي كان مقرراً عقده أمس الى مجال لطرح القضايا التي عرضها المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء على مجلس الرئاسة بخصوص قضايا العنف وموقف أجهزة الأمن، لكن مجلس الوزراء لم يعقد اجتماعه أمس للمرة الثالثة على التوالي، رغم ان البعض توقع تضامن وزراء المؤتمر الشعبي مع مطالب العطاس.

وذكرت مصادر وثيقة الاطلاع ان وجود العطاس ونوابه وعدد من الوزراء في زيارة لمحافظة ميحان دون عقد هذا الاجتماع، في حين عقد القاضي عبد الكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة اليمني وعضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام اجتماعاً مع أعضاء الكتلة الوزارية للمؤتمر، لمناقشة سير الأوضاع في الدولة، والاستعداد للانتخابات المقبلة.

وتسود تكهنات بأن تعطيل اجتماعات مجلس الوزراء للاسبوع الثالث على التوالي ربما كان من القضايا التي بحثها العرشي مع وزراء المؤتمر، بينما يقول المحللون السياسيون ان ذلك يدخل ضمن أوراق الأزمة بين شريكي الحكم، وأحد أدوات الضغوط المتبادلة بينهما.

٠٦٠٣٠٠٣٦



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

التاريخ : ٦ اذار ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحزب الاشتراكي يحل خلافاته بالحوار.. لا بالرصاص

● اشير بداية إلى ان « المجهولين » لن يصبحوا بعد حين كذلك ، فسوف نعرفهم . ويعرفهم المجتمع كله ، انهم اعداء الوحدة والديمقراطية ، واعداء تحديث اليمن ، وباعتبار ان حزبنا هو الأكثر راديكالية فيما يخص قضية التحديث فنحن مستهدفون بالدرجة الأولى ، وهذا لا ينفى ان قيادات اخرى فى احزاب اخرى تعرضت للاغتيال خصوصا في المؤتمر الشعبي . لكنني واثق تماما بان هذه القوى لن تفلح في مقصدها .

- اليس مثيرا للجدل ان يهرب « المجهولون » كل مرة ؟

● لا تعليق (!)

- هل تعتقد ان هناك قوى خارجية تغذى العنف السياسي في اليمن ؟

● نعم ، وكما يقولون ما من شيء مقطوع الجذور ، ولكل ظاهرة ارتباطها بعناصر في الداخل أو في الخارج .

- يتردد ان عناصر منشقة عن الحزب الاشتراكي هي التى تمارس عمليات الانتقام من قيادات الاشتراكي ؟

● من يردد مثل هذا الكلام مغرض ، ويضع حول نفسه علامات الشك لانه يحاول ابعاد الجهات الامنية عن الفاعل الاصلي ، فالجميع في اليمن يعرفون ان الحزب الاشتراكي يحل خلافاته (ان وجدت) بالطرق الديمقراطية وليس بالرصاص .

- حضرتك كرجل له خبرة في مجال الأمن (وزير امن دولة سابق في اليمن الجنوبي) هل تعتقد ان « المجهولين » الذين ينفذون عمليات الاغتيال يهربون إلى القبائل ؟

● لست اعرف . فاليمن واسعة .

- هل تتوقع ارتفاع موجات العنف والاغتيال السياسي اثناء الانتخابات ؟

● اتمنى من كل قلبي ان لا يحدث ذلك ، وانْ تمر الانتخابات في نزاهة وسلام ، لاننا نبني تجربة للأجيال الآتية .

- بصفتك نائبا لرئيس اللجنة العليا للانتخابات ، هل تعتقد انها تمتلك آليات وسلطات تمكنها من الاشراف الكامل على العملية الانتخابية ؟

● هناك اتفاق بين جميع الأحزاب على ضرورة تمكين اللجنة العليا للانتخابات من ممارسة دورها ، واللجنة تمثل غالبية الأحزاب .

- إذا كنت تؤكد ديمقراطية حزبكم الاشتراكي فلماذا لم ينعقد المؤتمر العام الرابع للحزب ؟

● الترتيبات النهائية تجري الآن لصياغة الوثائق واللوائح التي ستعرض على المؤتمر الذي سيعقد قريبا ؟

- لماذا لا يعقد قبل الانتخابات بحيث تكون العناصر المرشحة من قبل حزبكم معززة بشكل طبيعي من القواعد ؟

● نحن متفرغون الآن لدخول معركة الانتخابات التشريعية ، وربما نعقد مؤتمرنا الرابع قبل الانتخابات أو بعده ، هذه مسألة داخلية تخص حزبنا وقواعدنا ، خصوصا وان الانتخابات القاعدية تمت في جميع مستويات الحزب فيما عدا اللجنة المركزية والمكتب السياسي .

- يتردد انكم خائفون من عقد المؤتمر العام للحزب حتى لا تنفجر الخلافات الداخلية قبل الانتخابات ؟

● غير صحيح ، فنحن حزب له تراث عريق في ممارسة العمل الحزبي وفق أسس ديمقراطية ، وليس لدينا ما نخشاه ، نحن حزب نضالي وراديكالي .

- لكن الانتقادات الموجهة لكم عديدة خصوصا من حزب التجمع للاصلاح بزعامة الشيخ عبد الله الأحمر ؟

● مع احترامي لحزب التجمع للاصلاح وقائده ، الا انني أعتقد ان كثيرين لم يطلعوا على برنامج حزبنا لكي يلمسوا حجم التطورات التي ادخلت عليه ، وإذا كان البعض ينتقد اسم حزبنا ، فان هناك احزابا عديدة في العالم تحمل كلمة الاشتراكية مثل الحزب الاشتراكي الفرنسي . والحزب الاشتراكي الايطالي ، وغير ذلك من احزاب ، وليس منطقيا بأى حال ان ينتقد البعض حزبا سياسيا لمجرد ان اسمه « الاشتراكي » .

- هل تشعر باي نوع من القلق مع اقتراب المرحلة الانتقالية من خط النهاية ، وبدء السباق الديمقراطي الوحدوي ؟

● انني اشعر بالثقة في الشعب اليمني فهو حريص كل الحرص على الوحدة والديمقراطية ، واتمنى ان تكون الأحزاب السياسية على مختلف توجهاتها على نفس القدر من المسؤولية لاننا نخوض الاختيار الصعب ، وهناك اعداء متربصون ، لذلك فنحن في حاجة الى وقفة تضامنية من جميع الأحزاب للالتزام بميثاق اخلاقي وموضوعي لحماية التجربة الديمقراطية ، وادعو الحزبين الحاكمين الى تقديم النموذج في العطاء الديمقراطي بلا حدود .

صنعاء من موفد « الوطن العربي »
عادل الجوجري



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ / ١٠ / ١٩٩٢

الخلافات الحزبية في اليمن تؤجل انعقاد مؤتمر الاحزاب

□ صنعاء - «الحياة»:

■ ادت الخلافات بين الاحزاب اليمنية الى تاجيل «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» الذي كان مقرراً ان يبدأ اعماله في صنعاء امس الى ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) الجاري.

وعلم من مصدر مطلع ان مقرر اللجنة التحضيرية للمؤتمر السيد محمد ابو لحوم وهو ايضاً رئيس الحزب الجمهوري وافق على التاجيل بعد اتصالات مع مسؤولين في المؤتمر الشعبي العام وهو احد الحزبين الحاكمين الذي اراد مسايرة الحزب الاشتراكي اليمني وهو الحزب الاخر في السلطة.

وكان الحزب الاشتراكي ابدى تحفظات عن المؤتمر خصوصاً انه كان انسحب من «المؤتمر الوطني» الذي انعقد في ١٢ ايلول (سبتمبر) الماضي. ولم يعرف حتى الآن اذا كان الحزب الاشتراكي سيتمسك بموقفه المقاطع لمؤتمر الاحزاب الذي يرمي الى التوصل الى ميثاق للعمل السياسي ينظم العلاقة بين الاحزاب بعيداً عن العنف. واهم ما يرمي اليه المؤتمر «ترسيخ تقاليد ديموقراطية شوروية بين اطراف العمل السياسي وضمان مبدأ التداول السلمي للسلطة والقبول بنتائج صناديق الاقتراع احتراماً للارادة الشعبية».

وصرح ابو لحوم الى «الحياة» تعليقاً على قرار تاجيل المؤتمر «ان المهم بالنسبة الينا لم يكن مسالة انعقاد المؤتمر بل النتائج التي يفترض ان يتمخض عنها. فنحن نريد التوصل الى وثيقة للعمل السياسي تلزم كل الاحزاب او معظمها خصوصاً الاحزاب الاساسية. ولا نرى فائدة من عقد مثل هذا المؤتمر من دون مشاركة هذه الاحزاب لاننا لا نريد ان يتحول المؤتمر الى مجرد تظاهرة او مهرجان انتخابي، ان قبولنا التاجيل يظهر حسن نيتنا وحرصنا على الوحدة الوطنية».

وعن تفسيره لموقف الحزب الاشتراكي قال انه «لا يريد الدخول في مثل هذه التفاصيل»، لكنه اضاف: «تجري بيننا وبين الحزب الاشتراكي اتصالات ونامل بان يعيد النظر في مشاركته وحضور المؤتمر يوم ١٠ تشرين الاول وهو موعد اعتبره نهائياً لانعقاد المؤتمر».

٠٠٤٠٠٣٨

بدء الترتيبات لزيارة أبو بكر العطاس الى القاهرة

اليمن يجدد رغبته بالانضمام لدول «اعلان دمشق»

القاهرة - «صوت الكويت»: تجري حالياً اتصالات مصرية - يمنية لترتيب زيارة قريبة يقوم بها رئيس وزراء اليمن حيدر ابو بكر العطاس الى القاهرة لاجراء سلسلة محادثات مع كبار المسؤولين المصريين على رأسهم الرئيس حسني مبارك.

وكشفت مصادر مطلعة لـ «صوت الكويت» ان العطاس يأمل من خلال هذه الزيارة احياء الدور المصري في تحسين علاقات اليمن مع الدول الخليجية، وبحث امكانات انضمام اليمن الى دول «اعلان دمشق» وفق الشروط العامة والاطار التنظيمي والهيكلي للاعلان.

وكانت العلاقات المصرية - اليمنية قد شهدت توترا وتباينا في وجهات النظر حول الموقف من الغزو العراقي للأراضي الكويتية في الثاني من اغسطس (آب) ١٩٩٠. ففي الوقت الذي اتخذت فيه مصر موقفا يستند إلى الشرعية الدولية، والوقوف ضد قوات الغزو العراقي، ومساندة جميع جهود تحرير الكويت، وإزالة آثار الغزو للأراضي الكويتية، اتخذت اليمن موقفا مضادا بدا واضحا أنه مساند للعراق، رغم التبريرات التي حاولت القيادة اليمنية إدعاءها حول موقفها هذا. وزاد من حالة التوتر بين مصر واليمن الرفض اليمني لكل الجهود المصرية لرأب الصدع ومحاولة لم الشمل حول موقف واحد يحقق للمنطقة الاستقرار. ثم زادت التوترات مع تزامن هذا الموقف مع قضيتين أخرتين، الأولى تخص المدرسين العاملين باليمن وترحيل عدد منهم دون استرداد حقوقهم، والثانية إلقاء القبض على عدد من الصيادين المصريين بحجة الصيد في المياه الإقليمية اليمنية. وقد ظل الوضع متوترا على حاله حتى أكتوبر (تشرين الاول) العام ١٩٩١ عندما تلقى الرئيس مبارك اتصالا هاتفيا من الرئيس علي عبد الله صالح، وتكررت الاتصالات، لتبدأ العلاقات اليمنية مع مصر تتخذ شكلا جديدا مشوبا بالحذر إلى أن أبلغت اليمن رسميا مصر رغبتها في الانضمام إلى إعلان دمشق أواخر العام الماضي، خاصة بعد زوال مجلس التعاون العربي الذي كان يضم مصر والعراق والأردن واليمن، والذي دونت شهادة وفاته مع دخول أول جندي عراقي للأراضي الكويتية غازيا لها.

ويذكر ان الرد المصري على الرغبة اليمنية للانضمام لإعلان دمشق كان أن الإعلان مفتوح امام كل الدول العربية، ولكن على اليمن أن تعلن موقفا واضحا إزاء الأزمة الخليجية، وأمن ومستقبل المنطقة، إضافة إلى أن الإعلان لم يكن قد اتخذ شكله النهائي والعملي في هذا الوقت.

وقد بدأت الاتصالات والزيارات المتبادلة بين مصر واليمن تأخذ شكلا علنيا وواضحا منذ ذلك الوقت، فقام د. أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية المصرية مدير مكتب الرئيس مبارك للشؤون السياسية بزيارة لليمن في فبراير (شباط) الماضي، وزيارة ثانية في أواخر يونيو (حزيران) ونقل خلالهما رسائل متبادلة بين الرئيسين مبارك وعلي عبد الله صالح. وخلال تلك الزيارات تم تسوية مشكلة الصيادين المصريين، لتنتهي بتوقيع اتفاقيه لتنظيم الصيد البحري بين مصر واليمن، ويبدأ سريانها من شهر يوليو (تموز) الماضي. وتلي ذلك زيارة لوزير التعليم اليمني قام بها للقاهرة منذ شهرين ووقع مع نظيره المصري د. حسين بهاء الدين اتفاقية للتبادل العلمي وتزويد اليمن باحتياجاته من الكوادر العلمية والتعليمية على جميع مستويات ومراحل التعليم.

وذكرت المصادر أن لقاء قمة مصري - يمني كان يجري بشأنه ترتيبات منذ شهرين ولكنها توقفت لأسباب غير معلومة، ليس من بينها أي توتر في العلاقات. لكن زيارة العطاس للقاهرة ارجئت أكثر من مرة بسبب الأحداث الأخيرة داخل اليمن وموجة العنف والاضطرابات، وأصبحت الزيارة في الوقت الحالي اكثر ملاءمة من قبل، والاتصالات مستمرة بشأنها، حيث يطلب اليمن إضافة لمطالب سابقة وساطة مصرية في تحسين علاقاته مع كل من السعودية، وإزالة أي توتر بشأن الحدود، وكذلك علاقاته مع الكويت وقطر والبحرين.



المصدر : الأهرام - القاهرية

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ندوة العلاقات المصرية اليمنية بدأت بصنعاء أمس

صنعاء - من مندوب الأهرام -
افتتحت صباح امس بصنعاء ندوة العلاقات المصرية اليمنية التى يشارك فى تنظيمها اللجنة المصرية للتضامن والمجلس اليمنى للسلم والتضامن بمشاركة جامعتى صنعاء وعدن، وحضر جلسة الافتتاح المشيرعبد الله السلال اول رئيس للجمهورية اليمنية بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

وتحدث في جلسة الافتتاح الدكتور عبد العزيز المقالح مدير جامعة صنعاء حيث اشاد بالعلاقة التاريخية بين ثورة ٢٣ يوليو وثورة ٢٦ سبتمبر منوها الى ان هذه العلاقة تدعمت بالدم

وتحدث الدكتور حسن مكى - النائب الاول لرئيس الوزراء اليمنى ورئيس المجلس اليمنى للسلم والتضامن - عن دور مصر فى دعم الثورة اليمنية. وطالب دكتور مكى بالمزيد من اللقاءات لتدعيم أواصر العلاقات المصرية - اليمنية.

وقال السيد احمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن فى كلمتة ان هذه الندوة تعقد لمواصلة مسيرتنا من اجل دعم العلاقات المصرية - اليمنية، وحيا اعلان الوحدة اليمنية التى عبرت عن تطلعات الشعب اليمنى فى الوحدة والديمقراطية

٠٤٠٤٠٠



المصدر : شؤون الأوسط
اللبنانية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أكتوبر ١٩٩٦

نزاعات الحدود
في شبه الجزيرة العربية

ترددت في الآونة الأخيرة أنباء عن حشد عسكري سعودي على الشريط الترابي المحاذي لقطر والمؤدي إلى خور العديد، في ما يبدو أنه تصعيد جديد في الأزمة الصامتة بين الدوحة والرياض. هذا في الوقت الذي تمخر حاملات الطائرات الأميركية مياه الخليج وتحلق طائرات التحالف الغربي فوق أجواء «المنطقة الآمنة» التي اقيمت في جنوب العراق، ربما استعداداً لضربة عسكرية محتملة ضد العراق، تتوج قوات التحالف بها حرب الخليج الثانية، وهي الحرب التي انطلقت في إحدى مقدماتها من خلفية نزاع حدودي آخر في المنطقة. وفي وسط الخليج حرب أعصاب بين الدوحة والمنامة حول دعاوى السيادة على الجزر والمياه الاقليمية؛ وفي جنوبه أزمة حدودية تطل برأسها بين الفينة والأخرى بين مسقط والإمارات؛ وفي جنوب غرب الجزيرة العربية حرب عصابات قبلية ضد موظفي وآليات شركات النفط الغربية في الجوف ومأرب على خلفية نزاع حدودي أيضاً بين صنعاء والرياض؛ وفي اقصى شمال الجزيرة أزمة صامتة بين الرياض وعمّان على خلفية نزاع حدودي آخر لم تكتمل فصوله بعد... أين تكمن المعضلة؟

قامت انماط التفاعلات الاقليمية والدولية بدور محوري في توجيه «الحدث الحدودي» وتحديد أبعاده ومساراته. وقد تفاعلت هذه الانماط مع العامل الاستراتيجي ومع الموروث التاريخي، لتنتج مركب الوضع الراهن لهذا الحدث.

وقد كوّن وقف حركة الانسياب البشري، وتجميد دورة النخب القبلية، ورسم حدود سياسية ثابتة على الارض، أهم معالم التحول السياسي في الخليج وشبه الجزيرة العربية. بيد أن هذا التحول لم يكن بمقدوره القفز كلياً فوق طبيعة الموروث التاريخي والإطار الاجتماعي للمنطقة، وكان لا بد من أن يرتسم بلون هذا الموروث وهذا الاطار. وهكذا، نُظر الى الدولة على أنها الشكل المتطور للقبيلة، والى الحدود السياسية على انها ولادة قيصرية من رحم بيئة بدوية... وتلك كانت البداية.

حين ظهر النفط في المنطقة في أوائل ثلاثينات هذا القرن، لم يكن معظم الحدود السياسية فيها قد رسّم بعد، كما أن الجزء المرسّم لم يكن قد أخذ حالته النهائية. وتأسيساً على ذلك، أدى النفط دوره الكبير في بلورة (أو إعادة بلورة) أشكال الحدود السياسية وأبعادها،



واستمر يؤدي دوره كعامل استراتيجي في مسار الحدث الحدودي وتطوره.

وعلى مستوى السلوك الإقليمي، تأثر هـذا السلوك بهاجسين متباينين: هاجس الخوف من الابتلاع، وهـاجس الرغبة في الهيمنة، أو التنـافس من اجلها. وساد المناخ السيـاسي مشهد التراتبية الداخلية (على مستوى دول المجلس الخليجي) والتوازن الاقليمي. وبين تراتبية الأمر الواقع واضطـراب التوازن، فقـد هذا السلـوك بعضاً من مقـومات استقـراره وانتظامـه بينياً وإقليمياً، ورمى بتداعياته المعقدة على مسار الحدث الحدودي.

وكان العامل الدولي، في الكثير من الحالات، إطاراً مرجعياً للسلوك الاقليمي. وكان لحدة التحولات التي طرأت على مسيرة الفعل الدولي دورها البـالغ في تعقيد البيئة الاقليمية. وإذا جاز لنا القـول إن الدور البريطـاني في الخليج تاريخي في طـابعه المجمل، فإن الـدور الأميركي منذ نهاية عام ١٩٧١، يبقى الدور الدولي الفاعل شبه الـوحيد في المنطـقة. وقـد بـدأ هـذا الـدور بـ «سياسة الزعامتين» في عهد الرئيس نيكسون، لينتهي في عهد الرئيس بوش بسياسة الحشد والتدخل المبـاشر. ولعل النتيجة التي توصـل اليها بوش قـد برهنت، بدرجـة أو بأخرى، فشل سياسـة ريغان الاقليمية في عهده الأول. كما الثـاني. يبقى أن حرب الخليج الثانيـة قد أدخلت معلماً آخـر من معالم السيـاسة الـدولية في المنطقـة، تمثل بتصاعـد التنافس ضمن المعسكـر الغربي نفسه، ودخوله في حرب استقطاب شبه معلنة. وإذا كان بعض الإعتقاد السائد يرى أن مرحلة ما بعد حرب الخليج هي مـرحلة الدور الأميركي المتفرد في المنطقة، فان الحدث الإقليمي الراهن يبدو كأنه يسير عكس هذا الاعتقاد، ويبدو أن قوة كفرنسا بدأت تتنطح لدور لم تكن قد بلغته سـابقاً.

وفي ضـوء كل مـا سبق، يبقى السـؤال قـائماً: هل يحافظ الخليجيـون على حـدودهم السياسية الراهنة أم يرفعوا يافطة التصويبات الحدودية، على خلفية «دعاوى الحق التاريخي» أو الإعتبارات الاستراتيجية، أو خلفية الأمرين معاً؟

في الحالة الأولى، تكون المحـافظة على «الوضـع القائم» محافظة على أزمة قـائمة بالفعل، بل إن ثبات هذا الوضع لن يعني بالضرورة ثبات هذه الأزمة وعدم تفاقمها.

أما في الحالة الثـانية، فسوف تكون المنطقة أمـام مشهد مجهول في تداعياتـه سياسياً واجتماعياً. وهـو مشهد قد ينفجـر فيه الكثير من الاختناقـات والتوترات محليـاً واقليمياً. وفي المنطقة نموذج لتجربتين سعتا للأخذ بخيار الحالة الثانية (نزاع عراقي - ايراني وآخر عراقي - كويتي) وقد انتكس النموذج في تجربته الأولى، كما في الثانيـة. بيد أن المقولة التي مثلت الخلفية النظرية لهذا النموذج ما برحت تتحرك في دائرة الجدل الموسع، الأمر الذي يعني امكان دخولها في تجربة إختبارية أخرى، ولكن بمحاذير بـالغة، وبشروط مادية ونفسية لا يبدو أنها متوافرة في أي من أقطار المجلس الخليجي المعنية.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ آب ١٩٩٢

ومع الاستبعاد الخليجي للخيار الثاني، رسمياً وشعبياً، فإن ظروف التعايش في ظل الخيار الأول لن تبدو مرضية تماماً، وإن شروط السلم وعناصره سوف تبقى مشوبة بالنقص والاختلال ضمن المناخ السياسي والإجتماعي للمنطقة.

أولاً : خلفيات المعضلة الحدودية

١ ـ جيوستراتيجية قديمة، جيوستراتيجية حديثة

بين عامي ١٩٠٢ و١٩٣٢ كانت الأسرة السعودية قد بسطت سلطتها على خمس ولايات عثمانية هي نجد وحائل والاحساء والحجاز وعسير. وإذا كانت تلك الأسرة قد وحدت هذه الولايات ضمن كيان إداري وسياسي أكثر مركزية هو «المملكة العربية السعودية»، فإن محاربة السعوديين للدولة العثمانية، التي اتت في ظل تحالف صريح ومعلن مع بريطانيا، يُعد تقويضاً لوحدة تاريخية تتمتع بمنسوب رفيع من الشرعية، يفوق شرعية العهد الجديد؛ كما يُعد استبدالاً لشرعية الخلافة بشرعية الحق التاريخي. واحلالاً لسلطة القبيلة عوضاً من سلطة الولاية.

يبقى ان طبيعة الظروف التي رافقت الولادة التاريخية للمملكة العربية السعودية لا تشترط أن تقودنا الى القول إن التحول الجيوستراتيجي الهائل الذي حدث في خريطة المنطقة هو وليد فعل خارجي. بل لعل الاقرب من ذلك، هو أن ما حدث فعل محلي استفاد من مناخ دولي كان يشهد مرحلة انتقال وتحول، وكان يتصف بمنسوب عالٍ من السيولة في العلاقات الدولية. إن هذا التحول الجيوستراتيجي قد فتح الباب أمام جدل معرفي واسع حول ثنائية الوحدة / التجزئة، على مستوى المضامين والآليات وشروط الإنجاز الوحدوي.

وعلى جهة أخرى، كانت تسمية البحرين تطلق تاريخياً على الرقعة الجغرافية الممتدة من شمال الكويت حتى جنوب شبه جزيرة قطر، وتضم أربع مقاطعات هي الكويت والإحساء وأوال (البحرين الحالية) وقطر. وكان مصطلح «بحراني» (أو «بحريني») يطلق على كل شخص من سكان هذه الرقعة الجغرافية. وقد ارتبطت «البحرين الطبيعية» في جزء طويل من تاريخها، بدولة الخلافة العثمانية. وكان بنو خالد يحكمون البحرين (ما عدا أوال) كممثلين للباب العالي في الاستانة. وفي فترة لاحقة دفع آل صباح وآل سعود وآل مسلم وآل خليفة وآل ثاني الجزية خلال فترات متقطعة من عهدهم للدولة العثمانية.

وكان البرتغاليون أول من جزأ الوحدة السياسية والادارية للبحرين، في بداية النصف الثاني من القرن السادس عشر. وقد حدثت هذه التجزئة ضمن الصراع البرتغالي ـ العثماني في المنطقة. كما أن البريطانيين، وضمن الظروف نفسها، عمدوا إلى تفتيت الوحدة الادارية للبحرين

من خلال دعمهم ومساندتهم للقوى القبلية المعادية لبني خالد. وهكذا، في ظل الصراع البريطاني - العثماني، إستقل آل صباح بالكويت عام ١٨٥٦، وآل خليفة بقطر والبحرين عام ١٧٨٣، وآل سعود بالإحساء عام ١٩١٣. وبذلك فقدت البحرين التاريخية وحدتها السياسية، واستحالت كيانين سياسيين هما إمارة الكويت وإمارة البحرين (تتبعها قطر إدارياً)، كما ضُمت الإحساء إلى مقاطعات ابن سعود. وفي تطور لاحق، اقدمت بريطانيا عام ١٨٦٨ على فصل قطر سياسياً وادارياً عن البحرين، وتثبيتها إمارة «مستقلة» تحت سلطة آل ثاني.

وفي جنوب الخليج، شهدت عُمان بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين أربعة مشاهد جيوستراتيجية: مشهد الدول الاقليمية الكبرى، ومشهد التحول إلى كيانين «ذواتي سيادة»، ومشهد التحول إلى عشر كيانات، ومشهد تجميع تسعة من هذه الكيانات (بسبعة حكام) في اتحاد «فيدرالي» مهلهل.

حتى منتصف القرن الثامن عشر، كانت هناك دولة اليعاربة العمانيين، وهي الدولة العربية العظمى التي انطلقت من جنوب الخليج لتبسط سيادتها على رقعة جغرافية بلغت حيدر آباد في الهند وزنجبار وممباسا في الشرق الافريقي. ومع نشوب الحرب الاهلية في عُمان بين الغافرية والهناوية تمزقت الدولة اليعربية وذهبت ممتلكاتها في أفريقيا، ولم تبقَ سوى زنجبار التي استقلت عنها في ستينات القرن التاسع عشر، ومع تولي أسرة البوسعيد السلطة في عُمان على انقاض الحرب الأهلية المدمرة، كانت قبائل الساحل العُماني تعد نفسها للاستقلال عن إمام مسقط المنهمك في رواسب الحرب، وتحقق لها ما أرادت واصبح الساحل العماني كياناً سياسياً مستقلاً. وفي تطور لاحق انشطر هذا الساحل بفعل خارجي وتحول منذ عام ١٨٢٠ إلى عدد من الكيانات السياسية البالغة الصغر، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧١ حينما تجمعت هذه الكيانات بفعل ظروف إقليمية ودولية ضاغطة في «دولة الامارات العربية المتحدة».

٢ - السيادة والشرعية كمفاهيم متغيرة

يمثل السعوديون أوضح نموذج في الجزيرة العربية في التحول من الشرعية الدينية التي انطلقوا منها، إلى شرعية الحق التاريخي التي انتهوا اليها. فقد مثلت دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب ظلال الانطلاقة السعودية الاولى، كما الثالثة، ومثل الاخوان الوهابيون حربة الجيوش السعودية التي بسطت سلطتها في فترة من فترات التاريخ على رقعة جغرافية امتدت من الكويت إلى عُمان. بيد أن الشرعية الدينية بدأت تهتز مع أول تحالف علني بين الأمير ابن سعود



وبريطانيا في سبيل مواجهة الخلافة العثمانية، هذا التحالف الذي انتهى عام ١٩١٥ بوضع ابن سعود تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدة دارين. وجاء الامتحان الاصعب للشرعية الدينية لآل سعود عام ١٩٢٧، حينما اعترض الاخوان الوهابيون على تحالف الأمير ابن سعود مع بريطانيا، الأمر الذي دفع الامير السعودي الى الاصطدام بهم وتصفية عدد كبير منهم في معركة «السبلة»، والى تعاون البريطانيين مع السلطات السعودية في تتبع قياداتهم التي تمكنت من الفرار واحضارها الى الدمّام بوساطة طرادات البحرية البريطانية. وكان التمسك بشرعية الحق التاريخي واضحاً في السلوك السعودي لمرحلة ما بعد اعلان المملكة العربية السعودية. والادعاءات التي قدمها السعوديون بحقهم في المناطق المجاورة لم تبن على مقولة المنطلقات الأولى بنشر الدين الصحيح ومحاربة البدع، بل بنيت على مبدأ حق الوراثة التاريخية [١].

وإذا كان السعوديون قد انتهوا إلى شرعية الحق التاريخي بديلاً من الشرعية الدينية، فإن الأسر الحاكمة في كل من البحرين والكويت وقطر قد أخذت، منذ انطلاقتها الاولى في شرعية العرف القبلي وحق القبيلة بديلاً عن الشرعية الدينية وحق الخلافة، الذي كانت تجسده الدولة العثمانية، التي دخلوا في حرب معها وورثوا تالياً ممتلكاتها بدعم بريطاني [٢]. فهذه الأسر لم يكن بمقدورها الأخذ في دعوى الحق التاريخي. فهي لا تملك تاريخاً في الإمارات التي حكمتها، حتى أن آل صباح وآل خليفة لم يصلوا إلى الكويت والبحرين قبل عامي ١٧٥٦ و١٧٨٣ على التوالي [٣].

وفي مرحلة لاحقة من الأخذ في شرعية العرف القبلي، وحق القبيلة المسيطرة في نيل ولاء بقية القبائل والأفراد في المنطقة المسيطر عليها، انتهت «أنظمة» الحكم في إمارات الخليج إلى الأخذ في مبدأ الأسرة السيدة، وتالياً الأسرة الحاكمة، ضمن القبيلة التي تنتمي إليها ـ كما ضمن بقية أفراد المجتمع. وقد شهد تاريخ المنطقة الخليجية نموذجين لتحول عنيف وحاد من حكم القبيلة إلى حكم الأسرة، الأول في الكويت والآخر في البحرين [٤].

كما أن السيادة الاقليمية بمفهومها الغربي لم تكن معروفة أو مسموعاً بها في مجتمعات الخليج والجزيرة العربية، حتى وقت قريب نسبياً. وقد ارتبط الولاء العام في هذه المجتمعات بالمبادىء تارة، وبالاشخاص (قبائل أو أسر أو أفراد) تارة أخرى، إلا أنه لم يكن مرتبطاً بالأرض في أي وقت من الأوقات، بيد أن العام ١٩٢٢ كان بداية عهد جديد لمفهوم السيادة وممارستها في هذه المجتمعات حينما أدخلت اتفاقية العقير ترسيم الحدود على الأرض وربطته بمفهوم السيادة الوطنية بين إمارات لم تكن سوى أقاليم في دولة الخلافة ولا يفصل بعضها عن بعض أي اعتبارات جغرافية أو دينية أو إثنية أو تاريخية. فلم تكن أي منها أمة مستقلة بحسب المفهوم الحديث للأمة وللدولة الوطنية. وقد جاءت اتفاقية العقير لتكمل ما



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بذاته معاهدة السلام الأبدي لعام ١٨٥٣ في تجميدها لدورة النخبات القبلية[*]. يبقى أن الفصل السياسي الذي افتتحه مؤتمر العقير كان ولا يزال فصلاً شائكاً ومليئاً بالتحديات، وهو لا يزال يبحث عن شرعيته.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: شؤون الأوسط

التاريخ: أكتوبر ١٩٩٢

٠٥٠٠٤٧



المصدر : شؤون الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٩٢

ثانياً : أهمية العامل النفطي

ساهمت مؤثرات عدة في بلورة «المسألة الحدودية» وتوجيهها وفي تحديد معدلات تفاعلها مع الحدث السياسي في المنطقة. من هذه المؤثرات ما هو موروث وتقليدي مرتبط بالخلفيات التي مررنا على ذكر اهم معالمها في ما سبق، ومنها ما هو استراتيجي وحديث، أو في إطار معاصر، كالعامل النفطي والعامل الملاحي والعامل الامني والعامل القبلي، في إطاره السياسي المعاصر.

بعدما أوقدت حقول الرميلة النفطية شرارة النزاع الكويتي ـ العراقي، ثم حرب الخليج الثانية، يبدو حقل غاز الشمال القطري اليوم مرشحاً لتفجير أول حرب داخلية، ضمن المجموعة المنضوية في مجلس التعاون الخليجي. وهي حرب إذا حدثت، فسوف تأخذ أبعاداً إقليمية ودولية، وسوف تكون معنية بها عواصم مثل الرياض وطهران وواشنطن وباريس.

إن إصرار المنامة، ومن ورائها واشنطن والرياض، على ردم «فشت[٦] الديبل» المتنازع عليه مع قطر، وبناء وحدات مدنية أو عسكرية عليه، يكشف اهداف قطر في المشاركة في حقل الغاز هناك، الذي يُعد اكبر حقل غاز في العالم، والذي يجعل قطر أكبر منتج عربي للغاز. إن ردم «فشت الديبل» يعني أن يصبح هذا الفشت بداية المجال الحيوي للبحرين، الذي يمتد ١٢ ميلاً وفق القانون الدولي للبحار، ويعني تالياً وقوع جزء من حقل غاز الشمال ضمن هذا المجال.

وبالفعل، فقد سعت حكومة البحرين في نيسان / ابريل ١٩٨٦ لردم هذا الفشت وجعله جزيرة صناعية يقام عليها مركز عسكري. وبدأت شركة «بلاست نيدام» الهولندية مباشرة أعمالها فيه، إلا ان الحكومة القطرية كانت تدرك خطورة هذا الإجراء، فأقدم طيرانها على تصف المنشآت الأولية التي تم إنجازها، واعتقلت جميع عمال ومستخدمي الشركة وقادتهم الى سجون الدوحة. وكان ذلك بداية مشهد جديد من مشاهد الصراع بين البحرين وقطر، وهو مشهد ما زال يتصاعد، ويلقي بظلاله في كل إتجاه[٧].

كما أن النفط الكامن في باطن جزيرتي قارون وام المرادم المتنازع عليهما يمثل التحدي الأهم في مستقبل العلاقات الكويتية ـ السعودية. وكان هذا النفط العامل الأهم الذي دفع الرياض عام ١٩٧٧ الى فرض سيطرتها على هاتين الجزيرتين بقوة الأمر الواقع، لكن دون إعتراف الكويت بأي اثر قانوني لهذه السيطرة، الأمر الذي يعني أن الأزمة دخلت منذ ذلك الاجراء مرحلة «أشد تعقيداً».

وقد سبق للرياض أن تدخلت عام ١٩٤٥ لوقف عمليات التنقيب عن النفط في الجزيرتين، التي كانت تقوم بها إحدى الشركات الاميركية بعد حصولها على امتياز من



الحكومة الكويتية. وفي عام ١٩٦١ عرضت الكويت على الرياض تقاسم أي ارباح تنجم عن استخراج النفط في الجزيرتين، مقابل اعتراف هذه الاخيرة بملكيتها لها، إلا أن العرض الكويتي قوبل بالرفض التام.

ويُعد نفط «مسكت» ومناطق نفطية محتملة مجاورة مصدر نزاع دائم بين مسقط والامارات. وفي عام ١٩٧٧ طلبت مسقط بصورة محددة من رأس الخيمة التخلي عن نفط منطقة «مسكت» المتنازع عليها، التي تبعد من الاراضي العمانية مسافة ١٧ كلم[٨].

وتطالب السعودية بأراضٍ في الداخل اليمني، وتحديداً في كل من الجوف ومأرب وحضرموت. وهذه المطالب السعودية الجديدة، المبنية على منطق «الحق التاريخي» موجهة بالدرجة الأساسية الى الثروة النفطية حديثة العهد في هذه المناطق. وما يدلل على هذا الاعتقاد توجيه الرياض مذكرات احتجاج الى الشركات النفطية العاملة فيها، والطلب منها التوقف عن عمليات التنقيب وقد نجحت الضغوط السعودية مع بعض هذه الشركات.

وكان العراق قد رفض قرار الترسيم الجديد للحدود الكويتية ـ العراقية، الذي نص على ضم مجموعة من حقول الرميلة النفطية الى الكويت وهي التي كان لها دور كبير في تصعيد أزمة الخليج. إذا ما اعتمد هذا الترسيم بصورة نهائية، فربما تكون خطوطه محور الحرب القادمة في الخليج.

ضمن المؤثرات الاستراتيجية الاخرى، يُعد العامل الملاحي أحد العوامل الاساسية التي ساهمت في صوغ الأزمات الحدودية وتوجيهها في المنطقة. ويُعد مرفأ أم قصر العراقي ومداخله المتنازع عليها، وخور العديد السعودي ومداخله المتنازع عليها أهم نموذجين لهذا العامل. كما أن العامل الامني قد أدى دوره هو الآخر في هذا المضمار. وتبرز قضية فشت الديبل نموذجاً حياً. فقد دعمت واشنطن البحرين في مطالبتها بالسيادة على هذا الفشت على خلفية الاتفاق معها على إقامة جزيرة صناعية تبنى عليها قاعدة عسكرية للقوات الأميركية في المنطقة. وضمن العامل الأمني، هناك قضايا التهريب والتسلل والتسلل المضاد عبر الحدود المتنازع عليها. وفي الأراضي اليمنية المتنازع عليها مع السعودية نُظّمت عصابات قبلية مسلحة لمهاجمة موظفي وآليات شركات النفط العاملة هناك. على قاعدة مطالبة الرياض بهذه الأراضي.

وضمن المؤثرات الاستراتيجية نفسها يأتي العامل الديموغرافي ذو المواصفات القبلية، ليؤدي دوره التاريخي الممتد بفاعلية بالغة. فهناك قبائل متنازع عليها، أو على ولائها، كما هي الحال بالنسبة الى قبائل بني النعيم وبني مرة بين قطر والإمارات والسعودية، وقبائل الشحوح بين الامارات وعُمان. وكما استند آل صباح وآل سعود بالامس في نزاعهم الحدودي إلى سياسة الاستقطاب القبلي، فاستقطب آل صباح العجمان، واستقطب آل سعود العوازم ليضغط بهم كل طرف على الآخر، كذلك اليوم نجد الأمر نفسه بين البحرين وقطر وهما تخوضان نزاعهما



الحدودي الطويل. فمنذ منتصف عام ١٩٩٢ تقوم سلطات الدوحة بعملية استقطاب لبعض البيوتات الساخطة في البحرين، بما فيها وجوه بارزة من الجلاهمة أبناء عمومة آل خليفة وخصومهم التقليديين، وقد قامت الدوحة بتجنيس الوجوه القبلية التي دعتها الى القدوم من البحرين. وفي المقابل تحاول المنامة لعب الورقة القبلية نفسها، إلا ان الفرصة أمامها أقل توافراً.

ثالثاً : فروع المعضلة

ضمن موروثات ومؤثرات عدة فاعلة في صوغ السلوك السياسي الخليجي، تساهم «المسألة الحدودية» بابعادها الاستراتيجية العامة في التأثير في هذا السلوك وتوجيه مساراته على غير صعيد. بيد أن البيئة الخليجية نفسها تبقى الميدان الأكثر وضوحاً لهذا التأثير، الذي يبلغ بيئة الجوار الاقليمي، ويلقي بظلاله في حالات معينة على ساح التفاعلات الدولية لبلدان الخليج. وضمن المسألة الحدودية نفسها، دفع العديد من العوامل والاعتبارات بهذه المسألة إلى واجهة الساحة السياسية وأبرزها على سطح الأحداث الساخنة في الخليج. ومن هذه الاعتبارات ما هو تقليدي مرتبط بطبيعة الموروث التاريخي وبالإطار الاجتماعي للمنطقة، ومنها ما هو حديث وديناميي مرتبط بنمط الأبعاد الاستراتيجية للقضايا الحدودية المثارة.

وفي دراسة أنماط السلوك والعلاقات التي تندرج ضمن مؤثرات «المسألة الحدودية» نجد أن هذه الأنماط قد تعدت، في حالات معينة، طابعها السلبي العام لتقدم مشاهد لتفاعلات سياسية ايجابية. ففي نزاع ثنائي على مسألة حدودية غالباً ما يبحث أحد المتنازعين عن طرف ثالث ليبني معه علاقات مميزة قد تصل الى درجة التحالف، كما يحدث أن تعلن مجموعة أطراف تحالفها على قاعدة التضامن مع أحد الفرقاء المتنازعين.

١ ـ نزاع البحرين ـ قطر

بُني النزاع بين البحرين وقطر على دعاوى «الحقوق التاريخية» التي تنادي بها سلطات البحرين، وترفضها سلطات قطر. وقد اعتمد منطق دعاوى الحقوق التاريخية على أساس سيادة آل خليفة على شبه جزيرة قطر وتبعية آل ثاني لهم حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حينما أقدمت سلطات الحماية البريطانية عام ١٨٦٨ على فصل قطر إدارياً عن



البحرين ومنع آل خليفة من التدخل في شؤونها الداخلية. وقد كرس البريطانيون الوضع الجديد باتفاقية ١٩١٦ التي وضعت شبه جزيرة قطر تحت الحماية البريطانية المباشرة. وتاسيساً على ذلك، اكتسب النزاع بين البحرين وقطر صفة النزاع الأسري بين العائلتين الحاكمتين فيهما. وقد بلغت هذه الصفة مستوى لم يبلغه اي نزاع آخر في الخليج، وكان لهذه الصفة الأسرية تداعياتها الملموسة على الأطر الإجتماعية في البلدين.

يدور الخلاف الحدودي الراهن بين قطر والبحرين حول نوعين من المناطق البحرية: **الأول** هو الجزر القريبة من الساحل القطري، وأبرزها جزر حوار (١٣ جزيرة) وسواد الشمالية وسواد الجنوبية، وهي تقدر مساحتها بـ ١٥,٩٦ ميل مربع. وهي تبعد من الساحل الغربي لشبه الجزيرة القطرية نحو كيلومتر واحد، ويمكن الوصول إلى هذه الجزر من الشاطىء القطري سيراً على الاقدام في حالة الجَزْر. أما **النوع الثاني** من المناطق البحرية المتنازع عليها فهو عبارة عن مجموعة من الفشوت (جمع فشت)، وأبرز هذه الفشوت فشت العظم، وفشت الديبل الذي فجر مجموعة من الأزمات، وهو يقع على بعد ٢٠ كلم من الساحل القطري شمالاً، و٢٥ كلم من ساحل البحرين شرقاً. وكانت لجنة بريطانية قد اقرت في عام ١٩٣٦ بتبعية جزر حوار للبحرين.

وحين عرض النزاع بين البحرين وقطر على مجلس التعاون لدول الخليج العربي، عام ١٩٨٢، خرج المجلس بتوصية طلب فيها من الجانبين الحفاظ على «الوضع القائم»، بيد أن عام ١٩٨٦ شهد خرقاً لهذه التوصية تمثل بعمل حكومة البحرين على إنشاء قاعدة عسكرية في فشت الديبل. كما نُظر الى المرسوم القطري الصادر في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٢ القاضي بتمديد عرض المياه الاقليمية لدولة قطر باثني عشر ميلاً بحرياً، على انه خروج عن ترتيبات «الوضع القائم». وفي عام ١٩٩١ عرض القطريون مشكلتهم مع البحرين على محكمة العدل الدولية في لاهاي، الأمر الذي يعني انهم ادركوا اخفاق مساعي الوساطة الخليجية في الاطار السعودي، وفي إطار مجلس التعاون الخليجي. بيد أن المحكمة الدولية أصدرت في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ قراراً يقضي بتأجيل النظر في قضية النزاع بين البحرين وقطر لعام ١٩٩٢، على أمل ان تتقدم حكومة البحرين بطلب مماثل، ذلك أن البحث في هذا النزاع يقتضي الحصول على طلب من الطرفين، ما لم تترتب على النزاع مضاعفات إقليمية. وقد ظلت البحرين عند موقفها الرافض لخيار التحكيم الدولي. وهنا نُظر إلى الاجراء القطري في نيسان/ابريل ١٩٩٢ على أنه خطوة نحو إجبار البحرين على التوجه إلى لاهاي، وقد حققت الدوحة ما أرادت.

وفي ظل ما حدث، يبقى السؤال قائماً: لماذا لم تنجح الجهود السعودية في تطويق النزاع



وإلزام الطرفين المحافظة على الوضع القائم؟ ولعل الجواب يتمثل ببساطة بأن القطريين لا يرون في الجهد السعودي جهداً محايداً، فهم لديهم مشكلتهم الحدودية مع السعودية، وهي لا تزال ترمي بثقل ظلالها على العلاقة بين البلدين. كما أن المنامة والرياض تلتقيان في مقولة الأخذ في منطق الحق التاريخي، بينما تعارض الدوحة هذا المنطق في نزاعها مع تلتا العاصمتين. وإمام هذا الوضع، كان على الدوحة أن تتجه نحو بغداد أو طهران في سبيل الوصول إلى توازن

في البيئة الاقليمية للنزاع، وهنا كانت طهران خيار الدوحة. وتعتقد البحرين أن لطهران دوراً في قرارات نيسان / ابريل القطرية حول المياه الاقليمية. وهنا لم يتأخر رد البحرين. فقد أعلنت المنامة عزمها على إعادة العلاقات الديبلوماسية مع بغداد، ولم يكن ذلك غزلاً لبغداد بقدر ما كان رسالة لطهران. وكما في البيئة الاقليمية، كذلك في البيئة الدولية للنزاع، ذهب القطريون الى البحث عن حليف يحقق لهم التوازن. وهنا كانت باريس في وجه واشنطن التي وقفت مع المنامة نتيجة رغبة مشتركة في إقامة قاعدة عسكرية في فشت الديبل الذي يمثل الرقعة الأكثر حساسية في هذا النزاع الحدودي.

٢ ـ نزاع عُمان ـ الامارات العربية المتحدة

تطالب سلطنة عُمان بمنطقة مسكت في إمارة رأس الخيمة، وهي تبعد نحو ١٧ كلم من الاراضي العمانية. كما تطالب بمنطقة أخرى في رأس الخيمة تقع شمال شعم على ساحل الخليج. وفي عام ١٩٧٧ حددت السلطنة مطالبها من رأس الخيمة بشريط ساحلي طوله ١٦ كلم كامتداد جنوبي لشبه جزيرة مسندم العُمنية. وفي عام ١٩٨٦ تم التوصل إلى اتفاق بين مسقط ورأس الخيمة حصلت مسقط بموجبه على الشريط الساحلي الذي طالبت به، الا ان المشكلة الحدودية لم تنته بعد، فقد رفض مشايخ قبائل الشحوح الاتفاق لما سببه من فصل بين الأراضي ومالكيها، وطالبوا في مذكرات رفعت إلى الشيخ زايد والى أمانة المجلس الخليجي بالتدخل لحل المشكلة القائمة. وينتظم عدد من أبناء قبائل الشحوح في «الحركة العربية لتحرير رؤوس الجبال» التي تطالب بالانفصال عن كل من مسقط ورأس الخيمة، وبإقامة إمارة ثامنة ضمن دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا يقتصر نزاع السلطنة الحدودي مع إمارة رأس الخيمة، بل يشمل العديد من إمارات الاتحاد السباعي. وبعد الاجتياح العراقي للكويت، ترددت أنباء عن تزايد القلق الاماراتي من تفاقم الأزمة الحدودية مع السلطنة. وقد أفيد وقتها عن وساطة بريطانية لتهدئة الموقف بين الطرفين.



وفي البيئة الاقليمية للنزاع، شهد العام ١٩٧٧ وساطة سعودية وايرانية، بطلب إماراتي، لتهدئة الموقف المتفجر وقتذاك. وذهب موفد من الخارجية السعودية إلى مسقط لحل الأزمة، إلا أن جهوده لم تثمر شيئاً. ويبدو أن طهران ترددت وقتها في التدخل لأسباب تتعلق بحساسية الوضع الاقليمي. أما الجهد السعودي فقد كانت نتيجته التعثر، لأسباب ترتبط بطبيعة العلاقة المتأزمة بين مسقط والرياض، فقد كان هناك الخلاف التقليدي على زعامة المجموعة الخليجية، والموقف العُماني الرافض للاتفاق الاماراتي ـ السعودي حول الحدود بين البلدين، الذي رأت عُمان فيه تنازلاً من الإمارات عن حقوق لا تملكها[٩].

كما كان الملف الحدودي بين السعودية وعُمان ضاغطاً بثقله على هذه العلاقات حتى العام ١٩٩٠ [١٠]؛ يضاف إلى ذلك طبيعة التباين الملحوظ في نمط التحالفات الإقليمية لكلا البلدين، بيد أن المناخ الاقليمي السائد لم يكن ليسمح للامارات، منذ عام ١٩٧٤، باللجوء الى غير الرياض في نزاعها مع مسقط، ذلك أن الرياض كانت تمثل الحد الادنى المتاح سياسياً. فالإمارات، التي كانت تحتفظ بعلاقات طيبة بطهران وبغداد، لم يكن بمقدورها اللجوء الى الاولى بسبب تحالفها الواضح مع السلطنة على قاعدة أحداث ظفار وتداعياتها، وبالتالي كان هناك شك في مدى حيادها. ولم يكن بمقدورها اللجوء إلى الثانية بسبب توتر علاقاتها مع مسقط على القاعدة نفسها. وعلى الرغم من تغير مناخ العلاقات الاقليمية منذ عام ١٩٧٩، فإن ظروفاً أخرى في هذا المناخ قد حالت دون تبدل الخيار الإماراتي في اللجوء الى الرياض. كان ذلك حتى عام ١٩٩٠ حينما طرأ على البيئة الإقليمية للنزاع حدثان لكل منهما دلالته الخاصة: **الأول** الاتفاق العُماني ـ السعودي الذي رسمت بموجبه الحدود بين البلدين على قاعدة قبول عُمان بالاتفاق الحدودي السعودي ـ الاماراتي لعام ١٩٧٤، وقبول السعودية بخط الحدود المرسوم مع عُمان منذ عهد الحماية البريطانية. وكان الحدث **الثاني** بعد سبعة أشهر من الحدث الأول، متمثلاً بالاجتياح العراقي للكويت. وهو الحدث الأهم في وقعه وتداعياته، التي ما زالت مستمرة على بيئة العلاقات الاقليمية في مجمل تفاعلاتها. ومنذ ذلك العام، أضحت أبواب الرياض موصدة أمام قادة الإمارات وهم يسعون للبحث عن حليف أو وسيط اقليمي في نزاعهم الحدودي المعقد مع عُمان.

تأزمت العلاقة بين الامارات والرياض بفعل التداعيات المباشرة لحرب الخليج الثانية. فقد وقفت الرياض الى جانب واشنطن ولندن في احتجاجهما على الإمارات بسبب عدم تسديد هذه الاخيرة كامل الفاتورة المترتبة عليها في تكلفة حرب الحلفاء ضد العراق، وقد أخذ على الرياض صمتها حيال لندن وواشنطن في إثر تفجير أزمة بنك الاعتماد والتجارة بوجه الأسرة الحاكمة في أبو ظبي.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible] ١٩٩٢

٣ ـ نزاع السعودية ـ اليمن

من المقرر أن تعاود في ايلول / سبتمبر المباحثات السعودية اليمنية للبحث في سبل تسوية النزاع الحدودي بين البلدين، ويرجح أن تستضيف الرياض هذه المباحثات. وكانت الجولة الأولى من المحادثات السعودية ـ اليمنية قد عُقدت في جنيف في تموز / يوليو ١٩٩٢. وأكد الجانب السعودي قبيل هذه المباحثات تمسك بلاده باتفاقية الطائف لعام ١٩٣٤ كأساس للتسوية القادمة، ودعا مصدر رسمي في الرياض الحكومة اليمنية إلى البدء فوراً في إعادة بناء ما اندثر من معالم ترسيم الحدود. وهنا تكمن المعضلة. ففي صنعاء، كما في عدن، أصوات كثيرة ما زالت تطعن بشرعية وقانونية اتفاقية الطائف لعام ١٩٣٤ التي رُسمت الحدود على أساسها، فأصحاب هذه الأصوات يرون أن اتفاقية الطائف قد فرضت على اليمن فرضاً، وفي ظل الآلة العسكرية السعودية المنتصرة. كما أن الذين يقولون بقانونية اتفاقية الطائف، لا يرى الكثير منهم أن في مصلحة اليمن تجديد هذه الاتفاقية التي ينتهي سريان مفعولها القانوني في شهر ايلول / سبتمبر ١٩٩٢ ما لم يتم تجديدها.

كذلك، فإن الاشتراكيين الذين حكموا لاكثر من عقدين الجنوب اليمني في ما كان يعرف بـ «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» يرون أن أراضي جنوبية مهمة، كالوديعة والشرورة، قد أخذت منهم بالقوة في نزاع عام ١٩٧٢ المسلح، وأن هذا الأخذ لا يتبعه أي أثر قانوني. في حين يجد المراقب أن هذه المناطق قد أصبحت مُدناً سعودية مزدهرة وأضحت جزءاً من الكيان السعودي المترامي، وأن معظم من فيها قد منح الجنسية السعودية وانخرط في الحياة الإدارية والوظيفية، بل في الأطار الاجتماعي للسعودية. وهنا تكمن معضلة أخرى.

يرجع الخلاف السعودي ـ اليمني الى عام ١٩٢٦ حينما وُضع إقليم عسير تحت الحماية السعودية، وفي عام ١٩٣٠ إتخذ ابن سعود قراراً بوضع موظفين في عسير، وقد قبل السيد الادريسي حاكم عسير هذا الوضع الذي تحول بموجبه إلى مجرد حاكم رمزي. بيد أن الادريسي، بمجرد أن سنحت له الفرصة، انقض على الحاكم السعودي في جيزان وأخرجه من البلاد، وكان رد ابن سعود سريعاً وحاسماً، فقد شدد قبضته على عسير التي هرب منها الادريسي ولجأ الى الإمام يحيى. وفي وقت لاحق تطور الخلاف بين ابن سعود والإمام يحيى بسبب المطالبة السعودية بنجران الاسماعيلية المذهب، وبعد مفاوضات ثنائية قبل السعوديون بوجود الإمام في نجران، في مقابل أن يسلم هذا الأخير بوجودهم في عسير. بيد أن الأمور لم تقف عند هذا الحد، فقد تفاقمت الأزمة بين الطرفين وانفجر الصدام المسلح بينهما في ربيع عام ١٩٣٤، وبعد هزيمة ساحقة مُني بها الإمام يحيى، عقد في الطائف مؤتمر بحضور وسطاء



عرب، وعقدت معاهدة الطائف في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٣٤، حيث تخلى اليمنيون للسعوديين عن كل من عسير ونجران[١١]. إضافة إلى ما حدث عامي ١٩٣٤ و١٩٧٢، ظهرت اليوم مطالب سعودية غير معلنة بمارب والجوف وحضرموت، تبنى على دعاوى «الحق التاريخي» باعتبار أن السعوديين قد وصلوا هذه المناطق بدولتهم الاولى في القرن التاسع عشر. بيد أن الاوساط الرسمية في صنعاء ترى في هذه المطالب «مزايدة سياسية» تمارسها الرياض بهدف تقوية موقفها التفاوضي في مسيرة المباحثات الشائكة حول الحدود بين البلدين. فالرياض تطالب بالبعيد كي تضمن القريب.

وفي البيئة الاقليمية للنزاع، تضررت صنعاء، الى حد بعيد، من حرب الخليج الثانية، وتداعياتها السياسية، بما في ذلك انهيار مجلس التعاون العربي، وانحسار دور بغداد التي ارتبطت بها بعلاقات تحالفية منذ قيام مجلس التعاون الخليجي، بيد أن صنعاء قد أفادت من تأزم العلاقات بين القاهرة والرياض في الأشهر التالية لحرب الخليج الثانية. كما أفادت من تطور علاقاتها بمسقط التي قامت بالدور الرئيسي في الاعداد للمباحثات الجارية بين صنعاء والرياض. وفي البيئة الدولية، تبقى الاشارة الى أن واشنطن مارست ضغطاً متزايداً على الرياض لتسوية خلافاتها الحدودية مع صنعاء بعيداً من منطق الأمر الواقع.

٤ ـ نزاع السعودية ـ الكويت

لعل النزاع البحري بين الكويت والسعودية هو النزاع الحدودي الوحيد بين السعودية وجيرانها الذي لم يبن على دعاوى «الحق التاريخي»، بل بني على اعتبارات استراتيجية واضحة، وثبتت فيه السعودية حقوق الأمر الواقع.

بمقتضى اتفاقية العقير في الثاني من كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٢ بات هناك بين الكويت والسعودية منطقة محايدة مساحتها ٢٢٠٠ ميل مربع خاضعة للادارة المشتركة، وبمقتضى اتفاقية ٧ تموز/يوليو ١٩٦٥ اتفق البلدان على تقسيم المنطقة المحايدة بشكل متساو، بحيث تمتد سيادة السعودية على النصف الجنوبي والسيادة الكويتية على النصف الشمالي. وقد امتد هذا التقسيم من الاقليم الترابي لغاية ستة أميال من الشاطىء، على أن يبقى ما بعد هذا الحد مشتركاً للطرفين، واستعمل خط الوسط كطريقة لتحديد الجزء العائد للسعودية والآخر للكويت في المنطقة المحايدة، وذلك بمقتضى الاتفاقية الاضافية المؤرخة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩[١٢].



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أكتوبر ١٩٩٢

بيد أن جميع الاتفاقات السالفة الذكر لم تشر الى جزيرتي قاروه وام المرادم، ذلك أن السعودية تدعي تبعيتهما للمنطقة المحايدة، بينما تدعي الكويت تبعيتهما لها على أساس ان اتفاقية العقير لعام ١٩٢٢ لم تشر إليهما. ولذا أقدمت الكويت على بسط سيادتها عليهما وعدّتهما جزءاً من اقليم الأحمدي، وذلك بمقتضى المرسوم رقم (٦) لعام ١٩٦٢. ويستند الكويتيون في تأكيدهم ملكية الجزيرتين إلى الرسائل المتبادلة بينهم وبين العراق عامي ١٩٢٣ و١٩٣٢. وقد بقي الخلاف معلقاً حتى عام ١٩٧٧ حينما أقدمت وحدات من الجيش السعودي على بسط سيطرتها على الجزيرتين، في ظل تعتيم إعلامي لم يصدر فيه حتى بيان رسمي من الطرف الكويتي.

صمت الكويتيون على الاجراء السعودي، الا أن صمتهم كان له ما يبرره. فعلى الرغم من السيولة الملحوظة في مناخ العلاقات الاقليمية الخليجية وقتذاك، لم يكن بمقدور الكويت المناورة والاستفادة من هذه السيولة؛ فهي مع بغداد لديها مشكلتها الحدودية الشائكة بحراً وبراً، وهي مع طهران في خلاف حول طبيعة الأثر الاقليمي لجزيرة فيلكا، إضافة إلى أثر جزيرتي قاروه وأم المرادم موضع النزاع مع السعودية. وكان معظم المحاولات الكويتية لترسيم الحدود البحرية مع ايران يواجه بمعارضة عراقية شديدة تؤدي إلى إفشالها في نهاية المطاف. ولا تبدو الكويت اليوم في وضع أفضل مما كانت عليه عام ١٩٧٧، فهي مع العراق على طرفي نقيض، وهي مع طهران في مشروع تقارب ما زال في بدايته، وهي مع الرياض نفسها في وضع يظلله الشعور بالعرفان والجميل على موقفها من أزمة آب /أغسطس ١٩٩٠. يبقى أن المشروع الأميركي الجديد في المنطقة لا يلتقي مع الرياض في سياسة التمدد. فمنذ عام ١٩٨٨ أعلن الاميركيون وقوفهم ضد ظهور (قوى اقليمية كبرى) في الخليج. وقد خاض هذا المشروع أول تجربة عملية له في «عاصفة الصحراء». فالموقف الاميركي سوف يكون مصدر الضغط المحتمل شبه الوحيد على الرياض. واذا كان من غير المرجح أن تقف واشنطن بوجه التمدد السعودي في بعض أقطار المنطقة، فان الحالة بالنسبة الى الكويت اليوم تختلف تماماً. كما ان مستقبل العملية السياسية في الكويت، واطلاق المسيرة الديموقراطية فيها، من شأنهما أن يؤديا، على الأرجح، إلى كسر الصمت الرسمي، وفتح ملفات الحدود على الجبهات كافة. ولا يبدو أن المعارضة الكويتية، التي نالت ثقة الغرب وتأييده المعلن، سوف تتجاهل هذه الملفات وهي في أروقة مجلس الأمة القادم. واليوم من يكسب في الكويت ورقة ملف حدودي بامكانه أن يكسب الشيء الكثير.



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

٤ ـ نزاع الكويت ـ العراق

قاطع العراق لجنة تخطيط الحدود الكويتية ـ العراقية التي ألفتها الامم المتحدة، ورفض تقديم أي معلومات تتعلق بموضوع الحدود، متهماً اللجنة بالانحياز لمصلحة الكويت، واعلن رفضه المسبق لأي نتائج تتوصل إليها. ويذكر أن اللجنة قررت في شهر تموز / يوليو الماضي إبقاء ميناء أم قصر داخل الحدود العراقية، على أن يمر خط الحدود الجديد بحقول الرميلة النفطية، مما يعني ضم مجموعة من هذه الحقول الى الكويت[١٣].

اعتمدت اللجنة الدولية على بروتوكول ١٩٦٣ بين حكومة الرئيس عبد السلام عارف العراقية وحكومة الكويت، الذي لم تجر المصادقة عليه، إذ رفضته الحكومة اللاحقة في بغداد. وقد اعتمد اتفاق ١٩٦٣ بدوره على تعريف ١٩٣٢ للحدود بين الكويت والعراق المبني هو الآخر على اتفاق ١٩٢٣ الذي استند الى اتفاقية الخط الأزرق لعام ١٩١٣ بين بريطانيا والدولة العثمانية، والتي لم يصادق عليها بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى. وكانت الحكومة العراقية قد رفضت عام ١٩٤٠ تفسير عام ١٩٣٢ البريطاني للحدود. وصفوة القول، إن اللجنة الدولية المنبثقة بقرار من مجلس الأمن الدولي، قد استندت في ترسيمها الجديد للحدود على إتفاقات وتفسيرات مختلف عليها، وكانت مصدر نزاع حدودي دائم منذ قيام الدولة الحديثة في العراق وحتى اليوم.

وقد جددت الرؤية البريطانية عام ١٩٤٠ لتفسير وصف عام ١٩٣٢ للحدود العراقية الكويتية، على النحو التالي:

١ ـ على طول امتداد الباطن، يمتد خط الحدود بامتداد التالوك، اي بعبارة ثانية خط لأعمق انخفاض.

٢ ـ تكون النقطة الواقعة جنوب خط عرض صفوان تماماً نقطة التالوك للباطن الواقعة غرب النقطة، وقليلاً إلى جنوب صفوان، حيث كانت تقوم هناك لوحة تأشير الحدود والعمود حتى آذار / مارس ١٩٣٩.

٣ ـ يكون خط الحدود من الباطن إلى قرب صفوان بموازاة خط العرض، حيث تقع النقطة المذكورة اعلاه، وفي الموقع الذي كان قائماً فيه عمود الحدود ولوحة التأشير، سابقاً.

٤ ـ إن تقاطع خور الزبير وخور عبد الله، يعني تقاطع تالوك خور الزبير مع تقاطع تالوك الذراع الشمالية الغربية لخور عبد الله المعروف بخور شتانة.

٥ ـ يكون خط الحدود من قرب صفوان إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله أقصر خط



بين النقطة المحددة في الفقرة (٢) والنقطة المحـددة في الفقرة (٤). ويتم تعديل خط الحدود هذا إذا ما وجد على الأرض بحيث يـلامس الضفة اليمنى لخور الزبير قبل بلوغـه النقطة المحددة في الفقرة (٤)، وبشكل يجعله يسير مع خط الميـاه المنخفضة للضفة اليمنى لخور الزبير، الى حين الوصــول الى نقطة تقع على الضفـة قبالة النقطـة المحددة في الفقرة (٤) مبـاشرة، تاركـة خور الزبير بأكمله للعراق[11].

ووفق هذا التحديد الفني، الذي قدمه البريطانيون وقبله الكويتيون ورفضه العراقيون، نكون أمام ثلاث نقاط مثلت محور النزاع الحدودي بين البلدين: الأولى، تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله؛ والثانية: النقطة الواقعة جنوب صفوان وقد دار حولها الكثير من الجدل، وهناك رأي غامض يقول إنها تقع على مسافة «ميل واحد جنوب أقصى نخلة تقع في أقصى الجنوب»: أما النقطة الخلافية الثالثة، فتدور حول الحدود بين صفوان والبحر، وهي مركز النزاع وجذره. فالوصف البريطاني السـالف ينص على أن يسير خط الحدود من جنوب صفوان إلى جنوب أم قصر، ومن هناك ينحني الخط بالإتجاه الجنوبي حتى وصوله إلى تناطع الخورين.

رابعاً : البيئة الاقليمية للنزاع

نجد أن البيئة الاقليمية لهذا النزاع قد حُكمت بمعادلة إقليمية اكثر تداخلاً وشمولية من النزاع نفسـه، بحيث مثلت هذه المعادلة منـاخ هذا النزاع وكـانت إطاره المرجعي، ومتى تأزمت وتأثر المعادلة الإقليمية تأزم النزاع ودخل طوراً تصادمياً، أو كاد. إن نسق العلاقات العراقية - الايرانيـة، والعراقيـة - السعـودية قـد ألقى بظلالـه إلى حد بعيـد على مناخ النزاع العـراقي - الكويتي، وتدفع به مـداً وجزراً. وفي إحدى خلفياتها، كـانت احداث آب/ اغسطس ١٩٩٠ إفرازاً حاداً لتوتـر هذا النسق مع كل من طهران والريـاض. وقد أتى هذا التوتـر مع كلتا العاصمتين على خلفية الحرب العراقية - الايرانية وتـداعياتها، كما وجدت عملية الاجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية إحدى مقدماتها في الحرب العراقية - الايرانية.

دشنت اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ بداية مرحلة جديدة في مناخ البيئة الإقليمية للخليج، فقد انتهت طهران وبغداد من نزاع ثنائي طال أمـده، لتستأنف كل منهما نشاطها الكامل في الداخل الخليجي، وبـذلك كانت إتفـاقية الجزائر ذات وقع ثقيل على الـرياض. بيـد أن بغداد منـذ عام ١٩٧٥ لم تعتمد سلوكاً عدائياً مع الريـاض، بل رأت في تحسين العلاقات معها سبيلاً لمواجهة دور طهران الذي بدا متصاعداً منذ العام نفسـه. كما أن الرياض التي وجدت في خطابات الشاه



المصدر : نمسية دار الخدمات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ...

سلوكاً إستفزازيـاً ومتعالياً، لم تسلك خيار الرد والدخـول في حرب أعصاب مع طهران، كي لا تفتح لبغداد ثغرة تقوي عبرها نفوذها في الساحة الخليجية. فالرياض، التي رفضت على الدوام أطروحات الانـدماج الاقليمي التي رفعها الشاه، لم تـؤيد في المقابل شعارات القوميـة العربية التي نادت بها بغداد، وفي مـواجهتها لدور طهران وبغداد معاً، رفعت الـرياض شعار الجزيرة العربيـة، ونادت بنظام فرعي شبـه جزيروي، فـدعت وقتها دول الخليج الصغيرة الى تحسين علاقـاتها بالشمال اليمني، وحتى بجنـوبه. وعـارضت بشدة سيـاسة مسقط، المتحـالفة مع طهران، وذلك هو طور من أطوار المعادلة الإقليميـة ومرحلة من مراحل بيئتها السياسية، وهي اقرب مـا تكون إلى حـرب باردة بين قوى اقليميـة كبرى. وهنا كـانت الكويت شبـه مغيبة عن مسرح الصراع، وكان نزاعها مع العراق في مرحلة السبات الموقت.

ومع الغاء بغداد اتفاقية الجزائر من طرف واحد عام ١٩٧٩، كان الخليج يدخل باندفاع حاد مرحلـة جديدة، وترتسم في مناخه انسـاق معادلة اقليمية استبدلت فيهـا حرب الأعصاب بحرب عسكـرية، انتهت بعـد سنين سبع من بـدئها، ولم تنتـه تداعياتها بعـد. وهنا تـوجهت الرياض لتعزز دورها في الساحة الخليجية، فتخلت عن مقولة النظام شبه الجزيروي، ودفعت باتجاه قيام مجلس التعاون الخليجي. وفي ظل هذا المناخ غير المؤاتي لطهران وبغداد، استثنيت الأولى «لأنها غير عربية»، واستثنيت الثانية «حتى لا تنتقل الحرب إلى داخل الخليج». واستثني اليمن «لأنـه لا ينتمي الى النظـام الفـرعـي الخليجي». ومنـذ عـام ١٩٨٢ حينما بـدت الكفـة العسكرية راجحـة لطهران، قادت الريـاض المجموعة الخليجية في عملية دعـم مالي ولوجستي واسعة لبغـداد، لا لكي تُهزم طهران، بل كي لا يكون هناك منتصر يهيمن على المنطقة. وشيئاً فشيئاً، وجد الخليجيون انفسهم متورطين في حرب دخلوها على خلفية حسابات سياسية، بدت لاحقـاً أنها تفتقر الى الكثير من الـدقـة. وفي هـذا المناخ الاقليمي، كـانت الكـويت تمارس دوراً هامشياً على الصعيد السياسي، لكنه فاعل مادياً ولوجستياً.

في المراحل الأخيرة للحـرب ادرك الخليجيـون عقم منهجهم فحـاولـوا الإنسحـاب والتخلي عن بغداد، التي ادركت موقفهم، فانتهجت نحوهم خطاً تصـادمياً. وكانت تلك بداية مرحلة سبقت نهاية الحرب العراقية ـ الايرانية، وكان اجتياح الكويت احد معالمها، وهي لم تنته بعد.

نجح العراقيون، إلى حد بعيد، في تجاوز المجمـوعة الخليجية في المرحلة اللاحقة لحربهم ضد طهران. وكان مجلس التعـاون العربي أحد مشاريع بغداد لتجاوز هذه المجمـوعة، فقد مد المجلس بغداد بهوية وبدور إقليمي جديد ومدها بالدعم الرسمي لدولتين عربيتين مهمتين هما مصر والاردن، ورفع بالتـالي مكانتـه في مواجهة المجمـوعة الخليجيـة، وأصبح العراق، لكونه عضواً في المجلس العربي، صاحب حق في التعاطي مع قضايا الجزيرة العربية من خلال اليمن.



كما تعاطى مع قضايا المشرق العربي من خلال الأردن، وقضايا الشمال الافريقي من خلال مصر. وهكذا، وجد العراق نفسه، خلال فترة وجيزة، في وضع يمكنه من التقدم بفاتورة مثقلة بالاستحقاقات السياسية والإقتصادية، والرمي بها على مجموعة المجلس الخليجي، المنهكة والمنقسمة على نفسها. وهنا كانت الكويت البلد الأكثر قرباً والأكثر سهولة أمام العراق، فكانت معركة الديون والنفط والأسعار، المقدمة السياسية والنفسية لتفجير أزمة الحدود وقضية السيادة مع الكويت، في إطار جديد قوامه دعاوى الحق التاريخي بالسيادة على الإمارة. ومهما يكن من حجة هذه الدعاوى، فلا شك في انها كانت الصاعق الذي فجر القنبلة، بل كانت القنبلة نفسها. وبعد مرور عامين على الاجتياح العراقي للكويت، فإن المفاعيل السياسية لهذا الاجتياح ما زالت تبدو ناشطة. وصدى الحرب التدميرية التي أعقبته قد يرتد في صورة حرب جديدة، بل لعلنا نقترب من ذلك. والحشد العسكري الجديد في الخليج يؤكد أن الازمة في منحى تصاعدي. وهكذا فإن مصير النزاع العراقي - الكويتي مرتبط إلى حد بعيد بتبلور صورة المشهد الإقليمي للخليج □



المصدر : الشاهد
القبرصية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ تموز ١٩٩٢

تحقيق عربي



حقق الشعب اليمني انتصارات كبيرة في مسيرة التحرر والتحديث ، وكانت «ثورته الاولى» ضد حكم الامامة صورة عن صراع التحديث والتقليد. ثم انجز «الثورة الثانية» بتحرير الجنوب من الاستعمار البريطاني، أعقبتها «الثورة الثالثة» باعادة اليمن الى وضعها الطبيعي غير المجزأ.

واليوم يتفاءل اليمنيون بنجاح «ثورتهم الرابعة»: ممارسة الديمقراطية.

ألم يقل القدماء ان أصل الحكمة اليمن!

٠٦١٠٠٠



المصدر : المشاهد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٢

يعرف اليمنيون تاريخهم جيدا ويفاخرون به. فمنهم خرجت القبائل العربية الاولى، لتنتشر في شتى ارجاء الجزيرة العربية، في عهود ما قبل التاريخ وظهرت على ارضهم حضارات وممالك ما زالت آثارها بادية للعيان، وليس سد مارب الا رمزاً واحداً بين رموز كثيرة لمجتمع. كان من بين اوائل المجتمعات التي اقامت نظاماً متكاملاً للري في تاريخ البشرية كلها، وذلك في ظل مملكة اشتهرت بغناها ونفوذها واستقرارها ، بل وبجمال بيئتها الطبيعية ايضاً؛ فجنة عدن التي ورد ذكرها في القرآن الكريم كانت حقيقة من ناحية، ووعداً للطيبين من ناحية اخرى. وفي ارضهم التي تضم عسير ونجران، انتشرت الدعوة الابراهيمية ،قبل ان تصل باقي ارجاء الجزيرة العربية، ووادي الرافدين، وبلاد الشام. وثمة بين المؤرخين من يعتبر طراز البناء اليمني المتميز ذا اصول تمتد الى مملكة سبأ. وعندما ظهرت الدعوة المحمدية. وجدت في اليمنيين دعاة وحماة اشداء. كما ظهر بينهم عقلاء وحكماء كبار، حتى جاز القول ان اصل الحكمة اليمن. ولا يوجد من يعرف القليل في التاريخ ، الا ويعرف ان العرب بدأوا من اليمن وانهم يمنيون في الاصل.

ويعود تاريخ نشوء الدولة اليمنية، في العصر الحديث، الى عام ٩٠٠ م. وهي بذلك ثالث اقدم دولة عربية بعد مصر، التي لم ينقطع استمرار دولتها الخاصة منذ عهد المماليك؛ وبعد دولة عمان الاباضية، التي نشأت في اواسط القرن الثامن الميلادي. وقد تأسست دولة اليمن على يد رجل متحدر من نسل الامام علي بن ابي طالب، رابع الخلفاء الراشدين. هو الامام يحيى بن الحسين، وكان من المؤمنين بولاية الامام زيد بن علي، ومنه نشأ ما سوف يعرف بالمذهب الزيدي الذي يتبعه اليمنيون . وبصرف النظر عن الاختلافات الفقهية التي تجعل الزيدية مذهبا وسطا، بين المذهبين الرئيسيين للاسلام (السنة والشيعة) ، فقد وضع الزيديون الاوائل شروطاً للحكم (الامامة). هي مصدر شرعيته وتقتضي ان يكون محارباً وعادلاً ومتبعا للشريعة. وان يعود في نسبه الى الامام علي بن ابي طالب وزوجته فاطمة، ولكن اختلاط الانساب وتداخلها بمرور القرون. جعل من العسير تماماً استمرار التمسك بالنسب، لا سيما وانه صار يعني في العصر الحديث شيئاً موازياً للملك، الذي ظل حصراً بابناء الامام يحيى. ولكن لم يكن ثمة مفر من واجب المحاربة والعدل والتقيد بالشريعة، باعتبارها المصدر الاساس لبناء الشرعية. وهذه الاسس بالاضافة الى العادات القبلية ، التي ظلت متماسكة بدرجة كبيرة، سوف يكون لها اثر مهم في تكوين شخصية اليمني وطباعه وتقاليده.

كان نظام الامامة الذي ظل يحكم اليمن طيلة السنوات بين ١٩١٨ و ١٩٦٢، على اسس عرقية وتقليدية ، إقطاعياً متخلفا، يستند بالدرجة الرئيسية على ولاء القبائل ، التي ظلت بتقاليدها المحافظة، وبعزلتها الجغرافية وبنزاعاتها الداخلية، بعيدة كل البعد عن مواكبة تطلعات النخبة المدينية الناشئة نحو التطور ورفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد. ولكن هذه النخب لم تكن لتضم . حتى اواسط القرن الجاري، سوى اعداد محدودة من المثقفين والمتعلمين والموظفين الحكوميين. الى جانب بيوتات متفرقة لبرجوازية تجارية وحرفية صغيرة.

ومع ان اليمن عرف منذ اوائل الاربعينات، حركات سياسية وثقافية تنويرية، الا ان هذه الحركات ظلت ضعيفة بوجه عام ، ولم تتمكن ، في معظمها، من تكوين رؤيا واضحة ومتماسكة لسبل تقدم البلاد ، وباستثناء الجيش الذي سيمثل القوة المنظمة الوحيدة، و الاكثر اتصالاً بعالم المتغيرات الخارجي، فقد كان مجتمع القبائل اليمنية منعزلاً ومغلقا، من ناحية بسبب ولاءاته التقليدية ، ومن ناحية اخرى، بسبب انعدام او فقر وسائل الاتصال. ويذكر اليمنيون ان انتشار جهاز «الراديو» كان هو الذي فتح اول ثغرة في عالم عزلة القبائل اليمنية، ولكن انتشار التعليم، وتوسع حركة التجارة والتنقل، وبمعنى آخر ظهور تجمعات مدينية وحضرية لها خصائصها ووظائفها، كان قد اسهم بفعالية في توسيع افق التطلعات السياسية. ليس لاخراج اليمن من عزلتها عن محيط التطورات القومية بعد عام ١٩٥٢، وثورة عبد الناصر فحسب ، بل ولاتاحة فرص اكبر امامها للتطور على اسس حديثة ايضا . صحيح ان مشاريع التطور سوف تصطدم بفقر الامكانيات، الا ان قوى التحديث ، ومن ضمنها الجيش ، وجدت الامامة عائقاً حقيقياً.

على العكس من جميع الثورات التحررية التي جرت في الوطن العربي، والتي كان التحرر من الاستعمار موضوعها الاول، كانت الثورة اليمنية الاولى، (التي انفجرت في ٢٦ ايلول - سبتمبر ١٩٦٢)، التي تعبر الى حد ما عن صراع داخلي بين التحديث والتقليد. وفيما اعتبر نظام الامامة رجعيا ومتخلفا، ويحول دون توفر امكانيات حقيقية لتقدم البلاد واستعادة وحدتها، انقسم المجتمع بين ملكيين وجمهوريين ليغرق في صراعات دموية مريرة، انتهت باستسلام القبائل

٠٠٤٠٠٦٢



واقرار النظام الجمهوري . ولم يكن ذلك، في الواقع ، انتصارا لقوة الجيش ولا مجرد هزيمة للتقليدية القبلية، بقدر ما كان انتصاراً لقوى التحديث التي مثلتها برجوازية وطنية ناشئة، وطبقات مدينية كادحة، ارادت ان تفلت من طوق العزلة والانغلاق والتخلف.

في عام ١٩٦٧ ، تكللت جهود اليمنيين في الجنوب من اجل التحرر بالنجاح، وكانت تلك هي الثورة اليمنية الثانية، الا ان الخلافات السياسية والايديولوجية بين النظامين اليمنيين، والتي انبنت في الاصل على تمايزات قبلية . هي التي ستحول دون تحقيق الوحدة. ومن الناحية العملية، فقد ادى ذلك الى إضعاف قدرة الشطرين معاً على تحقيق نمو وتقدم اقتصادي واجتماعي ملموس. ومع ان الشطر الشمالي بعدد سكانه الاكبر، كان يعتبر اغنى من الجنوب، لوفرة الاراضي الزراعية، ولان النشاطات الاقتصادية فيه اكثر حرية، الا ان بقاء الجنوب دولة منفصلة وذات توجهات ايديولوجية واقتصادية متشددة، حرم الشمال من تطوير امكانياته الاقتصادية والزراعية والتجارية على نحو يسمح باستيعاب طاقات السوق الداخلية استيعاباً كاملاً، اما النزاعات السياسية بين الشمال والجنوب، والتي كانت وراء صدامات عسكرية متكررة، فقد كانت لوحدها سببا يحول دون تحقيق الاستقرار السياسي اللازم للبدء في مشروع حقيقي للتنمية والتقدم الاقتصادي، او حتى الخروج من دائرة الفقر والحاجة الى المساعدات الخارجية.

يصف الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الوحدة اليمنية ، التي اعلنت عام ١٩٩٠،بحق ، بانها «الثورة الثالثة» وذلك ليس لانها اعادت توحيد شطري اليمن جغرافيا وسياسيا واجتماعيا فحسب، بل لانها، في الدرجة الاولى، فتحت امام اليمنيين افقاً جديداً لبناء يمن مختلف اكثر استقرارا من الناحية السياسية، وبالتالي ، اكثر استعدادا لمواجهة متطلبات النمو الاقتصادي.

من حيث المبدأ يقول اليمنيون ان عقارب الساعة لا تعود الى الوراء، فالوحدة التي اقتضت بذل الكثير من التضحيات، والتي جعل غيابها الشطرين معاً، يدوران في الفراغ تقريبا، ويمارسان السياسة والحياة الاقتصادية في الوقت الضائع، هي وحدة لا رجعة عنها. والحقيقة ان اليمنيين الذين ظلت فكرة الوحدة اليمنية ركيزة لطموحاتهم واساسا لها، بالنسبة للتطلعات التنموية، والتي احتلت كموضوع جزءاً رئيسياً من ثقافتهم، يجدون لها الآن مبررات واقعية ابعد من ان تكون مجرد مبررات سياسية وايديولوجية محضة. فعدا عن ان المجتمع اليمني يقدم صورة نموذجية للتماثل الاجتماعي، فإن مصالحه الاقتصادية الاستراتيجية واحدة الى حد بعيد؛ بل لا يمكن فصلها اذا ما أريد للمجتمع اليمني ان يحقق اي قدر من التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبصرف النظر عن تلك الظروف التي ساقت اليمنيين في الجنوب الى الاقتناع تماماً ،بأن مصدر حياة وبقاء الجنوب موجود في الشمال، كما العكس، فقد انبنت الوحدة، من الناحية السياسية ايضاً، على اسس يكاد من المستحيل التراجع عنها، ولا تشمل هذه الاسس التوزيع المتساوي للمسؤوليات بين الحزبين الرئيسيين (المؤتمر الشعبي والاشتراكي اليمني) الا من باب فرعي يتعلق بالتفاصيل. والحال، ان المرحلة الانتقالية لاتمام الاندماج المؤسسي، والتي قاربت نهايتها الآن، وضعت المجتمع اليمني على طريق الديمقراطية، واطلقت الحريات الى درجة سمحت بظهور ما يزيد عن خمسين حزبا، ونحو مائة وخمسين صحيفة سياسية. ولعل من ابرز مفارقات الوحدة ودلائل قوتها الضمنية، ان الحزب الاشتراكي اليمني الذي نشأ في الجنوب وقاده لمدة ٢٣ عاماً، يحظى بتاييد شعبي في الشمال، اكبر من التاييد الذي يحظى به في الجنوب. وعلى الرغم من ان الرئيس علي عبد الله صالح، يحتل مكانة رفيعة في نفوس الغالبية العظمى من اليمنيين ، الا ان حزبه (المؤتمر الشعبي) الذي يواجه تحدياً اسلاميا رئيسياً في الشمال من قبل حزب التجمع اليمني للاصلاح ، يكاد لا يواجه تحدياً يذكر لنفوذه في الجنوب، حتى ان قسماً كبيراً من الذين تخلوا عن عضوية الحزب الاشتراكي اليمني، بعد احداث يناير ١٩٨٦، من انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد، انضموا الى صفوف المؤتمر الشعبي.

ويتفق اليمنيون على ان الوحدة، واختيار اقامة نظام ديمقراطي، اذا كانا يمثلان اساساً طال العمل من اجله، لاطلاق قوى وامكانات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، الا ان هذا الطريق لا يخلو من مصاعب وتحديات، بعضها داخلي، وبعضها الآخر خارجي.

داخلياً هناك ضرورات ارساء قواعد عمل ديمقراطي ، تضمن اجراء انتخابات حرة ونزيهة، الى جانب مواجهة المصاعب الامنية والاقتصادية الراهنة. وخارجيا هناك مشاكل الحدود والمقاطعات الاقتصادية على خلفية الموقف من حرب الخليج الثانية.



المصدر : ....النهار...........

التاريخ : ....ايار ١٩٩٢...............

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن الموحد

كانت حلماً ثم اضحت حقيقة، ففي ايار - مايو ١٩٩٠، تحققت الوحدة اليمنية، بعد ان ذاق الشعب مرارة التجزئة التي اتفق على تكريسها، كل من الاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني، والحكم الامامي في الشمال، لحماية مصالحهما، وتطبيقاً للمبدأ الاستعماري، «فرق تسد». ولكن بالرغم من كل ذلك، لم ييأس الشعب اليمني، بل عمل على إعادة التلاحم الطبيعي للارض اليمنية الواحدة، من اجل استعادة مكانة اليمن التاريخية والحضارية، وبدأت الجهود الوحدوية تتعمق، وقد تمثلت بالخطوات التالية:

☐ في تشرين الاول - اكتوبر ١٩٧٢ تم التوقيع على اتفاقية القاهرة، وتضمنت قيام الوحدة اليمنية.

☐ في ٢٨ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٧٢ تم توقيع اتفاقية اخرى بين قيادتي اليمن، سميت ببيان طرابلس. تضمنت اسم اليمن الموحد، وعلمه، وعاصمته، ونصت على إنشاء اللجان، وتعيين اعضائها.

☐ في ٢٨ مارس - آذار ١٩٧٩ عقدت قمة الكويت بين الرئيسين علي عبد الله صالح، وعبد الفتاح اسماعيل، وصدر بيان مشترك، تضمن قيام اللجنة الدستورية، باعداد مشروع دستور لدولة الوحدة، خلال اربعة اشهر، على ان يعقد الرئيسان لقاء آخر لاقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستور، وتشكيل لجنة وزارية مختصة، للاشراف على الاستفتاء العام على المشروع، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة.

☐ عقدت في ١٣ حزيران - يونيو ١٩٨٠ اتفاقية نصت على التعاون لتوحيد الامن، لضمان الاستقرار، وعودة المواطنين الراغبين في العودة، وعدم القيام باي نشاط سياسي مناهض، وتضمن الاتفاق وضع خطة للدفاع عن الاراضي اليمنية، والحفاظ على السيادة الوطنية.

☐ في تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٨١ قام الرئيس علي عبد الله صالح، بزيارة الى الشطر الجنوبي اليمني، وهي اول زيارة يقوم بها قائد شمالي للجنوب، واثمرت عن نتائج ايجابية منها، اتفاقية للتنسيق بين الشطرين في مختلف المجالات، وانشاء المجلس اليمني الاعلى المكون من رئيسي الشطرين، ومن لجنة وزارية تتألف من الوزراء المختصين، مع سكرتارية المجلس اليمني التي تهتم بالتحضير والتنسيق لاجتماعات المجلس واللجنة الوزارية. ومن اهم منجزاتها ما يلي:

- ترتيبات لتسهيل تنقل المواطنين بين الشطرين.
- التوصل الى اتفاق في شان توحيد بعض المناهج التعليمية.
- تنسيق مواقف الشطرين ازاء السياسة الخارجية، خصوصاً تلك المتعلقة بالقضايا القومية.
- انشاء مشاريع تنموية تخدم التوجه الوحدوي.

☐ في ٤ مايو - ايار ١٩٨٨ تم الاتفاق بين شطري اليمن على متابعة الخطوات الوحدوية في كل المجالات، واحياء لجنة التنظيم السياسي الموحد، واقامة مشروع مشترك بين محافظتي شبوه ومارب لاستثمار الثورة النفطية في المنطقة.

ووقع على الاتفاق في صنعاء، كل من الرئيس علي عبد الله صالح، والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي علي سالم البيض.

كما بدأ الطرفان في تنفيذ القرار المتعلق بسحب قواتهما من الحدود، واقامة منطقة منزوعة السلاح مساحتها ٢٢٠٠ كلم مربع لتسهيل الاستغلال المشترك للحقول النفطية في المناطق الحدودية. كما تقرر تاسيس شركة مشتركة وفتح الحدود والسماح للمواطنين بالتنقل بين الشطرين بالبطاقات الشخصية.

☐ في الاول من تموز - يوليو ١٩٨٨ بدأ تنفيذ فتح الحدود والسماح للمواطنين بالتنقل مستخدمين البطاقات الشخصية.

☐ في ١٧ آب - اغسطس الغت عدن الرسوم التي كانت تتقاضاها على السيارات الخارجة والداخلة الى البلاد.

☐ في ١٩ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٨٨، وقعت الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية بالاحرف الاولى، على اتفاق حول استثمار المنطقة المشتركة بين البلدين، وعلى مشروع النظام الاساسي للشركة اليمنية المشتركة للاستثمارات النفطية.

☐ في آذار - مارس ١٩٨٩، اعلن في صنعاء انه تم الاتفاق على تشكيل لجنة التنظيم السياسي الموحد من احد عشر عضواً من الشخصيات اليمنية في شطري اليمن.

٠٠٣٠٠٦٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشاهد

التاريخ : ـ ـ ـ اكتوبر ١٩٩٢

□ في ١٦ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٨٩، رفعت عدن القيود المفروضة على رعاياها الراغبين في السفر الى الخارج.

□ في ٣٠ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٨٩، وقع الرئيس علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض،على «اتفاق لقاء قمة عدن» . الذي تضمن اقرار مشروع دستور الوحدة الذي اتفق عليه عام ١٩٨١، واحيل المشروع لاقراره خلال مدة زمنية اقصاها ستة اشهر. يطرح بعد ذلك على الاستفتاء العام خلال مدة اقصاها ستة اشهر.

وينص مشروع دستور الوحدة على اعتبار صنعاء عاصمة الدولة اليمنية الموحدة وانشاء قيادة عسكرية مشتركة، تتولى سحب القوات من الاطراف (الحدود) ، اضافة الى دمج القوات المسلحة في وزارة واحدة.

□ في ٢٧ كانون الاول - ديسمبر ١٩٨٩، وقعت في صنعاء محاضر اجتماعات لجنة التربية والثقافة والاعلام لليمن الموحد، التي تضمنت اقرار الاسس للعمل في مجال الآثار والمدن التاريخية في ظل اليمن الموحد. كذلك في مجال العمل الثقافي والتربوي .

□ في ٢٦ كانون الاول - ديسمبر، اتفق علي سالم البيض وعلي عبد الله صالح، على عفو عام عن جميع اللاجئين السياسيين، وتعهدا بالعمل فورا على توحيد القوانين، والاحكام المتعلقة بالحقوق الفردية، والحريات الشخصية، ووضع مقترحات بشان دمج الوزارات والمؤسسات الاخرى.

□ الفترة بين ٢٥ و٢٨ ديسمبر ٨٩، اجتمعت اللجنة العسكرية والامنية المشتركة ، وتم الاتفاق على ان اعضاء فروع القوات المسلحة، واجهزة الامن يستطيعون التنقل مستخدمين بطاقات الهوية العسكرية فقط.

وكان اول مجلس مشترك للوزراء في الشطرين ، افتتح اعماله في ٢٠ من الشهر ذاته في صنعاء، بعدما وصل الى عاصمة اليمن الشمالي اعضاء مجلس الوزراء في الجنوب.

واسفر اول اجتماع مشترك لمجلس الوزراء في ٢٠ كانون الثاني - يناير ١٩٩٠، عن اتفاق على ان تكون حكومة الوحدة مؤلفة من ٣٠ حقيبة وزارية، يضاف اليها ثلاثة وزراء دولة، كما قرر الافراج فوراً عن جميع السجناء السياسيين، اينما وجدوا في اليمن.

□ في ايار - مايو ١٩٩٠، توحد شطرا اليمن في دولة واحدة، على ان تبدأ بمرحلة انتقالية مدتها سنتان ونصف السنة .



المصدر : .... الشاهد ....

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... اكتوبر ١٩٩٢ ....

الواقع ، الامكانيات، والأمل

اليمنيون بسطاء ومتواضعون بطبيعتهم، ولا ينطوي نمط حياتهم على نزعة استهلاكية مفرطة. وهم على الرغم من الاوضاع الاقتصادية الصعبة، متفائلون بامكانية الخروج من دائرة هذه الاوضاع ، في غضون السنوات الاربع القادمة. فديون البلاد الخارجية ليست كبيرة على اية حال ، قياساً بدول فقيرة اخرى، كما ان هناك فرصاً استثمارية حقيقية في مجالات التعدين، والصناعات الخفيفة، ومشاريع التنمية الزراعية، وانتاج المواد الغذائية، بالاضافة الى مختلف مجالات التجارة الحرة،التي يفترض ان تعيد بناء الثقة بين البلاد ورأسمالها المهاجر.

وبينما تنتج اليمن نحو ١٧٥ الف برميل من النفط يوميا، مما يوفر لها دخلا سنوياً يصل الى نحو ٣٥٠ مليون دولار، فان احتياجات البلاد التنموية ما زالت تتطلب المزيد ، حتى وان امكن تقليص حجم الانفاق. ولكن ثمة امكانية حقيقية الآن للإستثمار في مجالات التنقيب عن النفط، حيث تشير معظم الدلائل الى ان بوسع اليمن ان ينتج في غضون العامين المقبلين نحو ٦٠٠ الف برميل من النفط يومياً، الامر الذي سوف يوفر امكانية حقيقية للنهوض بالكثير من المشاريع التي تتطلب رأسمالاً كافياً.

لا شك ان هناك مخاوف من ان تسيء الدولة استخدام العائدات النفطية، وتفتتها في مشاريع انتاجية غير مربحة، او في مشاريع «تنمية استهلاكية»، او حتى في توسيع الجهاز البيروقراطي الذي يمكن ان يمتص هذه العائدات، ويحيل الثروة الى رماد. ولكن اليمنيين يعون هذه المخاوف جيداً، ويرى بعضهم في الديمقراطية ، اي عندما تكون الدولة مسؤولة امام الشعب بصورة مباشرة، ضمانة اكيدة في جعل استثمار العائدات النفطية مدروساً بعناية، واكثر من ذلك خاضعاً لا لمسؤولية الدولة وحدها، وانما لمسؤولية الهيئة البرلمانية ايضاً. والحال فان المسؤولين اليمنيين لا يبدون حرصاً على توسيع الجهاز الاداري للدولة، بل على العكس من ذلك، يرغبون بتقليصه لكي لا يتحول الى عبء مضاعف، يستنزف الواردات من جهة . وينفقها من جهة اخرى في مجالات استهلاكية لا طائل من ورائها، ولا تنتهي اصلا.

واقعياً، ما زال هناك، بالنسبة للدولة ، الكثير مما يتوجب عمله، سواء فيما يتعلق باعادة المؤسسات الحكومية، والمشاريع الاقتصادية، وسن القوانين وقواعد النشاط الاقتصادي الحر، او فيما يتعلق بتحسين مستوى الخدمات الاساسية في مجالات الصحة والتعليم، وتطوير البنى التحتية. والحقيقة ان الحكومة اليمنية ما زالت حتى الآن، تجد في المساعدات الخارجية مصدراً لا بد منه، للتخفيف من اعباء العجز المزمن في ميزان المدفوعات . ولكن هذه المساعدات تكاد لا تسد شيئا من احتياجات البلاد الاساسية : فعلى مدى الـ ٢٥ عاما الماضية لم تحصل اليمن الا على مساعدات بقيمة ٨٥,٣ مليون دولار من برنامج الاغذية العالمي التابع للامم المتحدة، خُصص معظمها لدعم البرامج التعليمية والصحية، وبرامج تغذية الاطفال. وبينما كانت الولايات المتحدة الاميركية تقدم، على مدى بضع سنوات، مساعدات تقدر بقيمة ٢٥ مليون دولار سنوياً، فقد انخفضت هذه المساعدات الى اقل من ٣ ملايين دولار بعد حرب الخليج الثانية، بسبب ما اعتبر تاييداً للعراق خلال تلك الحرب ، وكذلك تاثرت البلاد بشدة من جراء حرمانها من مساعدات بعض الاقطار العربية الغنية وذلك للسبب نفسه. ومن الناحية العملية ، فقد ظلت اليمن تعاني من حصار اقتصادي ملموس ومؤثر، وبمجرد ما نشبت ازمة الخليج حتى انعكست هذه الحرب سلباً على نحو مليون مواطن يمني ، كانوا يعملون في اقطاره، وكانت تحويلاتهم تشكل مصدرا رئيسياً من مصادر الدخل الوطني. وفيما لم يحصل بعض اليمنيين حتى على مدخراتهم الا بعد جهود مضنية، فقد عادوا الى

٦٦ ٠ ٠ ٥ ٤ ٢

بلادهم عاطلين عن العمل، لترتفع نسبتهم الى ٤٠ بالمئة من اجمالي الايدي العاملة، بعد ان كانت لا تتجاوز نصف هذه النسبة تقريبا. ويقول المسؤولون اليمنيون، وفي مقدمتهم الرئيس علي عبد الله صالح نفسه، «ان موقف اليمن من الازمة الخليجية اسيء فهمه . فاليمن لم تؤيد الغزو العراقي للكويت، ومثلما ادانته جميع الحكومات العربية الاخرى، فقد ادانته الحكومة اليمنية ايضا. وكل ما في الامر هو اننا كنّا نطالب بحل عربي، وبعدم اللجوء الى القوة قبل استنفاد امكانيات التوصل الى حل سلمي. والمظاهرات التي خرجت من اليمن، انما خرجت لادانة التدخل العسكري الاجنبي الذي بدا واضحاً انه وضع بين اهدافه تدمير العراق، وليس تحرير الكويت فقط، ولم يكن ذلك ليعني بالضرورة تاييداً للعراق. والحقيقة هي ان اول مظاهرة عربية ضد اجتياح القوات العراقية للكويت، قامت في اليمن، لقد ادان الشعب اليمني احتلال بلد عربي لبلد عربي أخر، كما ادان الاطماع الاجنبية من خلال تدمير بلد عربي آخر، وكذلك فعلت الحكومة اليمنية. وبالنسبة لنا فهذا الموقف ليس واضحاً بما فيه الكفاية فحسب، ولكنه موقف عادل ايضاً، ولسنا نادمين عليه.

التمكن من انتاج كمية اكبر من النفط هو امل اليمنيين، وهو المصدر الرئيسي لتفاؤلهم بالمستقبل. ولكن بين آمال اليمنيين والواقع، تقف مشكلات عديدة تؤثر على استفادتهم من هذا النفط اهمها مشكلات الحدود التي خرجت الى العلن خلال اوقات معينة، وترافقت مع حملات اعلامية متبادلة، الا ان اليمنيين يبدون تفاؤلاً بحل هذه المشكلات، وتخطيها لمصلحة اليمن والجوار.

المسألة من وجهة نظر الواقع، ليست مسألة نفط ولا مال، بل مخاوف سياسية ومستقبلية . ذلك ان مشروع التحديث اليمني، وان كان قد ظل مشروعاً مؤجلا بتجزئة اليمن وفقر الامكانيات، وتطلب تعطيله تدخلات خارجية شتى؛ الا انه كان وما يزال مشروعاً مثيراً للقلق بالنسبة للكثيرين . وليست الثروة النفطية المنتظرة سوى رافعة مادية سوف تجعل من اليمن، بعد استعادة وحدته، قادراً على بناء قدرات اقتصادية وسياسية اكثر استقلالا وفعالية. اما ان تجتمع الثروة والديمقراطية في مكان واحد، فذلك يبشر بمستقبل مميز لليمن. فاليمن فيها، على فقرها ، ١٢ امرأة تعمل بمنصب وكيل وزارة ، فكيف ستكون بالديمقراطية والغنى؟

والامتحان اليمني الراهن هو نجاح او ل تجربة حقيقية للديمقراطية؛ وهذه هي الثورة اليمنية الرابعة، فالديمقراطية، كما يقول الرئيس علي عبد الله صالح «هواء يحق لنا ان نتنفسه جميعاً بحرية. وليس ثمة ما يخيف او يثير القلق لا بالنسبة لضخامة عدد الاحزاب السياسية، ولا بالنسبة لضخامة عدد الصحف . وطالما اخذنا بالتعددية السياسية وبالخيار الديمقراطي، فيتوجب ان نكون مستعدين لتسليم السلطة للاغلبية التي يختارها الشعب: ولتكن هذه الاغلبية ما تكون». وفيما يتعلق بحزب المؤتمر الشعبي، فقد اقر في احد آخر اجتماعاته العامة «التزام انهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد وبصورة سلمية، وان يقوم التنسيق بين الاحزاب من خلال اجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة. وان تتيح هذه الانتخابات الفرصة امام كل تنظيم لخوضها منفرداً، او بالتنسيق المشترك، دونما اية عوائق».

الديمقراطية هي المستقبل، وعلى نجاحها يتوقف الكثير. فهل تنجو ليتالق اليمن، ويستعيد بها جنته القديمة؟ ذلك هو السؤال.

مهما ابتعد اليمني عن بلاده فانه لا يضع قدمه على سلم الطائرة العائدة الا ويردد «لا بد من صنعاء وان طال السفر».

ولكن السفر الى صنعاء ، بالديمقراطية، ليس كالسفر عنها. اذ لا بد من صنعاء إن اولاً او آخراً

علي الصراف



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : آب 1992

"اعداء اليمن في الداخل والخارج" وراء الانفجارات

البيض: لم يعد وقت سوى للانتخابات في اليمن

□ عدن - من خيرالله خيرالله:

اعلن السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني احد الحزبين الحاكمين في اليمن انه "لم يعد وقت سوى للانتخابات". وقال ردا على سؤال لـ "الحياة" عن التوصل الى اتفاق بين الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام ليل الاربعاء - الخميس الماضي - انا لا اشعر ان هناك وقتا نضيعه لاننا تحاورنا وتناقشنا ووقعنا اتفاقات وكل هذه الاتفاقات صارت على الرف... ان الناس يريدون شيئاً اخر وانا لا ارى طريقاً اخر غير الاحتكام الى صناديق الاقتراع ثم نذهب الى مجلس النواب المنتخب ليقرر مصير البلد وذلك قبل 21 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

واعتبر ان "اعداء اليمن في الداخل والخارج" وراء الانفجارات التي وقعت في صنعاء. وبدا من حديثه انه لا يعتبر مسألة عودته الى صنعاء قضية مهمة الآن بل ان تركيز حزبه هو على الانتخابات.

وهنا نص الحديث وهو الاول لنائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني منذ اعتكافه قبل شهرين وأدلى به في منزله في عدن:

● ما هي الاسباب الحقيقية لابتعادكم طوال هذه الفترة عن صنعاء. هل تستطيعون اعطاء فكرة واضحة عن هذه الاسباب؟

- نحن لم نبتعد الى خارج اليمن حتى الآن ونحمد الله على ذلك. والتحرك الى اي محافظة في الجمهورية اليمنية نعتبره شيئاً طبيعياً لان المطلوب من المسؤولين ان يتحركوا. اما البقاء في المجال الرئيسي للعمل (في صنعاء) فهذه مسألة مرتبطة بالخطط والبرامج عندما تتوافر. وعندما لا تكون هناك خطط وبرامج، لا يكون الانسان ملزماً البقاء في هذا المكان. وخلال العامين الماضيين حاولنا ان نعمل شيئاً. لكننا لم نوفق في الوصول الى هذا العمل المنظم القائم على الخطط والبرامج. وارجو ان تتوافر هذه الظروف في المستقبل. اما الآن فنحن امام مهمتنا الرئيسية وهي انهاء الفترة الانتقالية ودخول الانتخابات والاحتكام الى الشعب ونوابه الذين سيتحملون المسؤولية عن الدورة الانتخابية المقبلة.

● اذاً، انتم باقون في عدن الى حين اجراء الانتخابات؟

- نحن باقون في عدن او في اي من المحافظات الاخرى... او في صنعاء، اي في اي مكان. ان حركتنا ليست محددة ومشروطة. لكنها مرتبطة بشيء يمكن ان نقدمه. عندما نشعر ان هناك شيئاً يمكن ان نقدمه. لا اشعر ان المكان سيكون مشكلة. وطوال الفترة الماضية، حاولنا دائماً ان نراعي ظروفنا، ولا ادري ما اذا كنت استمعت الى خطابي في 23 ايلول (سبتمبر) الماضي. لقد اشرت الى جملة من القضايا والموضوعات اعتقد انها هم وطني وليست هماً شخصياً. ولكن من موقع المسؤولية ينتظر الناس منا ان نحرك الامور اكثر من غيرنا.

● ماذا عنيتم في خطابكم تحديداً؟

- انت ما فهمت شيئاً؟

● انا فهمت ولكن الحاجة الى ان يفهم القارئ.

- نحن يا اخي منذ كانون الاول (ديسمبر) 1990، نشعر ان عملنا وطريقة عملنا لا تحركان القضايا المطلوب حسمها. وكان هناك نقاش وقد توقفت عن العمل فعلاً ليس نتيجة حنق شخصي بل تعبيراً او احتجاجاً على هذا الموقف غير المسؤول. ويومذاك تكلمت وقلت اني خارج المسؤولية وان المسؤول هو فلان فالمسؤولية تضامنية ونحن نحاول ان نتعاون. بذلت كل جهد لكنني لم اجد هذا التعاون المشترك. منذ كانون الاول الماضي. بعد سنة وسبعة اشهر من الوحدة ولم يكن بقي معنا الا 11 شهراً تقريباً. قلنا لاخواننا ان امامنا مهمات محددة واتفقنا عليها وسميناها "عوامل تعزيز الوحدة" ودخلنا في اشياء مبرمجة بعد ذلك باسابيع. ما الذي نفذ من ذلك؟ قلنا ان القوات المسلحة يجب ان تتوحد في اسبوع على رغم ان رأينا كان ان ثمة حاجة الى شهر. الآن مضت تسعة اشهر على ذلك. فهل من مصلحة اليمن ان يبقى الجيش هكذا؟ هل من مصلحة اليمن ان تبقى الاجهزة الحساسة في هذا الوضع؟ هل من مصلحة اليمن الا نحضر في شكل جيد والا نعد كل العدة لدخول البلد ظروفاً مناسبة للانتخابات؟ وهل نحن مرتاحون الى الوضع الذي وصلت اليه الحال الامنية؟ لا اعتقد ذلك. هذه المسألة كلها، وبعدما وصلت بالذات الى حد لا يحتمل، نرى ان الوضع يقترب من الهاوية ونحن على رأسه ولا نستطيع ان نكون مجرد مشقر. والمشقر شجرة لها رائحة طيبة تزرع للزينة. ضميرنا الوطني ومسؤوليتنا جعلانا نشعر ان الوضع صعب. ونحن لا نهرب لكننا نحاول ان نبتعد عن المأزق الذي يقود الى مشكلة في البلد لان طريقة ادارة الوضع في الصورة التي يريدها البعض لا نقبلها. قلنا اننا نبحث عن قبضة اخرى لتسيير الوضع، ليس عن قبضتنا الاولى سواء في الشطر



المصدر : الحيــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ تموز ١٩٩٢

الجنوبي سابقاً او في الشطر الشمالي سابقاً. ان من مصلحة اليمن الا نعيد الوضع الى ما كان عليه لا انا ولا الاخ علي عبدالله صالح لكن يدي ويده ويد كل الوطنيين يجب ان تحتضن اليمن لاخراجها الى بر الامان. نعم هناك صعوبات موضوعية، لكن الامور يمكن ان تكون افضل مما هي وان نحل الكثير من القضايا. لكن التعصب لاسلوب معين وطريقة معينة في ادارة البلد ربما هو الذي يعرقل تحقيق اي تقدم.

شرطنا الوحيد

● ولكن ثمة من يقول ان مطالبكم الحقيقية ليست مرتبطة بما هو معلن بل انكم تريدون ضمانات لما بعد الفترة الانتقالية. هل هذا صحيح؟

– ليقل الناس ما يريدون نحن بيننا الزمن. والشعب اليمني، بل والشعوب العربية تعاني من الديماغوجية السياسية. نحن بعد الوحدة نعتمد الممارسة واقتنعنا ان الممارسة لا تريد ان تبني دولة او ان تعزز هذا المشروع الذي اعلناه ولا تريد ان تنتقل الى حال اخرى. نحن لم نحاول يوما ان نطرح شرطا. شرطنا الوحيد مع الوحدة كان الديموقراطية. كان هذا الشرط الوحيد في هذا المكان في الغرفة المجاورة التي جلست فيها انا وعلي عبدالله صالح واتفقنا الوحدة والديموقراطية.

الديموقراطية هي منبع قوة... وليس غيرها. لان الوحدة... تاريخياً من المركزية. ما ... يحصل في التاريخ؟ كانت صنعاء... اي مدينة اخرى كانت العاصمة... التاريخ اليمني، تتمركز فيها الامور. الان لنحم الوحدة بالديموقراطية. الآن نحن لا نشترط شيئاً ونحتكم للناس واي نتائج ياتي بها الشعب نحن معها. لم نبحث في هذا الموضوع ابداً.

● لم تبحثوا في موضوع الضمانات؟

– نهائياً. انا شخصياً لم ابحث في شيء. ولا يستطيع احد ان يقول هذا الكلام ولم ابحث يوماً في هذا الكلام ولن ابحث في شيء خارج المهمة الرئيسية. اليوم امامنا الانتخابات والتعاون مع كل الوطنيين، مع المؤتمر الشعبي العام ومع الاحزاب من اجل ان ننتقل الى جو يستطيع فيه الناس ان يدلوا باصواتهم بحرية ونزاهة. هذه المسؤولية لا وجود لغيرها، لا حاجة الى اضاعة الوقت. كان في استطاعتنا ان نفعل اشياء كثيرة في الاشهر الـ ٣٠ التي اخذناها (المرحلة الانتقالية). اخذنا ٣٠ شهراً وكانت لدينا مهمات محددة بالوقت لكنها لم تنجز. طلبنا تقويماً يشارك فيه الاناس الاخرون فقسموا الصف الوطني الى قسمين. طلبوا ذلك من جديد، ونحن لم نشترك في أي من المؤتمرين اللذين دعي اليهما اي المؤتمر الوطني ومؤتمر الاحزاب، فطلبنا البحث عن القاسم المشترك مع الجميع، نتوصل الى القاسم المشترك ثم ندخل، لكننا لن ننحاز لان وراء هذه الاعمال سياسة فرق تسد التي تتعارض مع فكرة الوحدة ومزاجها. ان مزاج الوحدة وروحها هما: وحد تسد، من الوطن، الى البشر، الى كل شيء في المجتمع اليمني. يجب ان نوحد الامور ونلملمها وان نجمع بين الناس ونبتعد عن الانجرار الى التوترات.

لا وقت

● هل انتم على علم بالتوصل الى اتفاق تم التوصل اليه ليل الاربعاء – الخميس بين الحزبين الحاكمين ويتضمن خمس نقاط تشمل وقف الحرب الاعلامية بينهما؟

– انا لا اشعر بان هناك وقتاً نضيعه، لاننا تحاورنا وتناقشنا ووقعنا اتفاقات وكل هذه الاتفاقات صارت على الرف. وانا ارجو فقط ان تراجع ما نشرته صحيفة «٢٢ مايو» من شتم لان في هذا يمكن ان تعرف الطريق الذي يقولونه الى الناس. ان الناس يريدون شيئاً آخر وانا لا ادري طريقاً آخر غير الاحتكام الى صناديق الاقتراع ثم نذهب الى مجلس النواب المنتخب ليقرر مصير البلد وذلك قبل ٢١ تشرين الثاني المقبل.

متى الانتخابات؟

● تريدون الانتخابات قبل ٢١ تشرين الثاني؟ وهل تتوقعونها قبل ذلك التاريخ؟

– اذا كانت هناك ارادة صحيحة نستطيع ان نعملها قبل ذلك الوقت، لان هناك احصاءات اتفقوا عليها يمكن ان تقسم الدوائر على اساسها ويمكن ان نشرك كل الناس في الاشراف على الانتخابات.

● هل تقبلون اي نتيجة للانتخابات؟

– نقبل اي نتيجة للانتخابات. نحن موجودون على الارض اليمنية ونعرف وضعنا ونحن مع ما يريده الشعب اليمني وليست لنا قضية سوى قضية الشعب والوطن. ليست لدينا قضية خاصة بنا. ونترك هذا للوقت لان من المبكر ان يحكم الناس علينا الان. انهم يتكلمون كلاماً كثيراً. نحن نحاول الا ندخل في الشتائم والرذائل نريد ان نتوجه الى الشعب اليمني ونرى ارادته، لكن علينا ايضاً ان نساعد الناس على ان يكونوا في ظروف يستطيعون فيها التعبير عن ارادتهم وليس في ظروف تفجيرات وفي ظروف يقال لهم فيها ان مسلسل التفجيرات سيستمر. من الذي يعرف ان المسلسل سيستمر وكيف سيستمر والى اي درجة سينتقل وهل سيكون بعد هذا (المسلسل) شيء آخر. انها مسائل غير مفهومة.

● في رأيكم من يقف وراء التفجيرات؟

– اعداء الشعب اليمني... في الداخل والخارج. هؤلاء اعداء الشعب اليمني. ومثل هذه العقلية (التي وراء التفجيرات) هل تعتقد انها ستوقف توجهها؟ هذا صعب. ستتعبنا قليلا لكنها ستنغلق على نفسها اكثر.

نحن وهم

● كيف تتصورون التحالفات في مرحلة ما قبل الانتخابات؟

– اذا كان لا بد من ان تنقسم بين نحن وهم، فنحن اصحاب المشروع الحضاري المرتكز على الوحدة والديموقراطية والتحديث. وهم يقفون في وجه هذا المشروع.

● من تعني بـ «هم»؟

– هم، حيثما وجدوا في الشعب اليمني. لكننا لن نقبل تقسيماً حسب الاتجاهات الجغرافية اي بين الجنوب والشمال وحسب اتجاهات طائفية اي بين زيود وشوافع. هذه مسالة نعرفها جيداً ونعيها. اذا كان لابد من شيء نختلف عليه، فان اصحاب المشروع هذا (المشروع الحضاري) حيثما سكنوا في اليمن وفي اي محافظة ومن اي اتجاه اتوا والى اي مذهب انتموا، هؤلاء هم الجبهة الواسعة. اما الذين يتعارضون مع هذا المشروع القائم على الركائز التي تحدثنا عنها،

ـهم قلائل يرتبطون بمصالحهم الذاتية التي لا يستطيعون الانفكاك عنها. اذا كان لا بد من انقسام، فليكن على هذا الاساس. اننا ننبه شعبنا ونحن حريصون على عدم الوقوع في هذه الايحاءات اي بين شمال وجنوب وزيدي وشافعي. اننا ننبه الشعب اليمني ولن نقبل هذا الكلام.

● كان الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر واضحاً اذ قال ان التجمع اليمني للاصلاح مستعد للتعاون مع اي طرف شرط ان يلتزم الميثاق الوطني والاسلام عقيدة وشريعة وانه مستعد حتى للتعاون مع الحزب الاشتراكي اذا التزم ذلك. فما هو ردكم عليه؟

- نحن بيننا دستور الجمهورية اليمنية وفيه الثوابت والقواسم المشتركة التي تجمع كل افراد الصف الوطني وفي استطاعتنا ان نعمل كلنا تحت هذا السقف. وكان ذلك هدفنا دائما ولا شيء آخر. وهذا الدستور كان موضع استفتاء من الشعب اليمني وليس امامنا غير طريق الدستور والشرعية الدستورية.

● الا تعتقدون ان ثمة امكاناً للتحالف مع المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات؟

- نحن بذلنا مع المؤتمر جهوداً وما زلنا لان لدينا مسؤولية كبيرة على صعيد حماية الوحدة لكن ثمة امكانات نريد ان نوجهها لخدمة البلاد واي امكانية للتعاون نحن نرحب بها، لكن المماطلة والتسويف وعدم الجدية، هذه مسالة تقودنا الى موقف لا نحسد عليه كمسؤولين. نحن في الحزب والمؤتمر يجب الا نضيّع الوقت اكثر. وكنا نود ان يقول كل الوطنيين رأيهم في دورنا. انهم لا يتكلمون الا عن المقاسمة والمشاركة لكنهم لا يتكلمون عن العمل الحقيقي والجدية والموقف الجاد. كان مفروضاً ان يشترك الناس معنا وان يقولوا ان الوطن للجميع. نحن نشعر ان المسؤولية ثقلت علينا ونخاف ان يكون اخفاق في اداء هذه المسؤولية بنجاح. ولكن في ما يخص التعاون مع المؤتمر وكل الاحزاب، نحن نرحب بذلك.

الدمج

● هل صحيح ان المؤتمر الشعبي اقترح على الاشتراكي الاندماج به؟

- هذا كلام تعجيزي وغير مقبول.

● هل صحيح انه طرح؟

- طرح... طرح. جلسنا نحاور لمدة شهر ثم قالوا لنا انه لا يوجد الا الدمج. كيف تكون اذاً ديموقراطية وتعددية في البلد؟ ثم يا اخي نحن جربنا، جربنا في حزبنا، حشينا في الجونية. هل تعرف ما هي الجونية وبعدين انفجرت علينا. كيف تحشو الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي في كيس واحد وكيف تكون النتيجة. ليس ما يدعو الى هذا الكلام ولا الى هذه الافكار. هذا نوع من الابتعاد او الهروب من تقديم المعالجات الممكنة. هذا كلام نحن لا نقبله وغير مطروح لانه سيعيدنا الى مزاج الحزب الواحد. خطورته في انه يعيد مزاج الحزب الواحد وعقليته. اذا اندمج الحزب والمؤتمر ماذا يبقى في البلد، اي حزب آخر يستطيع ان يشكل معارضة؟ ان هذا يضر بالديموقراطية...

● ربما استطاعت الحركة الاسلامية تشكيل المعارضة..

- الحركة الاسلامية موجودة، لكن انا لست مع هذا العمل (الدمج) لانه يضر بنا ويضعف من صدقيتنا تجاه تبني الديموقراطية ورعايتها ولا اجد داعياً له، وعلينا ان نتحمل بعضنا بعضاً وان نصبر على بعضنا بعضاً ونحاور بعضنا بعضاً وان نبحث عما يقرب بيننا ويعزز الجبهة الداخلية.

● جواب مباشر وصريح. هل ستعود الى صنعاء الآن؟

- عندما يكون عمل في صنعاء اعود.

● متى يمكن ان تعود؟

- لن اعود الى صنعاء الا عندما تكون هناك خطة للهيئات والقضايا التي طرحناها. ماذا اعمل هناك؟

● الطقس هذه الايام افضل في صنعاء.

- لا، انا متعود على كل انواع الطقس. انا متعود على الرطوبة، ومتعود على الحرارة وعلى البرد. ونحن نستطيع ان نعيش في اي مكان في اليمن... الآن لم يعد هناك سوى شهر ونصف شهر وبعد ذلك نتوجه الى الانتخابات والذي تاتي به الانتخابات اهلاً به.

● يجب الا نتوقع عودتك قبل الانتخابات؟

- قضية العودة ليست قضية، عدن هي العاصمة الثانية وكنا متفقين على ان نعمل من عدن من شهر تشرين الاول الى شهر شباط (فبراير) وهو الوقت الذي يتحسن فيه الجو في عدن. كنا في الماضي متفقين على ذلك.

الامن

● مسألة الامن كيف تقترحون معالجتها في صنعاء؟

- الامن ان تعمل مؤسسات وان تحترم هذه المؤسسات نفسها. يعني هل سمعت كيف استقال مسؤول في البحرية الاميركية بسبب خلل ليس مسؤولا عنه بل حصل في الجهاز التابع له؟ هذا الجهاز (اليمني) الذي ليس قادراً على كشف قضية واحدة باق على ما يرام. حتى من الناحية الشخصية يفترض بي ان اقول العفو منكم. يجب ان نراعي الشعب وان تكون لدينا تقاليد وان يكون عندنا ضمير. المسؤولية ليست هكذا. عندما ارى اني لم استطع شيئاً، اشتهي تقديم استقالتي علناً. لكن الوضع اليمني تعرفه. ان كل انسان لا ينجح في عمله يقول للناس: العفو منكم انا لم انجح. في هذه الاجهزة الفاشلة ايا يكن الذي وراءها ونحن نعرف كيف تدار، يفترض ان يكون هناك من يقول: العفو منكم وهذه استقالتي الان. نحن نراعي وضعنا لان الوحدة ما زالت غضة ونحن خائفون عليها. ليس هناك افضل من الوحدة. ان الوحدة عيوننا وروحنا وكل شيء لانها مستقبل اليمن. وقوة الوحدة في الديموقراطية. دعونا ننتقل الى وضع افضل والى شيء من الجدية ونحن نقول دائماً ان السياسة هي فن الممكن. نشتهي الجدية ثم ان عدن هي العاصمة الثانية ويا ليتنا عملنا شيئاً للتجارة والاقتصاد فيها من اجل اليمن. لكني اعتقد ان الوقت لم يعد يتسع سوى للانتخابات وعسى ان يكون مجلس النواب المقبل في مستوى المسؤولية وندخل في تصحيح الاوضاع لدى انتخاب الهيئة الاشتراعية حسب ما ورد في دستور الجمهورية اليمنية.



المصدر : الشعب القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩٢

الرئيس اليمنى: لجنة من كل الأحزاب للإشراف على الإنتخابات

صنعاء - السيد الملاح:

فى مؤتمر صحفى تناول الرئيس اليمنى على عبد الله صالح جميع الأوضاع التى تحيط باليمن داخليا وخارجيا بعد مضى عامين على وحدة شطريها و ٢٠ عاما من ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

بصراحة ووضوح أجاب الرئيس اليمنى عن معظم الأسئلة التى وجهها إليه الصحفيون. ولم يحاول الالتفاف على الأسئلة الحرجة، وتجنب ما من شأنه إثارة غضب جارته الكبرى السعودية.

وكان لبقا فى حديثه عن موقف دول الخليج مشيرا إلى أنها لن تطبع علاقاتها مع اليمن. إلا بعد أن تقوم السعودية بذلك.

لم يشأ أن يكشف عما هو وراء عمليات الاغتيالات والانفجارات التى حدثت فى اليمن فى الأشهر الأخيرة وكان اخرها منذ يومين.. وقال إننا نعرفهم كما تعرفونهم أيضا، ولكن لاداعى للإحراج بذكر الأسماء.

وأكد مجددا ان هذه الأفعال لن تحقق أهدافها فى تأجيل الانتخابات وبث الفرقة بين الحزبين الحاكمين وضرب الوحدة اليمنية والديمقراطية واعترف بوجود خلافات مع نائبه على سالم البيض، ومع الحزب الاشتراكى الشريك الثانى فى الحكم معللا ذلك بأنه من الأمور الطبيعية التى تحدث حتى فى العائلة الواحدة.

واقر على عبد الله صالح بوجود إشكالية فى رسم الحدود مع السعودية بعد أن توصلت بلاده مع عمان إلى مشروع اتفاقية برسم الحدود بينهما.

وبالنسبة إلى توقف المساعدات لليمن عقابا لها على

البقية ص٤



المصدر : الشعب
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

أنفسهم وأنهم لم يغيروا اتجاههم وتوجههم الاقتصادى حتى يحصلوا على هذه المساعدات.

وفيما يتعلق بنزاهة الانتخابات، اعلن أنها ستجرى بعيدا عن إشراف الاجهزة الأمنية وستتولاها لجنة تمثل جميع الاحزاب لابديل عن الديمقراطية

وقد توجهت بسؤال قائلاً للرئيس اليمني إن الشعوب العربية تراقب تجربة اليمن فى الوحدة والديمقراطية بقلق شديد بسبب ماحدث من اغتيالات وانفجارات. حيث انتكاس هذه التجربة التى تعلق عليها الشعوب امالا كبارا فى أن تقدم المثل الذى يحتاجه عالمنا العربى، فما هى القوى التى تقف وراء هذه الافعال؟ وما الهدف؟ أجاب الرئيس: الوحدة شىء ثابت والديمقراطية لابديل عنها والانتخابات لامجال للتسويف عليها، وربما كان هذا المسلسل من العنف هو لإثناء اليمنيين والتراجع عن الديمقراطية والوحدة، ولكن الوحدة أصبحت محروسة من الشعب. وكذلك الديمقراطية ونريد أن نطمئن الاشقاء العرب على أننا لن نسمح بتحقيق الاحداث المعادية للشعب اليمنى، وحتى مسلسل العنف والتخريب نحن نتوقع استمراريته ولن نساوم على المبادىء، ولا على الخيارات ونعرف أيضا من اين يأتينا هذا المرض. وربما بعض الأشقاء والأصدقاء حتى الصحفيين أنفسهم يعرفون دون ذكر الاسماء من وراء هذا المسلسل التخريبى.. ولكن من الذى وراءه لانحرجكم ولاتحرجونا.. لكن هذا ليس هو المشكلة، بل هذه الاعمال تقع فى أماكن خالية وغير مؤثرة بهدف إثارة الفزع وهذه لاتسبب لنا اى قلق أبدا..

وقال الرئيس اليمنى ردا على الموقف من القوى التى حجبت عنها الشرعية بسبب معاداتها للثورة: إن اليمن ملك للجميع وليس هناك أى حظر على نشاط أى من هذه القوى السياسية فى الوطن عدا آل حميد الدين والسلاطين

وسئل الرئيس اليمنى عن تقاسم السلطة بين الحزبين الحاكمين فقط فزرجع ذلك إلى الأوضاع السابقة وقال إن التوجه الجديد للقيادة السياسية بعد الانتخابات هو انهاء هذا التقاسم وإتاحة الفرصة لكل القوى فى المشاركة.

وسئل الرئيس على عبد الله صالح عن اكتشافات النفط حديثا فى اليمن، وعن ضغوط على الشركات التى تعمل فى اليمن لتتوقف عن مهمتها قال إن النفط اكتشف عام ٨٤، وهناك اكتشافات جديدة فى عدد من المحافظات وانه ليس هناك مشكلة فى هذا الصدد أما الضغوط، فإنها لن تؤثر لانها غير مشروعة والكل يعرف أن النفط مستخرج من الأراضي اليمنية حسب الخرائط الجغرافية، مشيرا بذلك إلى الخلاف مع السعودية بهذا الشأن.

واعترف على عبد الله صالح بوجود إشكالية حول مسألة الحدود مع السعودية، وقال إنه سبق وأعلن أن بلاده على استعداد لحل قضية الحدود مع جيرانها فى السعودية وسلطنة عمان. وقد وصلت إلى اتفاق مع الإخوان فى السلطنة والاتفاقية جاهزة للتوقيع ونحن على استعداد لحل هذه الإشكالية بالطرق السلمية مع السعودية.

وسؤل عن انقطاع المساعدات

فأجاب الرئيس أنه كانت هناك مساعدات قبل الوحدة، ولكنها لم تكن كل شىء ولم تكن البانية لليمن، ولقد انقطعت المساعدات بعد حرب الخليج، وربما كانت هذه المراهنة إحدى المراهنات بعد القوى السياسية خارج الوطن أن الأوضاع الاقتصادية والوحدة اليمنية ستنهار تماما بمجرد قطع المساعدات الرمزية، ولكن أثبت الشعب اليمنى أنه حى وقادر على أن يعيش، وبالنسبة إلى التوجه الليبرالى قال: إن هناك دستورا يحدد اتجاهات الاقتصاد اليمنى. وكذلك برنامج للإصلاح الذى اجمعت عليه القوى السياسية.. المؤتمر الشعبى العام للحزب العام للحزب الاشتراكى والقوى الإسلامية وكافة القوى السياسية.. إذن فاليمنيون متفقون حول الجانب الاقتصادى ماذا يريدون، هذا شىء متفق عليه ويقر من البرلمان، وبالنسبة إلى ضمانات ونزاهة الانتخابات القادمة، أكد الرئيس اليمنى وجود لجنة تمثل جميع الأحزاب هى التى تتولى الإشراف على الانتخابات، وأن عملية الانتخابات بعيدا تماما عن إشراف الأجهزة الأمنية، ولهذا فلن تكون هناك فرصة قوى تفشل فى الانتخابات بادعاء تزويرها.

وسئل عن إمكانية تكرار مثال الجزائر والالتفاف حول نتائج الانتخابات، فأكد أن هذا ليس واردا بقناعة كل القوى السياسية، ونحن نسلم جميعا بنتائج الانتخابات، وأن اى حزب سياسى مستعد أن يسلم بنتائجها وأن يسقط على مذبح الديمقراطية، وأنا مستعد كأمين عام لتنظيم سياسى أن أكون أول من يقبل ذلك، وأن أسلم بنتائج الانتخابات ونفى أن يكون السعودية قد طالبت بمنطقة محايدة فى أراضى اليمن، وأن أطراف أوروبية لها علاقات اقتصادية باليمن تطالبها بقبول مبدأ المنطقة المحايدة على الحدود.

وسئل الرئيس اليمنى هل يكون هناك اتفاق قبل الانتخابات بين المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى وحزب الإصلاح والإسلامى على تقاسم المقاعد فى البرلمان، فأجاب بأنه إذا كان مثل هذا الاتفاق سيحصل فلا داعى للانتخابات إذن.

العلاقات مع السعودية

وبالنسبة إلى علاقات اليمن بدول الخليج قال عبد الله صالح. إنه ليس لدى بلاده أى تحفظ حول علاقاتها مع الاشقاء فى الخليج واليمن تمد يدها لهم، ولكن الامر عائد لهم، وقد يأتى انفراج العلاقة بعد أن تطبع السعودية علاقاتها مع اليمن.

وسئل الرئيس اليمنى: هل تستقيلون إذا لم تحصلوا على الأغلبية فى الانتخابات، أجاب الرئيس بالتأكيد إذا كان ليس هناك أغلبية لأى تنظيم سياسى. فإنه لن يحكم ولن يكون موجودا فى السلطة.

وقال إن وطننا العربى يعيش فى وضع مأساوى والأمة العربية مسئولة عن إصلاح نفسها ماذا جنينا من حرب الخليج بغض النظر عن الجانب السلبى فى الحرب، هل من مصلحة الوطن العربى أن يمزق العراق دويلات إذا حدث ذلك فسوف تمزق فى ليبيا.

وفى السعودية وفى السودان وفى كل قطر عربى، فهل حان الوقت لكى نفوق من الغفلة ونتحمل مسئوليتنا؟

إننى أطلب من الصحافة العربية المستنيرة أن تتكلم بصراحة، وأن تلعب دورا أساسيا فى نوعية المجهود العربى وعليها تقع مسئولية مثل ماعلى الحكام فى الوطن العربى أيضا مسئولة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢ تموز ١٩٩٢

اليمن : اتفاق من ٥ نقاط بين الحزبين الحاكمين

□ صنعاء - «الحياة»:

■ توصل الحزبان الحاكمان في اليمن ليل الاربعاء - الخميس الى اتفاق على استمرار التنسيق بينهما. وتم التوصل الى الاتفاق الذي تضمن خمس نقاط بين حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح والحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الموجود حالياً في عدن في اجتماع عقد في مقر الرئاسة حضره كبار المسؤولين في الحزبين واستمر زهاء سبع ساعات.

ولم يعرف بعد كيف سيؤثر الاتفاق على مسألة استمرار اعتكاف السيد البيض في العاصمة الاقتصادية والتجارية للبلاد. وقالت مصادر سياسية لـ«الحياة» ان النقاط الخمس التي تضمنها الاتفاق هي الآتية:

١ - وقف الحملات الاعلامية بين الحزبين بدءاً من الاثنين المقبل. وفي هذا المجال اوضح مسؤول كبير في المؤتمر الشعبي العام لـ«الحياة» ان الرئيس اليمني ابدى استياءه من بعض ما نشر عن الحزب الاشتراكي في صحف محسوبة على حزبه.

٢ - استئناف اجتماعات مجلس الوزراء.

٣ - معالجة القضية الامنية في اجتماعات لمجلس الرئاسة تعقد حتى وان لم يعد البيض الى صنعاء ويشارك فيها رئيس الوزراء ووزير الداخلية والمسؤولون الامنيون.

التتمة في الصفحة (٤)



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢ تموز ١٩٩٢

اليمن : اتفاق من ٥ نقاط بين الحزبين الحاكمين

تتمة الصفحة الاولى

٤ - عقد اجتماع للهيئة الرباعية المشكلة بين الحزبين لمتابعة التنسيق بينهما في شأن الانتخابات. وتضم هذه الهيئة السيدين عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة والدكتور عبدالكريم الارياني عن المؤتمر وسالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب عن الاشتراكي.

٥ - عقد اجتماع بين الحزبين لتأمين مشاركتهما في «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» المقرر عقده في ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) الجاري، بعدما تأجل عشرة ايام بسبب تحفظات الحزب الاشتراكي.



المصدر : صوت الكويت
كويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ... ١٩٩٢

بغلة الشيخ..

بقلم: جمال عبدالملك *

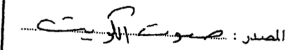
الانباء التي ترد من اليمن تنذر بكارثة ففي كل يوم اغتيالات وصراعات تتصاعد وانفجارات تتوالى والسلاح يتدفق على البلاد. ويبدو ان هناك اصابع تشد الخيوط وتحرك الدمى وتدبر امراً.. واذا كانت إثارة النعرات العنصرية والطائفية قد نجحت في تمزيق يوغسلافيا وتفكيك الاتحاد السوفياتي واستمرار نزيف الدم في ايرلندا.. فما اسهل زرع الفتنة في مناخ التربص والتوتر السائد في اليمن. وسياسة (فرق تسد) لم يطبقها الاستعمار في التاريخ الحديث فحسب بل هي سياسة معروفة من سالف العصور. يقول بيبرس المنصوري عن احداث عام ١٥١هـ حول بناء مدينة الرصافة:

«وفيها ابتدأ المنصور ببناء الرصافة في الجانب الشرقي من مدينة السلام لابنه المهدي، وكان السبب في ذلك ان الراوندية لما شغبت على المنصور وحاربوا على باب الذهب دخل عليه قثم بن العباس، وهو يومئذ شيخ كبير مقدم عند القوم، فقال ابو جعفر: اما ترى ما نحن فيه من التياث العسكر علينا، وقد خفت ان تجتمع كلمتهم فيخرج هذا الامر من ايدينا، فما ترى؟ فقال قثم: ان عندي في هذا رأياً ان اظهرته لك فسد، فقال ابو جعفر: امض في الامر، فانصرف قثم الى منزله، فدعا غلاما له فقال: اذا كان غدا فتقدمني فاجلس في دار امير المؤمنين، فاذا رأيتني قد دخلت وتوسطت اصحاب المراتب فخذ بعنان بغلتي واستوقفني واستحلفني لما وقفت، فاني انتهرك واغلظ لك فلا يهولنك ذلك مني وعاودني القول والمسألة، فاني سأضربك بسوطي فلا يشق عليك ذلك. قل: اي الحيين اشرف، اليمن ام مضر؟ فلما فعل قال له قثم: مضر منها الرسول صلى الله عليه وسلم وفيها بيت الله وخليفة الله، فاستغضبت اليمن اذ لم يذكرها شيئا من شرفها، فقال قائد من قواد اهل اليمن لغلامه، قم فخذ بعنان بغلة الشيخ فاكبحها كبحا عنيفا، ففعل الغلام بالبغلة حتى كاد يقعيها على عراقيبها، فامتعضت مضر وقالت اتفعل هذا بشيخنا؟ وامر رجل منهم غلامه فقال له: اقطع يد العبد، فقام الى غلام اليماني فقطع يده. فتفرق الحيان، ودخل قثم على ابي جعفر وقد افترق الحيان، وصارت مضر فرقة وربيعة فرقة والخراسانية فرقة، فقال قثم لأبي جعفر قد فرقت جندك وجعلتهم احزابا كل حزب يخافك ان يشغب عليك فتضربه بالحزب الآخر وقد بقي عليك في التدبير بقية. فسأله ابو جعفر، وما هي؟ قال: اعبر بابنك فابن له من ذلك الجانب قصرا وحول معه من جيشك قوما، فيصير ذلك بلدا وهذا بلدا، فان فسدت عليك مضر ضربتها باليمن وربيعة والخراسانية وان فسدت عليك اليمن ضربتها بمن اطاعك من مضر وغيرها. فقبل رأيه فاستوى له ملكه..».

نعم، استوى الامر لابى جعفر ولكن الى حين.. والخلافات التي زرعها

٠٧٥٠٠٤٤٢



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ...... ١٩٩٢

تعمقت واستمرت حتى بعد ان ذهب العباسيون وخرج الامر من ايديهم، واللعب على التناقضات القبلية اضعف الدولة ففقدت بأسها بعد ان لاذ القادة بالمكر والخديعة، وشمل الخوف الرعية. «فمن عناصر ثبوت الدولة أن تتحد الجماعة وتجتمع القلوب بالانصراف الى الحق.. حينئذ تتحد وجهة الجماعة ويذهب منها التنافس وينمو التعاون وتعظم الدولة..» كما كتب عبدالرحمن بن خلدون في مقدمته منذ ستة قرون تقريبا.. فلعبة زرع الفتن وتأجيج نيران الصراع لتمزيق الامة لعبة قديمة والجديد فيها ان هناك اكثر من شيخ واكثر من بغلة ناهيك عن العملاء الذين يتقنون ادوارهم، وقد اصبح تهديم الدول علما قائما بذاته يسمونه هز الاستقرار او (Destabilization) ويتضمن منظومة كاملة متناسقة لافتعال المصادمات وتهيئة المناخ الملائم لاتساع رقعتها، والتحريض الدعائي لتصعيد الخلاف والضغط الاقتصادي، واحتضان فئات بعينها وتسليحها ودعمها ونشر الشك والريبة بين السكان ثم اشعال فتيل الحرب الاهلية وتفكيك الدولة، وهي صيغة نجحت في تمزيق دول عديدة آخرها يوغسلافيا.. وقبلها كانت دول اوروبا الشرقية وحاليا جمهوريات آسيا الوسطى التي كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي غير ان هذه الاساليب تفشل اذا كانت القيادات واعية بأبعاد المؤامرة وتتمتع بنظرة بعيدة وبتأييد شعبي راسخ ولا تحسن الظن بأعدائها ولا تمنح حرية التخريب لأعداء الحرية.

• كاتب سوداني



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام القاهرية

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

رئيس اليمن يستقبل وفد اللجنة المصرية للتضامن

صنعاء - من مندوب الأهرام -

استقبل امس الرئيس على عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمنى وفد اللجنة المصرية للتضامن برئاسة الاستاذ احمد حمروش رئيس وفد اللجنة المشارك فى ندوة العلاقات اليمنية - المصرية المنعقدة حاليا فى صنعاء

وعبر الرئيس اليمنى عن امتنان شعب اليمن بالدور العظيم للشعب المصرى والقيادة المصرية فى دعم الثورة اليمنية. واكد اهمية تدعيم العلاقات بين مصر واليمن على كافة الاصعدة. ورحب بالاقتراح الذى تقدمت به الندوة، بتنظيم اسبوع للتضامن المصرى - اليمنى على ان يعقد بالقاهرة، تشارك فيه فعاليات سياسية وادبية وثقافية وفنية من البلدين

وحمل اعضاء الوفد تحيته للرئيس حسنى مبارك، وقد حضر اللقاء القاضى عبد الكريم العريشى وسالم صالح محمد وعبد العزيز عبد الغنى اعضاء مجلس الرئاسة اليمنى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي اللبنانية

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٢

في حوار ساخن حول وضع [illegible] مسؤول في لجنة الانتخابات

رصاص الاغتيالات يهدد مسيرة اليمن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ١ / ... / ١٩٩١

محمد سعيد عبد الله الشهير (بمحسن الشرجي) عضو المكتب السياسي (المستوى القيادي) للحزب الإشتراكي اليمني، واحد من أبرز قيادات المرحلة الوحدوية في اليمن الآن، اختير مؤخراً كنائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات وهي اللجنة المسؤولة - دستورياً - عن ادارة المعركة الانتخابية التشريعية الأولى في حياة اليمن الموحد. وهو في الوقت نفسه وزير الادارة المحلية، من هنا يكتسب الحوار معه اهمية في ضوء الأوضاع التي تعيشها اليمن حالياً.

وقد بدأ الحوار بملاحظة أبداها الوزير محمد سعيد عبدالله على اسئلة «الوطن العربي» واصفاً اياها بانها «ساخنة» و«استفزازية» لكننا اوضحنا أن الأوضاع الراهنة في اليمن ساخنة جداً، كما أن ثمة ظواهر فقاعية واستفزازية تظهر الآن في المجتمع اليمني، وتحتاج إلى تفسير لا تبرير.

وقد اتفقنا على ان يتم الحوار في صراحة كاملة. وهكذا بدأت «الوطن العربي» السؤال:

- يتردد حديث في الشارع اليمني عن محاولات تنسيق بين الحزبين الحاكمين. ويتردد ايضاً ان المؤتمر الشعبي لايريد التنسيق مع حزبكم الاشتراكي، وانه اميل إلى حزب الاصلاح او احزاب أخرى لاتشاطره نصف مقاعد البرلمان. والناس تسال عن الحقيقة؟

● اعتقد ان هناك من يحاول اثارة الفتنة والوقيعة ليس بين الحزبين الحاكمين فقط، وانما بين سائر الأحزاب الوطنية في اليمن، وهناك من يحاول ان يعيد الأوضاع إلى الوراء (التشطير) لكننا - واقصد هنا الحزب الاشتراكي اليمني - لن نسمح لاعداء الوحدة بالانقضاض عليها. ونحن نسعى إلى حوار ديمقراطي متنام مع المؤتمر الشعبي لأنه الحزب الكبير والشريك في السلطة، كما أنه والاشتراكي صنعا تجربة الوحدة وسط تأييد جماهيري جارف. ونحن نعرف ان هناك من يحاول التخريب، وافساد المناخ الديمقراطي والوحدوي لذلك فإن ردنا على ذلك هو الحوار بين كافة الأحزاب الكبيرة والصغيرة. ونحن في اللجنة العليا للانتخابات نجد ممثلين لأغلبية الأحزاب الفاعلة في الساحة، لم يستبعد اي حزب، ولم نصادر اي رأي، بل نحن نسعى إلى حوار مع كل الأحزاب. وبطبيعة الحال فإننا نسعى لحوار مع المؤتمر الشعبي بحيث يتوج بنزول الانتخابات بقائمة مشتركة، وبرنامج مشترك. وحتى هذه اللحظة لم يتم الاتفاق على صيغة واحدة.

- ماهي نقاط الاختلاف بينكم وبين المؤتمر الشعبي؟

● لاتوجد خلافات.

- ماهي نقاط الاتفاق بينكما؟

● لايوجد اتفاق.

- هل هو حوار - لمجرد الحوار؟

● بل هو حوار ديمقراطي يأخذ مداه للوصول إلى صيغة مشتركة هو حوار - حول برنامج وقائمة مشتركة، ومثل هذه الأمور لاتتم بين ليلة وضحاها.

٧٩ ...



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩٢

أعمال العنف تهدد الانتخابات اليمنية

رغم تعدد الأحزاب.. توقعات بفوز الائتلاف الحكومي



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٢

□ صنعاء ـ **مجدى الدقاق:**

لايملك أى مراقب محايد إلا إبداء الدهشة أمام مايحدث فى اليمن التى تستعد فى الحادى والعشرين من نوفمبر القادم لإجراء أول انتخابات تشريعية على أساس التعددية الحزبية بعد انتهاء الفترة الانتقالية التى بدأت فى الثانى والعشرين من مايو ١٩٩٠ ويعيش اليمنيون حالة انتظار وترقب، ويسود المناخ اليمني قلق عميق من جراء الاستقطاب الشديد الذى تشهده الساحة اليمنية. ذلك الاستقطاب الذى لم يكن من نصيب أحزاب اليمن ـ التى وصل عددها إلي ٤٥ حزباً فقط ـ بل امتد إلى الائتلاف الحكومى الذى يقوده الحزبان الحاكمان «المؤتمر الشعبى» و«الحزب الاشتراكى»، وهو الأمر الذي دفع بنائب رئيس مجلس الرئاسة على سالم البيض والذى يتولى منصب أمين عام الحزب الاشتراكى لاختيار الاعتكاف السياسى فى مدينة «المكلا» وفشلت وساطات عديدة لعودته لممارسة مهام منصبه من العاصمة صنعاء، حتى أنه غاب عن احتفالات الذكرى الثلاثين لثورة سبتمبر ٦٢، واكتفى بإلقاء خطاب عام فى عدن طالب فيه كل القوى بالحفاظ على مسيرة البلاد وتحقيق الاستقرار والتنمية وسيادة القانون والأمن فيها.

ويعتبر اليمنيون أن استمرار تجربة المشاركة الثنائية للحزبين الكبيرين فى حكم البلاد هى الضمان الأساسى لأمن واستقرار اليمن التى شهدت حالة من الانفلات الأمنى لم يسبق لها مثيل، حيث تكررت حوادث عنف عديدة وتعرض مسئولون وقيادات سياسية وحزبية لمحاولات اغتيال وتعرضت منازل بعضهم للنسف والتدمير زادت من حالة التوتر والقلق فى الشارع اليمنى الذى يستعد لإنهاء الفترة الانتقالية والمشاركة فى الانتخابات البرلمانية دون ظهور بارقة أمل للتقارب بين هذا العدد الكبير من الأحزاب.

ورغم تأكيد أكثر من قيادى يمنى سواء فى «المؤتمر» أو «الاشتراكى» على أن الانتخابات ستجرى فى موعدها إلا أن هناك تخوفاً فى الشارع اليمنى من عدم حدوث ذلك، بل إن بعض الأحزاب أشارت إلى نية الائتلاف الحكومى تمديد الفترة الانتقالية، وتأجيل موعد الانتخابات، ويدلل هؤلاء على ذلك بعدم تحقيق الفترة الانتقالية لأهدافها فى دمج مؤسسات الدولة وتزايد حوادث العنف والإرهاب، وتفاقم الأزمة الاقتصادية التى أثرت بشكل ملحوظ على الأوضاع المعيشية للمواطنين، وعلى فرص الاستثمار فى البلاد والتى وصفها لى أحد رجال الأعمال اليمنيين بأنها مجمدة وأن أصحاب رؤوس الأموال يعيشون بدورهم حالة انتظار حتى تتضح الأمور فى البلاد.

وقد شهدت العاصمة اليمنية صنعاء وعدد من المدن اليمنية خلال الأيام الماضية عدداً من التظاهرات السلمية التى تندد بأعمال العنف والاغتيالات التي تعرضت لها قيادات سياسية وحزبية بارزة ينتمى معظمها للحزب الاشتراكى المشارك فى حكم البلاد مع المؤتمر الشعبى العام، وطالب المتظاهرون بالإسراع فى إلقاء القبض على مرتكبي حوادث العنف والتفجير ورفعوا شعارات تطالب بسيادة القانون والتمسك بالنظام، وهو الأمر الذى دفع بمجلس الوزراء اليمنى للاجتماع برئاسة المهندس حيدر أبو بكر العطاس وأمهل ـ فى خطوة غير مسبوقة ـ أجهزة الأمن مهلة زمنية محددة للكشف عن مرتكبى الحوادث.

واعتبر المراقبون فى اليمن بيان حكومة المهندس العطاس بمثابة إنذار نهائى لهذه الأجهزة، ويقولون إن الإنذار يعنى اتجاه الحكومة لتغيير قيادات الأمن، وهناك اتجاه لإنشاء وزارة لأمن الدولة تحل محل أجهزة الأمن التي تم حلها عقب إعلان الوحدة فى البلاد.

ومن الواضح أن حوادث الاغتيالات والعنف ـ والتى لم يشر إلى فاعليها حتى الآن ـ استهدفت بشكل كبير قيادات الاشتراكى فى محاولة لفك الائتلاف الحكومى بينه وبين المؤتمر اللذين يشكلان معاً الأغلبية الحقيقية فى الشارع اليمنى.

ولاحظ المراقبون استمرار الهجوم الإعلامى من جانب الصحف الموالية لحزب «التجمع اليمنى للإصلاح» وهو حزب يضم حركة الإخوان وشخصيات قبلية معروفة ويعتبر الحزب المعارض الرئيسى فى البلاد.

٠٨١٠٤٤٠

إلا أن البعض أبدى تعجبه من تعرض الاشتراكي لانتقادات صحفية تتبع حزب «المؤتمر الشعبي».

وتتحدث قيادات الحزب الاشتراكي عن تحولات ضخمة في فكر وأسلوب عمل الحزب حتى أن أوراق الحزب الذي يستعد لعقد مؤتمره العام خلت من كلمة الاشتراكي ولم تعد موجودة في أدبياته، في الوقت الذي قال لي قيادي بارز في الحزب أن حزبه يفكر جدياً في تغيير اسمه انطلاقاً من حالة المراجعة التي يعيشها الحزب منذ سنوات، ويقول القيادي البارز أن حزبنا كان يتحدث عن الثروة وتوزيعها فيما كان يعرف باليمن الديمقراطي. لكن دون وجود لهذه الثروة أصلاً ويؤكد القيادي اليمني إن حزبه أصبح أقرب بفكره إلى الأحزاب الوطنية الديمقراطية.

وتتفق القوى السياسية اليمنية على أن البلاد تعيش في أزمة ويراهن الجميع على إجراء الانتخابات في موعدها على أمل أن تتولى الحكومة الجديدة مهمة ملاحقة الفساد الذي كثر الحديث عنه في الصحف المحلية وتحقيق الأمن والاستقرار اللذين افتقدتهما البلاد ومواجهة الأزمة الاقتصادية وتصحيح علاقات اليمن العربية والإقليمية.

ويتفق الجميع أيضاً على أن استمرار الائتلاف الحكومي بين المؤتمر والاشتراكي مع استمرار الحوار مع كافة القوى والأحزاب الأخرى كفيل بإخراج البلاد من أزمتها وصيانة اليمن من بركان بديل مخيف يطيح بالجميع على تعبير عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني جار الله عمر.

ويتوقع بعض المراقبين حدوث نوع من التفاهم بين الحزبين الكبيرين للنزول بقائمة انتخابية واحدة للفوز بـ ٦٠٪ من مقاعد البرلمان وترك ٤٠٪ لبقية الأحزاب. إلا أن بعض المراقبين يتوقعون تأجيل الانتخابات وتمديد الفترة الانتقالية ومحاولة توسيع قاعدة المشاركة الحزبية في الحكم في شكل جبهة موسعة تضم المؤتمر والاشتراكي إلى جانب ممثلين عن الأحزاب الأخرى.

٠٨٢٠٤٤٠



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٢

رفض في حديث الى "الحياة" أي تقسيمات "جغرافية او طائفية"

البيض: لولا الوضع اليمني لقدمت استقالتي علناً

☐ عدن - من خيرالله خيرالله:

■ قال السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الامين العام للحزب الاشتراكي انه لولا مراعاته للوضع اليمني لكان قدم استقالته علناً.

واضاف البيض في حديث لـ «الحياة» أدلى به يوم الخميس في منزله في عدن (نصه في الصفحة ٦) ان عودته الى صنعاء «مرتبطة بتوافر الخطط والبرامج». واعتبر انه لم يعد متسع من الوقت سوى للاعداد للانتخابات التي اكد ان الحزب الاشتراكي مستعد لقبول نتائجها «أياً تكن هذه النتائج».

ونفى ان يكون اعتكافه المستمر منذ شهرين محاولة للتهرب من المسؤولية وقال: «ان الوضع صعب. ونحن لا نهرب، لكننا نحاول ان نبتعد عن المازق الذي يقود الى مشكلة في البلد لأن طريقة ادارة الوضع في الصورة التي يريدها بعضهم لا نقبلها». ودعا الى ايجاد «قبضة اخرى لتسيير البلد». واضاف: «ان من مصلحة اليمن ألا نعيد الوضع الى ما كان، لا انا ولا الأخ علي عبدالله صالح (رئيس مجلس الرئاسة). لكن يدي ويده ويد كل الوطنيين يجب ان تحتضن اليمن لاخراجها الى بر الامان».

وحذر من انه لن يقبل بان تجري الانتخابات حسب تقسيمات تستند الى «الاتجاهات الجغرافية، اي بين الجنوب والشمال او الاتجاهات الطائفية اي بين زيود وشوافع، هذه مسالة نعرفها جيداً ونعيها».

ونفى نفياً قاطعاً ان يكون طلب اي ضمانات لما بعد الفترة الإنتقالية، وقال: «شرطنا الوحيد مع الوحدة كان الديموقراطية». وفي المقابل اكد ان المؤتمر الشعبي العام عرض على الحزب الاشتراكي اليمني الاندماج به وقال: «جلسنا نحاور لمدة شهر ثم



قالوا لنا انه لا يوجد الا الدمج. كيف تكون اذاً ديموقراطية وتعددية في البلد؟».

ولدى سؤاله عن التفجيرات التي وقعت في صنعاء اخيراً، قال: «ان اعداء الشعب اليمني في الداخل والخارج، يقفون وراءها».

٥٥٦٨٣



المصدر : العالم اليوم
القاهرية
التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التجربة الديمقراطية فى اليمن تحديات هائلة.. ومصير مجهول

د. على محمد زيد★

منذ اقامة الجمهورية فى الشمال فى ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢، واستقلال الجنوب فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧، كان للعملية السياسية فى اليمن محاور ثلاثة هى: محاولة العثور على طريق لاجل توحيد البلاد، والبحث عن الشكل الممكن للمشاركة الشعبية فى العمليات السياسية، والتنمية.

ولقد كان تاثير الوحدة حاسما فى الواقع فالبلاد عانت من حربين شاملتين بين دولتى اليمن المتعارضتين. فضلا عن عدد من الحروب المحلية الاصغر.. التى ارتبطت بهما سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وكان من شان تكاليف الاستعداد الدائم للحرب، وتكاليف الحرب الايديولوجية، أن اعاقت اى جهد حقيقى صوب التنمية الاقتصادية والسياسية، وأوضحت الخبرة العملية أن انقسام البلاد إلى دولتين متعارضتين، يمثل المرادف لحالة الصراع الدائم والحرب الأهلية.

وهكذا تجلت خلال سنوات الصراع حقيقة بسيطة، مفادها، ان التنمية والديمقراطية غير ممكن تحقيقهما من دون الوحدة. ولقد تضمن الميثاق النهائى للوحدة الموقع فى ٢٢ مايو ١٩٩٠، انجازا جديدا يتمثل فى الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية وحرية الصحافة، ولم يسبق لهذا الانجاز ان طرح على مائدة النقاش اثناء عمليات المفاوضة الطويلة، كما لم يشر إليه، سواء فى اتفاق القاهرة الموقع مباشرة بعد حرب سبتمبر ١٩٧٢، أو اتفاق الكويت الموقع مباشرة بعد حرب ١٩٧٩، حيث ارتكزت الخبرات السابقة بشأن إرساء شكل من المشاركة الشعبية فى العمليات السياسية، على مفهوم ديكتاتورى للتنظيم السياسى الأوحد، وعلى فلسفة سياسية منسقة.

وهذا يفسر مقدم التعددية السياسية وحرية الصحافة مع الوحدة. حيث كان الهدف الرئيسى، هو طمانة كل حزب بأن أمنه وحقه فى المشاركة مكفولان، وان الوحدة لن تكون لصالح أحد الاحزاب على حساب مصالح الأخرين.

وهذا يعنى، أن القوى السياسية لم تصل إلى الديمقراطية من خلال التطور التدريجى الطبيعى عبر تاريخها منذ نشاتها. حيث لم تكن الديمقراطية جزءا أصيلا من حياتها السياسية. ويعكس هذا الوضع مشكلة فى غاية الاهمية، الا وهى غياب تقاليد الديمقراطية الليبرالية من التاريخ السياسى لليمن،

رغم أن الحياة الشعبية تحفل بالاشكال المختلفة من المشورة والتسامح والتعايش مع الأخرين بوصفها شروط ضرورة للعيش فى المجتمع، وثمة عناصر عديدة تضافرت فى تشكيل هذا التاريخ.

تنامى القوى الأصولية

مثل الاسلام مصدرا لشرعية النظم السياسية المتتابعة التى حكمت اليمن منذ البدايات الاولى للإسلام. سواء كانت هذه الأنظمة محلية أو مركزية، ودائما أيضا ما شغل الخطاب الإسلامى موقع القلب من الخطاب السياسى. حيث تنص الدساتير كافة على أن الإسلام هو دين الدولة. وجرى استنباط جميع القوانين الوضعية وفقا لقواعد القانون الإسلامى، كما أن أعضاء الهيئة القضائية كافة، إما انهم مرتبطون ـ بطريقة أو بأخرى ـ بالتنظيمات الدينية، أو تلقوا تعليما إسلاميا.

مع ذلك، برز فى السنوات الاخيرة، إختلاف بين القناعات المتوارثة والعادية، والانشطة الإسلامية المنظمة سياسيا بواسطة التنظيمات الاصولية، وصار هذا الاختلاف واضحا. وتعمل هذه التنظيمات بهمة ونشاط من أجل نشر نفوذها بواسطة طرق مختلفة خاصة نظام التعليم الدينى الموازى لنظيره العام.

ولقد ساعد هذا التعليم بشدة فى زيادة نفوذ التنظيمات السياسية الاصولية، والتى استخدمت بدورها المدارس الدينية كقواعد ينطلق منها نشطاؤها فى توسيع نطاق عملهم. وهكذا تعززت بشكل جوهرى قدرتهم على التعبئة السياسية، وتعاظم نفوذ التنظيمات الاصولية بفعل التحالف الذى اقاموه مع بعض زعماء القبائل البارزين داخل حزب «الاصلاح».

ولاجل هذه الاسباب مجتمعة اصبحت التنظيمات الاصولية قوة سياسية قوية فى البلاد.. إلى حد أنها باتت تمثل للقوى السياسية الأخرى مشكلة معقدة، من الصعب التعامل معها، غير أن قوى سياسية معينة تعتبر أن الاصولية الإسلامية لم تفقد بعد وظيفتها الاولية، كادوات يناط بها مهمة تقليص نفوذ الحزب الاشتراكى ومع ذلك لن تقف هذه التنظيمات عند حد تحقيق تكتيكات الأخرين وانما تعمل على تحقيق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٣

أهدافها الذاتية، ولعل المؤشر الدال على تعاظم نفوذ التنظيمات الاصولية هو تعبئتهم النشطة للمعارضة في المناقشات البرلمانية لقوانين لاتحظى بقبولهم.

وقادت قدرة هذه التنظيمات الأصولية على التعبئة الفعالة إلى حدوث صراع عميق بين فريقين دينيين متعارضين، احدهما يضم العناصر التى تمثل استمرارا للميراث الديني العادى، والآخر، يضم الهياكل السياسية الدينية الجديدة، بأفكارها المختلفة التى جلبها الأصوليون إلى المجتمع اليمنى كما يؤثر العنصر البنكي على التطور السياسى فى اليمن منذ ظلت العلاقة بين الدولة والقبائل، اما ضعيفة أو غائبة، حيث يساور القبائل الشكوك بشأن نوايا الدولة، حتى ولو حاولت الحصول على الفوائد التى يمكن أن تحققها لها الدولة المركزية. فاستقلالهم يعلو أى تفاهم، لانه يتيح لهم إمكانية إقامة علاقات متغيرة مع الدولة وفقا لماتمليه مصالحهم، أو عندما تكون الدولة قوية ويتيح لهم أيضا التمرد عند الضرورة، وهذا يفسر سبب بقاء النظام القضائى القبلى كاداة عملية رئيسية فى الحفاظ على النظام والأمن فى المناطق القبلية.

تحديات الديمقراطية

يبين تطبيق المبادىء الديمقراطية على مجتمع تقليدى، وجود تناقض بين التركيز على إعطاء المواطنين كافة حقوقا متساوية دون اعتبار لاصولهم القبلية او الوانهم أو المناطق التى ينحدرون منها، من ناحية وبين العودة الضرورية الى هؤلاء المواطنين فى مراكزهم الانتخابية وفى الحقيقة، فإن العناصر المثقفة مضطرة الى العودة إلى جذورها. وتهز هذه العودة بقوة «المواطنة» الجديدة التى تطورت ونمت حول المؤسسات المدنية الحديثة التى توجد بصفة خاصة فى المدن.

وربما يجلب التأقلم مع القاعدة الانتخابية افضل تفهم لاحتياجات ومشاكل الشعب، وربما أيضا يعرقل الطريق أمام الديكتاتورية والانقلابات العسكرية ولكن بدون شك، سيتراجع كل من التحديث والتنمية حيث إنه لا توجد حكومة تتوافر لديها الشجاعة لاتخاذ اجراءات جذرية تؤدى إلى فقدان التأييد الشعبي.

من ثم، فإن النتائج المخيبة للآمال فى مثل هذا المجتمع، ربما تدفع بعض المثقفين إلى تبنى مفهوم المستبد المستنير، وهذا المفهوم ليس غريبا عن الفكر والتاريخ العربيين منذ القرن التاسع عشر.

ولسوف يأتى اخفاق التجربة الديمقراطية فى اليمن، بفعل الصراع الضارى والشرس بين الفرق العسكرية والمدنية والدينية والقبلية، لاجل السيطرة على الدولة بوصفها مصدرا رئيسيا — إن لم يكن وحيدا — للتوظف والثروة، وفي مثل هذا الوضع الصعب، ربما يؤيد الاشخاص المستنيرون فى المجتمع خاصة العاملين منهم فى إدارة الدولة وبين رجال الأعمال انقلابا عسكريا يحاول وقف تدهور الدولة، ويوفر للقطاعات الحديثة امكانية للتنمية. وربما كذلك يردد بعض المتحمسين لهذه المغامرة الاستبدادية بين الشرائح المثقفة الحجج المعروفة حول الخصوصية الدينية والقومية التى تصبح الديمقراطية الليبرالية وفقا لها غير صالحة للدول الشرقية.

ومن أكثر التحديات الديمقراطية صعوبة فى اليمن، مسألة توصل غالبية الأحزاب السياسية، إن لم يكن كلها، إلى الديمقراطية عرضا، حيث إن الديمقراطية لم تكن وليدة قناعة أصيلة فى تاريخ هذه الأحزاب، ولم تكن جزءا من تثقيفها السياسى، فضلا عن انها لم تدرج فى برامجها. وتعد بعض هذه الاحزاب مجرد امتداد لانظمة سياسية وحركات استبدادية، ونجاحها فى الانتخابات ليس فى ذاته الضمان ضد الاستبداد، فهنا دوما خطر استخدام العملية الديمقراطية بغية تقويض التجربة الديمقراطية، وربما يؤدى التصميم على البقاء فى السلطة بكافة الوسائل إلي وقف العمليات الانتخابية او تزويرها.

صعوبة أخرى امام الديمقراطية، هى عدم معرفة القوى السياسية والأنشطة المشتركة، ولقد اقترح مؤخرا بعض القادة السياسيين استراتيجية جديدة تقوم على تنقيح وإعادة النظر فى العلاقات فيمابين هذه الأحزاب، فى ضوء التغيرات العميقة فى اليمن والعالم.

وفى الحقيقة هناك ثلاثة أحزاب كبرى فى اليمن: المؤتمر الشعبى العام ويضم العناصر السياسية الموجودة على رأس الدولة. والحزب الاشتراكى من المتوقع له أن يغير اسمه، وحزب الاصلاح. مع ذلك لا يزال النفوذ الحقيقى لهذه الاحزاب الثلاثة هشا، ولا يزال من المتعين عليهم اثبات ان لديهم القدرة على اقلمة برامجهم وممارستهم مع الحقائق الجديدة فى البلاد.

وإذا ما استمر المد الديمقراطى فى مواجهة كافة أنواع الضغوط، فربما يدفع ببعض الاحزاب السياسية إلى تحقيق تكيف وتأقلم حقيقيين من خلال تغيير هياكلها وأدواتها وإلى التعايش والتسامح. وهناك أيضا أحزاب أخرى سوف تزيد من عنادها فى رفض أى تسامح مع المعارضة، ويعتمد الاستقرار على أى من الاتجاهين سوف ينجح فى كسب التأييد القبلى والعسكرى الكافيين لخياره السياسى.

٨٥٠٠



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٣

وربما يكون مصدر التفاؤل فى مثل هذا السيناريو المفعم بالتشاؤم هو الوضع السياسى فى اليمن، بعد ثلاثة أعوام من الوحدة. مثل هذا الوضع يجعل من أى مغامرة عسكرية محل مشاكل سياسية، خطرة وغير واقعية، فإعادة توزيع الأوراق يضع كل فريق فى وضع ليس هو الذى كان عليه من قبل والآن كل فريق مضطر لإعادة النظر فى تقييماته للقوى الراهنة، ويعيد تنظيم علاقاته ولم يعد فى وسعه اتباع نفس التكتيكات والمناورات. حيث أصبحت الآن أسس التنافس بين المصالح العسكرية والدينية والقبلية المختلفة، أكثر اتساعا من ذى قبل، وفى هذا الوضع البالغ التعقيد، يكون الطريق الآمن هو التوصل الى وفاق واقعى بين القطبين الرئيسيين وهما حزب المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكي ويشكل هذا الاتفاق الأساس الرئيسي الذى ترتكز عليه المصالحة الوطنية لكون... سوف يؤدى إلى حشد أغلبية مؤثرة فى البرلمان القادم تدعم اتخاذ اجراءات ملموسة للإصلاح بعد الفترة الانتقالية وبدون هذا التحالف سوف تخفق الديمقراطية.

★ كاتب يمنى يعمل فى منظمة اليونسكو الدولية. والمقال ملخص لورقته إلى مؤتمر تحديات الديمقراطية فى العالم العربى الذى نظمه مركز دراسات التنمية السياسية والدولية بالقاهرة ٢٤ ـ ٢٧ سبتمبر الماضى.

٠٨٦٤٤٠٤

المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ايار ١٩٩٢

اليمن ونظامها الجديد

■ من خارج يبدو اليمن كأنه قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة. ومن داخل يبدو الوضع شبه طبيعي، اذ أن الانفجارات التي هزت قبل أيام العاصمة لم تهز اليمنيين الذين تابعوا حياتهم العادية وهمهم الأساسي ايجاد ما يكفي من المال لسد حاجات الشهر بدءاً بالقات وانتهاء بالمواد الغذائية... والبقية تفاصيل. وفي معظم الاحيان يتدبر اليمني العادي أموره. كيف؟ انه السر الذي يحتفظ به لنفسه.

الا أن المظاهر العادية للحياة لا تخفي الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد وهي أزمة تجعل أي مسؤول يعترف بأن الوضع في غاية الدقة وأن المرحلة هي مرحلة عبور عنق الزجاجة.

الواقع ان الازمة السياسية التي تشهدها البلاد هي اكثر من طبيعية نظراً الى اقتراب موعد انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وبكلام أوضح ان البلد يعيش حالياً انهيار نظام وقيام نظام آخر. والسؤال كيف سيكون النظام الجديد الذي يفترض ان يقوم على التعددية السياسية بعدما تبين ان الاتفاقات التي سيرت المرحلة الانتقالية كانت من اسوأ الاتفاقات نظراً الى انها كانت افضل صيغة لتعطيل العمل في الوزارات والادارات. ويعترف غير مسؤول بأن الادارات والوزارات التي نجت من عملية التعطيل كانت قليلة جداً. ويشير هؤلاء المسؤولون الى ان تقاسم المناصب بين الحزبين الحاكمين أدى عملياً الى جعل مهمة كل وزير «تحييد» نائبه. والعكس صحيح. وينطبق ذلك على كل مناصب الدولة من أعلى الهرم الى اصغر دائرة شهدت عملية التقاسم. حتى بدا أن البلد كله في «عطلة سياسية» اسمها الفترة الانتقالية التي بدأت في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠.

ولكن على رغم كل سيئات «العطلة السياسية» اليمنية التي بلغت ذروتها باعتكاف نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض في عدن منذ شهرين، لا بد من البحث عن ايجابيات للفترة الانتقالية. وأولى الايجابيات ان المواجهة بسبب الخلافات بقيت ضمن حدود معينة وحوادث العنف ومحاولات الاغتيال التي شهدتها صنعاء ومدن اخرى لم تتسع وظلت في حدود المعقول اذا اخذت في الاعتبار كمية السلاح في البلد. فالمجتمع اليمني هو في النهاية مجتمع مسلح.

بعد شهر ونصف شهر تنتقل اليمن الى نظام جديد. والامر الطبيعي ان يكون هذا النظام مختلفاً عما كان سائداً في ما يسمى الجنوب ومختلفاً ايضاً عما كان سائداً في الشمال السابق. والتحدي الاكبر في أن يكون النظام الجديد أفضل من أي من النظامين السابقين بعدما استطاعت الفترة الانتقالية أن تجمع بين اسوأ ما فيهما علماً انها كانت فترة لا بد منها في مرحلة ما بعد الوحدة، وتبدو أقرب الى ضريبة وجب على اليمنيين دفعها في مقابل انتهاء عهد التشطير. والمهم ان تتوقف الامور عند هذه الضريبة.

خيرالله خيرالله



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ اكتوبر ١٩٩٢

الخلافات بين شريكي الحكم تتصاعد
مؤتمر الاحزاب اليمنية في حكم المؤجل

عدن . عبدالرحمن خبارة:

استبعدت مصادر يمنية مطلعة امس ان ينعقد المؤتمر الوطني للاحزاب في موعده المقرر يوم السبت المقبل، وقالت ان الحزب الاشتراكي . الشريك الثاني في الحكم . مصمم على مقاطعة المؤتمر وان زعيمه ونائب الرئيس علي سالم البيض ابلغ قيادات وكوادر الحزب في عدن تمسكه بمقاطعة اجتماعات مجلس الرئاسة.

وقالت هذه المصادر لـ «صوت الكويت» ، ان الحزب الاشتراكي علق مشاركته في المؤتمر بعد ان رفض شريكه في الحكم مؤتمر الشعب العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح الموافقة على مطالبه لاسيما ما يتعلق منها بتوحيد الجيش وقانون الانتخابات وقضايا الأمن واضافت ان امكانية عقد المؤتمر تبدو معدومة الآن.

وفي عدن اقتحم افراد من جهاز الامن المركزي صحيفة «صوت العمال» التي درجت على انتقاد الحكم وتحميل الرئاسة وحزب مؤتمر الشعب العام مسؤولية الانفلات الامني والفساد.

وقال المحامي الذي اوكلته الصحيفة للمرافعة عنها عبدالاله المروني انه طالب من النيابة العامة حماية مكتب الصحيفة في عدن ومراسليها في صنعاء، وحملها مسؤولية الانتهاكات التي يتعرض لها الدستور من قبل قوات الامن. واوضح ان المجموعة التي هاجمت الصحيفة كانت بقيادة الرائد الوضري وان الصحيفة

(التتمة في الصفحة ٨)

٠٠٤٤٠٠٨٨



المصدر : ... صوت الكويت.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ اكتوبر ١٩٩٢

مؤتمر الاحزاب

لا تستطيع في مثل هذه الاجواء مواصلة عملها.

على صعيد اخر اعلن ٧٢ كادرا وعضوا في الحزب الاشتراكي اليمني انسحابهم من الحزب وانضمامهم الى تنظيم «الجبهة الوطنية الديمقراطية» احتجاجاً على «نهج قيادة الحزب» وقال بيان اصدره المنسحبون في محافظة (اب) أن قيادة الحزب الاشتراكي ضالعة في الازمة السياسية وعاجزة عن ايجاد حلول لمشاكل البلاد ومسؤولة عن ضياع حقوقهم وعن معاناة الكثير من حقوق الاعضاء. وفي عدن اجتمع اول من امس نائب الرئيس اليمني وزعيم الحزب الاشتراكي علي سالم البيض مع قادة وكوادر الحزب وابلغهم بالاسباب في مقاطعته اجتماعات الرئاسة ورفضه العودة الى صنعاء.

وذكرت مصادر المجتمعين ان الخلافات التي تعصف بقيادة الحزب القت بظلالها على اللقاء حيث طالب عدد من المجتمعين بعقد مؤتمر طارئ للحزب لاختيار قيادة جديدة اكثر انسجاماً.

٠٤٠٠٨٩



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف / القاهرة

التاريخ : ٥ أكتوبر ١٩٩٢

الرئيس اليمنى
على عبد الله صالح
لروز اليوسف :

يوسف الشريف من صنعاء

تبدو صورة اليمن من الخارج غيرها في الداخل على نحو شديد الاختلاف والتناقض ..

من الخارج توحى الصورة وكان اليمن يعيش حالة من العنف والإرهاب والتمزق السياسى عبر الاخبار التى تبثها الوكالات حول الاغتيالات والانفجارات .

لكن ما ان وصلت صنعاء لحضور الاحتفال بالعيد الثلاثين للثورة اليمنية حتى انقشعت غمامات التشاؤم امام ضياء الفرح .

ماذا يجرى في اليمن إذن .. وما سر اختلاف الصورة في الداخل عنها في الخارج ؟

ذلك كان مبعث الحيرة والدهشة اللتين عبرت عنهما في لقائى بالرئيس على عبد الله صالح .. وقال : مسلسل العنف والإرهاب ربما لن يتوقف إلى حين إجراء الانتخابات النيابية ، رجل الشارع اليمنى البسيط يدرك بفطرته ان حوادث الانفجارات والاغتيالات تستهدف إجهاض الوحدة عبر زرع الشكوك وعدم الثقة بين الفصائل السياسية في الحكم او المعارضة ، تستهدف اتهام الشعب اليمنى بانه غير مؤهل للديمقراطية وتستهدف إلغاء الانتخابات النيابية او تاجيلها على الأقل . لكن الشعب قبل الدولة قبل هذا التحدى ولا يابه لهؤلاء المرتزقة الذين يقبضون على كل عملية ٣٠٠٠ أو عشرة آلاف ريال غير يمنى !!

سألته : إذا كانت الساحة الديمقراطية



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ - ٦ - ١٩٩٣

مفتوحة دون قيد او شرط لاستيعاب الاحزاب والشخصيات المعروفة بعدائها السابق للثورة والوحدة اليمنية ، فلماذا إذن التعبير عن الرفض والاحتجاج بالعنف ؟

قال : ذلك هو بيت القصيد .. لقد فتحت الوحدة ساحة المشاركة الديمقراطية امام التعددية السياسية ايا كانت انتماءاتها وتوجهاتها بشرطين .. الاول : التمسك بالثوابت الوطنية التى نصت عليها وثائق ثورة سبتمبر فى الشمال واكتوبر فى الجنوب .. والثانى : حجب المشاركة السياسية فقط عن اسرة حميد الدين والسلاطين ، ومن هنا يسهل تقصى حقيقة المدبرين والممولين لمسلسل العنف واهدافه الكامنة فى عودة عقارب الساعة إلى الوراء وإلغاء نصف قرن كامل من نضالات الشعب اليمنى وثوراته التى توجت بقيام النظام الجمهورى وإعلان الوحدة ونجاح المسيرة الديمقراطية !

على ان تفسير الرئيس على عبد الله صالح لابعاد ومرامى مسلسل العنف رغم تطابقه وعدم اختلافه مع تفسير الشريك الثانى فى صنع الوحدة الحزب الاشتراكى وامينه العام على سالم البيض .. إلا ان عدم التطابق والاختلاف بينهما يكمن فى مواجهة الحالة الامنية بالحسم المناسب لوقف مسلسل العنف عند حده .

وتتهم صحف المعارضة موقف سالم البيض بعدم النضج الوطنى والحنق والتخاذل وإثارة الصغائر كما قالت صحيفة (٢٢ مايو) .

على ان الرئيس على عبد الله صالح رفض ومايزال الإجابة عن كل التساؤلات حول الاسباب والدوافع وراء عزلة واعتكاف نائبه .. رغم انها تكررت من قبل .. وقال إنه يمارس فى المكلا وعدن مسئولياته السياسية وسوف يعود إلى صنعاء بمجرد انتهائه من إنجاز بعض المهام

وكان الدكتور عبد الكريم الإريانى قد توجه للقاء البيض لإقناعه بالعودة إلى صنعاء .. وتردد انه تم الاتفاق على ان ينتقل البيض إلى مدينة تعز كخطوة اولى ، وتردد ان الرئيس على عبد الله صالح سوف يلتقى بالبيض فى تعز ويصحبه معه إلى صنعاء إعلانا للوفاق ، وفض الاشتباك وتعزيزاً للثقة بين شركاء صنع الوحدة وقيادة المرحلة الانتقالية ..

وعندما سالت جار الله عمر - وهو من القيادات البارزة فى الحزب الاشتراكى ورئيس دائرة السياسة - عن اسباب اعتكاف البيض قال : لقد استهدف مسلسل العنف فى بداية اعماله الإرهابية التركيز على محاولة اغتيال رموز وقيادات الحزب مثل الدكتور سلام وزير العدل ومحمد على هيثم - رئيس وزراء اليمن الديمقراطى سابقاً - والدكتور ياسين لقمان رئيس البرلمان .. و .. حيدرد وسدوسى والحريبى والقاضى .. الخ . وربما خشى على سالم البيض ان ينجح مسلسل العنف فى اغتياله .. وعندئذ سوف يفسر الحادث تفسيرات ضارة بالمسيرة الوحدوية .. إلى جانب نشاط الثورة المضادة لاستغلاله على اوسع مدى .. ومن هنا على ما يبدو فضل الابتعاد فترة عن صنعاء إلى حين استكمال تنفيذ الخطة الامنية المتفق عليها بين الحزبين ..

اين هى الحقيقة إذن .. حقيقة الخلاف بين شركاء الوحدة وحقيقة المنفذين لمسلسل العنف ؟

هناك من يدعى او يؤكد على ان خلاف الشريكين يرجع فى الاساس إلى تحسب كل جانب للنتائج التى سوف تسفر عنها الانتخابات النيابية ، حزب المؤتمر يلح ويضغط على الحزب الاشتراكى حتى يقبل عرضه بالاندماج وخوض المعركة الانتخابية فى إطار حزب موحد او صيغة تنظيمية موحدة . بينما موقف الحزب الاشتراكى يرفض التنازل عن هيئته السياسية الخاصة وحل تنظيماته التى ناضل من اجلها سنوات طويلة وانفرد من خلالها بالحكم الشمولى فى الشطر الجنوبى من اليمن ، ويرى ان البديل الممكن يكمن فى صيغة تحالفية وتقسيم ترشيحات كل حزب فى الدوائر الانتخابية ..

وتعتقد الدوائر السياسية فى اليمن ، ان تنديد الحزب الاشتراكى بمسلسل العنف رغم انه لم يفرق بين فصيل سياسى واخر .. إنما ذريعة وتبرير مسبق للنتائج التى ينتظر ان يحققها فى الانتخابات النيابية ، إذ بينما ظل حزب المؤتمر يحكم شمال اليمن وتعداده يربو على ١٦ مليون نسمة ، من هنا تؤكد المؤشرات على فوزه بنصيب الاسد من الدوائر سواء فى الشمال او فى الجنوب الذى لا يتجاوز تعداده مليونين ونصف مليون نسمة .

واستطيع التاكيد فى ضوء مناقشاتى مع عناصر بارزة فى الحزب الاشتراكى ، على ان الرئيس على عبد الله صالح والمجموعة القيادية فى حزب المؤتمر استطاعوا عبر الحوارات مع بعض عناصر الحزب الاشتراكى كسبهم إلى صف الاندماج الكامل بين الحزبين ، تجنبا

٠٠٢٤٤٠٩١



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ أكتوبر ١٩٩٢

للانعكاسات السلبية للتنافس الانتخابي الذى ينتظره حزب الإصلاح القبلى الدينى بفارغ الصبر ، وقطع الوعود للحزب الاشتراكى بنصيبيهم فى المشاركة السياسية ومناصب الحكم .. لكن يبدو أن قرارا بهذا الشأن لابد أن يصدر عن مؤسسات الحزب إلى حين موعد مؤتمره العام المقرر عقده قبيل إجراء الانتخابات النيابية ..

تبقى بعد ذلك الإشارة إلى حزب تجمع الإصلاح الذى يتزعمه الشيخ عبد الله الأحمر ، ويضم جناحا لبعض مشايخ القبائل ، وجناحاً آخر للتيار الإسلامى الأصولى الذى يتزعمه الشيخ عبد المجيد الزندانى .

ويمثل حزب الإصلاح فى الحكومة الانتقالية ستة من الوزراء وعدد من المحافظين وكبار وصغار الموظفين ، ويملك الجناح الأصولى العديد من المؤسسات الاقتصادية والتجارية واسعة النشاط والإمكانات المالية الهائلة ..

وكان هذا التيار الأصولى قد تزعم معارضة قيام الوحدة بين الشمال المسلم والجنوب الماركسى .. ونظم مظاهرة ضخمة أمام مجلس الشورى فى صنعاء رفعت المصاحف والخناجر لمنع النواب من التصويت لصالح الوحدة وإجازة دستورها .. إلا أن الشعب قمع المظاهرة وفضها .. وبعدها أعلن الأصوليون موافقتهم كراهية للوحدة أو قناعتهم بها .

خصوم حزب الإصلاح يروجون معلومات حول حيازته لكميات هائلة من السلاح ، وهو أمر طبيعى على صعيد جناحه القبلى ومشاركته فى حرب اليمن ، لكن الخطير فى هذه المعلومات تشير إلى أن الجناح الأصولى دأب منذ إعلان الوحدة على شراء معظم ما يملكه أفراد القبائل من البنادق الآلية والمدافع الرشاشة .

إذا صحت هذه المعلومات التى يروج لها الخصوم مضافاً إليها موقف التيار الأصولى من الوحدة .. فإلى من تتجه أصابع الاتهام بمسلسل العنف ..

المصدر الخارجى للتمويل والتدبير يكاد يكون معروفاً للجميع .. لكن المنفذين لمسلسل الإرهاب والعنف فى الداخل لا يزالون قيد البحث والتحرى إلى حين الضبط والتلبس وصحوة أجهزة الأمن .. لكن فى كل الأحوال تتواصل مسيرة الوحدة والديمقراطية والانتخابات . بينما يواصل أعداء الثورة النباح عبر الاغتيالات والانفجارات . ■

يوسف الشريف

٠٤٠٠٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر: الوسط - السعودية
التاريخ: ٥ / ١٠ / ١٩٩٢

الانتخابات اليمنية نهاية الشهر المقبل

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

كشف مصدر مسؤول في اللجنة العليا للانتخابات في اليمن لـ «الوسط» ان هذه الانتخابات ستجري في النصف الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل وان هناك احتمالا ان تجري في الثلاثين من الشهر المقبل.

وعلمت «الوسط» من المصدر نفسه ان اللجنة العليا للانتخابات أوشكت على الانتهاء من اعداد ما اسماه بـ «أسس ومعايير» توزيع الدوائر الانتخابية وعددها ٣٠١ دائرة وتحديد العدد السكاني في ضوء عدد الدوائر، اضافة الى النظام الداخلي للجنة العليا وبعض تقارير اللجان المساعدة في ما يتعلق بموازنة اللجنة العليا وبعض اللجان الانتخابية والاشرافية والجوانب الاعلامية والأمنية.

وتواصل اللجنة اعمالها برئاسة القاضي عبدالكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة، وهي، منذ جلساتها الاولى في ٢٠ اب (اغسطس) الماضي، حرصت على السرية والتكتم الشديدين وتضطلع اللجنة بمهمة واسعة تتحدد ملامحها في جوانب ثلاثة.

● أولها المهام المحددة في قانون الانتخابات الرقم ٤١ الصادر في ٨ حزيران (يونيو) الماضي. ومنها:

- توزيع الدوائر الانتخابية جغرافيا وديموغرافيا بشكل يراعى فيه تساوي عدد المنتمين من المواطنين الى كل دائرة انتخابية. وأبلغ المصدر المسؤول «الوسط» ان عدد السكان لكل دائرة سيتراوح بين ٤٤ و٤٦ الف نسمة، بصرف النظر عن النسبة التي يتسامح عنها القانون، وهي ٥ في المئة زيادة ونقصانا من دائرة الى اخرى.

- تشكيل اللجان الانتخابية الميدانية وإعداد جداول في كل دائرة تتضمن اسم الناخب ومهنته وعمره بحيث لا يقل عن ١٨ سنة.

- تدوين بيانات المرشحين الذين يشترط القانون ان لا يقل عمر احدهم عن ٢٥ سنة. اضافة الى وضع الترتيبات الأمنية وإعداد الدليل الانتخابي وقواعد الدعاية الانتخابية والشهادات الموقتة والبطاقات لكل ناخب.

● ثانيها ضيق المدة المحددة لانجاز اللجنة مهمتها كاملة. اذ تنص المادة ٤٩ من القانون على ان تتم عملية الاقتراع خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، وهي فترة غير كافية نظراً الى ان معظم مهام اللجنة لم يتم انجازها حتى الآن. الا ان كبار المسؤولين في الدولة وعلى رأسهم الرئيس علي عبدالله صالح يؤكدون ان الانتخابات ستتم الشهر المقبل.

● ثالثها الحجم الكبير نسبياً لعدد المشاركين في اعمال الانتخابات من اللجان الأساسية والفرعية والاشرافية، حيث يصل عددهم الى احد عشر ألف عنصر، كما قال المصدر المسؤول لـ «الوسط». وهؤلاء سيتلقون تدريبات مختلفة قبل انطلاقهم الى الميدان اضافة الى اعداد الجداول والوثائق اللازمة لهم.

القاضي عبد الكريم العرشي.

وقال المصدر نفسه لـ «الوسط» «ان عدد اللجان في كل دائرة انتخابية، سيتراوح بين خمس وسبع لجان. ويبدي المصدر تخوفه من ان موعد الانتخابات سيصادف موسم «العلاف» حسب المصطلح الزراعي اليمني. وهو موسم حصاد الذرة الذي سيكون متميزا هذا العام بسبب كثرة الامطار. وسبب تخوفه ان يحد او يقلل انشغال المواطنين في الأرياف بالحصاد، من نسبة إقبال الناخبين على عمليتي التسجيل والإقتراع؟

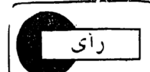
٠٠٤٤٠٠٩٣



المصدر : الوفد
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ ... ١٩٩٢



الشعائر الجمهورية .. باهظة التكاليف !

طالعت بمجلة الوطن العربى (٢٧ مارس سنة ١٩٩٢) تحت عنوان (ملجا حربى للرئيس اليمنى) أن مصادر إعلامية غربية ذكرت أن الرئيس اليمنى على عبدالله صالح يبنى لنفسه حاليا ملجا حربيا ضخما . يقع تحت جبل . نقم . فى صنعاء ، وان هذا الحصن يفوق فى مناعته ذلك الذى شيده صدام حسين ولاذ به فى حرب تحرير الكويت . ويقوم العقيد الركن عبدالله الحضرى بتقديم التمويل لذلك من حصيلة المؤسسة الاقتصادية العسكرية .

وذكرت المصادر ان المقاول زياد القباطى هو المسؤول عن تنفيذ عملية الانشاءات بالتعاون مع شركات هولندية وكورية . وان اجمالى تكاليف الحصن تبلغ عدة مليارات من الدولارات . ويثير هذا الخبر أشجان العرب . كل العرب اد يشهدون كيف تتحمل شعوبهم الفقيرة السفه الذى يستبد بعقول حكامهم التقدميين والثوريين والجمهوريين . وكيف لايتورعون عن انفاق مليارات الدولارات على حماية انفسهم . بجانب مليارات أخرى تبدد فى الصرف على شعائر الأبهة والفخفخة الجمهورية بما يزيد اضعافا مضاعفة قيمة ماتنفقه بعض السلطنات أو الملكيات التقليدية . ولقد كانت الأوصاف التى تكشفت إثناء حرب الخليج عن مخبأ صدام حسين . والمليارات التى انفقت على انشائه .. تلك الأوصاف المذهلة اصابت الشعوب العربية المقهورة بالهم والغم وأثارت عندهم الاستهجان مما كان يدافع به المثقفون الثوريون التقدميون عن هذا السفه فى حماية شخص واحد يؤلهونه ويتعبدونه وكأنما هو الزعيم المنقذ من الهوان . وليس المدمر لمستقبل العرب والمخرب لوحدتهم والمحطم لأمالهم . سواء كان ذلك نتيجة غباء او تضليل .

واذا كان صدام حسين قد غالى غلوا فاحشا فى تقديس شخصه وحماية نفسه . ويقتفى اثره الأن الرئيس اليمنى - فان من الانصاف ان بدعة الحرس الجمهورى (الذى يمثل اقوى فصائل الجيش المحارب) قد ابتكرها عبدالناصر وتمادى فيها السادات ورثنا اياها لخلفائه . وعندما كنت خارج مصر وقت اغتيال السادات طالعت فى الصحافة الامريكية ان الحراسة المشددة التى كانت مخصصة لحمايته تتكلف عدة ملايين من الدولارات

ونشر أيضا انه كان هناك طائرات جاهزة بمطار سرى مهياة دائما للاقلاع . وذلك فى مخبا حصين وسواء صح هذا الخبر أو لم يصح . فان ما فعله صدام وما يجاريه فيه على صالح يؤكد المفارقة الهائلة بين حكامنا العرب الذين يخصون انفسهم بالحماية . بينما فى دولة صغيرة مثل سويسرا . تعد المخابىء للحماية من الهجمات الفورية للشعب كله وليس لحكامه " ولو ان بعض حكام العرب انصفوا لخذفوا بند المخصصات الرئاسية من حراسة خاصة . ومتع فائقة . ورفاهية زائدة ولا نطمع أن يناموا تحت شجرة كما فعل أعدل واعظم حاكم عرفته البشرية (من غير الأنبياء) عندما قال سفير كسرى عدلت وامنت فنمت ياعمر

د . محمد عصفور



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٢

الحزبان الحاكمان يتحركان من التقاسم الى الائتلاف

القيادة اليمنية تتخطى غياب البيض

عدن: من لطفي شطاره

ابلغت مصادر حزبية مطلعة «الشرق الاوسط» ان التنظيمين الحاكمين في اليمن ـ الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام ـ يسيران في اتجاه منعطف جديد في العلاقة بينهما، بعد الاتفاق الذي خرج به اجتماع قيادتي الحزبين الاسبوع الماضي، وتمثل في ايقاف الحملات الاعلامية بين صحف الحزبين او تلك التي يمولانها.

وتضمن الاتفاق ايضا ان يتحمل رئيس الوزراء مسؤولية توجيه الصحف الحكومية الرسمية، لرسم خريطة تبرز العلاقة الجديدة بين التنظيمين الحاكمين، كما سيتولى نائب رئيس الوزراء لشؤون الامن والدفاع صالح عبيد احمد ـ وهو وزير دفاع سابق في جنوب اليمن ـ مسؤولية التنسيق مع وزير الداخلية غالب مطهر القمش وبقية الاجهزة الامنية لوضع خطة امنية محكمة لم يكشف النقاب عنها بعد، للجم اعمال الارهاب والتفجيرات التي اتسع نطاقها في الاونة الاخيرة، وطالت اعضاء بارزين في المؤتمر الشعبي والقيت التهم فيها مباشرة على الحزب الاشتراكي وباعتبارها رد فعل على الهجمات التي تعرض لها الحزب في اوقات سابقة.

واكدت المصادر ان مجلس الرئاسة اليمني سيعقد اليوم اول اجتماع له، بعد توقف لاكثر من شهرين، بسبب الخلاف داخل القيادة، واستمرار اعتكاف علي سالم البيض ـ نائب الرئيس ـ في عدن وان هذا الاجتماع سيعقد في ظل غياب البيض، حيث بات لا يشكل عنصراً معرقلاً لاستمرارية اجتماعات مجلس الرئاسة، الذي يتوقع ان يحضره رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس لمناقشة ابرز القضايا الحيوية على الساحة السياسية اليمنية في ظل اتفاق على تنسيق مشترك بين الحزب والمؤتمر لتقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تكفل وجود ممارسة ديمقراطية حقيقية، ومنافسة حرة ونزيهة.

وذكر المصدر ان مجلس الوزراء سيعقد اجتماعاً بعد غد، بعد ان توقف هو الآخر لاكثر من شهر، بسبب رفض العطاس عقد هذا الاجتماع الدوري في ظل انقلاب الحالة الامنية، بعد فشل مهلة الايام العشرة للاجهزة الامنية للكشف عن مدبري ومرتكبي الاعمال الارهابية.

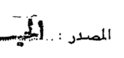
ويرى المراقبون ان القيادة المسؤولة ادركت المخاطر التي باتت تهدد اليمن، بعد ان تصاعدت في ثلاثة اتجاهات، هي اعتكاف البيض، واختلال الامن، واشتداد ضراوة الحملات الاعلامية بين الشريكين في الحكم مما يزعزع ثقة المواطن ويشكك في مواقف كل حزب تجاه الآخر بشأن تحمل مسؤولية القضايا التي تهم المواطن.

وقد تغلبت القيادة اليمنية على عنصر غياب البيض من خلال عقد الاجتماع المشترك بين اللجنة العامة (للمؤتمر) والمكتب السياسي (للحزب) وبحضور الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وسالم صالح عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي والمهندس حيدر ابو بكر العطاس لاستشعار مستوى المخاطر التي كما يرى المراقبون انها لا تتطلب (معجزة) بل قليلاً من (الحكمة) والتعقل والواقعية. وقد اشاع توقيع اتفاقية الحدود مع سلطنة عمان اجواء من التفاؤل داخل القيادة اليمنية، اضافة الى ردود الفعل الايجابية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وقد اسهم ذلك في الكشف عن ملامح الانفراج في العلاقة بين الشريكين، وخروجهما من الازمة التي كانت ستعصف بكل التوقعات والآمال السياسية في اليمن.

واكدت مصادر حزبية ان الوساطات لاقناع البيض بالعودة الى العاصمة صنعاء لممارسة مهامه السياسية والحزبية وذلك في اطار استكمال الجهود التي يبذلها الشريكان لتأمين المرحلة المتبقية من الفترة الانتقالية وتهيئة المناخات لاجراء الانتخابات العامة والانتقال السلمي من التقاسم القائم الى الائتلاف المتوقع



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ... ٥ ... ١٩٩٣

صنعاء : بدء تنفيذ الاتفاق الموقع بين الحزبين الحاكمين

■ صنعاء - «الحياة» - بدأت في صنعاء في اليومين الماضيين عملية وضع اتفاق النقاط الذي توصل اليه الحزبان الحاكمان موضع التنفيذ.

ويتوقع ان تجتمع اليوم في العاصمة اليمنية اللجنة الرباعية المؤلفة من قيادتي الحزبين بهدف متابعة التنسيق بينهما قبل الانتخابات.

وتضم هذه اللجنة السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة والدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية عن المؤتمر الشعبي العام والسيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين المساعد للحزب والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب عن الحزب الاشتراكي.

ويذكر ان النقطة الاولى في الاتفاق تركز على وقف الحملات الاعلامية بين الحزبين بدءاً من اليوم الاثنين فيما تشير النقطة الثانية الى استئناف اجتماعات مجلس الوزراء. اما الثالثة فتتعلق بمعالجة الوضع الامني. وفي هذا المجال علم ان اجتماعاً عقد اول من امس وضم كبار المسؤولين في الدولة والاجهزة الامنية للبحث في هذه القضية. واوضح مصدر مطلع ان لجنة برئاسة العميد صالح عبيد احمد نائب رئيس الوزراء لشؤون الامن والدفاع انبثقت من هذا الاجتماع. وكان صالح عبيد اخر وزير للدفاع في ما كان يسمى الشطر الجنوبي قبل الوحدة.

وكشف المصدر نفسه ان كبار المسؤولين في الدولة استمعوا الى تقرير عن الانفجارات التي شهدتها صنعاء اخيراً وكان اخرها الذي وقع قبل اسبوع في حي الصافية العربية الذي تقع فيه السفارة السعودية وقرب منزل الدكتور قاسم سلام امين سر القيادة القطرية لحزب البعث الموالي للعراق. واوضح المصدر ان التقرير تضمن اشارة الى اعتقال بعض الاشخاص الذين يعتقد ان لهم علاقة بهذه الانفجارات وان هؤلاء اعترفوا في التحقيقات التي اجريت معهم بأنهم قبضوا اموالا في مقابل تنفيذ الانفجارات، واكدوا انهم «لم يقصدوا قتل الناس بل زرع الهلع في

التتمة في الصفحة (٤)

٠٤٠٠٩٦



المصدر : الحيــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٢

صنعاء : بدء تنفيذ الاتفاق

تتمة الصفحة الاولى

صفوف المواطنين .

على صعيد اخر عقد اجتماع مساء اول من امس السبت في منزل السيد محمد ابو لحوم رئيس الحزب الجمهوري ومقرر اللجنة التحضيرية لـ «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية». وقرر المجتمعون التمسك بعقد المؤتمر في موعده الجديد يوم السبت المقبل. ولوحظ ان ممثلاً للمؤتمر الشعبي العام هو الدكتور عبدالهادي الهمذاني حضر الاجتماع. وذلك في وقت استمرت الاتصالات بين الحزبين الحاكمين لاقناع الحزب الاشتراكي بالمشاركة في المؤتمر.



المصدر : الوسط السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

علي عبدالله صالح: لا خوف على الوحدة واليمن ليست الجزائر

صنعاء - «الوسط»

أعطى رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح الانطباع للصحافيين العرب والاجانب الذين زاروا صنعاء لمناسبة الاحتفالات بذكرى الثورة يوم ٢٦ ايلول (سبتمبر) الماضي، واستمعوا اليه، بأن النظام اليمني قادر على مواجهة واحتواء اعمال العنف والاغتيالات التي تشهدها البلاد، وانه مستعد كل الاستعداد لاجراء الانتخابات العامة الشهر المقبل، وقادر، ايضا، على «تحمل» نتائج هذه الانتخابات أيا تكن. القضايا التي تناولها الرئيس اليمني في لقائه مع الصحافيين حملت اجابات على اكثر التساؤلات المطروحة في الشارع السياسي اليمني وأبرزها تفاقم ظاهرة العنف المسلح والاغتيالات السياسية، الاستحقاق الانتخابي، العلاقة بين الحزبين الشريكين في السلطة المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي.

وبدا الرئيس اليمني واثقا من «قدرة اليمن على احتواء ظاهرة العنف» التي تضرب البلاد منذ اعلان الوحدة قبل سنتين «المنفذون يمنيون انما خلفهم قوى معينة، ونحن نعرف من أين يأتينا المرض». نظرية «المؤامرة الخارجية» لم تفقد شعبيتها، كما يبدو، وتهدف المؤامرة الى «ايجاد التشكيك بين الحزبين الحاكمين وبث ازمة ثقة» على حد قوله. مع هذا اكد علي صالح ان «لا خوف على الوحدة» ولو حصلت خلافات بين القوى السياسية في اليمن. ولفت النظر في هذا السياق ان التجانس السياسي المطلوب في السلطة لممارسة الثقة بالذات بصورة عملية غير متوفر في الجمهورية اليمنية. فرئيس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر العطاس وضع شرطين لاستمراره في تحمل مسؤولياته التنفيذية، كما جاء في رسالة مطولة رفعها رئيس الوزراء اليمني الى مجلس الرئاسة في ٢٣ الشهر الماضي: «تفعيل الاجهزة الامنية وتمكينها من اعتقال مرتكبي اعمال العنف ومحاسبتهم. او منح الحكومة صلاحيات موسعة لاجراء تعديل جذري في هيكلة وزارة الداخلية» التي يرأسها العقيد الركن غالب مطهر القمش، عضو اللجنة الدائمة في حزب المؤتمر الشعبي العام ورئيس جهاز الامن في الشطر الشمالي قبل الوحدة. وعلمت «الوسط» ان رسالة رئيس الوزراء اليمني هي الآن مدار بحث على مستوى مجلس الرئاسة. في حين أحيى علي سالم البيض، الامين العام للحزب الاشتراكي ونائب رئيس الجمهورية، على طريقته الخاصة في عدن الذكرى الثلاثين لثورة سبتمبر (ايلول) مطالبا السلطة «بكشف مرتكبي اعمال العنف ومحاسبتهم وإجراء الانتخابات في موعدها وتوحيد القوات المسلحة اليمنية مهما كان الثمن»، الامر الذي يكشف عمق

٠٩٨٠٤٤٠٠



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ أكتوبر ١٩٩٢

مأزق الشراكة في مؤسسة السلطة العليا في اليمن وفي هذا السياق لفت النظر ان الرئيس اليمني عقد مؤتمره الصحافي في اليوم التالي لالقاء البيض كلمته الرئاسية في عدن عشية الذكرى الثلاثين للثورة اليمنية، ما حمل على الاستنتاج ان المؤتمر الصحافي للرئيس جاء بمثابة رد ضمني على ما قاله نائبه في كلمته، لا سيما ان اجوبة الرئيس صالح في مؤتمره الصحافي تضمنت عبارات قاسية منها: "الوحدة ليست مرتبطة بشخص". و"تحمل المسؤولية يكون في مواجهة التحديات لا في الحديث عنها".

اعتراف الرئيس اليمني بخطورة ظاهرة العنف، لم يثنه عن تاكيد اجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر الشهر المقبل. ولفت النظر حرص الرئيس اليمني على القول: "نحتاج الى وقت لنتاقلم مع النظام اليمني الجديد". ونفى الرئيس صالح من هذا المنطلق امكانية تكرار التجربة الجزائرية في اليمن، اي ان تلغي السلطة السياسية الحاكمة نتائج الانتخابات النيابية اذا لم ترق لها وتتوافق ومصالحها. كما نفى ما تردد عن احتمال تشكيل لوائح مشتركة بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي وحزب التجمع اليمني للاصلاح، لخوض معركة الانتخابات النيابية "اذا كان هناك اتفاق بين الاحزاب الثلاثة لا نعود بحاجة الى الانتخابات". وهو ما يفيد بان محادثات توحيد حزبي السلطة، المؤتمر والاشتراكي، ودمجهما، ستتاجل الى ما بعد بروز القوة الحقيقية لكليهما بعد اعلان نتائج الانتخابات النيابية. والمعروف ان حزب المؤتمر هو القوة السياسية الاولى في اليمن، بينما يتصارع على الموقع الثاني حزب التجمع اليمني للاصلاح والحزب الاشتراكي.

والواضح ان طبيعة العلاقة بين حزبي السلطة، المؤتمر والاشتراكي، قد تاجل تحديد ملامحها الى ما بعد الانتخابات.

الاحزاب اليمنية خاضت بدورها في حيثيات الخلاف بين قطبي السلطة، الرئيس ونائبه، وحملت مجلس الرئاسة مسؤولية "استمرار ظاهرة العنف بسبب استمرارية الخلافات داخل مجلس الرئاسة" محذرة من تباطؤ السلطة في ضبط الوضع الامني والا "سنضع الحقائق في متناول الجميع". ونجد الاحزاب اليمنية نفسها في موقع قوي، فاليمن الذي يحكمه منذ سنتين حزبان كبيران المؤتمر والاشتراكي، دخل دورة عنف اهلي متفاقمة كمحصلة لغياب التنسيق بين الشريكين في الحكم اللذين استأثرا بالسلطة قبل السماح بتطبيق مبدأ التعددية السياسية. وبموجب المادة ٣٩ من الدستور الوحدوي اليمني، الذي اجيز العام الماضي في استفتاء شعبي، يحق للمواطنين اليمنيين الانتظام في احزاب سياسية. وقانون الاحزاب يتيح لكل الاحزاب اليمنية (٢٢ حزبا فاعلا) المشاركة في الحياة السياسية والترشيح للانتخابات.



المصدر : الشرق الاوسط (المدنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر اليمني يحيى المتوكل لـ الشرق الأوسط

سنسلم الحكم إذا فشلنا في الانتخابات المقبلة

الحكومة لم تنفذ قرار إحالة ٥ آلاف جندي الى قوى الأمن

عدن: من لطفي شطارة

جدد يحيى المتوكل عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام رئيس الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية بالمؤتمر التأكيد على تمسك حزبي السلطة في اليمن (الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام) بالمشاركة في الحكم بعد انتهاء الفترة الانتقالية وفي حال توفر فوز لاحد الحزبين في الانتخابات المقبلة

وفي ما يلي نص الحديث.

● يطرح بأن الخطوات تجري بهدف دمج الحزبين الحاكمين. ما هي مبررات هذا الدمج في الوقت الذي تتجه فيه جميع الاحزاب السياسية نحو انتخابات حرة ونزيهة؟

ـ عملية الدمج كانت فكرة تراودنا جميعا في الحزب والمؤتمر الا ان الحزب كان يطرحها منذ فترة طويلة ثم صرف النظر عنها قبل عام ولم نجد حينها انها مناسبة في تلك الفترة لذلك فكرنا بالتحالف. من جديد وجدنا نحن في المؤتمر ان الاندماج هو افضل عمل يمكن ان يقوم به تنظيمان في هذا الوقت لمواجهة اية احتمالات تتعلق بالامن وغيرها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

لكن الحزب يجد انه في الوقت الحاضر من السابق لاوانه اتخاذ خطوة كهذه وكان يرجح خلال الانتخابات قيام تحالف بين التنظيمين لاسباب ربما يعتبرها المؤتمر خاصة به. ففضلنا ان يكون التنسيق هو الصيغة المناسبة خلال هذه الفترة اي قبل وخلال الانتخابات وان يقوم هذا التنسيق على اساس الروابط المتينة بين المؤتمر والحزب وبما يضمن قيام انتخابات نزيهة وحرة وان يشارك المؤتمر والحزب بقوائمهما المستقلة متنافسين مثلهما مثل الاحزاب الاخرى. هذه الفكرة لم تتفق على تفاصيلها بشكل نهائي لكنها اقتناع تولد لدى كل من المؤتمر والحزب بان يكون من صلب هذا التنسيق الاتفاق على الاستمرار في المشاركة بين المؤتمر والحزب اذا ما نجح اي منهما في الانتخابات بالحكم بعد الانتخابات.

● يتردد ان الاستقالات الجماعية داخل صفوف الحزب والتي تمت مؤخرا في بعض المناطق، هي محاولة من المؤتمر لخلخلة صفوف الحزب ومن ثم اجباره للموافقة على قناعات المؤتمر..

ـ كل ما يتردد ليس له اساس من الصحة البتة. لان المؤتمر يدرك ان اي خلخلة او اي إضعاف للحزب الاشتراكي او لاي حزب قوي أخر في الساحة سوف يخل بالتوازن الوطني في هذه المرحلة. هذا امر غير صحيح فالاستقالات هي طبيعية تحدث اليوم في الحزب وقد حدثت في المؤتمر في اوقات سابقة. اما اذا كان المقصود اولئك الذين استقالوا من الحزب مؤخرا ويستندون الى انهم لم يحصلوا على حقوقهم الوظيفية او غيرها فهذا غير صحيح فبعد الوحدة مباشرة جرى تسوية اوضاع تلك القوائم التي تقدم بها الحزب والمؤتمر من موظفي التنظيمين او اولئك الذين كانوا يتقاضون مرتباتهم من الحزب والمؤتمر والذين استقالوا من الحزب مؤخرا في محافظة (إب) سويت رواتبهم وليس صحيحا انهم استقالوا لاجل ان ينضموا الى المؤتمر فهذا الطرح يستهدف العلاقة المتينة بين الحزب والمؤتمر. لكن الحزب نفسه يدرك الواقع وبالتالي اعترف بالاستقالات. اضف الى ذلك ان الحكومة التي يراسها المهندس حيدر ابو بكر العطاس هي المسؤولة عن عملية التسوية، فكيف نستطيع في المؤتمر ان نفرض ما يخالف النظام او القانون عن طريق الحكومة التي يرأسها شخصية بارزة من الحزب الاشتراكي فيها من وزراء الحزب اكثر ما فيها من وزراء المؤتمر. هذا كله شائعات تحاول خلخلة العلاقة بين الحزب والمؤتمر لا غير.

● ما هي النتائج التي توصلت اليها اللجنة الرباعية المكونة من الحزب والمؤتمر في ما



يتعلق بالعلاقة بينهما؟

- طرحت عدة قضايا منها مشروع التحالف ثم مشروع الدمج، الا انه وبعد مناقشات عدة توصلنا جميعاً الى فكرة التنسيق. وسوف تستمر اللجنة في عملها لمناقشة تفاصيل هذه الفكرة.

● **هل يعني التنسيق نزولكم الى الانتخابات بقائمة واحدة؟**

- لا لا. غير صحيح التنسيق معناه ان نحاول قدر ما نستطيع ان ننظم الانتخابات جنبا الى جنب ونضمن لها النجاح والوفاق ايضا.

● **في تصريحات سابقة هدد المؤتمر شريكه في الحكم (الحزب) القبول بالدمج قبل الانتخابات والا فالمشاركة في الانتخابات بقوائم منفصلة؟**

- ليس بهذه الحدية. لا توجد امور قطعية او مواقف قطعية بهذا الشكل. نحن اعتبرنا ان النزول بقوائم مشتركة في الفترة الانتقالية او في الانتخابات المقبلة سوف يؤثر على الاحزاب التي سوف تعتبر هذه الخطوة انها احتواء للديمقراطية او استحواذ على الانتخابات، ففضلنا ان ينزل كل واحد بقائمته الخاصة ومرشحيه لتاتي النتائج كيفما تاتي بمعنى الاحتكام للديمقراطية.

لكننا من جانب اخر اتفقنا على الاستمرار بالمشاركة سوية بعد الانتخابات سواء نجح المؤتمر او الحزب. والاستمرار في الحكم يتطلب فوز احدهما لكي يكفل للآخر ان يشترك معه في حكومة ما بعد الفترة الانتقالية.

● **هل سيدخل المؤتمر الانتخابات المقبلة على شكل برنامج يقدمه لناخبيه او انه سيعتمد على الشخصيات الاجتماعية؟**

- لا يوجد هناك شك ان البرنامج سيكون موجوداً كغيرنا من الاحزاب، لكننا في كل دائرة سننزل بالمرشحين الذي نعرف سلفا انهم يمثلون روح المؤتمر والميثاق الوطني ويحظون بثقة الناس.

كما سننزل ببرنامج مع التركيز في الوقت نفسه على اختيار الاشخاص الذين يجتمع فيهم عنصران اساسيان اولهما ان يدخل المرشح الانتخابات وهو منتم للمؤتمر ومؤمن بالميثاق الوطني وثانيهما ان يكون المرشح حسن السيرة والسلوك وذا سمعة طيبة وان يحظى في دائرته الانتخابية.

● **هل تتوقعون فوز حزبكم في الانتخابات؟**

- من الصعب التوقع الان بالنتائج ولكني متفائل واعتقد ان المؤتمر سيحوز عدداً لا يستهان به من المقاعد في مجلس النواب ـ البرلمان ـ المقبل

● **شكل الدولة بعد انتهاء الفترة الانتقالية لا يزال يثير جدل الحزبين الحاكمين. علام استقر الرأي؟**

- استقر الرأي مؤخرا على العودة الى الدستور والالتزام به والذي يقر على ان ينتخب البرلمان الجديد مجلس الرئاسة الذي بدوره سيشكل الحكومة.

● **معنى هذا ان مجلس الرئاسة سيظل بخمسة اعضاء؟**

- نعم غير أن المؤتمر والحزب، ويشاركهما الرأي كثير من التنظيمات، يؤمنان بضرورة اجراء تعديلات دستورية وهو ما سبق الاشارة اليه في مشروع اتفاقية التحالف بين المؤتمر والحزب التي نشرت قبل فترة. وستطرح هذه التعديلات الدستورية المطلوبة للمصادقة عليها من قبل البرلمان المقبل

● **كيف تفسرون الاهتمام الامريكي والغربي بالانتخابات المقبلة؟**

- الامريكيون والغربيون ادرى بالدوافع لكننا ننظر اليها نظرة ايجابية ونعتبر ان هذا الاهتمام جزء من اهتمام هذه الدول التي فعلا تتابع ما يجري وتهتم به لانجاح التجربة الديمقراطية في اليمن. ونحن نرحب بهذا الاهتمام ونعتبره شاهداً على اهمية الانتخابات التي ستتم وربما تساعد على تجنب اي انحرافات او اخطاء..

● **هل سيسلم الحزبان الحاكمان السلطة لاي حزب يحقق الاغلبية في الانتخابات؟**

- بكل تأكيد. وهذا الكلام ليس لمجرد المزايدة السياسية لكنه اتفق عليه على مستوى قيادة وقواعد المؤتمر بانه اذا حاز حزب آخر الاغلبية فإن المؤتمر باقتناع كامل سوف يسلم الحكم للحزب الفائز.

● **الخوف يسيطر على المواطنين مع كل يوم يمر نحو الانتخابات إلام توعزون ذلك؟**

- الخوف امر طبيعي لان الناس مقبلون على تجربة جديدة ويعرفون انها ستفضي الى تحول يقرر مصير النظام ككل وهو امر طبيعي في ظل ظروف وتآمر خارجي ونواجه ايضا مشاكل داخلية غير امنية ومشاكل اقتصادية غالبية الناس تدرك انه ما دام هذا التحول سيكون لصالح الوطن فإن عملية الانتخابات ستفضي باليمن الى جو ديمقراطي فالخوف أمر طبيعي كون التجربة جديدة لكن ليس هذا التخوف الى درجة انه يمكن ان يصبح كبرميل ديناميت.. بالعكس هو الخوف المصحوب بالحرص على ان لا تحصل مشاكل

● **ما هي المعالجات التي يطرحها المؤتمر لتشديد القبضة الامنية بعد الانفلات الامني الذي بات يهدد امن واستقرار اليمن بشكل عام؟**

- الحزب والمؤتمر يتحملان مسؤوليتهما بصورة مشتركة في هذه المشكلة وهذا يتطلب منا بصراحة ان نراجع كل الاجراءات الامنية ومنها الخطة الامنية التي وضعتها الحكومة واكتشفنا مع مرور الوقت وجود ثغرات في هذه الخطة وبدانا خطوات لكي نتلافاها، بالاضافة الى ضرورة توفير الامكانيات للاجهزة الامنية ومنها تنفيذ قرار احالة خمسة آلاف جندي من القوات المسلحة الى الشرطة لتغطية النقص الذي تعاني منه قوات الامن وتوفير الامكانيات التقنية التي تتطلبها اجهزة الامن لتعقب المجرمين وايقاف الجريمة قبل حدوثها.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العروبة

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

عرفات وصدام حسين فى انتخابات اليمن

صنعاء ـ هلال عبدالحميد

تشهد الاروقة السياسية اليمنية الان اتصالات وتحالفات سرية قبيل اجراء الانتخابات العامة قبل موعد انتهاء الفترة الانتقالية لاتفاقية توحيد شطرى اليمن فى أواخر نوفمبر

وتؤكد المصادر السياسية باليمن ان بعض الرؤساء العرب وعلى رأسهم ياسر عرفات وصدام حسين يجرون عدة اتصالات سرية مع بعض القيادات السياسية والحزبية باليمن لحسم التكتلات السياسية قبل اجراء الانتخابات حيث يدعم صدام حسين تكتل حزب البعث اليمنى ويسعى ياسر عرفات لدعم التحالف القائم بين الجنوبيين والشماليين .

٤٤٤١٠٢ .



المصدر : الحياة (الاربعاء)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١ / ١٩٩٢

عرض في حديث الى "الحياة" موقف بلاده من تطورات المنطقة

علي صالح: الانتخابات قبل ٢١ تشرين الثاني واعتقال متهمين في قضية انفجارات صنعاء

□ صنعاء – من خيرالله خيرالله:

■ اكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح امس ان الانتخابات اليمنية ستجرى قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وكشف في حديث الى «الحياة» عن اعتقال عدد من الاشخاص يعتقد ان لهم علاقة بالتفجيرات التي شهدتها صنعاء اخيراً لكنه اوضح ان الاعترافات التي يمكن ان يدلي بها المعتقلون قد تنشر او قد لا تنشر علماً انه يحبذ نشرها.

وهنا نص الحديث:

● متى تتصورون موعد الانتخابات؟ وهل انتم متأكدون ان هذه الانتخابات ستجرى؟

– اولاً، نحن متأكدون ان الانتخابات ستجرى قبل نهاية الفترة الانتقالية، واللجنة العليا عاكفة في الوقت الحاضر على توزيع الدوائر التي تتألف من ٣٠١ دائرة. نحن مطمئنون الى ان الاجراءات تسير سيراً حسناً ولا تأجيل او تأخير للانتخابات.

● لكن الوقت لم يعد يسمح بذلك اطلاقاً، لم يعد سوى شهر ونصف شهر ولا نجد اي عمل ملموس قامت به اللجنة حتى الآن؟

– التقرير الاولي الى القمة من اللجنة العليا يؤكد ان الانتخابات ستتم قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

● أين سيصوت العسكريون، في مكان وجودهم ام في دوائرهم الاصلية؟

– العسكريون هم من مواطني الجمهورية وقانون الانتخابات يحدد كيف تتم طريقة التسجيل والانتخاب.

● في دوائرهم الاصلية ام حيث هم موجودون؟

– القانون يقول في دوائرهم الاصلية ويجوز في محل الاقامة.

● هل العسكري يعتبر مقيماً في المنطقة التي فيها وحدته؟

– المسالة تبحث الآن امام لجنة الانتخابات.

● هذا لم يبت بعد؟

– ما زال موضع بحث امام اللجنة.

● وانتم تحبذون أي اتجاه؟

– نحن ما عندنا مشكلة فيمكن ان يصوت العسكري في دائرته الاصلية او في محل اقامته، لكننا نريد الا يحدث خلل في الانتخابات العامة او هضم الحق الانتخابي لأي مواطن او مرشح.

● كيف تتصورون العلاقات بين الاحزاب قبل الانتخابات؟ هل ستكون هناك تحالفات بين المؤتمر الشعبي واحد الاحزاب المعينة أم سيكون هناك مجرد تنسيق؟

– هناك احزاب في تصوري تتقارب في برامجها وربما قد تتحالف، والاحزاب التي لن تتقارب برامجها ربما تنسق، وهناك احزاب وصلت الى قناعة بأنها ربما ستتوحد.

● اذاً لا تستبعدون التحالفات؟

– لا نستبعد التحالفات والتنسيق والدمج.

● حتى مع الحزب الاشتراكي؟

– حتى مع الحزب الاشتراكي.

● هل صحيح ان المؤتمر الشعبي اقترح الدمج على الحزب الاشتراكي؟

– الحقيقة هذا الامر كان مطروحاً في وقت سابق وكان البحث في هذا الامر مشتركاً بين الحزب والمؤتمر وربما الاصح القول ان فكرة الدمج طرحت من قبل الحزب في وقت مبكر وكان المؤتمر يرى انه ربما تفسر التنظيمات والاحزاب السياسية ذلك بانه التواء واحتواء للديموقراطية فكان المؤتمر متردداً لكن في الآونة الاخيرة طرح الدمج بسبب عوامل داخلية ووطنية وموضوعية.

● انتم طرحتم الدمج؟

– طرح المؤتمر مجدداً موافقته على الدمج مع الحزب الاشتراكي، فعندما وافق المؤتمر على الدمج بدأ بعض الاخوان في قيادة الحزب يترددون ويحبذون التحالف ونحن اكدنا لهم ان الدمج هو الشيء الامثل ولا يخل بالديموقراطية ومن حق اي احزاب سياسية تتقارب برامجها ان تندمج وهذا ليس تحايلاً على الديموقراطية بل نحن نؤمن بالمنافسة الحزبية في اطار التعددية وهناك احزاب اخرى موجودة في الساحة والدمج لا يعني انه سيكون احتواء او التفافاً على الديموقراطية ومع كل ذلك وامام تلك الرغبة فقد وضعنا لهم مشروعاً للتنسيق.

● انتم لا تستبعدون التحالف؟

– بالنسبة لنا وجهة نظرنا محددة بالدمج او بالتنسيق.

● اما الدمج واما التنسيق ولا تحالف؟

– بالنسبة الينا الخيار بين الحزب والمؤتمر هو التنسيق او الدمج. هذا ما نحن بصدده وما اتفقنا عليه وربما سيكون هناك تنسيق.

● هل انتم مستعدون لاعطاء الاشتراكي نوعاً من الضمانات لما بعد المرحلة الانتقالية؟

– نحن لا نعتبر انه يوجد واحد اكبر من الآخر. الناس موجودون في الساحة الوطنية ومافيش حد يستطيع ان يعطي ضمانات، كلنا نقدم ضمانات لبعضنا البعض ونقدم ضمانات لكل القوى السياسية. لا نريد ان نستبق الحدث ونعتبر ان حزباً ما سيكون منتصراً ليقدم ضمانات لحزب آخر، لاننا لا زلنا امام المحك في الساحة. نحن لا نعرف اي حزب سيكون هو حزب الاغلبية. المفروض ان تكون هناك ضمانات مشتركة من الكل.

● هناك وفد من الخبراء اليمنيين يتفاوض حالياً في السعودية. ما هو تقويمكم لما جرى حتى الآن؟

٠٥٠١٠٣



- حتى الآن الوفد صار له اكثر من اسبوع في السعودية من اجل تحضير الية لطريقة المفاوضات بين الحكومتين... قدمت اوراق عمل من جانب اليمن ومن الاشقاء في السعودية، ولا يزال الوفد يفاوض في جدة حتى الآن بعد ان انتقل من الرياض حول اوراق العمل التي قدمت من الطرفين بحيث يتم الوصول الى صيغة مشتركة تجمع بين اوراق العمل التي قدمت من اليمن والتي قدمت من السعودية.

● هل تعتقد ان هناك مخاوف على الوحدة اليمنية في ضوء كل ما يجري حولها؟

- نحن كما اكدنا سابقاً لا نرى مخاوف على الوحدة لان الشعب هو صانع الوحدة وهو الحامي والحارس للوحدة والذي حقق الوحدة هو الشعب اليمني بإرادة حرة وبأسلوب ديموقراطي حضاري لا غالب فيه ولا مغلوب.

● كان هناك حديث عن زيارة لكم لمصر ما الذي يجري عملياً؟

- الحقيقة تلقينا عدة مكالمات وعدة اتصالات لزيارة مصر وتلقينا دعوة من اخي الرئيس محمد حسني مبارك لزيارة مصر وكنا قد حددنا موعد القيام بالزيارة في رمضان وابلغنا الاشقاء في مصر بموافقتنا على الزيارة وتحديد موعدها في وقته.

● كيف تتصورون وضع اليمن في فترة ما بعد المرحلة الانتقالية، هل ستكون هناك اصلاحات دستورية تتلاءم مع هذه المرحلة على صعيد تكوين مجلس الرئاسة تحديداً واعادة تنظيم الامور بشكل افضل والاستفادة من الاخطاء التي وقعت خلال المرحلة الانتقالية؟

- نحن ننظر الى المستقبل بتفاؤل مثلما كنا ننظر الى تحقيق الوحدة. نحن ننظر الى المستقبل ونرى انه سيكون افضل مما هو الآن.

وبالنسبة الينا لا نستبعد ان يقوم البرلمان باصلاحات دستورية خصوصاً على الدستور الذي وقع على عجل. ربما تجرى بعض الاصلاحات الدستورية بعد الانتخابات ولا نستبعد ان تكون معظم الاحزاب والقوى السياسية مجمعة على الاصلاح الدستوري لان هناك بنوداً في الدستور متداخلة مع بعضها البعض، والبعض بحاجة الى توضيح اكثر.

● استغرب انه مضى اسبوع ولم يحصل اي انفجار. لماذا توقفت هذه الانفجارات في صنعاء؟

- ربما لان اجهزة الأمن توصلت الى خيوط مهمة عن منفذي جرائم الانفجارات وهي الآن بصدد المتابعة واتخاذ كل الاجراءات للقبض على كل مرتكبي حوادث الانفجارات وان شاء الله ستحاكم خلال الايام المقبلة العناصر التي اخلت بالامن.

● سمعت ان هناك عناصر قبض عليها وانها ادلت باعترافات وان هدفها هو زرع البلبلة فقط وليس القتل؟ هل هذه المعلومات صحيحة؟

- بالفعل هناك عناصر تم القبض عليها وادلت بمعلومات خطيرة ومهمة لا تستطيع الاجهزة الامنية ان تكشف عنها الآن لمصلحة وطنية وقومية وهذه العناصر هدفها زرع الشك وايجاد ازمة ثقة بين التنظيمات والاحزاب السياسية نفسها وربما كان هدفها ايضاً الحيلولة دون اجراء الانتخابات العامة في ظل ما تقوم به من اقلاق امني وهذا كان من اهداف التفجيرات. والقبض على كل مرتكبي هذه الحوادث واحالتهم الى المحاكمة سوف يوضح الصورة للراي العام اليمني والمواطن العربي بشكل عام. وفي بعض القضايا لا تنشر المعلومات اذا كانت هناك مصلحة وطنية او قومية لكن نحن نفضل من حيث المبدأ نشر هذه الحقائق للجمهور اليمني وللجمهور العربي ايضاً وللرأي العام الدولي.

● ما هو موقفكم من الحادث الحدودي بين السعودية وقطر؟

- الحقيقة موقفنا واضح ونحن نامل بأن تحل الخلافات بين الاشقاء في دولة قطر والمملكة العربية السعودية بطرق ودية واخوية فللمصلحة الوطنية وللمصلحة القومية العليا ولمصلحة المنطقة الا تتصعد مثل هذه المواقف الحدودية، وباستطاعة البلدين الجارين وهما عضوان في مجلس التعاون الخليجي حل هذه المشكلة بشكل ودي وسلمي وبما يضمن حقوق الطرفين ودون انتقاص من حقوق اي منهما. ونحن واثقون من حكمة الاخوة في السعودية وقطر من ان باستطاعتهم ان يحلوها ودياً واخوياً.

● وماذا بالنسبة الى ما حصل بين دولة الامارات وايران بشأن جزيرة ابو موسى وجزيرتي طنب الصغرى والكبرى وما هو موقف اليمن من ذلك؟

- نحن ايضاً نامل من الاشقاء في الامارات العربية وايران بان يحلوا هذه المشكلة بشكل ودي ونحن من حيث المبدأ لا نقر ان يستولي اي طرف على اراضي الغير بالقوة بل نحن ندين اي طرف يبتلع الطرف الآخر بالقوة مهما كان حجم القوة او مكانتها في المنطقة او مكانتها العسكرية او المالية اذ يجب ان يحل احترام السيادة والاستقلال لكل دولة واي خلاف حدودي يجب ان يحل بشكل ودي وسلمي واذا لم يحل بشكل ودي فهناك قانون دولي يمكن الاحتكام اليه.

نحن في اليمن اجرينا حواراً مع الاشقاء في سلطنة عمان استمر حوالي ١٠ سنوات وتوصلنا بشكل اخوي وسلمي الى توقيع اتفاقية نهائية للحدود ونحن الآن نطمح الى حل مشكلة الحدود مع الاشقاء في السعودية بنفس الروح وعلى اساس لا غالب ولا مغلوب. وفي حالة عدم وصول الطرفين الى حل لمشكلة الحدود بشكل ودي يمكن الاحتكام الى الشرعية الدولية والى القانون الدولي.

٠٤٠١٦٤


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ :

اعرب في حديث الى «الحياة» عن امله باتفاق حدودي مع السعودية

علي صالح يخير الحزب الاشتراكي: الدمج أو التنسيق قبل الانتخابات

□ صنعاء - من خيرالله خيرالله:

■ اعلن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في حديث ادلى به امس الى «الحياة» ان العلاقة بين الحزبين الحاكمين في بلاده، اي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي قبل الانتخابات المقررة الشهر المقبل هي اما الدمج واما التنسيق، مستبعداً التحالف مع الحزب في هذه المرحلة.

ولم يتطرق علي صالح في الحديث (نصه في الصفحة ٦) الذي اجري معه في دار الرئاسة في صنعاء الى مسألة اعتكاف نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض في عدن منذ شهرين. لكنه اكد في المقابل ان الانتخابات ستجرى قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. واوضح ان الحزب كان اقترح في البداية على الحزب الاشتراكي الاندماج به. وكشف ان اشخاصا كثيرين اعتقلوا بسبب علاقتهم بموجة الانفجارات التي شهدتها صنعاء اخيرا، مشيراً الى ان هؤلاء ادلوا باعترافات «خطيرة ومهمة». لكنه لم يحدد طبيعة هذه الاعترافات، معتبرا انها قد «تنشر وقد لا تنشر».

ولم يحدد هل سيصوت العسكريون اليمنيون في الدوائر التي ينتمون اليها اصلاً ام في مكان وجودهم. وقال ان هذه المسألة لم تبت بعد وذكر ان مكان تصويت العسكريين من الصعوبات التي تواجه اللجنة العليا للانتخابات.

واعرب عن امله بالتوصل الى اتفاق على رسم الحدود بين بلاده والمملكة العربية السعودية، في اشارة الى المداولات التي يجريها وفد من الخبراء اليمنيين في المملكة. كذلك اعرب عن امله بأن تسوى مشكلة استيلاء ايران على جزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تسوية ودية. واكد ان بلاده «لا تقرّ الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة». ولم يستبعد ان يقرّ مجلس النواب اليمني الجديد اصلاحات دستورية. وقال في هذا المجال «لا استبعد ان يكون معظم الاحزاب والقوى السياسية مجمعا على الاصلاح الدستوري لان هناك بنوداً في الدستور أقرّت على عجل».

وعن زيارته المرتقبة لمصر قال انه كان مفترضاً ان تتم في شهر رمضان الماضي وانه لا يزال ينتظر مكالمة من الرئيس حسني مبارك لتحديد الموعد.

وبدا الرئيس اليمني خلال الحديث متفائلاً بمستقبل بلاده. ولدى سؤاله عن المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها الوحدة قال: «لا مخاوف على الوحدة». ورفض التطرق الى امكان اعطاء حزب معين ضمانات لما بعد الفترة الانتقالية وتساءل: «من يستطيع منذ الآن ان يعرف من هو الحزب الذي سيكون صاحب الغالبية بعد الانتخابات حتى يعطي هذا الحزب ضمانات للآخرين منذ الآن؟».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٦ اكتوبر ١٩٩٢

رغم استمرار اعتكاف البيض

مجلس الرئاسة اليمني يعود للانعقاد بعد توقف دام أكثر من شهرين

عدن: من لطفي شطارة

عاد مجلس الرئاسة اليمني امس الى الانعقاد برئاسة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وغياب نائبه علي سالم البيض الذي لا يزال يواصل اعتكافه رغم توصل قيادتي الحزبين الحاكمين «الاشتراكي» و«المؤتمر الشعبي العام» الى نتائج عكست ارتياحا حزبيا وشعبيا تمهيدا لتعزيز العلاقة بينهما. وكانت هذه العلاقة قد تدهورت في الشهرين الأخيرين لأسباب عدة جرى الاتفاق حولها أخيرا.

ويأتي انعقاد مجلس الرئاسة بحضور المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء تأكيدا للاتفاق بين اللجنة العامة والمكتب السياسي على ضرورة عودة مؤسسات الدولة الى مزاولة نشاطها بشكل طبيعي، بعيدا عن اي تأثيرات حزبية.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان الاجتماع بحث اتفاقية الحدود الموقعة اخيرا بين اليمن وسلطنة عمان التي وصفها مجلس الرئاسة بأنها ثمرة للجهود التي بذلها البلدان وتصبح اساسا متينا وقويا للعلاقات التاريخية القائمة بينهما.

وناقش المجلس عددا من التطورات على الساحة الوطنية والمستجدات على الساحتين العربية والدولية.

وتوقعت مصادر مسؤولة ان يعود مجلس الوزراء الى مزاولة نشاطه وعقد اجتماعه الدوري غدا بعد توقف لاكثر من شهرين.

من جهة اخرى وافقت هيئة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الوطني، الذي عقد في منتصف سبتمبر (ايلول) الماضي في الاجتماع الذي عقدته مساء أمس الأول، على قبول الدعوة التي طرحها حزبا السلطة للحوار والتوصل الى صيغة وفاق وطني.

وعلمت «الشرق الاوسط» من مصادر حزبية ان اجتماعا عقد مساء امس في منزل عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي وحضره سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي بالاضافة الى رئيسي الدائرة السياسية في «المؤتمر» و«الاشتراكي» يحيى المتوكل وجار الله عمر، كما حضر اعضاء هيئة المتابعة عن المؤتمر الوطني.

وطرحت في هذا الاجتماع صيغ مختلفة للوفاق الوطني تقبلها جميع الاحزاب لحضور مؤتمر يهدف الى اعادة اللحمة الى الصف الوطني.

ويرى المراقبون السياسيون ان هذا الاجتماع يأتي في اطار الجهود المتفق عليها بين «الاشتراكي» و«المؤتمر» في اجتماع عقدته قيادتهما العليا الاسبوع الماضي.

وتتوقع مصادر سياسية ان توجه الدعوة لعقد مؤتمر وفاق وطني تعد له وتحضره جميع الاحزاب.

وتبدي الاحزاب والتنظيمات السياسية من مختلف الاتجاهات ترحيبها بالدعوة للوفاق، كما تؤكد ان تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية الضيقة هو الطريق السليم للوفاق.

٠٤٠١٠٦



المصدر : الأهالي
التاريخ : ٧ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسبوع للتضامن المصرى اليمنى فى القاهرة

اتفقت اللجنتان المصرية واليمنية للتضامن على تنظيم اسبوع مصرى يمنى الشهر القادم بالقاهرة . جاء هذا الاتفاق فى ختام ندوة العلاقات المصرية اليمنية التى شهدتها صنعاء فى بداية هذا الاسبوع فى اطار الاحتفالات باعياد الثورة اليمنية ،

وقد اعرب الرئيس اليمنى على عبدالله صالح عن امتنان الشعب اليمنى بالدور العظيم للشعب المصرى وثورة يوليو فى دعم الثورة اليمنية ، جاء ذلك فى لقائه مع الوفد المصرى برئاسة احمد حمروش .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٩٩٢/١٠/٧

مساع جديدة لتحقيق الوفاق الوطني

الحزبان الحاكمان في اليمن يطرحان ٤ مقترحات جديدة

عدن: من لطفي شطاره

قدم الحزبان الحاكمان في اليمن (الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام) اربعة مقترحات للتوصل الى صيغة تقبلها مختلف الاحزاب السياسية، بعد ان انقسمت على نفسها بين مجموعة المؤتمر الوطني ـ الذي انعقد بالفعل ـ ومجموعة سكرتارية مؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية، الذي تأجل انعقاده.

وطرحت المقترحات في الاجتماع الذي عقد في ساعة متأخرة من مساء امس الأول في منزل عبد العزيز عبد الغني ـ عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام ـ وحضره سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، وممثلو هيئة المتابعة عن المؤتمر الوطني، وممثلو سكرتارية مؤتمر الأحزاب التي يترأسها الشيخ محمد علي أبو لحوم رئيس الحزب الجمهوري

وكشفت مصادر حزبية لـ «الشرق الأوسط» ان مناقشة المقترحات الأربعة جرت في الاطار التنظيمي مساء أمس بين أعضاء هيئة المتابعة وسكرتارية مؤتمر الأحزاب، لكي تكون النتائج معدة لتقديمها الى الحزبين الحاكمين صباح اليوم، لاتخاذ القرار المناسب، بهدف عقد فعالية جديدة للوفاق الوطني. وتتضمن المقترحات المقدمة من الحزبين الحاكمين ما يلي:

- عدم تجاوز المؤتمر الوطني وقراراته، وعدم تجاوز سكرتارية مؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية.
- أن يكون أساس النقاش هو وثائق المؤتمر الوطني، والوثائق التي أعدتها سكرتارية مؤتمر الأحزاب، التي يشترك فيها المؤتمر الشعبي العام.
- تشكيل لجنة تحضيرية موحدة للفعالية المقبلة، من هيئة المتابعة للمؤتمر الوطني، وسكرتارية مؤتمر الاحزاب.
- أن يتم الاتفاق على تسمية جديدة وموعد لعقد الفعالية، على ان يشارك الحزب الاشتراكي في اللجنة التحضيرية التي ستعد لعقدها.

واعربت مصادر حزبية مطلعة عن توقعاتها في أن تلقى هذه المقترحات قبولاً لدى اعضاء هيئة المتابعة للمؤتمر الوطني وسكرتارية الاحزاب، خاصة ان للحزبين الحاكمين نفوذاً يمكن ان يستغل لانجاح هذه الخطوة، التي يسعيان من ورائها الى تحقيق عقد مؤتمر للوفاق الوطني بمشاركة جميع الأحزاب السياسية اليمنية قبل الانتخابات النيابية المقبلة.

وقالت المصادر لـ «الشرق الأوسط» إنه جرى الاتفاق ـ في الاجتماع الذي عقد مساء أمس الأول ـ على ان تعقد الاحزاب السياسية اجتماعاً مشتركاً مع مجلس الرئاسة (الذي يترأسه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام) بعد عقد هذه الفعالية، للوقوف أمام كافة المشاكل التي تواجه اليمن على مختلف الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية قبل خوض الانتخابات.

ويتوقع المراقبون ان يستثمر كل من المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي نفوذهما في سبيل اقناع الاحزاب والتنظيمات السياسية بقبول فكرة مؤتمر للوفاق الوطني، يعكس حالة الوفاق الذي وصلت اليه العلاقة بين الشريكين في الحكم، بعد تدهور استمر لاكثر من شهرين، وكان احد اكبر عواملها هو اعتكاف علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، وطرحه شروطاً للعودة الى ممارسة مهامه الحزبية والسياسية في صنعاء.

إلا ان المراقبين أجمعوا على أهمية الدور الذي لعبه كل من سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي، والمهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي في ترميم العلاقة مع المؤتمر الشعبي العام، واذابة جليد الخلافات التي لم تخدم طموحات أي منهما في تأكيد الممارسة الديمقراطية، واجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، يدعو إليها كل منهما.



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٢

القبائل اليمنية تحمل الدولة مسؤولية القتل

صنعاء: من حمود منصر

حمل مؤتمر للقبائل اليمنية الدولة مسؤولية كل ما حدث بين القبائل وابناء اليمن عامة من حروب وقتال وسفك دماء واغتيالات سياسية واتهمها بافتعال هذه الاحداث كما حملها مسؤولية اي خلافات من شأنها جر الشعب الى صراعات دموية حفاظا على سلطة القائمين عليها

وكان المؤتمر قد اختتم اعماله يوم السبت الماضي في وادي نخلاء في محافظة مارب وضم عدداً من القبائل اليمنية وخرج المؤتمر بعدد من القرارات أهاب فيها بجميع القبائل اليمنية والمنظمات الجماهيرية والحزبية المحافظة على الوحدة اليمنية واكد اجراء الانتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية وعبر المؤتمرون عن رفضهم لممارسات العنف والارهاب واعمال الاغتيالات. ودعوا الى اعادة تجربة التعاونيات الاهلية القائمة على اساس الانتخابات ودعم الجمعيات الزراعية . وأوصى المؤتمرون بضرورة الحوار مع كل القوى الوطنية في مختلف ارجاء الوطن اليمني التي لم تشارك في المؤتمر بغية التوصل الى ما يخدم المصلحة العامة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٨ اكتوبر ١٩٩٣

خلافات جديدة بين الحزبين الحاكمين

الجيش اليمني يهدد النظام

لندن - عدن - «صوت الكويت»: قالت صحيفة بريطانية امس ان الجيش اليمني يشكل تهديدا للنظام القائم بعد ان اخفق الحزبان الحاكمان في توحيده واخضاعه لحكومة صنعاء.

واشارت الصحيفة في تقرير لاستاذ العلاقات الدولية في جامعة لندن الخبير فريد هوليداي الى ان فترة الانتقال الوحدوية التي اكملت عامين ونصف عام لم تستطع اكمال توحيد الجيش والمؤسسات الامنية، وقالت، ان وزير الدفاع - قائد القوات السابق في الجنوب - اللواء هيثم قاسم يحتفظ بنسيطرة نافذة على قواته بينما لا يحتفظ القادة الشماليون بنفوذ ملموس على القوات.

وقالت الصحيفة ان الرئيس علي عبدالله صالح يعتمد اعتمادا كبيرا على القوات المتمركزة حول صنعاء (٣٠ الف جندي) والتي تم تدريبها على ايدي العسكريين العراقيين.

واضافت «ورغم ان قوات الجنوب احسن تدريبا وقدرة الا انها وضعت في مراكز متباعدة وفي الشطر الشمالي من البلاد».

ويذكر ان نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض قد طالب بسحب القوات المتمركزة حول صنعاء كشرط لعودته الى ممارسة مهماته حيث تركها منذ ما يزيد على شهرين.

وقالت الصحيفة البريطانية ان القوة العسكرية المتصاعدة للقبائل تمثل تحديا اخر للسلطة الحاكمة. واضافت «ان الشكوك والمرارة السياسية بين الاحزاب السياسية عميقة وحادة، والاقتصاد في حالة سيئة، والقبائل والافراد يمتشقون السلاح. البعض لارهاب المعارضين، واخرون للدفاع عن النفس والمصالح».

الى ذلك برزت اختلافات جديدة بين الحزبين الحاكمين مع اقتراب موعد المؤتمر الوطني للاحزاب حيث تحيط الشكوك امكانيات عقده في موعده المقرر يوم السبت المقبل.

وقالت مصادر الاحزاب اليمنية ان الحزبين اختلفا حول فترة انهاء حالة القوانين الاستثنائية والعمل بقانون الاحزاب والتعددية، واوضحت ان الحزب الاشتراكي يطالب باعلان «موعد الديمقراطية» في يوم الانتخابات فيما يصر مؤتمر الشعب العام الذي يقوده الرئيس صالح على اعلان ذلك في مايو (ايار) المقبل.

وفي غضون ذلك اصدر (١٣) حزبا سياسيا بيانا دعا الى الالتزام بموعد انعقاد المؤتمر الوطني للاحزاب لتسوية الخلافات بين الحزبين الحاكمين وايجاد ضوابط سياسية للانتخابات ومعالجة القضايا الامنية. فيما اعتبرت مصادر الحزب الاشتراكي ان الاحزاب الموقعة على البيان موالية لشريكه في الحكم مؤتمر الشعب العام، ورجحت هذه المصادر ان يقاطع الاشتراكي هذا المؤتمر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي اللبنانية

التاريخ : ٢٩ تموز ١٩٩٢

«الوطن العربي» تحاور رئيس مجلس الشورى العماني

عبد الله بن علي القتبي :

الاسلام بريء من اعمال العنف التي ترتكب باسمه

خلافاتنا العربية تحل بالشورى .. ولكن للاسف ابتعدنا عن مبادىء الروح الاسلامية

عقيدتنا الاسلامية تغنينا عن الايديولوجيات والافكار المستوردة

١١١-٠٠٠٠



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٦

على مقربة من مطار السيب الذي يقع على أطراف العاصمة مسقط يلمح القادم إلى سلطنة عمان بناء ضخماً ناصع البياض، سطوحه وواجهته وفسحته الأمامية تذكرك بالقلاع والحصون التي برع العمانيون في إنشائها عبر التاريخ، وعندما تسال مستفسراً يصلك الجواب بانه مبنى مجلس الشورى.

الشيخ عبد الله بن علي القتبي الملقب بمعالي الرئيس يترأس المجلس الجديد، رجل تجاوز من العمر الخمسين بقليل، يصفه البعض بالانفتاح وبالفكر الثاقب، والبعض الآخر بالحكمة والمعرفة وبشمولية في الفكر على تواضع وتسال عن سيرته فيقولون بان سبق وتقلد مناصب عديدة.. في سفارة بلاده في الكويت، سفيراً للسلطنة في لبنان، ورئيساً للمجلس الاستشاري السابق، كما حضر العديد من المؤتمرات الاقليمية والدولية أثناء عمله كوكيل لوزارتي المواصلات والداخلية وصولا إلى رئاسة مجلس الشورى.. إلى جانب عضويته اليوم في مجلس التنمية.

كنا نعرف جيداً، وقبل لقائه، اننا سنكون في حضرة ديبلوماسي واقتصادي واجتماعي ومفكر، وان الحوار سيتخذ ابعاداً شتى وسيمس قضايا واموراً اجتماعية وسياسية وفكرية محلية، عربية وعالمية.. فالحوار مفتوح والجلسة ابتدأت تسبقها ابتسامة مرحبة. قلنا نفتتح الحوار:

- معالي الرئيس، عندما تاسس المجلس الاستشاري للدولة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ كان خطوة اضافية في عملية النهضة التي بدأت في مطلع السبعينات، ولم يكن غاية في حد ذاته إذ تاسس في ما بعد مجلس الشورى. والسؤال كيف تشرحون لنا هذه الخطوة؟

● لاشك في أن عهد النهضة التي قادها صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد كانت في تطور مستمر وكان لابد لهذا التطور من أن يكتمل ومن الجوانب كافة. فقبل انشاء مجلس الشورى كان هناك المجلس الاستشاري الذي استمر لسنوات عشر، وقبل هذا المجلس الاستشاري كان ثمة مجلس للزراعة والأسماك. ومع بداية النهضة أنشئت مجالس متخصصة منها مجلس للتنمية ومجلس للشؤون المالية ومجلس للتربية والتعليم والثقافة ومجلس لأمانة البيئة وغيرها.. كل هذه المجالس مجتمعة ترسم الخطط والمناهج لكي تدفع بمسيرة التطور والنهضة إلى الأمام.

- كيف تشرحون لنا اختصاصات مجلس الشورى؟

● في مقدمة صلاحيات المجلس واختصاصاته مشاركته في طرح كافة القضايا التي تهم المجتمع العماني الاقتصادية منها والاجتماعية والقانونية. واقصد بذلك مراجعة مشروعات القوانين الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي في ما تعرضه الحكومة من سياسات وتقديم المقترحات لها والمشاركة في الإعداد للخطط التنموية وكذلك النظر في الخدمات والمرافق.. ولذلك لابد للمجلس من أن يضم أعضاء من كل الاختصاصات القانونية والاقتصادية والاجتماعية لكي يتحقق ويكون ثمة توازن في إنجاز المهام المنوطة به.

حوار مفتوح

- افهم من ذلك ان اختصاصات المجلس هي تشريعية، اقتصادية واجتماعية، لكن ما مدى مشاركة المجلس في القرار السياسي للسلطنة؟

● لقد وضعت للمجلس صلاحيات واسعة تصب جميعها في خدمة المواطن والمجتمع والسلطنة، فثمة علاقة قائمة بين مجلس الوزراء من جهة ومجلس الشورى من جهة ثانية، وكذلك بين المجلس ومختلف مؤسسات الدولة بهدف توحيد الجهود لتجسيد العمل الوطني المشترك. فللمجلس مثلاً أن يقوم باستدعاء وزراء الخدمات لإلقاء بياناتهم أمام الأعضاء والإجابة على الأسئلة والاستفسارات المطروحة على الوزراء من قبل أعضاء المجلس، أنه حوار مفتوح قائم على طرح القضايا التي تهم المواطن والمجتمع برمته، وهذا الحوار ينقل للمواطنين ومباشرة بواسطة اجهزة البث من سمعية وبصرية.. هذا بالاضافة إلى تخصيص اجتماعين في السنة يتحققان بين أعضاء مجلس الشورى ومجلس الوزراء وبكامل اعضائه وتطرح فيهما البرامج وتقدم المقترحات ومشروعات القوانين الاقتصادية والاجتماعية للتنسيق في ما بينهما وبحيث تعطى الاولوية للقضايا العامة وما يهم المجتمع العماني. إذ لا يمكن للحكومة أن تعتمد خطة تنموية كما هي الخطة الخمسية الرابعة مثلاً إلا بعد أن تعرض على المجلس لدراستها وتقديم توصيات حولها لكي ترفع إلى المقام السامي لكي تعتمد كسياسة تقوم



بتنفيذها الجهات المختصة كل هذه الجوانب مجتمعة هي مقومات أساسية يتابع المجلس تنفيذها في إطار الاستراتيجية العامة للدولة.

- انطلاقاً من هذه الإجابة كيف تفسرون لنا إذن الخصوصية العمانية التي تجسد عنها قيام مجلس الشورى؟

● الخصوصية هي بالطبع نابعة وملازمة وملتصقة بالعادات والتقاليد والأعراف وكذلك بالأصول التي لا جدال حولها واقصد بها العقيدة الإسلامية وتشريعاتها وما تنطوي عليها منهجية الحكم تلك التي تتعلق لمصلحة المواطن والمجتمع العماني. الشورى في الإسلام قديمة، وقد أشار إليها سبحانه وتعالى في كتابه الكريم وقال «وأمرهم شورى بينهم» وانطلاقا من هذا الأصل الثابت قام مجلس الشورى في السلطنة.

- إنشاء مجلس الشورى جاء لتوفير مزيد من الفرص للمواطنين لكي تكون المشاركة أوسع في تحمل المسؤولية.. والسؤال كيف تكون صورة هذه المشاركة وفي إتاحة الفرصة للمواطن؟

● المراسيم السلطانية منحت المواطن مشاركة فعلية من خلال تمثيل المواطنين في هذا المجلس، فعندما تشارك ٥٩ ولاية وتكون ممثلة بأبنائها في مجلس الشورى فمعنى ذلك أن هذه المشاركة فعالة وفعلية تمتد على مساحة السلطنة من أقصاها إلى أقصاها.

خصوصية الشورى

- ثمة صلاحيات للمجلس منها ماهو تشريعي، وماهو اجتماعي واقتصادي وتنموي.. إذن ما هو الفرق في رأيكم بين الشورى في الاسلام كنظام ومنهج وبين المجالس النيابية في الغرب من حيث الممارسة الديمقراطية؟

● هنا تبرز الخصوصية التي سألت عنها، نحن في السلطنة ينصب اهتمامنا على الجوهر، واقصد المشاركة في إبداء الرأي وحرية التعبير وإفساح المجال للحوار، لاشك في أن مجتمعنا العماني له خصوصية متميزة. هذه الخصوصية إنما هي نابعة من الأعراف والتقاليد تصونها العقيدة والمبادىء وهذا الترابط الأسري، وبناء على هذا الترابط يتعايش المجتمع في ما بينه. ومنذ القدم، هناك الأسرة ثم العشيرة ثم القبيلة ثم الحكومة، وهو ترابط يتدرج في إبداء الرأي ومن ثم في نقله إلى الأعلى فالأعلى.. فالسلطة لكي يجد طريقه إلى النور.

- اين يقع مجلس الشورى في هذا السياق؟

● في العمق اي ضمن هذا التدرج مجتمعاً.. وبكلمة اخرى هو القاسم المشترك لتلك المبادىء والأسس التي يقوم عليها المجتمع العماني مما يقودني إلى القول بأن المقارنة منتفية بين الشورى وبين النظم البرلمانية في الغرب وغير واردة لأنها تسقط تلك الخصوصية. فمجتمعنا العماني يختلف تماماً عن المجتمعات الغربية، وإذا اخذنا مقياساً آخر هو المجتمعات العربية فإننا نختلف نوعاً ما بحكم بيئتنا وبحكم ترابطنا الأسري، فإذا كان ثمة مايسمى بالأحزاب في الدول الأخرى التي يكون لها مشاركة فإن المجتمع العماني يعتمد الأسرة الواحدة التي هي مرتبطة وملتحمة ببعضها.

- دون أن تعيروا اهتماماً للإيديولوجيات...

● يقاطعني ايديولوجيات!! أية ايديولوجيات؟ نحن لدينا عقيدتنا الاسلامية ولا نسعيض عنها ببديل قط.. هي تغنينا عن الايديولوجيات والأفكار المستوردة، نحن لا نستورد نظريات وإنما نتناول من العلم ومن التقدم المعاصر مايصلح منها لمجتمعنا وبالتالي فنحن نرفض منهما مايتنافى مع مبادئنا وعقيدتنا الإسلامية.

- ماهي رؤيتكم إذن للبرلمانات الغربية كارضية لممارسة الديمقراطية؟

● أنا لا أقيم البرلمانات الأخرى سواء كانت غربية أم سواها. فإذا كان المقصود بالمشاركة



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٢

لا موانع امام تمثيل المرأة العمانية في المجلس

المجتمع العماني اسرة واحدة ولا حواجز بين المواطنين والحكومة

وبالإسهام بأن يجد المواطن صدى لرأيه ومن يستجيب لطرحه وللحوار مجالاً فهذه المبادىء هي متوفرة برمتها في نظامنا للشورى.

- إذا قلتم بانكم لا تؤمنون بالإيديولوجيات وبان نظام الشورى إنما هو نابع من الخصوصية العمانية ومن المجتمع العماني الذي هو اسرة واحدة، لكن الا تعتقدون ان المجتمع يصبح في تلك الحالة متشابهاً في مايفكر ويؤمن؟

● الراي والراي الآخر، هذا موجود، فإذا اردنا أن يكون ثمة ديمقراطية لابد لنا من احترام الراي الآخر. لكن هذا الراي الآخر عندنا يخضع إلى معيار المصلحة العامة إذ يجد طريقاً للوصول وعن طريق الإقناع والاقتناع. بجميع مايطرح من آراء وأفكار، فالمجال واسع رحب للحوار بين مجلس الشورى ممثلا بالمواطنين وبين الحكومة وليس ثمة حواجز.

الحكومة لا تتدخل

- ضمن هذا الطرح فإن اعضاء الشورى يتم اختيارهم عن طريق الترشيح ...

● ترشيحهم يتم من قبل المواطنين في الولايات دون أدنى تدخل من الحكومة، ومن شروط العضوية أن يكون العضو متفرغاً وأن لا يقل عمره عن الثلاثين عاماً وأن يكون من ذوي المكانة والسمعة الحسنة في ولايته وعلى مستوى مقبول من الثقافة ويتمتع بخبرة عملية، وإذا اقتضت الضرورة ترشيح أحد الموظفين وتم اختياره فتعتبر خدماته منتهية من تاريخ تسميته عضواً بمرسوم سلطاني. وعلينا الا ننسى بأن صفة العضوية تسقط عن عضو المجلس إذا فقد الثقة والاعتبار أو اخل بواجباته وغيرها.. والأهم يتجسد في عدم تدخل الحكومة في عملية الترشيح والاختيار للعضوية.

- هل يمكن لاي مواطن ان يقوم بترشيح نفسه عن الولاية وكيف تتم عملية الترشيح والاختيار؟

● إذا أراد مواطن، ترشيح نفسه في ولايته فهذا لا يتعارض مع المبدأ، هو حر في ترشيح نفسه لأن أبناء الولاية في النهاية هم الذين يختارون مرشحاً عنهم، إذ تتم دعوة المواطنين من الصفوة إلى ملتقى وفي اليوم المحدد للترشيحات وتشمل الشيوخ والأعيان ورجال الأعمال والمثقفين ومن يتعاطون اعمالاً حرة ومن له اهتمامات بقضايا المجتمع وبكلمة أخرى من كافة شرائح المجتمع وتقوم كل ولاية بترشيح ثلاثة من ابنائها ثم يتم اختيار مرشح واحد من بين المرشحين الثلاثة لعضوية المجلس.. فإما أن يتحقق إجماع في الراي على واحد منهم أو ان يفرز عدد المتقدمين للترشيح من قبل لجنة تضم وجهاء الولاية وذوي الراي والخبرة فيها لكي تطرح باقتراع سري. وعندما يختلفون في اختيار العضو الواحد من بين هؤلاء الثلاثة يتم اختياره باقتراع سري.

- كيف تدرؤون عنكم المحاباة في عمليتي الترشيح والاختيار، ونحن بشر. واقصد محاباة لصالح هذه القبيلة ام العشيرة ام تلك؟

● هذا النضج وهذا الوعي تفرزهما التجربة وتنضجهما التجارب القادمة وخصوصاً في تعميق



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٢

الإحساس بالمسئولية ، وتجربتنا كانت والحمد لله ناجحة في بدايتها .

تمثيل المرأة

- سؤال يراودني .. لماذا المرأة ليست ممثلة في مجلس الشورى على الرغم انني اراها اليوم في الوزارات ، كوكيلة لوزارة التنمية ، وأستاذة في الجامعة وطبيبة ، وممثلة في التلفزة وفي الفنون التشكيلية ؟

● ومن قال ذلك ؟ ليس ثمة من نص في المرسوم السلطاني القاضي بإنشاء مجلس الشورى يحظر على المرأة من أن تكون ممثلة في مجلس الشورى بعد أن تتم عملية ترشيحها واختيارها من قبل أبناء الولاية .. فالمرأة في السلطنة تتمتع بكافة الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الرجل .. في الوظائف وفي تحمل المسؤولية إذ لم تصل فقط إلى درجة معلمة أو وكيلة أم طبيبة بل وصلت إلى ابعد من ذلك وصلت ايضاً لتكون شرطية .

للحرية حدود وضوابط

- عالم الغرب وصل إلى مرحلة متقدمة من الحرية . واقصد في التعبير عن الراي وفي ممارستهم للديمقراطية ..

● أنا لا أجهل ذلك ولكن هناك تجاوز واضح في مفهوم الحرية لديهم . في بلادنا هناك ضوابط دينية وضوابط عرفية .. هناك تقاليد وتربية ولا يمكن للأسرة وللمجتمع أن يتقبلا تلك التجاوزات .

- إن تؤمنون بوجوب ايجاد ضوابط للحرية وعلى الأخص في المجتمعات النامية او تلك التي على طريق النمو ؟

● لابد من الضوابط ولابد من التقنين فهما مطلوبان في كل شيء .. إذ ليس ثمة عمل مفيد او مثمر إن أسقطنا نحن الضوابط ، فللحرية حدود .. هناك حقوقي وحقوق الآخرين ، هناك نظم وقواعد واصول ، فنحن هنا نشارك في عملية التنمية ونعمل لصالح المواطن والمجتمع لكن ان نطلق العنان وهكذا ثم نطلق عليه حرية ؟!

التعاون العربي

- إذا اتفقنا حول ضرورة إيجاد ضوابط تحكم المجتمعات النامية وان هناك خصوصيات و .. لكن مجتمعنا العربي والاسلامي تقريباً تحكمه اصول واحدة هي ثابتة ، «القرآن الكريم والسنة النبوية» ، لكن لم هذا الخلاف والمنازعات؟ لم لا تتحقق وحدة الصف العربي ؟ ولم لا نقف جميعاً يداً واحدة امام هذا الغرب ؟ ماذا ينقصنا في رايكم ؟

● المحاولات كانت كثيرة وما يتطلع إليه الإنسان العربي من توحيد المواقف ، وتوحيد النظم والسياسات الاجتماعية والاقتصادية قد عمل لها من عمل ، ومنذ تأسيس الجامعة العربية لكن كل هذه الجهود ، وللأسف الشديد لم تحقق الكثير ، الجامعة العربية كانت المكان أو المرجع الذي يمكن أن يلتف حوله العرب لوضع نظم التعاون والأسس لمساعدة المجتمعات العربية ولكن !! فهذه الجهود لم تحقق ما نصبو إليه وعلى مستوى العالم العربي .

- هل تعتقدون ان هناك شعوباً عربية متباينة الخصوصية ، وبمعنى آخر انه لا يمكن أن تتحقق وحدة عربية لأن التباين ثراء للإنسان من جهة وبالتالي هناك الخلفيات التاريخية والعادات من جهة ثانية ؟

● الوحدة كانت أمنية ومانتمناه أن يكون هناك



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٢

المقارنة بين مجلس الشورى والنظم البرلمانية الغربية غير واردة

عودة للتعاون بين بلدان العالم العربي وبما يهم الإنسان والمجتمع في الوطن العربي.

العنف مخالف للاسلام

- لننتقل إلى موضوع اخر .. هناك انفراط في وحدة الصف العربي وفي بعض الدول يتخذ من الدين ستارا للتطرّف كما هو حال الجزائر اليوم. كيف تنظرون في هذا المجلس لمثل هذه الحركات وهل هي متطرفة فعلا في رأيكم؟

● لا أوّد التحدث عن مجتمعات بعينها، لكن إذا سألت عن مبادىء الاسلام، ومنطلقات الاسلام وتشريعات الاسلام فإن الله يقول سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن» فهذه الآية تجسّد أهمية الحوار، فالإسلام بعيد عن التشنج وبريء من أساليب العنف لأن العنف يوّلد العنف، وأشد أنواعه عندما يسكن أبناء الوطن الواحد، وبالتالي فإن سلبياته مؤلمة وواضحة وهي مخالفة للإسلام فالاسلام أعلى وأرفع من ذلك إذ أفسح المجال للحوار. وأنا أطرح سؤالاً: هل هذه المجتمعات التي يبرز فيها العنف والتفرقة والتمييز بين الأصوليين وغير الأصوليين أسقطت الحوار في ما بينها ولم تتمكن من تغليب المصلحة العامة؟

- إذا كان نظام الشورى مستوحى من كتاب الله وسنته «وشاورهم في الأمر» أو «أمرهم شورى بينهم».. لماذا لم تتمكن البلدان العربية والاسلامية من التحكيم في ما بينها والمشاورة في قضية غزو العراق للكويت على الرغم أن عالمنا العربي مازال يتعرض إلى هزات كثيرة؟

● قد يكون جوابي قاصرا عن تفسير ما حدث لكن لو حكمنا مبادىء الاسلام واتخذنا من الشورى منهجا لوجدنا حلولا لخلافاتنا ولما حصلت الخلافات. نحن للأسف ابتعدنا عن مبادىء الروح الاسلامية واحترام حقوق الغير.

- عندما يحصل تنازع في الراي بين عمل الحكومة والمجلس في قضية او مشروع قرار كيف تخلصون منه إلى الحلّ؟

● التنازع معناه الخلاف والعلاج هو الحوار. وعلى العضو او الجهة المعارضة أن يبرّروا اعتراضهم بالحجة وبالمنطق، وإلا فترفع نقاط الخلاف إلى المقام السامي ليبت في الحكم، ولكن لم نصل والحمد لله في قضايانا إلى هذا الحدّ مادام لدينا الدواء.

- هناك نهضة تشهدها عُمان ابتدات منذ اثنين وعشرين عاما، لكن ما تلاحظه عين الزائر للسلطنة اضطلاع الشباب المتعلم والمثقف في مراكز المسؤولية وكانني ارى مستقبل النخبة .. كيف ينظر مجلس الشورى إلى هذه المشكلة لسدّ الفجوة بين جيل الآباء والأبناء؟

● لن تكون ثمة فجوة .. لأن لنا جذورنا الأصيلة القائمة على العقيدة والايمان واحترام الانسان، التطور حاصل لكننا نتناول من مفرزات العصر ومن التطور ما هو منه بإيجابي، والشباب العماني يتفاعل مع هذا التطور وبشكل تدريجي يخدم نهضة البلاد انطلاقا من عقيدته وأصالته.

الاسلام صالح لكل زمان ومكان

- هناك من يقول إن الاسلام قاصر عن التطبيقات نظرا لما يستجد من قضايا العصر فماذا تقولون؟

● الاسلام صالح لكل زمان ومكان. والذي خلق الانسان والمجتمع عالم هو بتطور هذا البشر إذ أتى بما يصلح له، وإذا كان هناك نقص فإنه لا ينسب إلى الاسلام، فالاسلام ليس ضد العلم ولا ضد الحضارة، ومن شاء فليعد إلى كتابه الكريم ليرى وينظر ويتمعّن.

- مفكرون كثيرون يطالبون اليوم بإعادة النظر في اجتهادات الأئمة الأوائل لكي نستمد احكاما واجتهادات من كتاب الله وسنة رسوله تتماشى مع مستجدات الحياة على ضوء العلوم الحديثة.

٠٢٥٣١١٦



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٢

● القرآن الكريم والسنة لا يختلفان في شيء : فالأصول ثابتة ، والأحكام التي وردت في كتاب الله احكام ثابتة وأما باب الاجتهاد فهو واسع للعلماء لكن ليس لجميع الناس كان يأتي احدهم مثلا ويهرّج بما يعرض ويقول انا افسرّ أو انا مجتهد ، الاجتهاد والقياس والاستحسان هي للعلماء فالله سبحانه وتعالى يقول في محكم كتابه «ما فرّطنا في الكتاب من شيء» لكن باب الاجتهاد مفتوح .

ـ ما هي شروط العالم في رأيك ؟

● والله لا أستطيع أن أضع له شروطا ، ولكن يمكنني القول بأن الانسان هو طالب علم من المهد إلى اللحد والذي ينصب نفسه على انه متعلم فهو جاهل ، فالله سبحانه وتعالى يقول : «وما أتيتم من العلم إلا قليلا ..» فالانسان يتعلم إلى آخر رمق من حياته وكذلك حال العلماء فوسائل العلم او الفكر في هذا العصر كثيرة ولا تنتهي بطالب العلم إلى الشبع او إلى حدّ .. نحن طلبة علم وحتى النهاية .

ـ إذن ، كيف تنظرون في مجلس الشورى إلى حرية العقل والنقد ؟

● النهضة المباركة أعطت العمانيين مجالا واسعا إذ منحتهم الحرية في اطار العقل أولا وفي اطار المصلحة الوطنية ثانيا وفي اطار من العرف والتقاليد ثالثا . انطلاقا من هذه المبادىء نحن نتقدم بخطوات وئيدة وثابتة وفي كافة المجالات من تنموية واجتماعية وثقافية وغيرها .. وما تحقق إلى اليوم وبفضل القيادة الحكيمة مفخرة نعتز بها .

ـ سؤال .. المملكة العربية السعودية والملك فهد اصدر منذ ستة اشهر تقريبا . ثلاثة مراسيم لارساء قواعد النظام الأساسي للحكم بإنشاء مجلس الشورى والتوجه نحو اللا مركزية .. هل الشوري تختلف بين بلد وآخر ؟

● لا يمكنني التحدث عن مجالس اخرى ، فلقد تحدثت عن مجلس الشوري في عُمان ، هناك شورى اشارت إليها الآية الكريمة لكن التعامل مع هذا المفهوم ينطلق من خصوصية كل بلد وظروفه . وادعو الله أن يوفق القادة والمسؤولين وفي مجتمعنا العربي بالذات إلى ما فيه الصلاح والخير لخدمة مجتمعاتهم .

ـ سلطنة عمان عضو في مجلس دول التعاون الخليجي ، هل ثمة تنسيق او استراتيجية في العمل تجمع بينكم وبين مجالس الشوري في دول مجلس التعاون ؟

● هناك زيارات متبادلة كانت قائمة بيننا وبين مجالس الشوري في البلاد الشقيقة والصديقة ، الزيارات كانت أيام المجلس الاستشاري للدولة ، هناك بالطبع دعوات توجه لمجلس الشورى لكننا فضلنا تأجيلها لأننا وفي السنة الأولى من عمر المجلس فإننا التقينا على ان نعطي الأولوية لاهتماماتنا الداخلية ومن ثمّ سنلبي تلك الدعوات .

ـ ماذا يمكن ان تحققه تلك الزيارات في رأيك ؟

● اللقاءات مفيدة لأنها تطلعنا على تجارب الآخرين إذ نأخذ ما يصلح منها ويناسبنا ، كما نطلعهم على تجربتنا في الوقت نفسه وبالتالي نطوّر تجربتنا على اساس الصالح والمفيد .

ـ اعود إلى خطاب السلطان قابوس عندما قال : «إن المجلس الاستشاري هو خطوة نحو إنشاء مجلس الشورى» ، والمجلس اليوم قائم ومنذ عام تقريبا فهل تعتقد ان ثمة خطوات اخرى مستقبلا وما هي رؤيتكم لهذا المستقبل ؟

● نحن نتطلع إلى المستقبل ويحدونا الكثير من التفاؤل كما هو حالنا ابدا . وكل ما اتبينه مستقبلا بإذن الله المزيد من التعاون والعمل المخلص والمزيد من المشاركة . فكلما استوعب المجتمع العماني التجربة كلما اعطي مجالا أوسع لتحمل المسؤولية .. وهذا ما تعودنا عليه ومن خلال كافة الخطوات التي خطاها صاحب الجلالة ، وفي اعتقادي ان للمجلس صلاحيات واسعة هي كفيلة بأن تجعل من العمل المشترك بين المواطنين وبين الحكومة وباستمرار عملا هادفا بناء ومتطورا في الوقت نفسه ، إذ يكفى ما يتمتع به مجلس الشورى من اختصاصات لكي نتقدم ابدا ونتطور .

ـ سؤال اخير : ما هي في رأيكم مواصفات رئيس مجلس الشوري ؟

● يبتسم الرئيس ثم يجيب بأن اي انسان هو موهوب من الله تعالى بالعقل ليصبح مكسوبا بالمران والتجربة وبالخبرة أما العاطفة فهي متلاحمة تسكن النفس ولا تغيب عنها . ثم صمت الرئيس وفي صمته كنت أقرأ بلاغة التواضع وودعته لكي اصافح من جديد الانسان في السلطنة من مواطن ومسؤول .

مسقط ـ قسمت طوران



المصدر : المسلمون
السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٢

عام دراسي حزين في اليمن

حذف «٦١» آية قرآنية و«٦» أحاديث من مناهج الاطفال

مساومة على استمرار غلق مدارس القرآن مقابل إلغاء مدارس النجم الاحمر

صنعاء - هاتفيا من شريف قنديل:

□ فوجيء اولياء الامور وطلبة وطالبات المراحل التعليمية بمدارس اليمن باختفاء عدد كبير من الآيات القرآنية والاحاديث النبوية الشريفة من الكتب المقررة لهذا العام. وصف اولياء الامور والمراقبون الاسلاميون اختفاء الآيات والأحاديث بانه فصل جديد من فصول الحرب العلمانية التى امتدت الى مناهج وزارة التربية والتعليم بعد ان قضت على المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القران الكريم. ناشد الاسلاميون في اليمن الرئيس على عبدالله صالح بالتدخل لانقاذ المناهج التعليمية من أيد علمانية وشيوعية تستهدف بنية المجتمع اليمني.

وقال عبدالقوى القيسى ان خلط المناهج والزعم بأن وجود المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القران الكريم يؤدى الى تهديد الوحدة الوطنية وأمر يدعو إلى القلق على مستقبل اليمن، واشار الى انه تحت حجة ان مكان الآيات القرآنية والاحاديث النبوية هو التربية الاسلامية وليس اللغة العربية، فقد تم حذف «٦١» اية قرانية من كتاب القراءة للصف الثاني الاعدادي. كما تم حذف ٦ أحاديث وقد ادرج في الكتاب الجديد عدة مواضيع تسخر من الكتاب نفسه من العلماء وتصورهم بانهم يحاربون الناس والخصوم باسم الدين. واضاف القيسى انه تم ادراج موضوع جديد في كتاب اخر عنوانه «المرأة والعمل» وهو لكاتبه لبنانية «متحررة» ويدعو الموضوع مباشرة الى تحكيم قانون حقوق الانسان في تقرير ماذا تعمل المرأة وما لا تعمله منكرا حق القرآن الكريم والسنة المطهرة في تحديد ذلك. وترى الكاتبة انه لابد من ان يتساوى الرجل مع المرأة في كل شيء دون قيد او شرط وان تحترف ما تشاء من المهن او لا تحترف. اما في كتاب القراءة للصف الثالث الثانوى «والذى لم يطبع بعد» فقد حدث خلاف شديد بين مدير مركز البحوث والتطوير التربوي وبعض العلمانيين والشيوعيين من الباحثين حول موضوعات خطيرة ادرجت في الكتاب الجديد وورد فيها تهجم وسخ على الانبياء! وكان امين على امين نقيب المعلمين اليمنيين قد اكد ان مسلسل ابعاد الاسلام عن التعليم مستمر بدعوى التطوير والتوحيد والتجديد مشيرا الى أن ذلك يعد تخريبا للتعليم وليس تطويرا له. وقال الشيخ عبدالرحمن العماد ان الزيادة في العلوم الشرعية واللغة العربية مع المناهج الاخرتعطى الطالب حرية في اختيار التخصص الذي يناسبه. واشار عبدالله محسن الاكوع الى المساومة التي تدعو للضحك والبكاء في الوقت نفسه والخاصة بالغاء المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القران الكريم مقابل الغاء مدارس النجم الاحمر الخاصة بتعليم وتدريس الماركسية.■

تقرير آخر الصفحة ٤



مَنْ يأكل مَنْ فى صراع السلطة فى اليمن؟

اليمن

صنعاء ـ من حسام عبدالحميد:

بدأ العد التنازلى لموعد اجراء الانتخابات فى اليمن فى الوقت الذى لاتزال العلاقة بين الحزبين الحاكمين تشوبها الكثير من الشوائب. وبالرغم من ان غياب على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى يلقى بظلاله على علاقة الحزبين الشريكين «المؤتمر، الاشتراكى» إلا أن المسؤولين فى الحزبين يسعيان دائما الى الحفاظ على هذه العلاقة بعيدة عن اية توترات.

وفى هذه الأيام بدأ الحديث عن صياغة هذه العلاقة فى اطار التنسيق أو التحالف أو الاندماج. وتتارجح العلاقة المستقبلية للحزبين على أساس الثوابت الوطنية والقواسم المشتركة سواء من جانب المؤتمر أو من جانب الحزب الاشتراكى. وأحيانا أخرى تظهر فكرة «التحالف» حيث كانت هذه الفكرة محل اتفاق بين الحزبين من خلال لجنة رباعية شكلت من الحزبين وتم توقيع مسودة اتفاق بهذا الشأن إلا ان احدى الصحف اليمنية كشفت هذا الاتفاق للرأى العام الأمر الذى تسبب ـ ربما ـ فى عدم المضى فى هذه الفكرة لكن لا يعنى ذلك التخلى عنها تماما، فقد تظل فكرة التحالف مجرد تكتيك انتخابى يمكن استخدامه فى آخر لحظة لارباك الخصوم السياسيين خاصة وان الخوف من المنافسة قد يدفع احد الشريكين الى التمسك بهذه الصيغة، فقد صرح سالم صالح بان المنافسة فى اليمن تعنى المواجهة.

كما ان فكرة الاندماج لم تكن بالفكرة الجديدة فى صياغة علاقات الحزبين وقد عادت هذه المرة حيث ابدى المؤتمر الشعبى موافقته على ذلك اذا كانت المصلحة الوطنية تقتضى هذا الأمر.

ويرى المؤتمر ان عملية الدمج فى اطار الثوابت والمبادىء الوطنية تضمن للتجربة الديمقراطية وممارسة التعددية السياسية الديمومة والرسوخ، ولكن خوف احدهما من الآخر اضافة الى اسباب أخرى يمكن ان تؤصل عملية الاندماج وربما تلغى الفكرة تماما ويتم الاكتفاء بالقائمة الموحدة عن طريق التنسيق، أو بالتحالف الى أمد منظور. ولكن اذا نجحت الفكرة، هل يمكن ان تؤدى الى انهاء الصراع على السلطة بين الحزبين؟ ■

الشيخ عبد الله الأحمر



المصدر : الحياة (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠-٩-١٩٩٢

القضية مرتبطة باعدامات تلت عملية تسلل الى عدن في ١٩٨٢

صنعاء: افغان اليمن وراء موجة التفجيرات

□ صنعاء -
من خير الله خير الله:

■ أوضحت مصادر حزبية في صنعاء لـ «الحياة» ان معظم عمليات التفجير والاغتيالات التي وقعت في اليمن اخيراً واستهدفت خصوصاً مسؤولين في الحزب الاشتراكي مرتبط بمجموعات متطرفة عادت الى اليمن اخيراً من افغانستان حيث كانت تقاتل في صفوف المجاهدين. ومعروف ان الانفجارات لم يكن لها تاثير يذكر على الحياة العامة في العاصمة اليمنية.

وكان الرئيس علي عبدالله صالح اكد في حديث الى «الحياة» ادلى به الاثنين الماضي، اعتقال بعض العناصر التي لها علاقة بالتفجيرات. وقال وزير يمني في مجلس خاص ان القصف الذي تعرض له منزل الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب في ٢٠ آب (اغسطس) الماضي كان بواسطة اسلحة من النوع الذي استخدمه المجاهدون الافغان.

ويعتقد مسؤول حزبي بان «الافغان» في اليمن يحاولون الانتقام من الحزب الاشتراكي الذي كان يحكم الشطر الجنوبي قبل الوحدة بعد فشل عملية تخريب سعت الى تنفيذها داخل عدن مجموعة من المعارضين تسللت الى عاصمة الشطر الجنوبي سابقاً عام ١٩٨٢. وأدى اكتشاف عناصر المجموعة التي كانت تحظى انذاك بدعم من الاستخبارات الاميركية الى اعدام ما لا يقل عن تسعة اشخاص.

واكد المسؤول الحزبي اعتقال شخص في قضية الانفجارات الاخيرة له علاقة اساسية بالمجموعة التي تسللت الى عدن عام ١٩٨٢. ولدى سؤاله عن اسم هذا الشخص قال ان اعلان الاسم متروك للسلطات المعنية.

وصرح امس السيد جارالله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني بان «خلاف حزبنا مع التجمع اليمني للاصلاح ليس خلافاً دينياً لان الشعب اليمني مسلم ونحن جزء منه، بل ان الخلاف سياسي، وهو خلاف على مستقبل اليمن وطريقه». وقال في حديث نشرته الصحف الحزبية امس ان الحزب

التتمة في الصفحة (٤)

٤٤٤١٢٥



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٠ اكتوبر ١٩٩٢

الاشتراكي صاحب مشروع «وحدوي ديموقراطي نهضوي قومي بينما لدى الاصلاح مشروع آخر معروف، ولا اعتقد بانني مكلف شرحه».

وردا على الانباء التي افادت ان الحوادث الارهابية التي يتعرض لها الحزب الاشتراكي «تصفية حسابات داخلية» قال جار الله عمر: «لو كان ذلك صحيحاً لكان حدث انقسام داخل الحزب». واضاف: «ان هذا الارهاب ليس موجهاً ضد الحزب فحسب بل ضد امن البلاد واستقرارها وضد الديموقراطية والوحدة الوطنية». ورأى «ان الجميع يدركون ان الحزب الاشتراكي ليس مجموعة من رواد الصالونات او الذين يخافون من هذه الاعمال، ولا يمكن ان تهزه القذائف. فهو موجود بين الناس في كل مكان».

مؤتمر الاحزاب

على صعيد آخر اكدت اللجنة التحضيرية لـ «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» في اليمن ان المؤتمر الذي تأجل عشرة ايام سيفتتح اعماله اليوم. واوضح السيد محمد ابو لحوم رئيس الحزب الجمهوري ومقرر اللجنة التحضيرية للمؤتمر ان المشير عبدالله السلال، وهو اول رئيس للجمهورية اليمنية سيرأس جلسة افتتاح المؤتمر. واكد ان المؤتمر الشعبي العام سيشارك في المؤتمر، فيما لم يتحدد بعد موقف الحزب الاشتراكي الذي لا يستبعد ان يشارك بصفة مراقب.

وكان مقرراً ان ينعقد المؤتمر في ٣٠ ايلول (سبتمبر) الماضي، لكنه تأجل الى اليوم السبت بغية الافساح في المجال امام مشاركة اكبر عدد ممكن من الاحزاب خصوصاً المؤتمر الشعبي العام الذي سعى الى مسايرة الحزب الاشتراكي في تحفظه عن المؤتمر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

في أقوى عصيان مدني تشهده اليمن

اضراب شامل للتجار يشل ٤ محافظات وتفجر مشكلة عقود المساكن المؤممة

عدن: من لطفي شطارة

شل اضراب، قام به اصحاب المحال التجارية أمس، الحياة في محافظات عدن ولحج وأبين وحضرموت، استجابة للنداء الذي وجهته جمعية المستأجرين للمحال التجارية والمخابز والمطاعم والورش والصيدليات والمقاهي في المحافظات الجنوبية والشرقية في اليمن، وتضامناً مع المستأجرين في محافظة لحج، بعد اعتقال ١٣ مستأجراً منهم.

وكانت جمعية المستأجرين قد وزعت بياناً قبل ٣ أيام، دعت فيه اعضاءها الى اغلاق محالهم، احتجاجاً على الاعتقالات التي حدثت نتيجة للخلاف بين المستأجرين ومحافظ لحج صلاح حسين الأعجم ـ عضو اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) للمؤتمر الشعبي العام وعضو مجلس النواب اليمني. وأكد المحافظ لـ«الشرق الأوسط» ان المستأجرين المعتقلين رفضوا التوقيع على اتفاقية لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وفقاً لما تم التوصل اليه بين ممثلي الملاك وممثلي المستأجرين، بحضور ممثلي الاحزاب السياسية والنيابة العامة ورئيس محكمة الاستئناف.

وأضاف المحافظ ان بعض المعتقلين أخلوا بنصوص الاتفاق، الذي ينص على بقاء المنتفع (المستأجر) في العين المؤجرة (المحل) ٤ سنوات، على ان يدفع ايجاراً يبلغ ١٥ مرة مثل الايجار الحالي. وأكد ان احتجاز المستأجرين يهدف الى الضغط عليهم للتوقيع على الاتفاقية التي تضع حداً للخلاف بين الملاك والمستأجرين.

وأوضح ان ٨٠ في المائة من المنتفعين وقعوا على الاستمارة الخاصة بشروط الايجارات الجديدة، مقابل حصولهم على قطعة ارض مجاناً من المحافظة لتمكينهم من توسيع انشطتهم.

وخلت شوارع عدن تماماً امس من المارة، وقال بعض المراقبين ان هذا هو اقوى وأنجح عصيان مدني شهدته اليمن، اذ يقدر عدد المحال التجارية في عدن وحدها بنحو ١٠٠ الف متجر، كما ادى الاضراب الى حرمان السكان من الحصول على الخبز وضروريات الحياة الأخرى، بينما لم يصدر عن السلطات اي رد فعل رسمي.

وتعتبر القضايا الناجمة عن تأميم الاسكان قنبلة زمنية موقوتة تهدد سلطة الحكومة اليمنية، وقد عالجها مجلس الرئاسة بقرار يعيد المحال التجارية الى ملاكها الاصليين، في ظل عقد بين المالك والمستأجر يجدد كل عامين. ولكن المستأجرين يرون ان ذلك يمثل اجحافاً بحقوقهم، لانهم كانوا يدفعون ايجارات رمزية في اطار عقود طويلة الأجل.

ويشير المراقبون الى ان جمعية المستأجرين ترغب في ايصال صوتها الى علي سالم البيض ـ نائب الرئيس اليمني ـ المعتكف في عدن، لأن الموقف الحالي يعتبر من الأخطاء السابقة للحزب الاشتراكي الذي يتزعمه، وتفجرت بعد الوحدة اليمنية، وتتضمن تنديداً بالسياسات الاشتراكية.



المصدر : أكتوبر
القاهرة
التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤية سياسية

٣ [illegible] وثلاثون عاما على ثورة اليمن



دكتور عبد الرحمن البيضانى
نائب رئيس جمهورية اليمن السابق

أطلعت الرئيس عبدالناصر والسادات (يناير ١٩٦٠) على أحوال الإمام الذى يغتال شعبه ، والبدر الذى أثبت عجزه ، والشعب الذى علق مستقبله على قرار مصر ، فاقتضى الانتظار حتى تتمكن البعثة العسكرية المصرية من تدريب الحد الأدنى من الكوادر اليمنية ، ويتم الروس بناء ميناء الحديدة ، وينتهى الصينيون من طريق الحديدة صنعاء . وكان ذلك يحتاج إلى سنتين أخريين نبشر خلالها بالدعوة إلى الثورة .

كان اليمنيون يذهبون إلى عدن لشراء أجهزة الراديو ويطلبون من الباعة أن يضبطوها لهم على موجة صوت العرب التى لا يسمعون غيرها ، تلبية لنداء الوحدة .

وصل السادات إلى ألمانيا يوم ١١ أغسطس ١٩٦٠ للعلاج من أزمة قلبية فى مصحة بادناوهايم تصاحبه السيدة زوجته وابنته لبنى ومدير مكتبه فوزى عبدالحافظ وكان قد حجز لى غرفة بجوار غرفته ، فأمضينا معا شهرا نستعرض مأساة اليمن ودورها من الصراعات الدائرة على الساحة العربية . وكانت أمريكا تتأهب بترشيح إمامى جديد فى حين كانت بريطانيا تخطط لإمام آخر ، فكنا فى سباق مع كل منهما .

أفـــراح الانفصـــال !



فى أثناء ذلك وقع الانفصال السورى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ فأجزل الإمام عطاء الشعراء الذين هاجموا مصر وسخروا من عبدالناصر . فى حين كان اليمنيون يحلمون بالوطن اليمنى المصرى السورى بعد أن خدعهم الإمام حين وقع على وثيقة الاتحاد الفيدرالى يوم ٨ مارس ١٩٥٨ عندما كان عبدالناصر مجتمعا مع شكرى القوتلى لإعلان الجمهورية العربية المتحدة فأبرق إليهما قائلا (بالله عليكما لا ينفض المجلس حتى يدخل اليمن فى اتحاد فيدرالى) .

أقام الإمام أفراح الانفصال فى حين رفض الشعب اليمنى الاشتراك فى جنازة الوحدة فأصبحنا نتطلع إلى استعادتها من صنعاء بعد أن تعثر طريقها من دمشق .

ذلك أننا ونحن نخطط لنهضة اليمن ندرك واجبنا (شعبا وموقعا) ونعرف دورنا فى الأمن القومى العربى حين نحلم بالوحدة العربية ، فإن أمن اليمن مرتبط بالأمن العربى حتى اذا بقيت الكيانات العربية منفصلة ، فالأمن العربى كل لا يتجزأ ، والبحر الأحمر شريان تاجى للقلب العربى من أجله هبت الحملة الفرنسية على مصر فالتهبت شهية بريطانيا واحتلت عدن وجنوب اليمن ، ثم وادى النيل بأكمله حتى توسعت فى الجزيرة العربية كلها .

كانت عدن قاعدة بريطانية اشتركت فى حرب السويس عام ١٩٥٦ وأحداث الأردن عام ١٩٥٨ ومشكلة الكويت عام ١٩٦١ . واذا كان رمسيس الثانى قد سبقنا إلى عدن منذ أكثر من ثلاثة وثلاثين قرنا حين خرج بحملته البحرية إلى مياه باب المندب ليقضى على القراصنة ، فإننا استهدفنا من تحرير عدن وجنوب اليمن أن يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية تحمى الأمن العربى القومى ، بعد أن أحكمت مصر قبضتها عليه من ميناء بورسعيد فانتفعت بذلك فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

عبدالناصر يبارك الثورة

يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٦١ أنهت مصر اتحادها الفيدرالى المزعوم مع اليمن معلنة (أن تجارب السنوات الماضية أكدت بما لا يقبل مجالا للشك فى أن الشعب اليمنى لم يستفد من التجربة ..) عندئذ سمح لى الرئيس عبدالناصر بأن أنشر أول مقال فى مجلة روز اليوسف يوم ٢٢ يناير ١٩٦٢ تكشفت عن مأساة الشعب اليمنى داعيا إلى الثورة على النظام الإمامى ، ولم أكن أخاطب الشعب اليمنى قدر ما كنت أدق ضمير الأمة العربية والإسلامية ، وأطرق أسماعها .

تلقف الأحرار اليمنيون ذلك المنشور الثورى وأعادوا طبعه فى عدن ونشروه فى جميع أنحاء اليمن ، واعتبروا السماح بنشره فى مصر مباركة من عبدالناصر رائد الوحدة العربية بأن يثور شعب اليمن ويخرج من القبر الإمامى وينضم إلى القافلة العربية ، فدبت الحياة فى شرايين الأحرار ، وعندئذ أخذت الشمس تهذب من طباعها فلا تحرق أرض اليمن ثم تدفن نورها تحت رمالها كما فعلت ألفا ومائة وإنما بدأت تحمل إلى شعب سبأ ضياء المستقبل الذى أطلت أنواره من مصر .

كان محمد قائد سيف محكوما عليه بالإعدام مقيما فى عدن ، فكان الملتقى الأمين لتقارير الثوار ورسائلهم التى كانوا يبعثونها حتى نستعين بها على تثبيت ثقة الرئيس عبدالناصر فى اصرار الشعب اليمنى على الثورة اليمنية الوحدوية ، وبعد لقاءات متواصلة مع السادات حضرها محمد قائد سيف وآخرون ، طلبنا من مصر أنواعا معينة من الأسلحة لاستكمال مايحتاج اليه الثوار .

عرض السادات الأمر على الرئيس بعد أن أعددنا خطة الثورة وجميع ما يتلوها من بلاغات اذاعية وتعيينات عسكرية ومدنية ، وفى مساء ٦ يونية ١٩٦٢ أخذنى إلى الرئيس حيث التقيت بالمشير عامر ورئيس المخابرات صلاح نصر ، فناقشنى الرئيس فى خطة الثورة وما تحتاج اليه من أسلحة تستكمل بها ما حصل عليه الثوار من الأسواق وما استولوا عليه من الإمام ، ثم كلف المشير بأن يأمر اللواء صلاح الحديدى مدير المخابرات الحربية بأن يسلمنى ما أطلب من هذه الأسلحة والذخيرة والمعدات وكلف السادات بأن يأمر أحمد سعيد بأن أذيع بياناتى الثورية من صوت العرب داعيا إلى اقامة الجمهورية اليمنية ، وأمر صلاح نصر بأن يستقبلنى مع زملائى لاستكمال مناقشة احتياجات الثورة .

مدير المخابرات الحربية ورواية هيكل

كتب الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه (سنوات الغليان) صفحة ٦٢٦ أنه (يوم ٨ أكتوبر ١٩٦٢) أى بعد اثنى عشر يوما من قيام الثورة (دارت فى القاهرة مناقشات واسعة استغرقت ثلاثة أيام) حول مساعدة الثورة اليمنية ، وكان رأى الرئيس عبدالناصر (بعد أن أطلعه هيكل على مسودة لرسالة ماجستير لطالب مصرى



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١١ / ٢٠ / ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لم يكن قد ناقشها بعد) هو الاكتفاء بالمساعدة بالسلاح وانتظار التطورات ..!! فى حين كان السادات لصلته بأحد تجار تعز (كما كتب هيكل) متحمسا لمساعدة الثورة عسكريا !! .

على نقيض من ذلك سجل اللواء صلاح الحديدى مدير المخابرات الحربية فى كتابه (شاهد على حرب اليمن) صفحة ١٨ قائلا (إن البيضانى كان على صلة بكبار المسئولين فى مصر فى هذه الفترة حتى أن مقالاته لم تمنعها الرقابة التى كانت مفروضة على الصحافة .. ودليل آخر على وجود هذه الصلة أن المرحوم المشير عبدالحكيم عامر قد قدم الدكتور البيضانى فى صيف عام ١٩٦٢ إلى أحد الأجهزة المسئولة بمصر مسرا إليه أنه سيكون على رأس الحكم فى اليمن عند اشتعال الثورة فيها والأطاحه بالإمام أحمد ومعاونيه ، وطلب من هذا الجهاز (يقصد المخابرات الحربية) تقديم كل التسهيلات للدكتور البيضانى فيما يطلبه من عون أو مساعدة. وقد أوضح الدكتور البيضانى موقفه بكل صدق وبلا أى تحفظ ، وأن كل ما يتطلبه يتلخص فى تدريبه ومجموعته على استخدام السلاح مع إجادة الرمى به ، وإرسال بعض الأسلحة إلى معاونيه فى صنعاء وتجهيز كمية محدودة منها لترافقهم عند انتقالهم إلى اليمن على طائرة عقب اندلاع الثورة ، ومن الطبيعى أن توضع طلبات الدكتور البيضانى كما حددها محل التنفيذ ، بالإضافة إلى الاطمئنان لحسن الاتصال اللاسلكى بينه وبين البعض فى صنعاء) .

طائرة مجهزة فى اسوان

كنت أذهب إلى مكتب اللواء صلاح الحديدى وأسلمه مفتاح سيارتى . وفى أثناء حديثنا يكون ضباطه قد ملئوا ما بها من حقائب بقوائم الأسلحة التى نطلبها ، وكان الثوار ينتظرون هذه الحقائب فى مطار القاهرة تحرسهم عيون صلاح نصر من جواسيس الإمام . وتكررت زياراتى لصلاح الحديدى ست مرات .

كان مقررا أن أصل إلى تعز على أثر قيام الثورة بطائرة مصرية محملة بمحطة اذاعة وأسلحة وذخائر ضرورية وكانت من طراز (داكوتا) لا تستطيع الوصول إلى تعز دون توقف فتقرر تجهيزها فى مطار أسوان على أن أسافر إليها من القاهرة على طائرة نفاثة ، تم تجهيزها قبل ٢٨ أغسطس ١٩٦٢ استعدادا لساعة الصفر الثانية بعد أن تأخرت ساعة الصفر الأولى يوم ٢٣ يولية ١٩٦٢ .

حصار حول مصر

فى أثناء ذلك كانت مصر مستهدفة عربيا ودوليا فاجتمع مجلس جامعة الدول العربية فى بلدة شتورا بلبنان يوم ٢٢ أغسطس ١٩٦٢ للنظر فى شكوى سوريا التى هاجمت مصر وعبدالناصر هجوما لاذعا لقى ترحيبا لدى الكثير من الوفود العربية ، ثم اشتعل الموقف بهروب المقدم زغلول عبدالرحمن الملحق العسكرى المصرى فى بيروت إلى سوريا وإعلانه عن عقد مؤتمر صحفى ضد عبدالناصر بتحريض من سوريا مما دفع الوفد المصرى إلى التهديد بانسحاب مصر من الجامعة .

تزاحمت المؤامرات الدولية على مصر لاستئصال مشاعرها العربية ودعوتها القومية ، رغم فشل محاولة انقلاب عبدالله سعادة زعيم الحزب القومى السورى فى لبنان (ديسمبر ١٩٦١) الذى استهدف إقامة مشروع الهلال الخصيب من سوريا ولبنان والأردن والعراق ، بتحريض من بريطانيا لعزل مصر عن المشرق العربى ، وهو ذات الهدف الاستراتيجى الثابت الذى كتبه المستر بالمرستن رئيس وزراء بريطانيا إلى سفيره فى القسطنطينية يوم ١١ أغسطس ١٨٤٠ .

تعز عاصمة الثورة

كانت خطة الثورة أن تقوم فى تعز حيث يقيم الإمام ، وهى عاصمة السنة الشوافع أغلبية سكان اليمن الذين يتطلعون إلى ثورة العدالة والمساواة والوحدة العربية ، وكنا قد درسنا تفاصيل مواقعها شبرا شبرا ، وكان الأحرار من قبلنا قد أجمعوا على استحالة نجاح التغيير من صنعاء عاصمة الزيود المنتفعين من امتيازات النظام الإمامى ، فعندما كانوا محبوسين فى سجن حجة منذ انقلاب ١٩٤٨ سجلوا آراءهم فى كتاب (من وراء الأسوار) فأجمعوا على حتمية أن تبدأ الثورة فى تعز وعندما تستقر الدولة الشافعية تبدأ فى إرغام المنطقة

الزيدية لاستعادة الوحدة اليمنية . سجل ذلك القاضي عبدالرحمن الإرياني (رئيس المجلس الجمهوري فيما بعد) ، وأحمد حسين المروني ومحمد عبدالله الفسيل (المستشاران برئاسة الجمهورية حاليا) .

وعندما تأخرت ساعة الصفر للمرة الثانية في تعز أمر الرئيس عبدالناصر بإعادة الطائرة الداكوتا إلى مطار ألماظة حيث تم تجهيزها بخزان إضافى لتطير مباشرة الى اليمن . ثم فاجأنا الإمام بموته في تعز يوم ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ وانتقال جثمانه الى صنعاء فأرتبك الثوار الذين لم تكن معهم خطة مسبقة سوى احتلال محطة الاذاعة أو تدميرها بعد نجاح الثورة في تعز ، فأنسحب العميد حمود الجائفي القائد العسكرى المختار . وداهم اليأس معظم قلوب الثوار ، وكادت تتفرق أياديهم . أو تفرقت فعلا .

عندئذ اجتمع مجلس الوزراء برئاسة البدر الإمام الجديد يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢ ، وأثناء الاجتماع أراد أحد الثوار النجاة بنفسه وهو الشيخ عاطف المصلى (أعدم بعد الثورة) فأطلع المجلس على أسماء الثوار العسكريين والمدنيين فتقرر القبض عليهم وإعدامهم ، فخرج القاضي عبدالحجرى وزير المواصلات من الاجتماع (عضو المجلس الجمهوري فيما بعد)، وأبلغنى ذلك فى برقية باسمى سلمها للقائم بأعمال السفارة المصرية الذى أرسلها الى السادات بشفرة الرئاسة .

أرسلت على الفور (بنفس الطريق) برقية الى قائد الجناح العسكرى للثورة الملازم على عبد المغنى أحيطه بما وصلنى ، وأخيره بين القيام بالثورة ، وبأية خطة ، وأية رئاسة ، أو التنبيه على جميع الثوار بالإلتجاء الى عدن حيث أرسل اليهم من يلتقطهم الى مصر انتظارا لفرصة أخرى . وسمح الرئيس بإرسالها فورا ، كما سمح بأن أذيع النداء الأخير للثورة من صوت العرب ، وعلى أثره قامت الثورة بعد بضع ساعات .

ذهبت مع السادات الى الرئيس حيث كان المشير عامر الذى اختار مدير مكتبه العميد على عبدالخبير (اللواء حاليا) لمرافقتى ليتولى جرد الأسلحة والذخائر في المخازن اليمنية فنتعرف على احتياجات جيش اليمن الجديد ، ثم طلبت من الرئيس مجموعة ضباط شفرة من مكتبه الخاص حتى أتصل به مباشرة ، فأمر النقيب محمد عبدالسلام محجوب (اللواء بالرئاسة حاليا) بالسفر معى وثلاثة من أعوانه .

ماذا طلبنا من مصر ؟

كان المتفق عليه أن تزودنا مصر ببضع طائرات عسكرية وسرية من مائة ضابط وجندى وقال الرئيس إن وصولها الى ميناء الحديدة يستغرق عدة أيام ، قلت إننى أضمن حماس الجماهير أربعة أيام ، وبعدها يكون مصيرنا معلقا على خيط رفيع من خيوط القدر ، لأن الظروف التى تدعو الى الثورة في بلد متخلف هى بعينها التى يمكن أن تقضى عليها قبل أن تصبح نموذجا مستقرا ، أى أن باعث الثورة هو بعينه محرك الثورة المضادة . فشعور المظلوم بالظلم هو باعث الثورة وضياع امتيازات الظالم هو محرك الثورة المضادة ولذلك يتوقف نجاحنا على مدى قدرتنا على اقناع المظلومين بإمكانية النجاة من جلاديهم وقدرة الجلادين على خداع ضحاياهم ، وهذا قدرنا بعد أن تصدينا لصياغة المستقبل اليمنى العربى الأفضل .

قلت للرئيس إنه مادام وصول السرية العسكرية الى ميناء الحديدة سوف يستغرق أكثر من أربعة أيام ففى وسعه أن يستعيد السرية من عرض البحر عندما يسمع أن رءوسنا قد علقت على أشجار اليمن ونهشتها الطيور الجارحة .

توجهت مع السادات الى مطار ألماظة ومعى العميد على عبدالخبير والنقيب محمد عبدالسلام محجوب وزملائى اليمنيين ، حيث الطائرة المجهزة التى طال عليها الانتظار ، والى جوارها اللواء صلاح الحديدى الذى سجل هذا المشهد فى كتابه صفحة ٢١ فقال (بدأت الاستعدادات لنقل الدكتور البيضانى ورفاقه الى صنعاء يوم ٢٨ / ٩ / ٦٢ على طائرة ركاب عسكرية تحمل معها فريقا صغيرا من الضباط المصريين معهم أجهزة اتصال بالقاهرة ، كان المنظر مثيرا فى مطار ألماظة الحربى وقد خلا ليلا إلا من أقل عدد من الفنيين الضروريين لإدارته ..) .

رحلة الموت

كان يقود الطائرة الطيار المصرى أحمد نوح (وزير الطيران المصرى فيما بعد) وعندما اقتربنا من اليمن أبلغنى أنه تلقى إشارة من الحامية البريطانية العسكرية فى جزيرة كمران المواجهة للساحل اليمنى تسأله عن جنسية الطائرة ووجهتها فقلت له : لا ترد عليها ثم عاد وأبلغنى أنه تلقى تحذيرا ثانيا بضرب الطائرة اذا لم تفصح عن جنسيتها ووجهتها فسألته هل عندنا طريق آخر الى



صنعاء ؟ قال لا .. قلت .. إذن امض فى سبيلك ولاترد عليها ..

عاد أحمد نوح مرة ثالثة فقال : سوف يضربونها اذا لم نرد عليهم .. قلت : سوف يضربونها إذا قلنا إنها مصرية أو يمنية متجهة الى صنعاء ، واذا قبلنا هبوطها عندهم فلسوف يحجزوننا لديهم، أما اذا سمحوا لنا بالاقلاع فان ثورتنا تصبح ثورة انجليزية والموت أفضل من هذين الخيارين . قال : وما العمل .. قلت : أمض فى طريقك الى صنعاء ودعهم يضربونها اذا أراد الله لنا ذلك .

وصلنا صنعاء . ثم وصلت الباخرة السودان وعليها سرية عسكرية بكامل أسلحتها الى ميناء الحديدة صباح الجمعة ٥ أكتوبر ١٩٦٢ ، وكنت فى استقبالها مع العميد على عبدالخبير . فاذا كان وصولها من السويس يستغرق خمسة أيام وتجهيزها يستغرق يوما آخر لكان معنى ذلك أن قرار ارسالها قد صدر يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢ ، إذا لم يكن قبل ذلك ، وقد صدر فعلا قبل ذلك عندما بدأ تجهيز الطائرة فى اسوان قبل ٢٨ أغسطس ١٩٦٢ وظلت مجهزة منتظرة حتى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢

فكيف اذن .. كما روى الاستاذ هيكل أن تبدأ (مناقشة واسعة حول مساعدة الثورة وتستغرق ثلاثة أيام ، من بعد يوم ٨ أكتوبر ١٩٦٢) فى حين كانت الباخرة قد أفرغت حمولتها فى الحديدة ووصل جنودها الى صنعاء يوم ٥ أكتوبر ١٩٦٢ ؟

شهود الحدث أحياء .. وجميعهم عقلاء .

كان مع السرية العسكرية العقيد بحرى محمود فهمى عبدالرحمن مدير مكتب المشير عامر (وزير النقل البحرى فيما بعد) وسلمنى رسالة من المشير أفزعتنى .

□

افتتاح مؤتمر الاحزاب بمشاركة المؤتمر الشعبي

النواب اليمنيون يطالبون الحكومة بتقرير أمني

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ قرر مجلس النواب اليمني في جلسة عقدها امس تكليف الحكومة مجدداً تقديم تقرير متكامل عن الاوضاع الامنية والاجراءات المتخذة في مواجهة الحوادث السابقة والنتائج التي توصلت اليها الاجهزة الامنية ومناقشة هذا التقرير في جلسة خاصة يعقدها المجلس الثلثاء المقبل.

وكان نواب تحدثوا في جلسة امس لابداء رأيهم وملاحظاتهم على الاوضاع الامنية مؤكدين اهمية تقديم الاوضاع الامنية السائدة في الجمهورية وايجاد المعالجات المسؤولة واللازمة لكل الظواهر والحالات المخلة بالامن والنظام العام والكشف عن مرتكبي الجرائم باشكالها وصورها المختلفة والاعلان عنها واحالة منفذيها ومدبريها الى القضاء.

على صعيد آخر عقد «مؤتمر الاحزاب والتنظيمات الجماهيرية» جلسته الاولى امس في قاعة الشوكاني، وغصت القاعة بالاف المشاركين وحضرها عدد كبير من اعضاء السلك الديبلوماسي العربي والاجنبي.

وافتتح المؤتمر السيد محمد علي ابو لحوم رئيس الحزب الجمهوري وسلم رئاسة الجلسة الى المشير عبدالله السلال، اول رئيس للجمهورية اليمنية.

والقى السلال كلمة شدد فيها على ضرورة المحافظة على الوحدة اليمنية وحمايتها.

بعد ذلك تحدث ابو لحوم فقال: «ينعقد مؤتمرنا اليوم تتويجاً لحوار ديموقراطي حاد ومناقشات مستفيضة هادفة وبناءة خلال سلسلة من الجلسات على مدى اسابيع متتالية منذ تعذر علينا التوصل الى اتفاق مع الاخوة في اللجنة القطرية للمؤتمر الوطني». واضاف: «رغم ما بذلناه من جهود مضنية ومحاولات جدية من اجل الوفاق بدليل تاجيل موعد انعقاد المؤتمر من ٢٨ الى ٣٠ ايلول (سبتمبر) ثم الى ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) بدافع الحرص على الوفاق الا ان ذلك كان من دون جدوى (...) وكان الهدف من وراء محاولاتنا تحقيق المصالحة والوفاق لتفادي خروج القلة عن اجماع الاكثرية وتفادي الفرقة والاختلاف وجمع الشمل وتوحيد الصفوف (...) ومع انهم اختاروا البقاء خارج هذا الملتقى الوطني الكبير فاننا سنظل حريصين على استقطابهم ومشاركتهم، كما اننا سنبقي باب الانضواء مفتوحاً امامهم للانضمام الينا متى شاؤوا، ويؤسفنا حقاً ان يكونوا غير مشاركين وغير موجودين معنا اليوم».

واعتبر «ان علينا جميعاً ان ندرك ان تحقيق الوحدة الوطنية يتطلب اولاً نبذ التصنيفات التي تفرق ولا توفق والابتعاد عن التراشق بالتهم والكف عن المهاترات مع من يخالفنا في الرأي او في المواقف تجاه اي قضية خلافية قابلة للاجتهاد... وعلينا ان ندرك ان ثمة خيطاً رفيعاً يفصل بين نقد يستهدف السلطة من دون ان يسيء الى مصلحة الوطن وبين نقد يضر بالوطن بحجة استهداف السلطة، سواء صدر عن قصد او من دون قصد».

وتحدث باسم المؤتمر الشعبي العام وهو احد الحزبين الحاكمين الدكتور عبدالهادي الهمداني، نائب مدير الدائرة السياسية الخارجية في الحزب، وقال: «ان المؤتمر الشعبي العام كان ولا يزال يدعو الى ضرورة الحوارات المشتركة بين القوى السياسية كاسلوب امثل لحل الخلافات ايماناً منه بالخيار الديموقراطي وباهمية ترسيخ التجربة الديموقراطية سلوكاً وممارسة.. كما سعى بكل الوسائل من اجل توحيد الحركة الوطنية شعوراً منه بمسؤوليته تجاه المهمات الوطنية المشتركة التي تستوجب من جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية العمل المشترك من اجل ترسيخ دعائم الوحدة وآفاق الدولة اليمنية الحديثة على اسس ديموقراطية».

ولوحظ ان ممثلين للحزب الاشتراكي حضروا افتتاح المؤتمر الا ان اياً منهم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت الكويتية

التاريخ : ١١ [illegible] ١٩٩٣

تقرير اخباري

«صوت الكويت» في صنعاء تتابع صراع «الاخوة الأعداء»

عقدة «القوات المسلحة» تحكم الموقف والبيض يتهم رئيسه شخصياً بمحاولة اغتياله



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ١٩٩٢

صنعاء ـ نهاد نعمان:

جولة واحدة في شوارع صنعاء، أو إحدى المدن الرئيسية في اليمن تعطيك انطباعاً فورياً عن الاجواء المتوترة التي تسود البلاد هذه الأيام. ويصف البعض الأوضاع بأنها خطيرة فعلاً نظراً لما تحمله من هموم وأزمات تتعلق بقرب انتهاء الفترة الانتقالية وبدء الاستحقاقات الانتخابية في ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

وفي هذه المساحة القصيرة الفاصلة بين الفترة الانتقالية التي حددتها اتفاقية ٣٠ نوفمبر الوحدوية ١٩٨٩، وبداية العملية الانتخابية لأول مجلس تشريعي منتخب لدولة الوحدة، يظهر أول الصراعات المتعطشة للتضحية بكل شيء لمواجهة الاستحقاق الانتخابي، بما يستحق عنوان «الاخوة الأعداء».

وقد بدأ عدد الذين يتعرضون لحوادث الاغتيال السياسي يرتفع كلما اقترب موعد انتهاء الفترة الانتقالية. وبدأت الاستعدادات والاستنفارات لاجتياز المرحلة في ظل أزمة اقتصادية خانقة، وانفلات كامل للأمن، وفوضى عارمة في الشارع، نظراً لفقدان إرادة الاصلاح وتصحيح الأمور لدى السلطة السياسية التي لم يدم أمد وفاقها في تقاسم السلطة، حتى دبت الخلافات والصراعات فيما بينها وباتت تخشى التقسيم!

ويمكن أن يدور التساؤل حول نوع الصراع الدائر بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام، وهما الحزبان المتحالفان والمتصارعان في الوقت نفسه القابضان على السلطة في الجمهورية اليمنية بموجب الاتفاقات الوحدوية. والأمر الواضح في هذه المسألة ان الجيش يمثل في الحقيقة عقدة الموقف السياسي كله، وكل ما يدور في الساحة اليمنية من صراع سياسي وضجيج اعلامي وردود فعل متفاوتة، وحوادث عنف واغتيالات سياسية تصب في مجملها أو تتأثر بعقدة القوات المسلحة.

والواقع ان نتائج الصراع الحالي واتجاهها نحو الحسم أو التبريد، ونحو التشطير كما يخشى البعض أو تعزيز الوحدة، أو نحو اجراء الانتخابات أو الرجوع عنها... كل ذلك وغيره من الأمور المرتبطة بآفاق المستقبل بعد انتهاء الفترة الانتقالية ـ بحسب آراء المراقبين ـ يرتبط بصورة أساسية بموقف القوات المسلحة وموقف الآخرين منها، وبدرجة أساسية موقف الحزبين الحاكمين.

أسباب هذه العقدة اختصرها سياسي يمني في حديث له مع «صوت الكويت» فقال بالحرف الواحد انه: «التحزب السياسي» في القوات المسلحة. وهذه العقدة هي حجر الزاوية في دستور الجمهورية اليمنية الذي وضع عام ١٩٨١ والذي حرم الحزبية داخل القوات المسلحة كمعادلة لاطلاق الديمقراطية والتعددية السياسية والتنظيمية. لكن المشكلة ان كلا الحزبين الحاكمين لا يحترمان الدستور ولذلك فانهما بدلاً من دفع اعضائهما

(التتمة في الصفحة ٦)



الحزبيين للاستقالة من القوات المسلحة يبنيان بإصرار مواقعهما السياسية ونفوذهما الحزبي داخل المؤسسات العسكرية للحفاظ على مقاليد الحكم.

والواقع ان الارتباط أو الولاء الحزبي ليس النموذج الوحيد لنقل عدوى الصراع السياسي الى المجابهة العسكرية أو الحسم بواسطة القوة، بل هناك أيضاً الولاء المناطقي في ظل انعدام قوات مسلحة وطنية. وكذلك الخلاف الذي يتخذ طابع الصراع حول إعادة تنظيم القوات المسلحة، حيث لم يتفق الشريكان «الحزب» و«المؤتمر» على صيغة مرضية ومقبول بها من الطرفين. ويمكن أن نضيف الى هذا وذاك الجدال الدائر حول اخراج معسكرات الجيش من العاصمة صنعاء. ولا تستطيع الأطراف اليمنية حتى الآن تجاوز عقبة القوات المسلحة، فهي تبدو في بلد متخلف كاليمن لم يلبس الرداء الديمقراطي إلا في وقت قريب من عناصر السيطرة على السلطة، بل اهم عنصر فيها.

كان «ستالين» هو الذي قال: «كم دبابة يملك البابا؟» عندما قيل له بأن بابا الفاتيكان مستاء منه. والمغزى من هذا السؤال واضح جداً، فمن يملك القوة يستحق الاهتمام به، وإعطاء وزن لحنقه او استيائه وإذا اسقطنا هذه الواقعة على اوضاع اليمن حالياً مع اختلاف الظروف والأطراف الأقل شأناً، يمكن القول ان علي سالم البيض المعتكف في عدن والذي يرفض العودة الى صنعاء منذ عدة أشهر، سواء هو أو الذين معه ـ لا يملكون من اوراق الضغط سوى السيطرة على القوات المسلحة الجنوبية. ولولا ذلك لكان من السهل حسم الصراع السياسي منذ وقت مبكر!

وربما ان السيطرة على هذه القوة هو ما يبرر اضطرار الطرف الآخر «المؤتمر» الى المهادنة والى تقديم التنازلات الى حين امكانية تجاوز هذه العقدة. بخلاف ذلك تعتبر احتمالات الحل السياسي ممكنة برغم ان نائب الرئيس أعلن من مقر اعتكافه في عدن انه «لم يعد وقت سوى للانتخابات» بما يعني انه لم تعد هناك من امكانية للتلاقي مع المؤتمر!

والأبعاد الأكثر خطورة في هذا الصراع، كما قال لي سياسي يمني قريب من موقع الأحداث، هو ما بدأ يلوح في الأفق ويتم التلميح اليه وهو إمكانية استخدام القوة ليس لحسم الصراع السياسي في داخل الوطن الواحد (الرخو العود) فحسب، وانما من أجل ما هو أخطر من ذلك وهو العودة الى الانفصال من جديد.. وهو ما يعني لليمن ولليمنيين الكارثة بعينها، أو «أم الكوارث» كما يسميها البعض ممن يطلقون النكت في صنعاء ليكون وقع الكارثة عليهم خفيفاً في هذه الأجواء المنذرة بالخطورة الشديدة.

ويعترف مسؤول يمني رفض ذكر اسمه ان حنق البيض ورفضه العودة الى العاصمة صنعاء واحتفاله هناك منفرداً بذكرى ثورة ٢٦ سبتمبر (ايلول) في عدن، ليس بعيداً عن مثل هذا المشروع الخطير ـ أي الانفصال!.

والنموذج الانفصالي بالطبع ما زال له معجبون داخل اليمن وخارجها. وفي مقدمتهم العناصر والتيارات الطائفية مثل الدكتور عبدالرحمن البيضاني وقوى انفصالية وملكية وعناصر عرفت سابقاً بالقوى الثالثة وبعض سلاطين الجنوب السابقين.

ويمكن ان نذكر هنا تحديداً المقالة الخطيرة التي نشرها الدكتور عبدالرحمن البيضاني بتاريخ ٩٢/٩/١٥، في مجلة (الوحدة)، التي يصدرها التجمع القومي في القاهرة والتي يعلن فيها تأييده لمواقف البيض ويشيد فيها بتجربة الحزب الاشتراكي اليمني الثورية حيث يعتبرهم اضافة مهمة الى معتنقي المذهب الشافعي في صراعهم ضد سيطرة الزيود! والمحزن ان نائب الرئيس علي البيض يقع في هذا التصور الخاطيء ولو من باب النفي أو الرفض، في الوقت الذي يقدم فيه مادة خصبة، لاعداء الوحدة، مرشحة للمزيد من تأجيج الصراعات السياسية بهذه الصيغة الأخيرة.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ اكتوبر ١٩٩٢

وهذا التشطير في ممارسة الصراع في اليمن تتولاه حالياً صحيفة «صوت العمال» الاسبوعية الصادرة في عدن، فقد نشرت مقالاً خطيراً في صفحتها الأخيرة في عددها ليوم الخميس ١٩٩٢/٩/١٧ بقلم «سليم عابد»، يتهم فيه صراحة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بممارسة الأساليب الملتوية، وبعدم تنفيذ الاتفاقات الوحدوية، وبمحاولة اغتيال نائبه علي البيض شخصياً واغتيال الآخرين الذين تعرضوا لحوادث الاغتيال مؤخراً في صنعاء وغيرها من المدن اليمنية. والبعض يتهم البيض شخصياً بأنه وراء كتابة المقالة في «صوت العمال» ويتخفى تحت تسمية مستعارة.

بعض الذين ذهبوا مؤخراً الى عدن لإقناع البيض بالعودة الى صنعاء فشلوا في مهمتهم وآخر هؤلاء الدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية وعلي محسن الأخ غير الشقيق للرئيس علي عبدالله صالح، وحيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء الذي ذهب بتكليف من المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني لكنه الآخر عاد بخفي حنين.

ما بات مؤكداً هو ان علي البيض يرفض العودة الى صنعاء رفضاً قاطعاً كما جاء في مقابلته مع صحيفة (الحياة) في عددها الصادر ٣ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٢، وذلك في إطار سعيه لضمان موقعه كنائب للرئيس بعد انتهاء الفترة الانتقالية بصرف النظر عن نتائج الانتخابات.. وفي نفس الوقت ضمان مواقع هامة لحزبه في مفاصل السلطة مثل البرلمان، رئاسة الوزراء، وعدد من الوزارات المفصلية كالدفاع والخارجية والنفط والادارة المحلية والمالية. كما يحاول الاشتراكي، الوصول الى شكل معين من التحالف او التنسيق مع شريكه في السلطة (المؤتمر) في الانتخابات القادمة بما يؤمن له ولحزبه عدداً معقولاً من الدوائر الانتخابية وعلى الأخص في المحافظات الجنوبية.

لكن السؤال الذي يبرز هنا، هل ان المؤتمر والرئيس علي عبدالله صالح سيمكنان البيض من تحقيق هذه الشروط؟!

تقول مصادر المؤتمر الشعبي العام: ان المؤتمر لا يمانع من ضمان موقع نائب الرئيس وعدد معقول من مفاصل السلطة لعلي البيض ومن معه. ولا يمانع من التنسيق في الانتخابات، واكثر من هذا يوافق على دمج المؤتمر والحزب في كيان سياسي واحد، وهو ما يرفضه البيض خشية الابتلاع.. ولكن حسب هذه المصادر نفسها، فإن المؤتمر لا يوافق على التحالف بصيغة «تحالف انتخابي» يضم قوائم ترشيح واحدة لأن في ذلك حسب رأيه، خطورة على الطرفين معاً.

ويبدو «المؤتمر» وهو حزب الرئيس علي عبدالله صالح، واثقاً بانه سيضمن لنفسه في الانتخابات غالبية مقاعد المجلس النيابي الجديد أي حوالي (١٥٢ مقعداً من اصل ٣٠١). وفي رأي المؤتمر ان هذا سيضمن له الحماية مستقبلاً سواء من شريكه الحالي «الاشتراكي» أو من منافسه المحتمل «الاصلاح» وهو تحالف يمثل مشائخ القبائل والتيارات الدينية، ويرأسه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر شيخ مشائخ قبائل حاشد، أو من أية قوى سياسية أخرى قد تصعد في المستقبل.

وصرح لي مصدر سياسي قريب من اجواء الانتخابات بان خوف «الاشتراكي» من الانتخابات متعدد الوجوه فهو يعرف انه لن يكسب كثيراً في المحافظات الشمالية، كما انه يواجه معارضين أقوياء في المحافظات الجنوبية التي كانت معقله الرئيسي حتى قبل الوحدة، ويخشى الحزب ان لا يحقق نجاحاً انتخابياً يضمن له التفوق خاصة ان بعض التقديرات الراهنة لا تعطي للحزب أكثر من ٢٥ مقعداً على صعيد الجمهورية كلها.. ولهذا فإن الحزب الاشتراكي يصعد الصراع السياسي ويستخدم كل الأوراق من اجل الحيلولة دون خسارته في الانتخابات التي ستكون بمثابة «فضيحة سياسية» ويسعى بشتى الوسائل لتمديد الفترة الانتقالية وتأجيل الانتخابات، وفي حال عدم تمكنه فقد يقبل بالتحالف مع المؤتمر، وقد يقبل بالدمج الفوري بعد ان قبل مؤخراً بالدمج في المستقبل (بنهاية ١٩٩٣).

٣٣٤٤٢٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١١ [illegible] ١٩٩٢

وفي حالة عجزه عن تحقيق أي من هذه المحاولات فلا يستبعد ان يدفع بمزيد من التصعيد والتوتير سعياً نحو إجبار الطرف الآخر على الغاء الديمقراطية وتأجيل موعد الانتخابات واعلان حالة الطوارىء.

وفي ظل هذه الاجواء المتوترة تتوافر المعلومات حول امكانية وقوع المزيد من أعمال العنف والاغتيالات مع اقتراب موعد الانتخابات أو مع قرب انتهاء الفترة الانتقالية بهدف إشعال الفتنة وعلى الأخص بين الحزب والمؤتمر.. ويقف الامن حتى الآن عاجزاً عن اكتشاف الجهة التي تقوم بتعكير صفو الأمن.

وحتى موعد الانتخابات فإن الوضع اليمني مفتوح على كل الاحتمالات.. وبرغم ما يردده الحزبان الحاكمان من احتكامهما الى صناديق الاقتراع في الانتخابات اليمنية، إلا أن الحقيقة ان الحزبين الحاكمين قد لا يحظيان بالتأييد الكافي من معظم الشعب اليمني الذي تحول اهتمامه الى (الغذاء) و(الأمن) المفقودين في الواقع، وقد يكونان أي الغذاء والأمن هما «المرشحان» اللذين يعطيهما صوته المواطن اليمني الناقم على حكم الشريكين الحزب والمؤتمر بسبب انتزاع الأمن والاستقرار من حياته، ولهذا فقد يطيح بهما في صناديق الاقتراع، ويأتي بمفاجآت جديدة في الانتخابات تحمل قوى أخرى الى السلطة لا يمكن الحكم بدونها إلا إذا تعرضت الانتخابات للتزوير وهو امر محتمل جداً.

وفي عدن (عبدالرحمن خبارة) شمل أمس اضراب عام المحافظات الجنوبية اليمنية كافة وكذلك المحافظات الشرقية، وامتد من عدن الى حضرموت وذلك احتجاجاً على الاعتقالات الكيفية لأكثر من ستين مستأجراً ومنتفعاً قام بها محافظ محافظة لحج السيد «الأعجم»، بعد أن رفض المنتفعون والمستأجرون تسليم مفاتيح حوانيتهم ومطاعمهم ومحلاتهم التجارية للسلطة. وطالبت جمعية حضرموت، في بيان لها، مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والبرلمان بالتدخل السريع لاطلاق المعتقلين فوراً وبدون تأخير. وجاء في تصريح لرئيس جمعية عدن للمستأجرين السيد احمد باحميش لـ «صوت الكويت» قوله «انني أقدم شكري لجريدة «صوت الكويت» الدولي على اهتمامها بتغطية اضرابنا التضامني مع اخواننا المعتقلين في سجون لحج وصبر. وقال في تصريحه «وفي حالة عدم استجابة السلطات بالافراج عن المعتقلين وتحقيق مطالبنا العادلة فإننا سنعلن الاضراب ومن جديد».

افتتاح أعمال مؤتمر الأحزاب اليمنية برئاسة السلال

مشاركة المؤتمر الشعبي تضعف فعاليته في التضامن مع الاشتراكي

صنعاء: من حمود منصر

بدأ مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية اليمنية اعماله امس في صنعاء، بمشاركة التجمع اليمني للإصلاح وحزب البعث (جناح العراق)، والحزب الجمهوري، وعدد من الاحزاب الصغيرة، وبعض المنظمات الجماهيرية والابداعية والنقابات، وحضر ـ بصفة مراقب ـ ممثلون عن المؤتمر الشعبي العام (الشريك في الحكم)، بينما اصر الحزب الاشتراكي اليمني (الشريك الآخر) على موقفه بالبقاء بعيداً عن المؤتمر. والقى الشيخ محمد علي ابو لحوم ـ رئيس الحزب الجمهوري ـ ومنسق سكرتارية اللجنة التحضيرية للمؤتمر ـ كلمة اكد فيها ان انعقاد المؤتمر يأتي تتويجاً لحوار ديمقراطي جاد، ومناقشات هادفة على مدى عدة اسابيع، تعذر خلالها التوصل الى اتفاق مع كتلة المؤتمر الوطني.

وأوضح ان تأجيل موعد انعقاد المؤتمر مرتين «كان بدافع الحرص على الوفاق، ومحاولة لتحقيق «وحدة وتماسك كل القوى والعناصر الوطنية والاجتماعية، على قاعدة الثوابت والأسس الكفيلة بتكريس وحدة الوطن وتعزيز الديمقراطية». وأكد ضرورة العمل دوما لتقييم التجربة الديمقراطية اليمنية، لاستئصال الأخطاء والسلبيات، وتعزيز الايجابيات.

وقال ان الولاء الوطني يعتمد على الاخلاص في خدمة الشعب، وليس على موقع الشخص او التنظيم في الحكم او في المعارضة. وأشار الى أنه لا يحق لأحد ان يطعن في وطنية غيره لمجرد الاختلاف في الرأي او الفكر او الموقف، لأن «الولاء لله والوطن»، وهو «اكبر من كل الاحزاب مجتمعة».

وأشار ابو لحوم الى ضرورة اقرار ميثاق عمل سياسي، يكون بمثابة عقد وطني ملزم لكل الاطراف المشاركة فيه، تحدد على ضوئه خطوات اجراء انتخابات حرة ونزيهة وآمنة، وتناقش القضايا الملحة التي تفرضها الظروف الراهنة في اليمن، وفي مقدمتها قضية الأمن، والحالة المعيشية التي يعاني منها المواطن، لتأمين الانتقال من مرحلة «الشرعية الاستثنائية» الى مرحلة «الشرعية الدستورية».

وتحدث في الاجتماع كل من عبد الله محسن الأكوع ـ عضو التجمع اليمني للاصلاح ـ والدكتور عبد الهادي الهمداني ـ عضو اللجنة الدائمة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام، والمتحدث الرسمي باسم مؤتمر الاحزاب ـ فأكد الاكوع ان الاحزاب والمنظمات اليمنية وجدت نفسها امام مسؤولية تاريخية، للاتفاق على ثوابت تتضمن ان الاسلام عقيدة وشريعة، وان الوحدة اليمنية هي خيار الشعب الوحيد وضمان تقدمه واستقراره، وان النظام الجمهوري هو الصيغة المثلى للحكم، من اجل تحقيق العدل والمساواة والشورى.

وأوضح ان المسؤولية ـ بعد الفترة الانتقالية ـ «ستكون مشتركة بين عدد من القوى والاحزاب الوطنية، ولن تنحصر في حزبين فقط». ودافع عن ايجابيات التعددية الحزبية، وقال انها «ليست عمالة او ارتزاقاً، ولا خدمة لمصالح اجنبية على حساب المصلحة الوطنية». وأوضح ان «التنسيق مع الاحزاب المتشابهة في البرامج والأهداف في العالمين العربي والاسلامي هو من اجل التقريب في وجهات النظر، وصولاً الى تحقيق الوحدة العربية والاسلامية الشاملة».

وقال الهمداني ان «الديمقراطية هي الرد العملي الحاسم على العنف، والانتخابات الحرة النزيهة هي البديل الأنسب للخروج من دائرة الصعوبات التي تواجه النظام السياسي اليمني». وطالب الاحزاب بتحمل مسؤولياتها، وشدد على اهمية الحوار «بأسلوب حضاري بعيد عن المهاترات والمزايدات»، و«المحافظة على الوحدة والديمقراطية، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية ومحاربة الفساد».

وأكد ان «المؤتمر الشعبي مازال يعتقد في اهمية عقد مؤتمر وطني لكافة القوى السياسية اليمنية، تعبيراً عن القواسم المشتركة، وللإسهام في «عبور المرحلة الانتقالية في جو من الوفاق الوطني والسلام الاجتماعي».

وكان المشير عبد الله السلال ـ اول رئيس للجمهورية العربية اليمنية ـ قد ترأس الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، والقى كلمة دعا فيها جميع الاحزاب والمنظمات والشخصيات اليمنية ـ بمن فيهم الرئيس ونائبه ـ الى التضامن والاتحاد للعمل على نهضة اليمن، والتنافس لتحقيق مصلحة الشعب بما يعزز الثقة بين افراده.

وفي تصريح لـ «الشرق الأوسط»، اكد يحيى الشامي ـ عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ـ ان عدم مشاركة حزبه في أي من المؤتمرين ـ المؤتمر الوطني ومؤتمر الاحزاب والمنظمات ـ يستهدف تمكين الحزب من البقاء على الحياد، ومواصلة جهوده للوساطة وتوحيد المواقف من اجل مصلحة الوطن.

وقال: «سنواصل جهودنا مع المؤتمر الشعبي العام لتحقيق الوفاق الوطني». ولكن المراقبين يعتبرون ان مشاركة المؤتمر الشعبي في المؤتمر ـ ولو بصفة مراقب ـ تضعف دوره في هذا الشأن. وجدير بالذكر ان المؤتمر الشعبي كان قد اعلن عدم مشاركته في المؤتمر تضامناً مع الحزب الاشتراكي، ولكنه لم يلتزم بذلك في نهاية الأمر.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٢

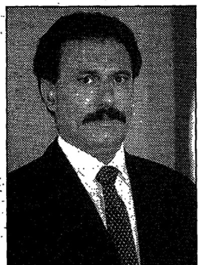
الصناديق تقرر شرعية الأحزاب اليمنية

□ صنعاء - يوسف الشريف:

فيما عدا الحزبين الحاكمين وشريكي صنع الوحدة: حزب المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكي، لم يبادر أى من الاحزاب الجديدة «٤٦ حزبا» الى التقدم بأوراق اعتماده حتى الآن على ساحة التعددية الديمقراطية ومن هنا تاتى الاشكالية الأولى للانتخابات النيابية المقرر أن تجرى فى اليمن فى نوفمبر المقبل، ويأتى السؤال ملحا بلا جواب قاطع حول مستقبل هذه الاحزاب. وهل يتم اجازة شرعيتها السياسية بأثر رجعى فى أعقاب الانتخابات النيابية وفرزها عبر صناديق الانتخاب، ام قبل اجراء الانتخابات عبر لجنة الاحزاب؟!

الاشكالية الثانية التى تطرحها الفترة الانتقالية ثارت فى ضوء تأخر لجنة الانتخابات برئاسة القاضى عبدالكريم العرشى عن انجاز مهامها كاملة فى وقت مبكر، الأمر الذى اثار قلقا عاما بين الاحزاب حول ضمانات وسلامة وحيدة الانتخابات والاتفاق فيما بينها على الثوابت السياسية الملزمة وتعاونها فى محاضرة السلبيات المتوقعة للعنف والبلبلة وكل مظاهر الخروج على النص الديمقراطى.

وقد نجحت تلك المحاولات فى البداية عبر تجمع عدد من الاحزاب القديمة والتى انبثق عن اجتماعاتها ما يسمى بلجنة الاحزاب والمنظمات الجماهيرية، ومن خلال توالى الاجتماعات طرح التفكير فى الاعلان عن ميثاق وطنى للمرحلة الانتقالية، الا أن التيار الاسلامى حاول أن يفرض توجهاته الخاصة، فيما رأت أحزاب اخرى انتقاء صلاحيات الميثاق الوطنى باعتباره حجرا على التعددية السياسية. ازاء هذا التلكؤ وتعدد الآراء والخلافات ادركت بعض الاحزاب ان اللجنة لا تلبى طموحاتها السياسية فكان اتفاقها على العمل منفردة والدعوة إلى قيام «المؤتمر الوطنى» وانتخاب عبدالله الجفرى رئيس حزب رابطة امناء الجنوب سابقا أمينا عاما. وهكذا تفرق التوجه السياسى الى لجنتين للأحزاب، كل منها تطرح نفسها بديلا عن الاخرى، فيما نشطت الاحزاب الرئيسية الثلاثة:



الرئيس على عبد الله صالح

حزب المؤتمر والاشتراكي والاصلاح الى عقد اجتماعات خاصة كانت بدايتها مساء الثلاثاء الماضى فى منزل أحمد الحجرى، وقد مثل المؤتمر يحيى العرشى ومثل الاشتراكى جار الله عمر والاصلاح الشيخ عبدالمجيد الاندانى زعيم التيار الاسلامى، حيث جرى الحوار حول ضمانات وسلامة الانتخابات. غير أن خلافا شكليا ثار فى اعقاب الاجتماع الأول، عندما طرح جار الله عمر ممثل الحزب الاشتراكى اصدار بيان يشير إلى عقد الاجتماع ومضمونه واهدافه، لكن الشيخ الزندانى اعترض على اصدار البيان، وأن تتواصل اجتماعات الاحزاب الثلاثة سرية بدعوى عدم استفزاز الاحزاب الاخرى واستنفارها للمواجهة، بينما فسر ممثلو المؤتمر والاشتراكى ذلك برغبته فى أن تظل جماهير حزب الاصلاح فى حالة تعبئة وشحن عقائدى فى مواجهة الحزبين، وهكذا تم الاتفاق على تأجيل ذلك الخلاف الثانوى واعادة بحثه مستقبلا.

الاشكالية الثالثة وتتعلق بقائمة من الشكوك والمخاوف التى تثيرها الأحزاب ازاء انجاز



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٢

الانتخابات النيابية فى موعدها، وان كان بعض الاحزاب الجديدة يطالب بتأجيلها بدعوى انها لن تتمكن من طرح برامجها وتنظيم قواعدها وتوثيق علاقاتها الجماهيرية خلال ماتبقى من الفترة الانتقالية، بينما رجحت شكوك احزاب اخرى تسويف الحكومة فى عقد الانتخابات وتأجيلها لأسباب تتعلق بالخلافات القائمة بين القيادة السياسية لحزب المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى حول الخطة الأمنية فى مواجهة ظاهرة التفجيرات والاغتيالات السياسية، لكن الفريق على عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة حسم الموقف هذا الأسبوع مؤكدا على أجراء الانتخابات في موعدها.. وربما قبل موعدها حتى لا يواجه اليمن بفراغ دستورى، وقال ان لجنة الانتخابات فرغت من معظم المهام التى اسندت اليها ولم يتبق سوى تحديد الدوائر الانتخابية، مشيرا إلى أن ألانتخابات سوف تتوافر لها كافة ضمانات الحرية والنزاهة والحياد عبر تشكيل لجان منتخبة للاشراف على الانتخابات تضم كل منها ممثلين عن المرشحين تحت اشراف محكمة قضائية. وحول نسبة الأصوات الحائزة على شروط الانتخابات، اثارت بعض الأحزاب شكوكا حول انخفاض عددها فى ضوء ظروف الأمية والتخلف وعدم استخراج شهادات الميلاد أو استخراج بطاقات الهوية، وضعف التسجيل بالتالى فى قوائم الناخبين إلا أن الحكومة واجهت تلك الشكوك بأن نسبة ادلاء المواطنين بأصواتهم خلال عملية التصويت على دستور الوحدة كانت مرتفعة جدا، ثم إن ٨٠ فى المائة ممن لهم حق التصويت يتسلمون رواتب من الدولة، بمعنى أنهم يحملون بطاقات هوية رسمية.

وفى النهاية تبقى الاجابة معلقة حول شكوى الاحزاب الجديدة التى تطالب بتأجيل الانتخابات، حتي يتيسر لها طرح برامجها، حيث يرى المراقبون أن الخيار الانتخابى لاتزال فى ظروف وأوضاع اليمن المتخلفة، قائما على شخص المرشح أو وزنه الاجتماعى فى كل دائرة لا على البرامج الحزبية.



المصدر : الوسط
الاخذ فيه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ تموز ١٩٩٢

عمان: حركة «شباب النفير» خططت لنسف سفارات اميركا وبريطانيا وفرنسا

■ عمان – فيصل الشبول

تطورات قضية «حركة شباب النفير الاسلامي» التي يحاكم فيها النائبان ليث شبيلات ويعقوب قرش بتهمة العمل على قلب النظام الاردني، مرشحة لاحداث «أزمة سياسية» بين الاردن وبعض الجهات الخارجية. فقد تبين لمحكمة امن الدولة التي تنظر في هذه القضية الآتي:

• ارتباط حركة «شباب النفير» بحركة أخرى تدعى «لجنة أبناء الشهيد رمضان البنا» الممولة من حركة فتح.

• ادعاء الشهود وجود علاقة بين النائب يعقوب قرش المتهم الرئيسي في القضية والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

• وجود علاقة مباشرة بين الحركة والجبهة الشعبية – القيادة العامة بقيادة احمد جبريل، وعقد لقاءات متكررة بينهما في دمشق وتمويل مالي كان يصل عن طريق احد البنوك في عمان.

• الحركة كانت تستهدف السفارات الاميركية والبريطانية والفرنسية في عمان لتفجيرها.

• ضبط اسلحة جديدة وبيانات سياسية تدعو للدخول في معركة ضد بعض الانظمة.

وتحاول النيابة العامة اثبات التهم السبع الموجهة الى المتهمين الأربعة وهم النائبان شبيلات وقرش وأحمد الأيوبي وعبدالحميد ادكيدك، في حين يحرص الدفاع على نفي التهم الموجهة الى موكليه. وبعد جلسات عدة للمحكمة حضرتها «الوسط» اتضحت الأمور الآتية:

• رفض كامل لوكلاء الدفاع عن النائب ليث شبيلات لجميع التهم المنسوبة اليه، باستثناء اقتناؤه لسلاح شخصي من دون ترخيص. والمعلوم ان شبيلات متهم بالعمل على قلب نظام الحكم وحيازة الاسلحة والمفرقعات.

• محاولة وكلاء الدفاع عن النائب قرش اثبات عدم مسؤوليته في القضية.

• اعتراف المتهمين الثالث والرابع ووكيلهما بالتهم المنسوبة اليهما باستثناء تهمة العمل على قلب نظام الحكم.

- المعركة القانونية بين النيابة العامة ووكلاء الدفاع بدأت منذ جلسة المحكمة الاولى حيث طعن المحامون بلائحة وقرار الاتهام باعتبار ان المعلومات الواردة فيهما اخذت من شهود بموجب تحقيقات اجرتها المخابرات وليس من قبل النيابة العامة، في حين اكد المدعي العام انه لم يبن تحقيقاته على ما ورد في اقوال الشهود والمتهمين الثالث والرابع لدى المخابرات.

وأفاد شهود النيابة العامة العشرون امام المحكمة ببيانات جديدة. فأحدهم افاد بأن المتهم الثالث الايوبي ابلغه ان التنظيم مدعوم من السيد ياسر عرفات. واعترف آخر بسفره الى دمشق حاملاً رسالة شفوية من قرش الى احمد جبريل والتقى اثنين من مسؤولي القيادة العامة في مخيم اليرموك في دمشق. اما أبرز اعترافات الشهود فهي ما قاله الشاهد محمود تيم الذي يعمل موظفاً في دائرة الشؤون الفلسطينية بوزارة الخارجية. فقد افاد بأنه عمل مع المتهمين الأيوبي وادكيدك في «لجنة ابناء الشهيد رمضان البنا» والمسؤول عنها المدعو زهير مناصرة منذ عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩١ حيث اخبره الأيوبي بأن مناصرة اوقف الدعم المالي للجنة. وطلب منه المتهمان الايوبي وادكيدك عرض الموضوع على النائب يعقوب قرش «من اجل حل المشكلة عند "أبو عمار" او أي جهة ثانية». وبالفعل ذهب الثلاثة الى منزل قرش فوعدهم بالمساعدة. وفي ثالث لقاء معه طرح قرش فكرة انشاء «تنظيم ديني اسلامي جديد يحمل اسم شباب النفير

١٢٣٨



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ آب ١٩٩٢

الاسلامي يكون هو مسؤولاً عنه وأبدى استعداده للدعم المالي فوافقنا، وذلك من اجل تدريب شباب قادمين من الأرض المحتلة» ومن خلال البينات برز اسم المتهم الثالث احمد الأيوبي كأبرز عناصر هذا التنظيم اذ كان يدرب الشبان على صنع المتفجرات في متجره كما اخفى كميات من السلاح وأجهزة الفاكسميلي والطباعة في منزل انسبائه ولوحظ كذلك ان أياً من الشهود الذين عملوا في التنظيم لم يدّع معرفته المسبقة بالنائب شبيلات ولم تبرز في شهادات الشهود ما يشير الى علاقة احدهم بالتنظيم. غير ان مصادر النيابة العامة لمحكمة امن الدولة ذكرت لـ «الوسط» ان لديها ادلة على كافة المتهمين ستظهرها اولاً بأول، ومنها ما يؤكد تورط شبيلات في التنظيم. اما محامي شبيلات السيد ابراهيم بكر فقال لـ «الوسط» ان كافة البينات التي ظهرت في الجلسات الثلاث الاولى هي في مصلحة موكله.

ويولي النواب الاردنيون القضية اهتماماً خاصاً. وعلى الأخص نواب الكتلة الاسلامية (الاخوان المسلمون) الذين هدد عدد منهم بالاستقالة من مجلس النواب ثم قرروا العمل بالحوار وطلب مقابلة الملك حسين للتدخل من اجل تأمين الحياد التام لمحكمة أمن الدولة التي يتولاها قضاة عسكريون. ■



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١ أكتوبر ١٩٩٦

أنهت مؤتمرها بمشاركة ٢٢ حزباً و٤٩ منظمة

الأحزاب اليمنية تدعو الى انتخابات قبل ٢١ نوفمبر

□ صنعاء —
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اختتم مؤتمر الاحزاب والمنظمات السياسية في اليمن امس جلساته التي بدات السبت الماضي تحت شعار «من اجل حماية الوحدة اليمنية وترسيخ الممارسة الديموقراطية». وشارك فيه ٢٢ حزباً سياسياً و٤٩ منظمة جماهيرية.

وكان من ابرز القرارات التي اتخذها المؤتمر الدعوة الى اجراء الانتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وناقش المؤتمر في جلسته الختامية امس ميثاق العمل السياسي وورقة الانتخابات والورقة الامنية وتوصل الى القرارات الآتية:

١- اقرار ميثاق العمل السياسي.

٢- اقرار الخطوات التنفيذية لاجراء انتخابات حرة وآمنة.

٣- اقرار الورقة الامنية.

٤- التمسك بالنظام الجمهوري ومبادئ الثورة اليمنية وصون الوحدة اليمنية وتطوير الممارسة الديموقراطية القائمة على التعددية الحزبية ومبدأ التبادل السلمي للسلطة، واعتبار ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر اليوم الوطني للثورة اليمنية.

٥- تاكيد مبدأ الحوار الوطني الشامل في اتجاه تعزيز الجبهة الداخلية وتحقيق التضامن الوطني الشامل على قاعدة حماية الوحدة والديموقراطية.

٦- نبذ العنف بكل اشكاله وصوره والدعوة الى انجاز الدولة المدنية وارساء قاعدة المساواة امام القانون.

٧- تشكيل لجنة متابعة تمثل فيها كل الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الوطنية تتحمل مسؤولية متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية، كما تتولى تقديم كل جهد ممكن في اتجاه حل الخلافات بين الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والسعي الى تحقيق مبدأ الاجماع الوطني الشامل.

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٦

٨- اقر المؤتمر ضرورة اجراء الانتخابات البرلمانية الحرة والنزيهة قبل الفترة الانتقالية بوقت كاف على نحو يجنب البلد مغبة المخاطر الناتجة من الفراغ الدستوري. ويؤكد ان تقسيم الدوائر الانتخابية يجب ان ياخذ في الاعتبار المعايير التي تنسجم مع القانون.

٩- اقر المؤتمر ضرورة حل المشاكل الحدودية بين البلدان العربية والاسلامية بالطرق الاخوية التي تجسد التلاحم المصيري لابناء الامة العربية والاسلامية. ويثمن تثميناً عالياً اتفاقية الحدود بين اليمن وعُمان الشقيقة كخطوة رائدة ونموذج متقدم في هذا الطريق.

١٠- ضرورة قيام الاجهزة الاعلامية بدورها في تحقيق الاهداف المرسومة لها والامتناع عن عرض كل ما من شانه المساس بالقيم الاسلامية والاهداف الوطنية وقيمنا الاجتماعية الاصيلة، والقيام بالتوعية الصادقة بما يخدم الثوابت والمصالح الوطنية وخيارها الكامل ازاء كل اشكال التنافس السياسي والحزبي.

١١- الزام الحكومة ضرورة استكمال دمج القوات المسلحة بما يمثل الوحدة الوطنية ويمكنها من القيام بدورها في حماية الوحدة والديموقراطية بالشرعية الدستورية كي يبقى ولاؤها لله وللوطن وللثورة بعيداً عن كل اشكال الولاءات الحزبية والمناطقية والطائفية والعنصرية.

واقر المؤتمر على الصعيد الوطني، توصيات عدة من بينها:

١- الوقوف بحزم امام المسالة الامنية وايجاد الحلول والمعالجات لها. وتتحمل الحكومة واجهزتها المسؤولية كاملة في كشف مرتكبي حوادث الارهاب والعنف وكشف المحرضين ومن يقف وراءهم وتقديمهم الى محاكمة عاجلة وعلنية لينالوا جزاءهم الرادع.

٢- وضع الخطة الامنية موضع التطبيق والافادة من الجهد الشعبي كرديف مكمل للجهد الرسمي.



المصدر : صوت الكويت الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٢

الحملات مستمرة بين الحزبين في اليمن

التجمع الوحدوي يتهم السلطة بتهديد الحوار الوطني

عدن ـ صوت الكويت: دعا الحزب الاشتراكي اليمني والمنظمات السياسية والنقابية المؤيدة له الى الغاء الضغوط والممارسات التي استهدفت شق وحدة المنظمات الجماهيرية والى القبول بمبدأ الحوار لتحقيق وفاق سياسي في اليمن. جاء ذلك في مذكرة بعثتها امس هيئة المتابعة والتنسيق للمؤتمر الوطني، والتي تمثل الحزب الاشتراكي وتؤيده الى المشاركة في مؤتمر سياسي عام دعا اليه «مؤتمر الشعب العام» الحاكم من اجل الاعداد للانتخابات العامة ومعالجة القضايا الامنية وتوحيد الجيش وللخروج من النفق المسدود الذي وصلت اليه العلاقات بين الحزبين الحاكمين من جهة والرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض من جهة ثانية. وجاءت هذه الدعوة في وقت استمرت فيه الأزمة بين الحزب الاشتراكي ومؤتمر الشعب العام كما استمرت الحملات الاعلامية المتبادلة عبر الصحف التابعة لهما رغم اتفاق سابق على وقفها ابتداء من الاسبوع الماضي.

وتضم هيئة المتابعة والتنسيق عدداً من قادة الاحزاب المعارضة ويتمثل فيها الحزب الاشتراكي واحزاب اخرى من بينها التجمع الوحدوي اليمني الذي يتزعمه عمر الجاوي وعدد من المنظمات النقابية وهي تشكلت في «مؤتمر» عقد الشهر الماضي بعد ان تعذر عقد مؤتمر عام لجميع الاحزاب والفئات النقابية بسبب اعتراضات على تشكيل اللجنة المشرفة على الانتخابات من قبل الحزب الاشتراكي وانصاره. وقد انهى المؤتمر الوطني للاحزاب والمنظمات السياسية، برئاسة المشير عبدالله السلال اول رئيس لشمال اليمن، اعماله بعد ظهر امس بغياب الحزب الاشتراكي اليمني الذي اعتبر ان المؤتمر مؤتمراً (رسمياً) وليس ممثلاً للفئات السياسية المختلفة ولم يتوصل المؤتمر الى اتفاق بشأن القضايا موضع الخلاف بين الفرقاء. وطالبت هيئة المتابعة

التي حددت شروطها للمشاركة في مؤتمر مشترك مع الاحزاب والمنظمات اليمنية المؤيدة للحزب الحاكم في مذكرتها للمؤتمر المذكور «بقبول مبدأ الحوار على اساس السعي لاقامة فعالية لاحقة تحقق الوفاق السياسي بين كافة اطراف العمل الوطني».

وطالبت ايضاً بأن تكون وثائق المؤتمر الوطني المنعقد الشهر الفائت اساساً لهذه الفعالية ومعها اية وثائق اخرى تغني الحوار بشرط الا تلغي هذه الفعالية نتائج المؤتمر الوطني وقراراته وتوصياته.

واشترطت لتحقيق اللقاء عقد مؤتمر صحافي للاعلان عن الاتفاق على شكل ومضمون الفعالية المقبلة وكيفية التوصل اليها وتحديد موعد واسم هذه الفعالية.

وشددت الهيئة على ضرورة ان تترافق هذه المساعي مع «الغاء اية ضغوط او ممارسات استهدفت شق وحدة المنظمات الجماهيرية».

من جهته، وفي نداء الى منظمات المؤتمر الوطني المعارض، اصدر التجمع الوحدوي اليمني امس بيانا جاء فيه ان الاسلوب الذي يتخذه الحزبان لضرب الحوار الوطني وشق اعضاء المؤتمر الوطني ليس الا مقدمة للمزيد من ضرب الشرعية وتحويل البلاد الى ساحة احتراب وسخرية واستفزاز حتى لحلفائها.

ودعاهما للتخلي عن ممارساتهما الحالية واحترام جهود المواطنين بالامتناع عن التدخل في شؤون اعضاء المؤتمر الوطني وعدم منع الاخرين من عقد مؤتمرهم والكف عن تقديم الاقتراحات الرامية الى تمزيق الجبهة الداخلية باسم توحيدها.

وقد هاجم رئيس حزب التجمع الوحدوي اليمني عمر عبدالله الجاوي المؤتمر الذي انتهى امس واصفا اياه بأنه «المؤتمر الرسمي». ومنتقداً التسميات المهينة التي وجهت لمؤتمر الشهر الماضي من قبل الصحافة اليمنية الحزبية والمدعومة، على حد قوله.



المصدر : الشعب القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٢

الانتخابات تضع اليمن فى مفترق الطرق

إما انتخابات نزيهة تؤدى لإشتراك الأحزاب فى السلطة أو الكارثة

التجمع اليمنى للاصلاح (الاسلاميون) لايسعى للحصول على الأغلبية مراعاة لظروف اليمن وخوفا من درس الجزائر

□□

الاحزاب الرئيسية تعمل على تهدئة الأوضاع والتوصل إلى الوفاق الوطنى

□□

رسالة صنعاء

السيد الملاح

٣٠١٤٣٠



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٢

إن ما يحدث فى اليمن الشقيق خطير وينطوى على مفاجآت ودروس وعبر – فبعد أن حقق اليمن وحدته منذ عامين بعد صراعات وحروب دامية بين شطريه.. أى ما كان يعرف من قبل بـ جمهورية اليمن فى الشمال.. والجمهورية الشعبية الاشتراكية فى الجنوب.. يفاجىء اليمن اليوم العالم بانتهاج طريق الديمقراطية والتعددية الحزبية.. وينشغل حاليا بالاعداد لإجراء أول انتخابات برلمانية فى دولته الموحدة.. وفى موعد أقصاه ٢١ نوفمبر القادم.

التحدى الانتخابى

فهل ينجح هذا البلد الذى خرج شطره الشمالى من ظلام العصور الوسطى أثناء حكم الامامة منذ ٣٠ عاما فقط بثورة ٣٠ سبتمبر وخلع شطره الجنوبى نير الاستعمار البريطانى بثورة ١٦ أكتوبر.. هل ينجح فى انجاز انتخابات حرة ونزيهة فى ظل عوامل صعبة محبطة يجىء فى مقدمتها تنافس ٣ أحزاب كبرى وعشرات الاحزاب الصغرى وفى جو أمنى غير مستقر فقد شهدت البلاد خلال الأشهر الماضية سلسلة من الاغتيالات وعمليات التفجير طالت عددا من السياحيين ويقال ان الموعز بها اطراف خارجية تعتمد على عناصر داخلية مرتزقة.. كما تعمل القوى المضادة الخارجية لليمن ذات الامكانات الهائلة على احباط هذه التجربة التى ان كتب لها النجاح فسيكون لها انعكاسات ايجابية بعيدة المدى على بلدان المنطقة ذات الموقع الاستراتيجى الهام والغنية بالبترول والولادة دائما للاحداث الجسام؟

الخلاف بين الرئيس ونائبه

إن التحدى الذى يواجه اليمن كبير وهناك عوامل محبطة للنجاح.. فى مقدمتها الخلاف العلنى بين الرئيس اليمنى على عبد الله صالح، ونائبه على سالم البيض.. ومع أن هذا هو ثالث خلاف بين الاثنين إلا أنه يحدث فى وقت عصيب وأسبابه عديدة وخطيرة وخاصة أن الاثنين يتزعمان أكبر حزبين رئيسيين فى البلاد وهما يتقاسمان السلطة. فالأول يرأس المؤتمر الشعبى ويتزعم الثانى الحزب الاشتراكى ويرجع للاثنين فضل اتمام الوحدة. ويتهم النائب الرئيس بعدم تنفيذ بعض نصوص اتفاق الوحدة.. ومنها عدم سحب القوات المسلحة من المدن.. وعدم توحيد هذه القوات وضرورة انسحاب العسكريين من التنظيمات الحزبية. ويشكو على سالم البيض أنه أصبح يشارك فى الحكم بشكل رمزى ولا يؤخذ رأيه فى الأمور الهامة فأصبح «مجرد شىء للزينة»، على حد تعبيره ويلوم الرئيس على تدهور الأوضاع الأمنية ويقول» ان الأمر يقترب من نهايته ونحن على رأسه»، مشيراً بذلك إلى تهاون السلطات فى تعقب مدبرى حوادث الاغتيالات والانفجارات .. والأهم من ذلك فى رأى المراقبين فى صنعاء أن الخلاف ينصب أساسا بين الحزبين الحاكمين على الموقف من الانتخابات وكيفية التنسيق بينهما

الوضع الاقتصادى

ومن العوامل السلبية التى تواجه البلاد عشية الانتخابات الوضع الاقتصادى السيىء، فبسبب موقف اليمن فى حرب الخليج، قامت السعودية بطرد اكثر من مليون يمنى كانوا يعملون بها، والذين كانوا يحولون سنويا إلى وطنهم مليارا و٣٠٠ مليون دولار.. كما عمدت السلطات السعودية إلى وقف معونتها وحذت حذوها بقية دول الخليج وكان الاتحاد السوفيتى سابقا قد قطع من قبل معونته إلى الشطر الجنوبى (عدن) وتبلغ نحو ٥٠٠ مليون دولار سنويا كما لم يستطع الاقتصاد اليمنى البدائى أن يجد أعمالا للمهاجرين المطرودين فيدخلون فى عجلة الانتاج وهم يعيشون الآن فى معسكرات على الحدود، وضع مأساوى.. وكان محصلة ذلك أن حدثت موجة تضخم فبلغ سعر الدولار فى السوق الحرة نحو ٤٠ ريالا فيما لم يزد سعره الرسمى على ١٢ ريالا.

ورغم مضى عامين على قيام الوحدة بين شطرى البلاد فلم يتم دمج المؤسسات بموجب الاتفاق على تقسيم السلطة بين الحزبين الحاكمين قبل الوحدة – أومكافأة لهما على اتمام هذه الوحدة، يتربع على كل مؤسسة ووزارة رئيس ونائبه واحد من الشمال والاخر من الجنوب.. وتضيع المسئولية بين الاثنين، ومن ثم ضعف أداء الجهاز الإدارى فى وقت يتطلب الأمر القيام بإنجازات ضخمة لتحبب الشعب فى الوحدة، ويعطى إهمال عدن (العاصمة الاقتصادية لدولة الوحدة) مثلا سيئا لا يسعد عشاق الوحدة فى اليمن وفى أى قطر يرغب شعبه فى الاتحاد مع أشقائه.

طبقة ثرية جديدة

وفى ظل تراخى قبضة الدولة وإطلاق قوى السوق حدث مثلما حدث عندنا، ظهور فئات ثرية تعيش فى قصور باذخة وتحاكى فى معيشتها أغنياء دول الخليج مما كان له انعكاساته بالسلب على رجل الشارع اليمنى المطحون بالغلاء والبطالة.

الاجماع على الوحدة والديمقراطية

وفى مقابل هذه الصورة السلبية تجىء الايجابيات فى الواقع اليمنى كثيرة وعديدة تدخل الطمأنينة على قلوب من يؤرقهم الهم

٤٤



العربي والإسلامي ويأملون في أن يحقق شعب اليمن الشقيق الودود، الذي يحمل حبا وعرفانا بالجميل لشعب مصر لمساندة ثورته، أن ينجح هذا الشعب في تجربته في اجراء انتخابات حرة تكون مثلا يحتذى في سائر الدول العربية الإسلامية.

وتجيء في مقدمة العوامل المطمئنة، ما يتحلى به الشعب في غالبيته الساحقة من وعي سياسي وطني وديني وينعكس ذلك على قادة الأحزاب.. فالجميع مجمع على التمسك بالوحدة ولا يتجاسر أي فصيل على أن يدعو إلى عكس ذلك.. فالرئيس ونائبه وكل زعيم حزبي يؤكدون تمسكهم بالوحدة وانه لا رجعة عنها وانها أمل اليمن المنشود ويعتبرونها اللبنة الأولى في الوحدة العربية الإسلامية القادمة بإذن الله.

وبرغم الخلافات الناشبة بين الحزبين الحاكمين، وهي خلافات كبرى كما ذكرنا، إلا ان الحزبين ومعهما بقية الأحزاب والتيارات الاخرى وعلى رأسها التجمع اليمني للإصلاح الذي يضم الاخوان المسلمين والذي يجيء ترتيبه من حيث الانتشار الجماهيري بعد الحزبين الحاكمين ان لم يكن يحتل المرتبة الثانية بعد حزب الرئيس، الجميع بما فيهم الناصريون بجميع فصائلهم التي بلغ عددها ٦ فصائل، البعثيون بكل تياراتهم.. الكل يجمع على ضرورة التوصل إلى نوع من الوفاق الوطني او التراضي والقبول بمبادىء يلتزم الكل بها من بينها العمل على تهدئة الاوضاع والبعد عن تسخين المواقف لكي تجري الانتخابات في جو هادىء بعيدا عن الإثارة تجنبا لأي عنف لا تتحمله أوضاع البلاد. وهم يعترفون بأن البديل لذلك حدوث كارثة في دولة مثل اليمن قبليه، أفراد شعبها في أغلبهم مسلحون وتضاريسها جبلية وعانت في تاريخها القريب منذ ثورتها الكثير من العنف وسفك الدماء.

وفي هذا الاطار تجري مفاوضات بين الحزبين الحاكمين إما للاندماج فيما بينهما أو التنسيق أثناء الإنتخابات كما يجري حزب الإصلاح اتصالات مع بقية الاحزاب للاتفاق على أسس تحقق هدف أن تجري الإنتخابات في جو هادىء بعيدة عن الاثارة والعنف.

ويؤكد قادته ترحيبهم بأن تجيء نتيجة الاقتراع ممثلة لاغلبية الاحزاب الفاعلة بما في ذلك الحزب الاشتراكي والا يحرم أي فصيل سياسي وطني من التواجد سواء في البرلمان القادم أو على الساحة السياسية، وحتى كتابة هذه السطور لم يكن حزب الاصلاح قد اصدر برنامجه الانتخابي مثله في ذلك الوقت مثل بقية الأحزاب.

لجنة عليا شعبية للانتخابات

ومن اجل التوصل إلى اجراء انتخابات نزيهة ترضى عنها اغلبية التيارات السياسية ولا تؤدي إلى ان يطعن في نتائجها، تم تشكيل لجنة عليا يشترك فيها جميع الاحزاب بنسب مختلفة، وتمارس أعمالها بعيدا عن الاجهزة الامنية.

وعندما سألت عن الضمانات الأخرى التي تكفل اجراء انتخابات حرة ونزيهة، كان رد الرئيس اليمني في مؤتمر صحفي بأن الضمان وجود هذه اللجنة ويقظة الشعب اليمني ووعيه الوطني بالإضافة إلى أنه شعب مسلح يستطيع أن يحمي حقوقه.. إلا أن بعض قادة الأحزاب الأخرى ومن بينهم الشيخ عبد المجيد الزاندي أحد قادة حزب الإصلاح اكدوا أنه ليس ثمة ضمانات على الاطلاق، إلا انهم اجمعوا في الوقت نفسه على إستحالة تزوير الانتخابات بصورة مطلقة أو بنسبة كبيرة.

الانتخابات تجرى في موعدها

يبقى السؤال مع كل ذلك، هل تجري الانتخابات في موعدها المقرر وهو قبل ٢١ نوفمبر القادم؟

الرئيس علي عبد الله صالح يؤكد ذلك كما يؤكده نائبه علي سالم البيض ويقول الاخير في تصريحات نشرت له هاجم فيها بقسوة الرئيس: إن اجراء الانتخابات في موعدها يشكل إحدى وسائل الخروج من الوضع المتأزم الراهن كما تتمسك أغلب الأحزاب بإجرائها في موعدها.. وقد هدد عدد من الأحزاب الصغرى ومعها بعض المنظمات والنقابات في بيان أذيع بعد مؤتمر عقدوه في منتصف سبتمبر الماضي.. هددوا بالاضراب إذا لم تجر الانتخابات في موعدها.

إلا انه يتردد أن جناحا من الحزب الاشتراكي الشريك في الحكم لا يرغب في اجرائها في هذا الموعد ويعمل على تأجيلها ومد الفترة الانتقالية التي كان محددا لها بعد الوحدة ٦ أشهر ثم مدت إلى سنة ونصف. ويذكر خصوم هذا الحزب أنه يخشى خوض الانتخابات لعدم شعبيته واحتمال فشله بالتالي في الحصول على نسبة معقولة من المقاعد في البرلمان مما يجعله يفقد مركز الشريك الثاني في الحكم. ويقال في هذا الصدد إن الاغتيالات التي تعرض لها بعض رموزه وكذلك الانفجارات التي استهدفت بعض رموز المؤتمر الشعبي الشريك الاخر في الحكم انما الهدف منها زعزعة الاستقرار للتذرع بذلك لتعليق الدستور وارجاء الانتخابات.

والمؤكد حتى الان أنه إذا ما سارت الامور على نهجها الراهن، ولم تحدث مفاجآت غير متوقعة فسوف تجري الانتخابات كما هو محدد لها.

النتائج المتوقعة للانتخابات

يرى أغلب قادة الاحزاب سواء من كانوا في الحكم أو خارجه ان نتيجة الاقتراع القادم ستشهد توزيع المقاعد على الاحزاب الرئيسية الثلاثة: المؤتمر والحزب الاشتراكي والاصلاح الاسلامي ويحتل المؤتمر المقام الأول يليه الاصلاح ثم الحزب الاشتراكي، هذا ان لم تحدث تطورات مفاجئة تقلب هذه التكهنات.. ويلي هذه الاحزاب، بقية الاحزاب الاخرى في مقدمتهم البعثيون والناصريون.. وحزب الحق وهو أحد الاحزاب المنشودة أما المستقلون فبرغم القيود المفروضة على ترشيحهم فالمتوقع أن يحققوا نسبة لا بأس بها.

القيادة المرنة الرشيدة هي الضمان

ويثور تساؤل. أين الضمان لأن يخوض اليمن الشقيق تجربته الديمقراطية والوحدوية بنجاح برغم كل ما ذكرناه من عوامل سلبية؟ قد يكون الضمان متمثلا في شعب اليمن نفسه وحرصه على وحدته وديمقراطيته وثانيا وجود القيادات اليمنية المرنة والتي تلاحق باستمرار نبض الشعب وتحاول أن تستجيب له وتعي تماما طبيعة الشعب وموقع البلاد ودروس الماضي..

اننا لنأمل وتحدونا الثقة في أن يوفق اليمن حكومة وشعبا في انجاز تجربته الصعبة وفي أن يحقق للأمة العربية والإسلامية المثل والقدوة في التمسك بوحدته أولا وإجراء انتخابات حرة ثانيا.. ولكي يعطي المثل الطيب للقيادات في بلدان سبقت اليمن في الحرية والديمقراطية فتمتثل لرغبة شعوبها في تحقيق انتخابات حرة ونزيهة.



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٢

كفاءات يمنية تتأهب للمراقبة ضماناً للحيدة

مفاجآت متوقعة بسبب تعثر لجنة الانتخابات تضارب التصريحات يؤدي الى غموض حول الموعد

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

تسود في الأوساط السياسية والرسمية اليمنية حالة من الحيرة والغموض، يصعب معها على العديد من السياسيين والحزبيين التأكد من امكانية اجراء الانتخابات النيابية في موعد قبل ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، بالرغم من تصريحات الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض، التي أكدا فيها أخيراً ان الانتخابات ستجرى قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

فقد اكد الرئيس علي صالح ان الانتخابات ستجرى قبل نهاية الفترة الانتقالية المقررة في ٢٢ نوفمبر. وأفادت معلومات انه يبدي ثقة بشأن اجرائها في حدود ١٥ نوفمبر، وقال علي سالم البيض نائب الرئيس «أنه اذا كانت هناك ارادة صحيحة فسنستطيع ان نجريها قبل ذلك الوقت».

ولكن معلومات المراقبين في صنعاء تشير الى وجود تباينات في الآراء والمواقف داخل اللجنة العليا للانتخابات حالت دون تحقيق تقدم في عملها بالصورة المتوقعة. ويمثل ضيق الوقت عائقاً كبيراً امام اللجنة، ويثير الخوف من اخضاع العملية الانتخابية لقرار سياسي، بحجة عدم ادخال البلاد في حالة فراغ دستوري، او وفاء بالالتزامات السياسية، وباتفاقية اعلان الوحدة.

وفي هذا الصدد اكد عبد الله سلام الحكيمي ـ عضو اللجنة العليا للانتخابات والعضو القيادي البارز في حزب اتحاد القوى الشعبية ـ انه اذا استمر الاصرار على اجراء الانتخابات في حدود الفترة الزمنية المتبقية من المرحلة الانتقالية، فانه ما من شك في وجود نوايا وتدابير سياسية وحزبية خفية، تهدف الى استبعاد نسبة كبيرة من الناخبين، وحرمانهم من حق المشاركة في الاقتراع.

واستبعد الحكيمي ـ في مقابلة صحافية نشرتها صحيفة «الأيام» الاسبوعية في عدن ـ امكانية اجراء انتخابات حرة ونزيهة قبل نهاية المرحلة الانتقالية، وقال «كان بامكان اللجنة العليا ان تنجز اكثر بكثير مما انجزت من اعمال الترتيبات والتحضير للانتخابات لو توفرت الجدية منذ البداية، لكن مضى على بدء عملها اكثر من ٤٥ يوما، ولم تبدأ بعد الخطوات الميدانية، وذلك يعود الى أسلوب تسيير شؤون اللجنة وادارة أعمالها. ولو انها شرعت منذ اليوم الأول لعملها في انجاز مهماتها بجدية وحماس، لأمكن مضاعفة الجهد والاعداد للانتخابات اعداداً سليماً لتجرى في موعدها، لكن الذي حدث خلال الفترة المنقضية كان مجرد اهدار مريب للوقت، في مناقشة قضايا هامشية، بل بدا ـ في بعض الاحيان ـ ان هناك تعمداً في تعطيل اعمالها. وأعرب عن استعداده للمساءلة أمام الشعب، ليعرف الناس اين كان الخلل، ومن المسؤول عنه، ونفى أن يكون بينه وبين رئيس اللجنة القاضي عبد



الكريم العرشي - عضو مجلس الرئاسة، وعضو اللجنة العامة - المكتب السياسي - للمؤتمر الشعبي العام - أية خلافات شخصية، وقال «ان وجدت خلافات لبعض الأحيان، فانها لا تخرج عن اطار عمل اللجنة».

وكرر استبعاده لأية امكانية لاجراء الانتخابات خلال الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية، حتى لو خفضت المدد الزمنية التي حددها قانون الانتخابات الى أقل من النصف، وقال انه سيكون لـ «أية تخفيضات في المدد الزمنية للاجراءات التنظيمية للانتخابات انعكاسات سلبية على حقوق الناخبين، ولن يكون بمقدور نسبة كبيرة من الناخبين تسجيل اسمائهم للمشاركة في عملية الاقتراع، وسيحرم الكثير من ممارسة حقوقهم الانتخابية، وهو ما تهدف اليه التدابير السياسية والحزبية التي تستعجل اجراء الانتخابات قبل ٢٢ نوفمبر المقبل».

وقال «ما يخصني - كعضو في اللجنة العليا للانتخابات - ويهمني أيضاً بدرجة اساسية، هو أن تجرى انتخابات حرة ونزيهة، ونحن حريصون على عدم الوقوع في المحظور، لأن مسؤوليتنا تاريخية، وقد اقسمنا اليمين على النهوض باعبائها بنزاهة وحيدة، وهو ما لا يمكن ان يتحقق اذا استمر الاصرار على اجراء الانتخابات خلال المدة المتبقية من الفترة الانتقالية».

وأرجع اصراره على الاضطلاع باجراءات صحيحة لترتيب تنظيم عمل الانتخابات الى أنها «الحل لكل الأزمات والاشكاليات التي كاد بعضها ان يعصف بالتجربة الوحدوية الديمقراطية في اليمن، سواء جرت الانتخابات بأسلوب حزبي او فردي، او بأسلوب الائتلاف والتكتلات السياسية».

وعبر عن اعتقاده أن اللجنة العليا للانتخابات لا تتحمل أية مسؤولية في التأخير، وحمل الجهات السياسية الرسمية مسؤولية البحث عن مخرج يضمن نزاهة الانتخابات، ومصداقية النظام السياسي في التوجه الديمقراطي. وقال «موقف العالم سيكون سلبياً، وسيشعر بخيبة أمل في حال عدم اجراء الانتخابات، وسيفقد ثقته بمصداقية نظامنا السياسي، وحقيقة التزامه بالديمقراطية».

واكد في ختام حديثه انه يفضل تمديد الفترة الانتقالية لمدة شهرين او ثلاثة كحد اقصى، شريطة ان يتم الاعلان في اطارها عن موعد اجراء الانتخابات، حتى يوجد متسع من الوقت للاعداد الجيد، بشكل يضمن الحقوق الدستورية والقانونية للمواطنين، بدلا من ان تنتقص في حالة التعجيل. واشار الى أن ذلك سيكون لمصلحة العملية الديمقراطية، ودعا الى أن تكون اجتماعات اللجنة العليا علنية للرأي العام وموثقة.

وأكد عدد من اعضاء اللجنة العليا لـ «الشرق الأوسط» انه على الرغم من اقرار التعداد السكاني، وتقسيم الدوائر الانتخابية - في ضوئه - على مستوى المحافظات منذ اكثر من اسبوعين، فإن معوقات عدة ما زالت تعترض سير عمل اللجنة، ابرزها عدم وجود قواعد منظمة لعملها، لأن النظام الداخلي لم يقر بعد بواسطة اللجنة القانونية، كما ان اللجنة الفنية تواجه بعض العراقيل في توزيع الدوائر الانتخابية على مستوى المديرية وفق العوامل السكانية والجغرافية، مع اخذ التقسيمات الادارية بعين الاعتبار، وكذلك عوامل التركيب السكاني والاجتماعي.

ومن المتوقع تقديم اللجنتين القانونية والفنية، تقاريرهما - في اجتماعات اللجنة العليا - خلال الاسبوع الحالي، اضافة الى طرح النظام الداخلي، وتقسيم الدوائر، والجدول الزمني لاجراء الانتخابات.

ولكن مصادر مسؤولة في اللجنة أكدت أن كل هذه الاعمال ما زالت محل نقاش وخلافات حادة، واستبعدت امكانية اقرارها في الموعد المحدد.

وذكر عبد الملك المخلافي - رئيس اللجنة الاعلامية وعضو التنظيم الوحدوي الناصري - ان اللجنة العليا «ستنجز في اجتماعاتها المقبلة الاسس والمعايير التي سيتم على ضوئها اختيار اعضاء اللجان الأساسية والفرعية بالمحافظات والدوائر»، وقال ان عدد الذين تقدموا بطلبات لعضوية هذه اللجان بلغ حتى الآن ٢٧ ألف شخص، بينما لا يتجاوز الرقم المطلوب ١٢ ألف شخص.

الا ان صحيفة «الصحوة» المعبرة عن التجمع اليمني للاصلاح، كشفت عن وجود خلافات حول اعضاء اللجان الاشرافية الأساسية والفرعية، وقالت انه طرح خلال اجتماعات اللجنة العليا الأسبوع الماضي اقتراحان، الأول يستند على المحضر الموقع بين الاحزاب السياسية عندما اتفقت على تشكيل اللجنة العليا، حيث نص المحضر على تمثيل الاحزاب - التي لم تمثل في اللجنة العليا - على مستوى اللجان الاشرافية، على أن يتم تقسيم عدد المشرفين الكلي على ١٧ سهماً، يوزع ١١ منها على الاحزاب الممثلة في اللجنة العليا، و٦ أسهم للاحزاب الاخرى، بهدف تحقيق مبدأ المشاركة العادلة.

الا ان ممثلي الحزبين الحاكمين رفضوا هذا المقترح، واخذوا بالاقتراح الثاني، الذي يقضي بتقسيم العدد الكلي للمشرفين الى ١٧ عضواً، اي اعضاء اللجنة العليا، وفسر ذلك بأن الحزبين الحاكمين سيحصلان على ٦ أسهم، مقابل ممثليهم



المصدر : الشرق الاوسط (الدولي)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٢

الستة، بالاضافة الى السهمين الآخرين الخاصين بالمستقلين، ويصبح مجموع الأسهم التي يحصل عليها شريكا الحكم ٨ اسهم، وهو ما تم بالفعل في الأسبوع الماضي، وحصل على أغلبية ضئيلة هي ٦ ـ ٥، في غياب ٦ من اعضاء اللجنة العليا.

وذكرت «الصحوة» ان التجمع اليمني للاصلاح وجه رسالة الى رئيس واعضاء اللجنة العليا للانتخابات، عبر فيها عن احتجاجه على اقرار هيمنة الحزبين الحاكمين على تشكيل اللجان الاشرافية الاساسية والفرعية.

وفي حين يؤكد معظم اعضاء اللجنة العليا للانتخابات على استمرار ظاهرة التسويف والمماطلة من جانب رئيس اللجنة، وعدم قبوله العمل وفق قواعد منظمة، فان بعض التكهنات تشير الى ان الانتخابات ستتم في ١٥ نوفمبر المقبل، الا انه لا توجد أية مؤشرات ايجابية من داخل اللجنة تؤكد امكانية حدوث ذلك، حيث يصر معظم الاعضاء على ضرورة المحافظة على الحقوق القانونية للمواطنين، خاصة في ما يتعلق بالجدول الزمني، الذي يمثل اشكالية كبيرة يصعب معها التوفيق بين الالتزام بالمدد المحددة قانوناً للاجراءات الانتخابية، وموعد عملية التصويت الذي لم يحدد بعد، وسط التأكيدات الرسمية على أنه لا بد ان يكون قبل نهاية الفترة الانتقالية.

وبالاضافة الى كل تلك المشكلات التي تواجهها اللجنة العليا للانتخابات، هناك مشكلة اخرى، تتعلق بكيفية مشاركة الجيش في عملية التصويت، اذ ان القانون لم يشر الى هذه المسألة، وهي ثغرة في القانون تواجهها اللجنة العليا للانتخابات منذ اسبوعين، وكان البعض يرى اغفالها، الا انها اصبحت في الايام الاخيرة مسألة ملحة يتعين البحث عن حل لها، والنظر في تسجيل العسكريين في دوائر اقامتهم، او في تلك التي تقع فيها اماكن عملهم.

وازاء هذه المشكلات والمعوقات التي تواجه عملية التحضير للانتخابات، عبرت بعض القيادات السياسية والحزبية اليمنية لـ «الشرق الأوسط» عن رؤيتها ـ التي بدت متقاربة بل متفقة الى حد بعيد ـ في انها تفضل ان يتم تمديد الفترة الانتقالية لفترة اخرى، تكفي لاستكمال الاعداد السليم والتحضير لانتخابات حرة ونزيهة، بدلا عن الاستعجال الذي قد تنجم عنه اخطاء ومخاطر تسيء الى العملية الانتخابية، وتؤثر على الممارسة الديمقراطية خلال الفترة المقبلة.

وربما تكون الازمة السياسية القائمة بين الحزبين الحاكمين (الاشتراكي والمؤتمر الشعبي) منذ ما يزيد عن شهرين قد أدت الى خلق جو من التسامح في الاوساط السياسية، يساعد على اتخاذ قرار بتمديد الفترة الانتقالية حرصاً على سير الانتخابات ومستقبل البلاد والوحدة، على الرغم من استمرار الشريكين في التأكيد على التزامهما بانهاء الفترة الانتقالية في موعدها، واجراء الانتخابات قبل هذا الاصرار يظل غريباً لعدة اسباب موضوعية وجلية، فان بعض ذلك الساسة والمراقبين يظهرون شكوكاً في ان يكون هناك أشياء تعتمل في الخفاء بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، وانهما قد يفاجئا بقية القوى السياسية في اللحظات المناسبة. خاصة انهما ألفا الاعتماد على عنصر المفاجأة منذ اللحظات الاولى لتقاربهما قبيل الوحدة، بل ان موعد اعلان الوحدة كان مفاجأة لمعظم القوى السياسية والشعب اليمني نفسه، ومن ثم يتساءل المراقبون عن المفاجآت التي تنتظرها اليمن خلال الأسابيع المقبلة. وفي مجال الاستعداد لما يمكن ان يتمخض عن تلك الاسابيع اتخذت اللجنة التنفيذية للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية مؤخراً قراراً بتشكيل «اللجنة الوطنية لمراقبة سير الانتخابات»، تجاوباً مع الجهود الجماهيرية لضمان تنظيم انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة. وتضم اللجنة ـ المكونة من ٤٥ شخصاً ـ عدداً من الخبرات الوطنية العلمية والقانونية والاكاديمية، برئاسة الدكتور احمد الكازمي رئيس المنظمة وعضو مجلس النواب اليمني.

وقال الدكتور الكازمي لـ «الشرق الاوسط» ان المنظمة تهدف الى مشاركة الجميع في الانتخابات، وضمان تسجيل كل الناخبين الذين تنطبق عليهم الشروط القانونية دون استثناء. واكد حرصه على اجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وقال ان اي تأخير في ذلك سيؤدي الى اضعاف مصداقية السلطة، وسيقود البلاد الى فراغ دستوري «ولا يعلم الا الله ماذا سيجري حينها».

وعلى الصعيد نفسه أقرت اللجنة العليا للانتخابات يوم السبت الماضي علنية جلساتها، وتكليف اللجنة الاعلامية وضع الاجراءات المنظمة لهذه العلنية، ومنها اذاعة وبث الجلسات والتي يرى اهمية بثها واذاعتها ودعوة الصحافة لحضور الجلسات التي تقترح اللجنة الاعلامية اهمية حضورها، وغينت عبد الملك المخلافي عضو اللجنة العليا للانتخابات ورئيس اللجنة الاعلامية الفرعية ناطقاً رسمياً باسم اللجنة، وذلك استجابة لمطلب عدد من اعضاء اللجنة بعلنية جلسات عملها، لاطلاع الرأي العام على ما يجري داخلها من اعمال ومناقشات في اطار الاعداد لاجراء أول انتخابات في ظل التعددية السياسية.



المصدر : الشروق اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٢

كيف يتفاعل الشارع اليمني مع «انفجارات صنعاء»؟

صنعاء ـ «الشروق»

■ «لم يعد يهمنا من سيحكم بعد الانتخابات. هاجسنا اصبح الآن توفير الأمن والنظام والحد من الغلاء الذي يتصاعد بشكل خطير».

هذا ما قاله احد كبار الموظفين في صنعاء لـ «الشروق» (رفض ذكر اسمه)، عاكسا مخاوف اليمنيين من التردي المستمر في الاوضاع الامنية.

لابد ان احد الفلاحين الذين يقطنون قرب مدينة زمار، ذهب ابعد من ذلك حين قال ان الناخبين في قريته «اصبحوا يؤيدون الحزب الاشتراكي، بسبب حركة الاغتيالات الاخيرة وعمليات التدمير والقصف».

اليمنيون وصفوا الاسابيع القليلة الماضية بأنها كانت «ايام الانفجارات في صنعاء»، وفضل الكثيرون منهم النزوح عن العاصمة خلال الاحتفالات بذكرى ثورة ٢٦ سبتمبر ـ ايلول، الى قرى ومدن يمنية اخرى، خوفا من «انفجار امني واسع» على حد قول بعضهم.

ويقول د. عبد العزيز السقاف، رئيس تحرير صحيفة «يمن تايمز» انه «تناهى الى مسامعه خبر يفيد أن بعض كبار المسؤولين في الدولة فعلوا الشيء نفسه هم وعائلاتهم. لكنهم لم ينزحوا داخل الوطن بل الى الخارج».

كما ان نائب الرئيس علي سالم البيض احجم عن المشاركة في الاحتفالات في العاصمة التاريخية لليمن، لاسباب اخرى غير الاسباب «الاستنكافية»، وفضل عوضا عن ذلك توجيه خطاب من عدن قال فيه: «لن نقبل الا بكل ما يقود البلاد نحو التقدم والتطور والازدهار. لن نقبل باي طريق آخر، لان هذا الاخير لن يسلكه الا العملاء والمتآمرون (...)».

مسؤول حزبي كبير (خارج الحكومة) قال لـ «الشروق»: «ان البيض كان يشير الى قوى «تستخدم الديموقراطية للقضاء عليها من داخل».



علي سالم البيض

وفي هذه الاثناء، كانت الانفجارات تتوالى في صنعاء. وكان آخرها الانفجار قرب مبنى السفارة الاميركية، ثم قرب منزل الدكتور قاسم سلام، الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، بعد يومين من الاحتفالات بالعيد الثلاثين للثورة.

وعلى الرغم من ذلك، لاتزال شريحة كبرى من اليمنيين تؤكد ان الانتخابات حقيقة واقعة لا مفر منها. فهناك لجنة عليا للانتخابات تم تشكيلها برئاسة القاضي عبد الكريم العرشي، عضو مجلس الرئاسة. وقد دعت مؤخرا كل الوزراء والمسؤولين والموظفين المرشحين، الى الاستقالة من مناصبهم ليصبح ترشيحهم قانونيا ومقبولا.

ويقول عضو بارز في اللجنة الدائمة لمؤتمر الشعب العام: «ان الشعب اليمني قادر على خوض افضل الانتخابات وانجحها. وعلى الرغم من وجود القلق والمخاوف، الا ان العملية الانتخابية ستبدد مشاعر الحقد والمزايدات والعنف».

ويقول احد العسكريين القدامى الذي شارك في حروب ومواجهات دامية طيلة ٢٥ عاما (على حد قوله): «لقد عشنا حروبا وظروفا اصعب مما يمكن توقعه. وانا الآن متفائل، على الرغم من انني اتوقع ان تحدث مجابهات في نطاق محدود. وهذه المجابهات ستعيد صياغة بعض الاوراق السياسية على نحو مختلف».

هل يتحقق تفاؤل المتفائلين، او يجتاح الهاجس الامني هموم المواطنين واهتمامهم.. بالانتخابات؟ ■■

٣٢١٤٩



المصدر : الوطن العربي / الجنابي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٢

ـ وهل تستطيع قضية من هذا النوع افساد المناخ التحالفي بين حزبكم والمؤتمر ؟

● المشكلة هي ان اعداء الوحدة استشعروا مثل هذا الخلاف فزادت عمليات الاغتيال، ولو شعروا اننا كتلة واحدة ماجرؤ واحد منهم على حمل السلاح.. علينا ان نعترف اننا نواجه تنظيماً مسلحاً قوياً ويجيد التخطيط والتآمر، وهذا يستدعي منا توحيد الصف.

ـ هذا عن الخلافات «الصامتة» مع شريككم في الحكم (المؤتمر الشعبي) فماذا عن منافسكم حزب الاصلاح ؟

● نحن نختلف مع حزب الاصلاح اليمني في امور الدنيا، لكنهم يحاولون تصوير الخلاف على انه «ديني» ومن يقرأ صحفهم او ينصت لخطابهم السياسي سوف يكتشف انهم يكفرون الناس ببساطة متناهية، وارجو ان يتدخل «العقلاء» في حزب الاصلاح لتوجيه سياسة الحزب إلى خط يسمح للاتفاق والاختلاف في الرأي.

ـ هل تعتقد انه يمكن ان يحدث تحالف بين المؤتمر الشعبي وحزب الاصلاح ؟

● ليس لدي معلومات تقطع بذلك، لكنني مع ذلك لا استبعد حدوثه.

ـ وماذا تفعلون في مثل هذه الحالة؟ هل يستمر تحالفكم مع المؤتمر الشعبي؟

● هذا متروك للمؤتمر، وبصراحة المؤتمر الشعبي يريد ان يجمع الكل، وتكون له علاقات مع الجميع، ونحن احياناً نمزح ونقول انه من الصعب أن نمتطي جوادين في وقت واحد. وعلى أي حال، فان المؤتمر الشعبي يضم قيادات وطنية تعمل من أجل استقرار البلاد، أما بالنسبة للحزب الاشتراكي فان سياستنا واضحة، فنحن نرى اهمية وجود تحالف مع المؤتمر الشعبي يضم ايضاً الاحزاب والقوى والشخصيات الوطنية التي تلتقي على برنامج سياسي واضح.

ـ هناك مخاوف من عودة القبيلة مرة اخرى إلى الصدارة على حساب المؤسسات والمؤسساتية ؟

● القبيلة في اليمن متحضرة، وهي ليست ضد الدولة، أو ضد المؤسسات، فهي في حد ذاتها مؤسسة، ولعبت دوراً مهماً في تاريخ اليمن، واعتقد أن الدعاية التي تمارسها القوى المعادية للوحدة بهدف اثارة القبائل لن تنجح، لان هؤلاء لا يعرفون ان الجبهة القومية عندما استولت على السلطة في الجنوب وحدت ٢٢ سلطنة وامارة في الدولة، ولو لم تفعل لكانت الجامعة العربية الآن ٤٤ دولة، كما أن اعداء الوحدة لا يعرفون أن التخريب المتعمد للمشروع الديمقراطي الوحدوي يمكن أن يسفر عن نتائج أشبه بالكوابيس.

عبد الملك المخلافي

ـ كان اللقاء الثاني مع عضو اللجنة العليا للانتخابات، والعضو القيادي في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري عبد الملك المخلافي الذي يمثل الضلع الرابع في مجموعة الاحزاب الفاعلة في الساحة اليمنية بعد المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وحزب التجمع اليمني للاصلاح، ويضم التنظيم الشعبي الناصري ١٢٠ الف عضو يتوزعون بين الشمال والجنوب، ويتوقع المراقبون السياسيون أن يحتل عدداً كبيراً من المقاعد البرلمانية نظراً لتاريخه النضالي وطروحاته التحديثية.

ـ ماهو رأي تنظيمكم في الضمانات التي يوفرها تشكيل لجنة عليا للانتخابات، وهل تعتقد ان المخاوف انتهت بتشكيل هذه اللجنة ؟

● اللجنة العليا للانتخابات تشكلت بقرار برلماني واقرها مجلس الرئاسة وهي تمثل ضمير المجتمع اليمني للاشراف على مرحلة هي من اخطر المراحل في تاريخ اليمن، وقد مثلت الاحزاب السياسية الفاعلة بما فيها الحزبان الحاكمان، ورغم الصلاحيات الواسعة التي تملكها اللجنة، الا أن هناك ضمانات سياسية واخرى اخلاقية ينبغي توفيرها من خلال اجماع الاحزاب السياسية على ميثاق شرف لضمان حرص هذه الاحزاب على نجاح



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٦

الانتخابات . ومشاركتها في المسؤولية ، ومالم يشارك الحزبان الحاكمان بصورة اساسية في ارساء هذه الضمانات فان المخاوف ستظل موجودة ، لان الضمانات القانونية لا تكفي وحدها ، وقد طالب حزبنا بان يعقد المؤتمر الوطني الذي يضم ممثلي كل الاحزاب من اجل تحقيق الهدف الذي هو الاتفاق على ميثاق شرف وطني يلزم الجميع ، ومن يخرج عليه يتعرض لعقوبات سياسية ومعنوية (فضلاً عن العقوبات القضائية) من باقي الاحزاب .

ـ ومن الذي عطل عملية التوصل إلى مثل هذا الاتفاق ؟

● بصراحة هناك قوى واحزاب تملك الادارة والمال وباقي عناصر القوة ، خصوصاً الحزبان الحاكمان . وتشعر انها ليست في حاجة إلى الاتفاق على ضمانات ، ويبدو أن هذه القوى متأكدة من نجاحها بوسيلة أو بأخرى ، وبالتالي لم تبد حرصاً على الاستمرار في الاجتماعات التي دعا إليها قادة الاحزاب . ففي البداية انسحب المؤتمر الشعبي من الاجتماعات التحضيرية لاعداد وثائق المؤتمر الوطني بدعوى الاختلاف على اسم المؤتمر ، وبعد ذلك انسحب الحزب الاشتراكي من اجتماعات الاحزاب السياسية ، وهكذا خرج الحزبان الكبيران من المنظومة الساعية إلى اتفاق ضمان لرعاية الانتخابات وتحمل مسؤوليتها .

الخطة الامنية [illegible] تنهي [illegible] العمل بين الحزبين الحاكمين ! ”

ـ هل تنوون الدخول في تحالفات مع احزاب سياسية أو المشاركة في قائمة موحدة مع بعضها ؟

● نحن الان في حالة حوار مع اغلبية الاحزاب السياسية في اليمن ، وهناك تنسيق مع الحزب الاشتراكي ، كما ان حزبنا لم يغلق باب الحوار مع اية قوة سياسية ، لكن عملية التحالف تحتاج إلى تقارب البرامج السياسية ونحن لم نتخذ قرارات في هذا الشأن حتى الآن .

ـ وماهي ابرز القضايا التي يطرحها برنامجكم السياسي في المعركة الانتخابية المقبلة ؟

● نحن تنظيم سياسي ينادي بتحديث اليمن على اسس وحدوية وديمقراطية ، في اطار العروبة والاسلام ، ونعتقد أن هناك قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية تحتل مكانة خاصة في برنامجنا السياسي ، منها ضرورة انهاء ظاهرة العنف والاغتيالات وحل المشاكل الاقتصادية خصوصاً البطالة ، واعداد برنامج تعليمي وتربوي للاجيال الحالية ، ومنح المرأة مكانتها وحقوقها كواطن له كافة الحقوق ، وعليه كافة الواجبات . كما أن حزبنا يسعى جدياً لانهاء عملية دمج المؤسسات الوحدوية ومقاومة اية افكار تشطيرية من مخلفات الماضي ، وبطبيعة الحال فاننا نسعى أن تلعب بلادنا دوراً في أمن الوطن العربي خصوصاً في منطقة البحر الاحمر ، لمنع اية محاولة صهيونية لاختراق هذه المنطقة الحيوية .

٠٤٤١٥١

- وماهي المهام التي تعتقد انها الاكثر اولوية والحاحاً على جدول اعمال برلمان الوحدة الجديد؟

● البرلمان القادم سيكون الاول من نوعه ، لانه سيأتي بالانتخابات الحرة ، وفي ظل تعددية سياسية . وبالتالي سيكون مطلوب منه ارساء مجموعة من التشريعات لدولة يمنية حديثة ، سواء عن طريق سن القوانين أو مراقبة السلطة التنفيذية ، مع العمل على مراقبة تطبيق القوانين التي صدرت خلال المرحلة الانتقالية خصوصاً قانونا الاحزاب والصحافة ، فهناك حالة سيولة ولا اقول فوضى وتسيب في تطبيق هذين القانونين ، كما أن كثيراً من القوانين لم تنفذ ، مما اتاح المناخ لانتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري الذي يجب أن يختفي تماماً في دولة الوحدة ، كما أن البرلمان الجديد ينبغي أن يحقق النقلة النوعية بين مرحلة التوجه الديمقراطي الحالية ، إلى النظام الديمقراطي المنشود في جميع مؤسسات الدولة .

- بصفتك مسؤولاً عن الجانب الاعلامي في اللجنة العليا للانتخابات ماهو دور الاعلام في المعركة البرلمانية القادمة؟

● على الصعيد الداخلي ينص قانون الانتخابات على أن وسائل الاعلام الرسمية (الاذاعة - التليفزيون) محايدة ، وستخصص وقتاً لكل حزب يعرض فيه برنامجه الانتخابي بالتساوي ، وعلى الصعيد الخارجي ، فاننا اقترحنا استضافة وكالات الانباء والصحف الاجنبية والعربية لتغطية المعركة الانتخابية ، لكي تبرهن للعالم اجمع حرص الشعب اليمني على الوحدة والديمقراطية ، واعتقد انها ستكون اول انتخابات عربية تتابعها وسائل الاعلام العالمية لحظة بلحظة .

- يعتقد كثيرون ان يمن المستقبل هو اليمن السعيد ويشيرون إلى الوحدة والديمقراطية .. والنفط . ماهي تأثيرات استخراج النفط في اليمن على الحياة السياسية والاقتصادية؟

● اليمن لا يمكن ان تكون في يوم من الأيام بئر نفط حول شعب ، فاليمن شعب عريق ، له حضارة ، وفيه امكانات ، وإذا جاءه النفط سوف يساعده على النهضة ، لكن امكانات النهوض موجودة في الانسان (١٢ مليون نسمة) وفي الزراعة ، وفي محاولات التصنيع الدؤوبة . لذلك فان الترويج لمرحلة ثراء نفطي في اليمن هو ترويج خادع ، بدليل أن مساهمة النفط الان في الدخل الوطني لا يزيد على ٥٠٠ مليون دولار فقط ، فيما تواصل قطاعات الانتاج الاخرى دعم الاقتصاد اليمني .

- ظهور النفط بكميات تجارية لا يعني انهاء مشكلة البطالة؟

● إذا كنا نتحدث عن الواقع الراهن ، فمشكلة البطالة تعود في الاساس إلى نتائج حرب الخليج ، إذ عاد نحو مليون يمني كانوا يحولون مدخراتهم إلى البلاد ، مما ارهق الاقتصاد ، ولعلي اشير هنا إلى تخلي الدول الكبرى والمنظمات الدولية عن المتضررين اليمنيين من حرب الخليج . مع أن هؤلاء العمال (لا ناقة لهم ولا جمل) في الصراعات السياسية ، وعلى أي حال ، هناك اجراءات اتخذتها الحكومة لحل مشكلة البطالة ، ونحن نطالب بخطة استيعاب للعمال في المشروعات الانتاجية ، لان العمال لن ينتظروا حتى تنفجر آبار البترول من الأرض . فقبل ذلك قد تنفجر بطونهم من الجوع .

صنعاء من موفد «الوطن العربي»
عادل الجوجري



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ اكتوبر ١٩٩٢

المؤسسات اليمنية تعتمد على «العليين»

البيض يتجه إلى المصالحة ويدعو لمؤتمر وفاق وطني

عدن: من لطفي شطاره

انتقد علي سالم البيض، نائب الرئيس اليمني والأمين العام للحزب الاشتراكي، مؤسسات الدولة، بسبب اعتمادها في تسيير كافة أمور البلاد على «العليين» ـ اي الرئيس علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض ـ ودعا الى تنظيم الانتخابات العامة لاستكمال «المرجعية الدستورية» لتسهيل عمل مجلس الرئاسة، واتخاذ سلسلة من الاجراءات لتمكين اجهزة الأمن بمساعدة الجيش والاستخبارات العسكرية ومن القبض على المتورطين في أعمال العنف، بعد أن نشرت الصحف اليمنية أخيراً صور زعيم المعارضة المسؤولة عنها.

وفسر المراقبون قول البيض في مقابلة تلفزيونية أذيعت مساء أمس الاول في القناة الثانية من عدن بمناسبة ذكرى ثورة ١٤ اكتوبر (تشرين الاول)

التتمة .... ص ٤



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ اكتوبر ١٩٩٢

البيض يتجه

في الشطر الجنوبي من اليمن، بأنها «مبادرة لإذابة جليد الخلافات داخل القيادة اليمنية، وتهيئة الأجواء لعودته الى صنعاء، بعد بدء الحكومة في اتخاذ اجراءات تعتبر تنفيذاً لبعض الشروط التي وضعها لعودته إلى ممارسة مهامه الرسمية».

وقد نفى البيض أن يكون اعلان الوحدة اليمنية قراراً فردياً، وأكد ان قيامها كانت له مبرراته الموضوعية، التي اعتمدت على موقف المؤسسات، بعد أن اتخذت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني قرار الوحدة، ووقع عليه بصفته أمينه العام.

وجدد نائب الرئيس اليمني - المعتكف حالياً في عدن - دعوته لعقد مؤتمر تلتقي فيه كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية، يبدأ بلقاء اللجنتين التحضيريتين للمؤتمر الوطني ومؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية، لتحديد القواسم المشتركة بينهما. ولكن مصدراً في هيئة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الوطني رفض في تصريح لـ «الشرق الأوسط» دعوة البيض، وقال «الناس شبعت كلاماً ومؤتمرات»، ودعا جميع الاحزاب الى التوقيع على ميثاق العمل السياسي الذي أقره المؤتمر. وكذلك قال الشيخ محمد ابو لحوم - رئيس الحزب الجمهوري ورئيس سكرتارية مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية ان «الوقت لم يعد يسمح بعقد مثل هذه الفعالية، وأنه ليس من الضروري ان تكون هناك رؤية واحدة لدى جميع الاحزاب». وتتجه جهود معظم التنظيمات السياسية اليمنية حالياً الى التوفيق بين الحزبين الحاكمين، وحث اللجنة العليا للانتخابات على متابعة عملها دون تباطؤ.

٠٤٤١٥٤

المصدر : الحيـــــاة (اللندنية) ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ...... ١٦ اكتوبر ١٩٩٢ ......

البيض يدعو اليمنيين الى المشاركة بحماسة في الانتخابات الاشتراعية

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اكد نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني السيد علي سالم البيض ان جيل اليوم تقع عليه مسؤولية التمسك بالوحدة والنضال من اجل الديموقراطية وبناء اليمن الحديث، وان على هذا الجيل ان يعرف ايضاً ان مستقبله وتطوره مرتبطان ببقاء الوحدة والتمسك بها.

وبثت القناة التلفزيونية الثانية والبرنامج الاذاعي الثاني ليل امس في عدن مقابلة مع البيض في مناسبة احتفالات ثورتي أيلول (سبتمبر) وتشرين الاول (اكتوبر) شدد فيها على ان الوحدة اليمنية كانت دائماً شعاراً للحركة الوطنية ولم تكن في يوم من الايام قضية ثانوية.

وعن الانتخابات النيابية المقبلة حض البيض الشعب اليمني على ان يتوجه وبحماسة الى الانتخابات الاشتراعية ويدلي بصوته لانتخاب مجلس النواب المقبل. وقال: «ان هذا الحدث يعد بمثابة علامة تاريخية جديدة في تاريخ اليمن كونه اول مجلس نواب ينتخبه الشعب بطريقة حرة ومباشرة».

وعبر عن تفاؤله بمستقبل اليمن الجديد الذي اختار الديموقراطية. وطالب بمواصلة العمل الذي بدا في شأن «المؤتمر الوطني» و«مؤتمر الاحزاب والتنظيمات الجماهيرية» والبحث عن قواسم مشتركة يلتقي عليها الجميع لما في ذلك من اهمية قصوى في تعزيز الوحدة الوطنية.

وعرض البيض «مسيرة الحركة الوطنية اليمنية ونضالات الشعب ضد الاستعمار البريطاني والحكم الامامي والتضحيات الجسام التي قدمها الشعب ضد الظلم والاستبداد حتى نال حريته». وقال: «علينا ان نكون اوفياء لقضية شهداء الثورة، وان نولي اهتماماً للمناضلين الذين ضحوا في سبيل حرية شعبنا وتقدمه». واكد تقديم الرعاية لاسرهم في حدود الامكانات المتاحة.

ولا يزال البيض معتكفاً في عدن بعد انتقاله اليها من حضرموت منذ اكثر من شهرين.



المصدر : الحوادث اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٢

توقعات يمنية بتأجيل الانتخابات

■ قبل اقل من شهرين على الموعد المفترض لاجراء الانتخابات العامة في اليمن، ظهرت دعوات، مصدرها سياسيون وحزبيون يمنيون، الى تأجيل هذه الانتخابات شهرا او شهرين بحجة ضيق الوقت الذي لا يسمح باكمال التحضيرات التقنية لها، مثل تنظيم لوائح الشطب، وتقسيم الدوائر الانتخابية وغير ذلك من الخطوات الاجرائية التي لا بد من اتمامها لكي تأتي العملية الانتخابية خالية من النواقص والشوائب.

غير انه لم يصدر اي رد فعلي رسمي على هذه الدعوات التي يتوقع اصحابها ان يصدر اعلان دستوري يميني بقرار التأجيل في اي لحظة، واحتفظت الحكومة بالصمت حيالها فلم تؤكد ولم تنف تاركة للتوقعات ان تأخذ مداها.

كان موضوع الانتخابات قد طرح امام مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية اليمنية الذي انهى اعماله يوم الاثنين الماضي، بالتشديد على اجرائها قبل نهاية الفترة الانتقالية في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل مطالباً بتقسيم الدوائر حسب الكثافة السكانية وبالسماح للقوات المسلحة بالمشاركة في عملية الاقتراع وغير ذلك من الامور المتعلقة بالانتخابات.

وكان المؤتمر مناسبة لعودة المشير عبدالله السلال، الذي قاد عملية الاطاحة بحكم اسرة حميد الدين اوائل الستينات، الى واجهة العمل السياسي في اليمن بعد فترة طويلة من البقاء في الظل. وتمثلت هذه العودة بترئيس السلال المؤتمر الذي كان مناسبة لهجوم قاس على حكومة حيدر ابو بكر العطاس التي حمّلها المؤتمرون مسؤولية التدهور في الاوضاع الامنية اليمنية نتيجة فشلها في القيام بدورها بسبب الخلاف القائم بين اركان السلطة التي يتقاسمها المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني الذي يعد العطاس من ابرز قياداته.

والجدير بالذكر ان حزب العطاس اكتفى بالمشاركة في المؤتمر بصفة «مراقب» بينما شارك المؤتمر الشعبي العام شريكه في الحكم بشكل فعال في المؤتمر وصياغة مفرداته وتوصياته، التي ركّزت على الوضع الامني في البلاد وطالبت بحسمه في سرعة.

٠٤٨١٥٦



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لماذا غاب نائب الرئيس علي سالم البيض ؟

جار الله عمر

كانت البداية مع منظر الحزب الاشتراكي اليمني ، وعضو المكتب السياسي ورئيس دائرة العلاقات الخارجية فيه (جار الله عمر) ، الذي اكد أن اليمن تعيش الان واقعاً جديداً لم يكم متوقعاً بأى حال ، فالوحدة جاءت في وقت تسود التجزئة بل والتفتيت في الوطن العربي ، كما اعلنت التعددية السياسية ، وسمح بتكوين الاحزاب ، وحرية اصدار الصحف في اليمن التي كان يضرب بها المثل في التقلب والعشائرية والتخلف ، لذلك فاننا نعيش الان معركة لتجاوز صعوبات ومعوقات الوحدة والديمقراطية ، وهي معركة صعبة ، لأن اعداء الوحدة والديمقراطية يقاومون ، وعلينا ان نعترف أن هناك مقاومة بالكلمة والمال والسلاح ، هدفها هدم كل ما تحقق .

- إذاً ، هناك خطر على مشروع الوحدة ؟

● نعم ، مازال الخطر قائماً ، ولكن لدي ثقة في أن المشروع سينتصر .

- وماهي اسباب هذه الثقة ؟

● أن ميزان القوى حتى الان في صالح القوى الوحدوية والديمقراطية ، لكننا لا نستطيع التعويل على ذلك طويلاً ، إلا إذا اتحدت الصفوف ، وادركت الاحزاب بشكل متساو حجم الخطر المحيط بها .

- وإذا لم يتحقق الإدراك ، وبالتالي وحدة قوى الوحدة ؟

● معنى ذلك أن كل شيء سينتهي .

- الا تعتقد ان التحالف الراهن بين الحزبين الحاكمين ضمانة لاستمرار المشروع الوحدوي الديمقراطي ؟

● هذا صحيح ، لكن التحالف بين الحزبين يتعرض الان للهجوم ، وهناك محاولات تخريب وقيعة وافساد للمناخ السائد بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر .

- إلى أي مدى نجحت هذه المحاولات التخريبية ؟

● استطيع القول أنها حققت قدراً لا بأس به من النجاح ، واتذكر انني قابلت في القاهرة الكاتب الصحفي الكبير محمد حسنين هيكل ، وحذرني بان الناس في اليمن فرحون بالوحدة ، وسوف يحمونها ، ولكن استمرار الحماية رهن بقوة وتماسك وتحالف القوى صاحبة المصلحة فيها .. وسوف تظهر مشكلات في الواقع تحتاج إلى تعاط جدي ، وواقعي .

- ماهي ابرز هذه المشكلات ؟

● بصدق شديد ، هناك خلاف في التقديرات بين الحزبين الحاكمين لبعض القضايا ، مثلا قضية الاختلالات الامنية ، نحن نشعر في الحزب الاشتراكي انها قضية خطيرة وينبغي العمل باقصى جهد للقبض على مرتكبي احداث الاغتيالات ، لكن المؤتمر الشعبي يرى أن هذه القضية طبيعية ، ويمكن حلها ، ولست مبالغاً إذا قلت ان هناك تبسيطاً لهذه القضية الخطيرة .

- هل لهذا السبب اعتكف السيد علي سالم البيض نائب الرئيس ؟

● من الناحية العملية السيد علي سالم البيض موجود في اليمن ، ويلقى بين الحين والاخر خطباً سياسية ، ويشارك بطريقة أو بأخرى .. وليس هناك تعليق آخر ، سوى أن قضية وضع الخطة الامنية موضع التنفيذ وفق برنامج عمل هي احدى قضايا الخلاف والحوار بين الحزبين الحاكمين .



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٢

«الوطن العربي» تحاور قادة الأحزاب اليمنية

من هم اعداء الوحدة اليمنية؟

هل يعود نائب الرئيس اليمني السيد علي سالم البيض مرة اخرى إلى صنعاء لكي يمارس مهامه؟

ليس هذا هو السؤال الوحيد المطروح على العقل اليمني، سواء في صفوف النخبة السياسية، أو في أوساط الرأي العام، فثمة أسئلة أخرى لا تقل اهمية، وترتبط بالقضية الاكثر حيوية: الانتخابات.

في صنعاء وعدن وباقي المدن اليمنية يتساءلون: هل سيتم التنسيق بين الحزبين الحاكمين في قائمة انتخابية واحدة؟

وهل سيشارك الحزبان مع احزاب اخرى في اللحظة الاخيرة ضمن حوار وطني عام، للاتفاق على ضمانات «سياسية» تتجاوز الضمانات «القانونية» التي تم توفيرها في قانون الانتخابات، واللجنة العليا للانتخابات.

هذه الاسئلة مشروعة في اليمن الموحد، ومطروحة بقوة وسط هواجس احتمالات ارتفاع وتصاعد موجات العنف، وربما اتخاذها مسارات جديدة، وهو الأمر الذي اكده حادث تفجير قنبلة بجوار السفارة الاميركية في صنعاء، والاعتداء على ضابطين من قوة الحراسة الملازمة لبيت رئيس مجلس النواب د. ياسين سعيد نعمان، كما تكتسب الاسئلة أهمية أخرى وسط ما يتردد عن خلافات جوهرية بين الحزبين الحاكمين، لا سيما فيما يتعلق بجدية تطبيق الخطة الامنية، واشراك القوى السياسية المختلفة في تحمل المسؤولية خلال المرحلة الحرجة.

«الوطن العربي» زارت صنعاء والتقت اربعة من رموز وقيادات الاحزاب السياسية اليمنية، وادارت معهم هذا الحوار حول القضايا الراهنة في اليمن الموحد.

٥٤١٥٨



المصدر : صوت الكويت الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦/١٠ أكتوبر ١٩٩٢

نلسون مانديلا وأزمة الحكم في اليمن

بقلم: د. عبدالرحمن البيضاني*

اخيرا اعلن علي سالم البيض، زعيم الحزب الاشتراكي اليمني ونائب رئيس مجلس الرئاسة، في حديثه المنشور في صحيفة «الحياة» ٣ اكتوبر (تشرين الأول الجاري)، أن اليمن تقترب من الهاوية، وهذا ما سبق أن كررنا تحذيرنا من الوصول اليه في كتب ومقالات عدة خلال ثلاثين عاما.

اعترف البيض في حديثه أنه وحزبه «مجرد شجرة زينة ذات رائحة زكية تستخدمها السلطة المنفردة بالحكم في صنعاء»، ولم يأت البيض بجديد على ما كان يجب أن يتوقعه، فقد ظل النظام الجمهوري الحاكم في صنعاء ملتزما بقواعد النظام الإمامي الذي نجحنا في إسقاط اسمه وعجزنا عن تغيير مضمونه.

فبقيت التفرقة الطائفية والتسلط الإمامي الزيدي، الذي لا يسمح (مطلقا) لأغلبية شعب اليمن وهي الأغلبية الشافعية من ممارسة حقوقها الشرعية في المشاركة الفعلية، واقصى ما يسمح به ليس اكثر من مشاركة رمزية ذات رائحة زكية، تعطي شكل المشاركة بغير مضمون الممارسة، كما اعلن البيض، وهي رائحة زكية ضرورية من مستلزمات التسلط الإمامي.

لم يدرس البيض كيف حاولنا (قبله) تحقي المشاركة الفعلية في ادارة شؤون الجمهورية، وكيف كانت للشوافع كلمة نافذة في هذه الادارة على قواعد العدالة والمساواة، وكيف اتهمونا بالطائفية لأننا تمسكنا بهذه المشاركة الفعلية (لأول مرة بعد الف ومائة عام) وشكلنا مجلس قيادة الثورة وأول مجلس وزراء مناصفة بين الزيود والشوافع، وكيف تمرد الجناح الزيدي المشارك في قيادة الجمهورية عندما قاومنا غدره بالمتطوعين الشوافع في الحرس الوطني، واعترضنا على ذبح بعضهم وطعن الآخرين في ظهورهم وهم يدافعون عن الجمهورية التي وعدتهم بالعدالة والمساواة، ثم كيف انقض الجناح الزيدي وانفرد بزمام السلطة، واعاد عقارب الجمهورية الى ما وراء زمن الإمامة.

كان البيض (مثلنا) يحلم بالوحدة الوطنية، ثم استيقظ (بعدنا) من هذا الحلم الجميل واصطدم بالواقع المؤسف، فأعلن في حديثه انه يرفض سياسة (فرق تسد) التي هي قاعدة الحكم الان في صنعاء، عاصمة الوحدة، وكان عليه ان يعرف أن هذه بعينها هي ابرز قواعد النظام الإمامي القديم، التي لا يفرط فيها سلطان النظام الجمهوري الحديث، وهو يحاول تجميل منظره بانتخابات (نزيهة او مزيفة) لأنه يضمن اصوات (نعم حاضر) من أية أغلبية نيابية طالما ظل يسيطر على أجهزة الأمن فيفرض سلطانه بالارهاب، ويسيطر على خزائن المال فيضمن النفوس التي يغريها الريال ولا يؤنبها الضمير، من يتزين بروائح النفوس الأخرى التي تتسابق الى تقديم زينتها ورائحتها الزكية مقابل الانتفاع من الاشتراك الشكلي في الواجهة السياسية.

كان على الحزب الاشتراكي ان يعرف منذ البداية انه سوف يذوب عمليا في حزب المؤتمر الشعبي الذي هو الآخر ليس اكثر من شجرة زنية للسيطرة الزيدية الطائفية، سواء اراد شوافع المؤتمر الشعبي ذلك او ابوا، وسواء رضي الحزب الاشتراكي بهذا المصير او تظاهر برفضه، وبعدئذ تذوب قياداته وتتحول الى كوادر (ذيلية) تدفعها غريزة البقاء الى (نعم حاضر)، وهذا يبدو انه فعلا قد حدث مع العديد



المصدر : صوت الكويت
التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من قيادات الحزب.

تمنيت من البيض، عند رغبته في تسليم جيشه، ان يتساءل هل تأهب لتسليم نفسه وبقية المناطق الشافعية كلها حتى (نقيل يسلح) تحت أقدام العرش الزيدي الذي لا تميزه عن أئمة الألف والمائة عام سوى قبعة عسكرية فوق عمامة إمامية؟! وبعد دمج هذا الجيش ما هي الضمانات لعدم تسريح رجاله تسريحا طائفيا بقرارات تدريجية (وبصورة زيدية لا تنفر) بعد أن تصبح هذه القرارات من سلطات القائد الأعلى.. الإمام الجمهوري؟!

في وسعي أن أقطع بأن هذا الحزب قد أخطأ حين تباطأ حتى الان في التسليم بحتمية تغيير برنامجه الاقتصادي والاجتماعي واستبدال باسمه الاشتراكي اسما يتفق مع تطلعات الشعب اليمني، فلا يعطي لخصومه ولأعداء العدالة والمساواة سلاحا يحاربونه به في المناطق التي تعتبره طوق نجاتها وسفينة احلامها.

لو فعل ذلك فانه يحظى بولاء معظم مناطق اليمن التي تريد التغيير الى الأفضل، او (على الأقل) تلتف حوله المناطق المحرومة من العدالة والمساواة فيضمن ولاءها له واستماتتها معه حتى (نقيل يسلح) فيصبح بذلك حزب الأغلبية الساحقة، وعندئذ يقيم الوحدة اليمنية على انقاض التفرقة الطائفية، ويسجل في التاريخ انه حقق مضمون النظام الجمهوري الذي ضيعنا عمرنا وعجزنا عن تحقيقه، بعد أن رسمنا مجرد شكله، منذ ثلاثين عاما.

اما ان يكتفي البيض بالاعتكاف في عدن او حضرموت فانه بذلك يضع نفسه في موقف تاريخي لا نرضاه له، اللهم الا اذا كان في بلاغة صمته انه يعلن (بوضوح وصراحة) دعوة جميع ابناء اليمن الشوافع الى التضامن، او فقدان الأمل في العدالة والمساواة، او يشرح للتاريخ بهذا الصمت البليغ كيف تتنافى العدالة مع الوحدة، وتتعارض المساواة مع الديمقراطية.

ثم يتفادى الغدر المنظم ويحتمي معنا لاجئا في مصر، او في بلد آخر يحلم فيه بالنجاة برأسه.

وحين نفشل جميعا في إلغاء التعصب الطائفي.. حينئذ علينا ان نطلب نلسون مانديلا من جنوب افريقيا حتى يدلنا كيف نحرر زنوجنا الشوافع في اليمن!.

• نائب رئيس الجمهورية اليمنية الأسبق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٧ اكتوبر ١٩٩٢

اعلان الدوائر الانتخابية اليمنية الأسبوع المقبل

عدن: من لطفي شطاره

أكد مصدر مسؤول في اللجنة العليا للانتخابات اليمنية لـ «الشرق الأوسط» ان الانتخابات ستجري خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، وأن الاستعدادات تجري لانجاز العديد من المهام المناطة باللجنة في موعد يساعد على تحقيق ذلك.

وأوضح المصدر أن اللجنة ستعلن الأسبوع المقبل أسماء الدوائر الانتخابية، وتوزيعها على المحافظات اليمنية، لكي يبدأ تسجيل اسماء الناخبين بعد ذلك مباشرة، اضافة الى تنظيم دورة تدريبية للمشرفين على الانتخابات خلال ثلاثة أيام من إعلان توزيع الدوائر.

ونفى أن تكون هناك أي «مماطلة في أعمال اللجنة»، وذكر أن المهمة المناطة بها «جسيمة وتاريخية»، ويفرض عليها انجازها في الوقت المحدد. وتشدد على أنه «لا تأجيل ولا تعطيل للانتخابات».

وعلى الصعيد نفسه كشفت صحيفة «الصحوة» الاسلامية عن وجود محاولة لتقسيم الدوائر الانتخابية بصورة تناسب مرشحين «معنيين»، حيث يشاع ان الفريق الفني المكلف بتحديد الدوائر مارس مهمته «بالتفاهم مع محافظي المحافظات»، في الوقت الذي لم تجد فيه اللجنة الفرعية فرصة كافية للاشراف على اعمال الفريق الفني.

وتعكس التصريحات المتباينة التي تنشر في الصحف اليمنية عمق الخلاف - الموجود داخل اللجنة العليا للانتخابات - بين الحزبين الحاكمين وممثلي الأحزاب السياسية.



المصدر : صوت الكويت الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٢

المعمعة اليمنية

الجميع خائف على كل شيء في اليمن، على متطلبات الحياة اليومية والأمن والاقتصاد.

على المشاركة السياسية والنظام والمستقبل.. وعلى مصير البلاد ككل ومكوناتها من أحزاب ومناطق.. وقبائل.

وبين العاصمتين صنعاء وعدن تضيع أمور كثيرة ويسود الغموض أمام المواطنين اليمنيين العاديين الذين لا ينتمون الى الجماعات الحاكمة او المعارضة او القبائل الكبرى... او الذين ليسوا لهم ناقة او جمل في المعمعة كلها التي يشهدها هذا البلد منذ اشهر ولا تجد من حل سوى التأجيل ثم التأجيل.

قبل اكثر من عامين تفاءل كثيرون عندما أعلنت الوحدة بين شطري اليمن.

وتفاءلوا اكثر بعد وعود الاكتشافات النفطية المتزايدة التي لوحت بحياة ملؤها الرخاء او الاكتفاء على الاقل بشكل يطوي صفحات الماضي القريب التي كان يعيش فيه اليمنيون على مساعدات الأمم المتحدة وإعانات الدول الشقيقة وتحويلات العمالة المهاجرة.

وبعد أكثر من عامين تلاشى ذلك الحلم الذي ربط بين المستقبل الوردي لكل من الوحدة والاقتصاد.

قبل الوحدة، أعلنت «جمهورية جنوب اليمن الديمقراطية الشعبية» فشلها الذريع بعد الصراع الدموي بين أجنحة وقبائل الحزب الاشتراكي وتنازلت عن ما كانت تطرحه كبديل ديمقراطي علماني واضطرت للوحدة مع «الجمهورية العربية اليمنية» مسلمة بقيادتها المتمثلة بالعقيد علي عبدالله صالح ومؤتمر الشعب العام، بينما اكتفت هي بأن تكون مشاركاً ويكون زعيم الحزب الاشتراكي علي سالم البيض نائباً للرئيس.

بعد أكثر من عامين على الوحدة، الأشخاص لم يختلفوا، لكن البيض معتكف منذ أكثر من ثلاثة أشهر في عاصمته السابقة، عدن.. ويواجه اليوم تحديداً، مسيرة صامتة للاحتجاج على ما وصلت اليه الأمور، وذلك استكمالاً لسلسلة طويلة من الاضرابات التي بدأت قبل شهرين وشملت مدن الجنوب ككل.

اليوم يحتج يمنيو الجنوب أمام البيض على الاسكان وتوزيع الأراضي غير العادل، فيما احتجت قبل شهر حوالي منظمة وهيئة وجمعية على مصير البلاد ككل بعد سلسلة من الاغتيالات التي شملت مسؤولين كبار في دولة الوحدة ووزراء وأركان في الحزبين الحاكمين.

اليمن الحزين يعيش حالياً فوضى سياسية واقتصادية فرضت على الحكم تأجيل اعلان موعد الانتخابات.. الى الشهر الثالث من العام المقبل.. ولا أحد يدري هل ستجري أم لا؟، لكن كارثة الجزائر بعد الانتخابات تخيف اليمن الى حد الرعب، ومسرحية الانتخابات في لبنان تقدم أكثر من دليل على أن الفوضى والديمقراطية لا يجتمعان.. وإذا اجتمعا كان الشيطان ثالثهما.. وكانت مهزلة.

والتحدي أمام اليمنيين في الأشهر المقبلة يتمثل بتجنب الكارثة والفتنة بعد أن لم ينجحوا في معالجة الفوضى وترسيخ الأمن وتأمين العيش.. رغم الوحدة.

د. الياس البراج

٦٢



المصدر: صوت الكويت الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ ١٩٩٢

البيض لم يلتق المسيرة الضخمة التي أحاطت بمنزله

تظاهرات صاخبة في عدن تطالب بحكم محلي ديمقراطي

عدن - عبدالرحمن خبارة:

رفع أهالي عدن الصوت أمس مطالبين بحقهم الدستوري في حكم محلي ديمقراطي وبالغاء التشريعات المخالفة للدستور والمقيدة لهذا الحق وبمنع دخول السلاح والمسلحين اليها. وقد انطلقوا في مسيرة كبرى شقت شوارع العاصمة اليمنية الثانية نحو منزل نائب رئيس الجمهورية علي سالم البيض الذي لم يخرج لمقابلتهم رغم إلحاحهم على ذلك، لكن الشرطة المدججة بالسلاح حالت دون اقترابهم من المنزل. وقد رفع المتظاهرون لافتات كتب عليها «أهالي عدن مواطنون لا رعايا» و«عدن مقبرة المتلاعبين» و«انقذوا شواطئ عدن» و«الغلاء يقتل البسطاء»، كما وزعوا منشوراً عبروا فيه عن موقفهم ورفضهم للأوضاع الراهنة.

فمنذ صباح أمس تجمع أهالي عدن في مركز المدينة (كريكر)، حيث نظموا صفوفهم وتقدمهم عدد من فعاليات المدينة ومنهم قادة أحزاب ورؤساء تحرير صحف ونساء ومحامون وأطباء وأدباء، وشخصيات اجتماعية ونقابية. واتجهت المسيرة التي قدرت بأكثر من عشرة آلاف نحو منزل البيض رافعة لافتات التنديد بالوضع الراهن. لكن الشرطة حالت دون اقترابها من المنزل، وتم ابلاغ وفد من المتظاهرين بأن البيض غير موجود، وعاد المتظاهرون رغم عدم اقتناعهم بذلك.

واعتبر المراقبون ان هذه التظاهرة السياسية الكبرى هي الأولى منذ ربع قرن في عدن إن بحجمها أو بتلاقي معظم اتجاهات الأهالي للقيام بها. وتوجه الأهالي بالبيان الذي وزعوه خلال المسيرة الى رؤساء مجلس الرئاسة ومجلس النواب ومجلس الوزراء محددين عدة مطالب رئيسية.

وجاء في البيان الآتي:

١ - ان السكوت عن ارتفاع الأسعار بدون تدخل الدولة يعتبر نهباً للناس ويهز استقرارهم المعيشي الذي من شأنه خلق حالة عدم استقرار اجتماعي. وفي هذا انتهاك لحقوقهم التي كفلها الدستور ومضت عليها المواثيق الانسانية التي تضمن الدولة العمل بها.

٢ - لقد سدت جميع منافذ المدينة مما أدى الى حرمانها من نسمة هواء، واغلقت شواطئ المدينة في وجه سكانها الذين حرموا من ابسط حقوقهم في النزهة، وبيعت ملاعب الأطفال والأماكن العامة، وكل ذلك من خلال صرف الأراضي عشوائياً في اكبر عملية لاستباحة الأرض وتخريب كل ما هو جميل لهثاً وراء مكاسب غير مشروعة.

٣ - ان ابناء هذه المحافظة يطالبون بحقهم الدستوري في حكم محلي ديمقراطي ويطالبون بالغاء التشريعات المخالفة للدستور والمقيدة لهذا الحق.

٤ - ان توزيع الأماكن الحكومية والأراضي ومنها التي سدت منافذ المدينة، يتم بطريقة ظالمة وغير عادلة فيحرم المستحق منها وتعطى لغير المستحق أكثر من حاجته.

٥ - اننا نطالب بحقنا في الأمن والأمان في هذه المدينة اللذين سادا فيها. وعليه نطلب منع دخول السلاح اليها لأنه من ظواهر الخوف والارهاب وليس شرفاً لليمن واليمنيين.

٦ - ان قضية عدن (المنطقة الحرة) والتي اقرتها الدولة بمجلسيها الرئاسي والوزراء، لم تتم بتنفيذه حسب قرارها، مما يفقدها مصداقيتها ونيتها لدى أهالي عدن في تنفيذ قرارها بشأن المنطقة الحرة.



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ / ١٩٩٢

تظاهرة في عدن تحتج على الغلاء وقادة الاشتراكي يحاورون البيض

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ علمت «الحياة» من مصادر في عدن ان مسيرة صامتة خرجت امس من مدينة كريتر في عدن وتوجهت الى مقر اقامة السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة.

وقالت تلك المصادر «ان المسيرة كانت تعبيراً عن الاحتجاج والاستنكار السلميين» على الغلاء وتردي الاوضاع في محافظة عدن خصوصاً ما يجري على صعيد الاسكان وتوزيع الاراضي والمساكن الذي وصف بانه «غير عادل».

وافادت وكالة «رويتر» في نبأ لها من عدن ان المتظاهرين وفي مقدمهم محامون وصحافيون واطباء ومعلمون ونقابيون بارزون لم يتمكنوا من تسليم مذكرة الى البيض بسبب كثافة الاجراءات الامنية حول منزله.

ومعروف ان السيد البيض معتكف منذ مطلع اب (اغسطس) الماضي. وحضت المذكرة التي وزعها المتظاهرون الحكومة على الغاء بعض القوانين الصادرة بقرارات جمهورية بعد توحيد شطري اليمن في ايار (مايو) ١٩٩٠.

ومن بين هذه القوانين الجديدة قانون يتعلق بالادارة المحلية واخر ينظم الشؤون الاسرية وحقوق المراة. وكانت المراة في اليمن الجنوبي السابق تتمتع بمزيد من الحقوق الليبرالية بالمقارنة مع ما هي الحال في اليمن الشمالي السابق. وطالبت المذكرة الحكومة بالاسراع في تنفيذ قرار مضى عليه عامان يقضي بتحويل عدن الى منطقة تجارية حرة.

من جهة اخرى علمت «الحياة» ان عدداً من القياديين البارزين في الحزب الاشتراكي الذي يشغل البيض منصب الامين العام للجنته المركزية انتقلوا الى عدن للدخول في حوار مع البيض يستهدف انهاء اعتكافه.

وفي صنعاء طالب اعضاء مجلس النواب اليمني بتفعيل دور الاجهزة الامنية للكشف عن الجريمة قبل وقوعها وحماية مصالح المواطنين والمجتمع. وشدد النواب، في الجلسة التي عقدها المجلس صباح امس، على تكامل نشاط اجهزة الداخلية والامن والقضاء وعلى ضرورة العمل بسرعة لاستكمال ملفات التحقيق في «القضايا المكتشفة» واحالتها على النيابة العامة لتقديم مرتكبيها الى القضاء ومحاكمتهم في صورة علنية ومواصلة التحقيق في القضايا التي لم يكتشف فاعلوها بعد.

وتطرق النواب الى اهمية السرعة في بت القضايا المختلفة المحالة على المحاكم وتطبيق الاحكام القانونية إزاءها: واشاروا الى المخاطر التي تسببها «المماحكات السياسية».

٥٤٠٦٤



المصدر : أكتوبر
القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٢

رؤية سياسية



كيف تطور الدور المصرى ؟



دكتور عبد الرحمن البيضانى
نائب رئيس جمهورية اليمن السابق

أفزعتنى رسالة المشير عامر حين أبلغنى أنه المسئول عن اليمن مادامت فى حماية جيشه ، فداهمتنى أشباح الانفصال السورى ، بينما كنت أعيش أمل الوحدة الذى تعثر فى الشام فأردنا إحياءه من اليمن . وكنت أعرف أن صراعا نشب ، حتى العظم ، بين عبد الناصر والمشير منذ حرب ١٩٥٦ ثم نفذ إلى نخاع القيادة المصرية باختيارات المشير وسلطان حاشيته التى أسهمت فى مناخ الانفصال ، كما عاصرت عبد الناصر وهو يحاول إبعاد المشير عن القوات المسلحة ففقد سلطانه عليها لكننى ظننت أنه بعد أن



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٢

ضيع عبد الناصر بلح الوحدة فى الشام فإنه لن يسمح بإتلاف عنب الوحدة من اليمن ، فاعتقدت أن ما حدث فى دمشق لا يتكرر فى صنعاء .

السادات سفير مصر فى اليمن

كان الاتفاق مع عبد الناصر أن يكون السادات سفيرا لمصر فى اليمن . وكان السادات يعتبر اشتراكه فى صياغة التاريخ العربى من اليمن أكثر نفعا من رئاسته لمجلس الأمة فى مصر . فحين وصل إلى صنعاء كنت سعيدا بمجيئه بعد ميلاد الثورة التى اشترك فى حملها ، ثم تطوع بالاشتراك فى حضانتها وحمايتها فى مهدها ، لكنه فاجأنى بأن عبد الناصر استجاب لإصرار المشير ، بعد أن أرسل إلينا طياريه لقيادة الطائرات الثلاث التى اتفقنا عليها أثناء تجهيز الثورة فأخذت الطيارين إلى أحد قصور الإمام .

كلمة لابد منها

أعترف بالحرج حين أكتب عن الخلاف الذى طرأ على المنطلقات اليمنية المصرية فى إدارة شئون اليمن ، مما أثر على مسارها الدولى والعسكرى . ومبعث الحرج أننى كنت أحد أطراف الخلاف بعد الثورة ، قدر ما كنت أحد أطراف الاتفاق قبل قيامها .

لكن الذى يريح ضميرى أننى كنت حريصا على مصالح اليمن قدر حرصى على مصالح مصر ، وكنت بحكم تخصصى العلمى ، ومعرفتى بالواقع اليمنى ، والصالح المصرى ، لا أتردد حين اختلفت لصالح اليمن الذى كان كذلك صالح مصر .

وحين أسوق المبررات لموقف أو لآخر فإننى لا أقصد إنصاف هذا أو إدانة ذاك ، فتلك مهمة المؤرخين ، وموهبة المحللين . ولذلك أكتب ما حدث .. لأنه حدث .. فأصبح صفحة فى سيرة مصر ، وسجلا فى تاريخ اليمن .

بداية الخلاف السياسى

كنت أنتظر أن تسارع حكومة ألمانيا الاتحادية (الغربية) إلى الإعتراف بالجمهورية اليمنية فكانت تربطنى علاقة صداقة مع وزير خارجيتها فون برنتانو عندما كنت وزيرا مفوضا فى بون فأطلعته على أحوال اليمن ، وبعد أن عزلنى الإمام وقرر قتلى أحاطنى بحراسة ألمانية وسمح لى بإلقاء محاضرة فى مدينة دور تموند يوم ٧ ديسمبر ١٩٦٠ أهاجم النظام الإمامى داعيا إلى الجمهورية ، فلما تأخر اعترافه أرسلت أعاتبه فاعترفت حكومته بالجمهورية اليمنية . وكانت أول دولة غربية تعترف بها ، ثم تبعتها إيطاليا ، وتوالت اتصالاتنا بدول أوروبية أخرى ، وكنت على حذر من الاستراتيجية السوفيتية التى تطلعت إلى عدن عن طريق القاهرة .

لذلك عندما وصلتنى نصيحة سوفيتية نقلها مندوب مصرى ينصحنى بإغلاق السفارتين الأمريكية والبريطانية لأنهما لم تعترفا بالنظام الجمهورى ، اعتذرت بأن وجودهما فى اليمن وقت الحرب أهم من وجودهما وقت السلم ، فعن طريقهما تستطيع تعريف واشنطن ولندن بنوايانا ، ولهما أعوان مندسون فى صفوفنا كانوا يخططون لثورة إمامية فسبقناهم بالثورة الجمهورية ، وفى وسعهم أن يشوهوا صورتنا إذا لم نزاحمهم فى عواطف من كانوا وراءهم .

سألنى المندوب عما إذا كنت أعرف قاعدة دولية تسمح ببقاء سفارة لدولة على أراضى دولة لا تعترف بها ، قلت إن القانون الدولى عبارة عن سوابق تحدث لأول مرة ، وعندما يثبت نفعها فإن دولا أخرى تطبقها ، وبتكرار السوابق يتعارف المجتمع الدولى على اعتبارها من قواعده . ولتكن هذه سابقة أولى تهديها حكومة اليمن إلى المجتمع الدولى ، لعلها تصبح من قواعده منسوبة إلينا .

بترول الخليج

كان وقوع الجزيرة العربية فى قبضة الشيوعية شبحا يسيطر على الساحة اليمنية ، وكانت المساعدات العسكرية المصرية المرتبطة بالعلاقات السوفيتية أهم العناصر التى جسمت ذلك الشبح . وكثيرا ما حدثنى الوزير البريطانى المفوض عن اعتقاد حلف الأطلنطى بأنه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٨ / ١٩٩٢

إذا كان عبد الناصر يستهدف مساعدة الثورة اليمنية ، فان السوفيت سوف يدفعونه إلى التوسع فى الجزيرة متطلعين الى بترول الخليج بعد أن خسروا أزمة الصواريخ فى كوبا فى نفس ذلك العام (١٩٦٢) .

فكان علينا إثبات عكس ذلك ، ولا ننتظر حتى يضطر عبد الناصر إلى نفيه (بعد فوات الأوان) فى تصريح لصحيفة الجارديان حين حاول نفى عزمه على (أن تنزل القوات المصرية إلى عدن والجنوب اليمنى ثم تتجه يسارا إلى الخليج وتستولى على البترول وتضعه تحت النفوذ الروسى) « الأهرام ٢٠ يوليه ١٩٦٦ » .

لم تكن لنا خارج حدودنا سوى المودة فى القربى . وكانت دول حلف الأطلنطى تنظر إلى مصر بعين لا تنام بعد الوحدة المصرية السورية ، وما أعقبها من ثورة فى العراق ، وما سبقها من ثورة فى الجزائر . وما تلاها بثورة اليمن ، وكانت مصر القاسم المشترك الأعظم فى كل هذه الأحداث ، شرقا وغربا وجنوبا .

كيندى وماكميلاند

فكان الحفاظ على هذه المكاسب القومية يقتضى استيعاب الظروف العربية ، والتوازن الدولى المسيطر عليها ، والذى عندما يتعرض لأى خلل فإنه يتحول طبقا لقواعد الحرب الباردة إلى حرب ساخنة ، من دماء الشعوب التى يطرأ عليها الخلل ، ولذلك حاولت تجنيب اليمن ، ومن خلفها مصر ، الوقوع فى هذا المحظور فأبقيت على السفارتين الأمريكية والبريطانية وتبادلت الرسائل مع الرئيس الأمريكى كيندى حتى اعترف بجمهوريتنا ، ثم رئيس الوزراء البريطانى ماكميلاند حتى اتفقنا على حق شعب الجنوب اليمنى المحتل فى تقرير مصيره .

وكانت أغلبية رجاله المقاتلين وكلهم شوافع قد تدفقوا على صنعاء لحماية الجمهورية تأكيدا للوحدة اليمنية ، فى مواجهة المتمردين الزيود الذين رفضوا جمهورية العدالة والمساواة ، وكان ذلك محورا رئيسيا من محاور الخلاف السياسى الذى انعكس على الموقف العسكرى على نحو ما سوف يرد فى سياق الأحداث .

بداية الخلاف الاقتصادى

كذلك كان علينا أن نبرر عمليا قيام الجمهورية ولذلك أسرعنا إلى جذب انتباه اليمنيين إلى المعركة الحضارية ، فقررنا إنشاء أول بنك يمنى لتجميع أموال اليمنيين المقيمين والمهاجرين ، فأعلنت فى مؤتمر شعبى إنشاء البنك اليمنى للإنشاء والتعمير وعينت له مجلس إدارة برئاسة الدكتور حسن مكى (نائب أول رئيس الوزراء حاليا) وناديت اليمنيين المقيمين والمهاجرين إلى الأكتتاب فى أسهم البنك ، وأرسلت وزير شئون المغتربين يزف البشرى إلى المهاجر اليمنية فاندفع اليمنيون بأموالهم إلى اليمن فقررنا زيادة رأس مال البنك .

وتصادف أن عاد السادات إلى اليمن يوم ١٦ أكتوبر ١٩٦٢ ومعه خبراء ، كانت مهمتهم فتح فرع لبنك مصر فى اليمن ، فعقدت اجتماعا مشتركا حضره السادات ومجلس إدارة البنك اليمنى وخبراء بنك مصر وشرحت أسباب إعتذارى لأننا استهدفنا من إنشاء البنك اليمنى تجميع أموال اليمنيين المقيمين والمهاجرين فى صورة أسهم ، وليس فى صورة ودائع وحسابات جارية كما يفعل بنك مصر (بعد تأميمه) لذلك لا ينفعنا فى خطة التنمية الاقتصادية فى مرحلة عسكرية لتثبيت الجمهورية .

وعلى الجانب المصرى لا يستطيع بنك مصر العمل فى ظل المستوى المصرفى الذى كان فى اليمن تحت الصفر ، مما يعرضه لخسائر فادحة فوافق السادات على تكليف خبراء بنك مصر بمساعدة البنك اليمنى فى أعماله التأسيسية (الأهرام ١٨ نوفمبر ١٩٦٢) . (ملاحظة : عاد بنك مصر اليمن بعد خروجى من الحكم ثم أغلق أبوابه بعد خسائر فادحة) .

الوحدة اليمنية المصرية

كانت المنطقة الشافعية التى تضم الأغلبية العظمى من سكان اليمن تناصر الجمهورية فأردت إثبات سيطرة الجمهورية على معظم اليمن أرضا وسكانا حتى تنتزع موقعنا فى الأمم المتحدة من مندوب الإمام المخلوع ، فذهبت مع صحفيين عرب وأجانب الى مدينة تعز حيث احتشد أكثر من نصف مليون مواطن يهتفون بالوحدة مع مصر فكتبت صحيفة الأخبار القاهرية أننى أجبت على الجماهير بأن (الوحدة مع مصر .. آتية لا ريب فيها ، لكن القاهرة ترى أن الوحدة تسبقها خطوات لابد من اتخاذها (صحيفة الأخبار ٢١-أكتوبر ١٩٦٢) وكان عبد الناصر يرى عدم التفكير فى الوحدة الا بعد عودة آخر جندى مصرى من اليمن (وكان ذلك مقررا فى موعد غايته يناير ١٩٦٣) ثم يجرى بعد ذلك استفتاء شعبى فى كل من مصر واليمن .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ أبريل ١٩٩٢

بعثة مصرية اشتراكية

بعد أن أمضيت سبع سنوات فى ألمانيا أدرس مع أساتذة الإقتصاد كيف يكون الإصلاح الإقتصادى فى اليمن أشفقت عليها من انفرادى بوضع برنامجها الإصلاحى ، فطلبت من عبد الناصر مساعدتنا ببعثة اقتصادية تشاركنا تقييم ما سبق أن أعددته من دراسات قبل الثورة ، فأوفد إلينا بعثة برئاسة الدكتور حسين خلاف وزير التجارة الخارجية الذى فاجأنى بمجلد مطبوع فى مصر يتضمن تفاصيل المخطط الاقتصادى الذى يريد تطبيقه فى اليمن .

اعتذرت بأننى طلبت بعثة تدرس معنا ما يصلح لليمن عندما يتفق مع ظروفها الموضوعية ، فلا ننقل إليها خطة مستوردة من بلد ظروفه تختلف عن ظروف اليمن ، ثم وزعت أعضاء البعثة على الإدارات الحكومية والمواقع التى يمكن أن تعطى للبعثة المعلومات الضرورية .

وبعد أسبوعين طلبت منى البعثة توزيع الأراضى الزراعية بواقع خمسة أفدنة على المعدمين فاعتذرت بأننا لن نكرر ما حدث فى سوريا وكان أهم عوامل الانفصال ، حيث لم يتوقع الشعب السورى القوانين الاشتراكية والتأميم والاصلاح الزراعى . فاستغل ذلك قادة الإنفصال بعد شهرين اثنين من قرارات يولية ١٩٦١ الإشتراكية وقاموا بانقلابهم يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ وأعلنوا فى بيانهم الأول (أنهم يرفضون إشتراكية عبد الناصر لأن الشعب السورى يرفضها جملة وتفصيلا) .

شرحت للبعثة الفارق بين اليمن ومصر حيث يوجد فى مصر (سنة ١٩٦٢) سبعة ملايين فدان صالح للزراعة وثلاثون مليون مواطن ، بينما فى اليمن ثلاثون مليون فدان صالح للزراعة وسبعة ملايين مواطن ، ثم أننى لا أقر (قانون الإصلاح الزراعى) لأن وصف الإصلاح الزراعى يعنى علميا إصلاح الإنتاج الزراعى بينما يستهدف هذا القانون رفع سيطرة أصحاب الملكيات الكبيرة عن العمال الزراعيين ، وهو هدف سياسى يتناقض مع الإصلاح الانتاجى ، لأنه يؤدى إلى تفتيت الوحدات الزراعية فتتناقص غلتها الاقتصادية .

شرحت للبعثة خطتى الزراعيةللأراضى المملوكة للدولة ، وهى إنشاء شركات زراعية ذات مساحات كبيرة يكون نصيب الدولة فى رأس مالها بثمن الأرض التى تقدمها إلى كل شركة ، ونصيب المستثمرين على قدر رأس المال النقدى الذى يقدمونه عن طريق الاكتتاب العام . ثم طلبت من مصر اثنين وخمسين خبيرا فنيا سلمتهم مهام مناصبهم فى الوزارات التى أنشأناها بعد الثورة .

اختلفت مع البعثة المصرية على ميلاد اقتصاد يمنى اشتراكى بقطاعه العام الذى يعتمد على الاقتراض من الخارج ، متمسكا بتشجيع أصحاب الأموال اليمنيين الذين بنوا ثرواتهم خارج اليمن واستمالتهم إلى العودة ، وكان مئات الألوف من المهاجرين قد هاجروا من فساد النظام الإمامى ويحلمون بالعودة بخبراتهم وأموالهم إلى أحضان الجمهورية ، فلا يجوز أن نثير فى نفوسهم الرعب الاشتراكى وهم خارج اليمن يراقبون رياح الاشتراكية التى تذيع أناشيدها من مصر .

كانت البعثة المصرية حديث عهد بقرارات عبد الناصر الاشتراكية التى أعلنها فى صراعه مع حزب البعث ، بعد أن فاجأه قادة الحزب باستقالة جماعية يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٥٩ ، وكانوا يرفعون شعار الإشتراكية دون تطبيقه ، لأنهم لا يعرفون مضمونه ، وهذا ما سجله قطب البعث الدكتور سامى الجندى أحد رؤساء وزرائه فى كتابه (البعث صفحة ٦٧) فقال (جئنا نحن البعثيين .. إلى الحكم .. على وجوهنا ابتسامة النصر نبحث عن مكان الصدارة .. كل منا يشرح فكرة البعث على هواه ويتخذ مظاهر الفيلسوف .. وظل البعث بلا أيديولوجية .. مثلنا مثل الذى يسأل عن دينه فيطلب اليه أن يؤمن فقط) .

تحت المقصلة

موقفى من الماركسية وذيولها الاشتراكية ثابت من قبل قيام الثورة المصرية وهو موقف مسجل فى مجلد حلقة الدراسات الاجتماعية الذى طبعته جامعة الدول العربية عام ١٩٥٢ وكنت واثقا (لأسباب علمية) من حتمية سقوط الماركسية وذيولها الاشتراكية وسجلت ذلك فى كتابى (لهذا نرفض الماركسية طبعة القاهرة ١٩٧٤) وأكدت فى صفحة ١٨٨ (أن الماركسية سوف تسقط فى الاتحاد السوفيتى نفسه ومن يعش ربع قرن سوف يشهد صحة هذا الرأى) .

وفى محاضرة أمام لجنة الاستماع بمجلس الشعب المصرى يوم ١١ مارس ١٩٧٥ شرحت أسباب حتمية إلغاء القوانين الاشتراكية . وفى محاضرة أخرى على هيئة تدريس جامعة الأسكندرية يوم ٢٧ مايو ١٩٧٥ ناقشت مع أساتذة الجامعة التشريعات التى يلزم تغييرها حتى تستعيد مصر موقعها من التكامل الاقتصادى العربى (كتابى .. نكبة الشعارات على الأمة العربية ١٩٧٥) .

٢٣٣١٦٨



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ... ١٩٩٢

كان عبد الناصر يرفع شعار العدالة الاجتماعية ويشجع الشركات الخاصة . (خطابه أمام الوفود اللبنانية يوم ٥ مارس ١٩٦١) . ورغم ذلك كتب السيد على صبرى فى صحيفة الأهالى يوم ٢٨ يوليه ١٩٨٢ أن (اختيار عبد الناصر الاشتراكى كان محددا وسابقا لقيام الثورة .. لكنه لم يفصح عنه عند قيام الثورة لأن جزءا كبيرا من زملائه لم يكن ليشارك فيها أصلا .. ولأن الشعب نفسه لم يكن مؤهلا لقبول كلمة اشتراكية) .

ونسى على صبرى أن عبد الناصر أعلن أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ قائلا (لو طلبتم منى محاضرة يوم ٢٣ يوليه ١٩٥٢ لقلت لكم محاضرة فى التكتيك أو أى موضوع عسكرى ، إن ظروفنا قضت بأن يكون تطبيقنا الثورى سابقا للنظرية الثورية) .

بعد أن أعلن عبد الناصر اختياره الاشتراكى فى يوليه ١٩٦١ رفع الشعار الاشتراكى (الكفاية والعدل) وكنت فى اليمن اتفق معه فى مبدأ (العدل) واختلف معه فى أسلوب (الكفاية) لأن الكفاية لا تتحقق إلا بالإنتاج ، والمزيد من الانتاج . لذلك كنت أرفع شعار الإسلام (الانتاج والعدل) .

والانتاج يستلزم تشجيع جميع وسائله ، الخاصة والعامة ، الفردية والجماعية ، واستمالة أصحاب المبادرات الخاصة من اليمنيين ، المقيمين والمهاجرين ، مع العرب والأجانب ، وكل من يغرس شجرة أو ينقش حجرا فى اليمن .

كان خلافى مع البعثة المصرية على (إنتاجية الإنتاج) وليس على (عدالة العدل) وأشار إلى هذا الخلاف المؤرخ (دانا أدمز شميت) فى كتابه (اليمن .. الحرب المجهولة صفحة ٧٥ طبعة ١٩٦٨ Dana Adams Schmids Yemen the Unknown war فقال (بالرغم من صداقة الدكتور البيضانى للرئيس عبد الناصر فإنه رفض أن يطبق سياسة عبد الناصر الاقتصادية فى اليمن) .

كان ذلك الخلاف الاقتصادي غريبا على العلاقات اليمنية المصرية ، وكان من يعارض الاشتراكية يضع رأسه تحت المقصلة .

فوضعتها ..

البيض يمهد للعودة إلى صنعاء

مسيرة احتجاج في عدن وتلويح بالعصيان المدني

عدن: من لطفي شطارة

حمل الآلاف من ابناء عدن امس الى منزل علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني رسالة وجهوها الى مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ومجلس النواب تتضمن مطالبة برفع «المظالم» التي يتضررون منها منذ الاستقلال عام ١٩٦٧، ثم تفاقمت بعد قيام دولة الوحدة في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠. ولكن البيض لم يكن هناك ليتسلمها منهم، حسبما كان متوقعا، بسبب مشاركته في اول «اجتماع كامل» للمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، منذ اعتكاف نائب الرئيس في حضرموت ثم في عدن منذ حوالي ٣ أشهر.

وقد وزع المشاركون في المسيرة نسخاً من الرسالة، واصابتهم «خيبة امل» بسبب عدم تسليمها للبيض شخصيا، واعتبروا غيابه عن عدن «التهرب من مواجهة مشكلات البلاد التي يتحمل الحزب الاشتراكي مسؤولية ما آلت اليه من أوضاع متردية. وقال احد اعيان عدن لـ«الشرق الأوسط» ان «الرسالة ستوزع على مختلف المؤسسات التنفيذية والتشريعية اليمنية، لأن المواطنين - الذين كممت افواههم لمدة طويلة - لن يسكتوا بعد اليوم عن الغبن الذي يعيشونه، وهم يتوسلون لتنفيذ مطالبهم». وحذر من ان «الداعين الى المسيرة سينظمون شكلاً آخر للتعبير عن سخطهم»، وانه «قد يتم اعلان العصيان المدني في جميع مناطق محافظة عدن».

وتتضمن الرسالة العدنية ٧ مطالب «رئيسية» هي ادانة عدم تدخل الدولة لكبح ارتفاع الاسعار، مما يعتبر نهبا للناس وتهديدا لاستقرارهم المعيشي والاجتماعي وحرمانهم من حقهم الدستوري في حكم محلي ديمقراطي بدلاً من التشريعات المخالفة للدستور، وادانة التوزيع العشوائي للاراضي وازالة ملاعب الاطفال وأماكن التنزه، وتشكيل لجنة من القضاة والمحامين المشهود لهم بالنزاهة لوقف التصرفات الحكومية الباطلة، وتوفير الامن والامان بالقضاء على الارهاب والخوف، وتأكيد مصداقية الحكومة بشأن تنفيذ مشروع المنطقة الحرة، والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية ومرافق الاتصالات

التتمة .... ص ٤



المصدر : الشرق الأوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٢

والنقل دون مماطلة، واتخاذ الاجراءات القانونية لتنفيذ ذلك.

وتنشر صحيفة «الايام» - العدنية الاسبوعية - اليوم عددا خاصا عن المسيرة، تدين فيه غياب البيض، وتكشف فيه «فضائح الاسكان، وانتهاك حقوق المواطن الشرعية والدستورية»، تاييدا لأول تحرك شعبي من نوعه منذ استقلال جنوب اليمن في ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٦٧.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان مشاركة البيض في اجتماع المكتب السياسي للحزب الاشتراكي تعتبر تمهيدا لنهاية اعتكافه وعودته الى صنعاء، لكي يلعب دورا خلال الفترة المهمة المتبقية من المرحلة الانتقالية، والمشاركة في تهيئة الاجواء لانتخابات حرة ونزيهة، على اساس التنسيق بين التنظيمين الحاكمين (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي)، الذي تعمل من اجله اللجنة الرباعية المشكلة من قياديين فيهما.

وجدير بالذكر ان اجتماع المكتب السياسي للحزب الاشتراكي عقد بناء على طلب من البيض بصفته الامين العام للحزب، بينما تبذل في كواليس السياسة اليمنية جهود للخروج من الازمة السياسية الحالية بتشكيل جبهة وطنية عريضة تشارك فيها مختلف الاحزاب حسب حجمها ونصيبها من الاصوات في الانتخابات المقبلة، لتعزيز مشاركة كل القوى السياسية في اليمن.

ويرى المراقبون ان ما توصل اليه المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي بشأن مبدأ «عدم الغاء الآخر»، وتوسيع مشاركة احزاب المعارضة يعتبر مصدراً للتفاؤل بشأن المستقبل، بينما تراقب الاحزاب الاخرى ما يمكن ان تتمخض عنه الاتصالات الحالية، وتتخوف من المماطلة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرية

التاريخ : ٨ أكتوبر ٩٢

احتفـــالات عـــــدن تثـــير استيـــاء صنعـــاء!

□ صنعاء ـ يوسف الشريف:

أثار احتفال «عدن» الخاص بذكرى ثورة ١٤ أكتوبر في الأسبوع الماضي، موجة من الاستياء وعلامات الاستفهام كون «صنعاء» المكان الرسمي والسياسي والجماهيري المناسب لاحتفالات اليمن بالاعياد الوطنية، باعتبارها العاصمة المركزية لدولة الوحدة التي اسدلت الستار على مآس وموروثات عهود التجزئة ونهاية تشطير اليمن الى دولتين منذ ٢٢ مايو ١٩٩٠. وكان علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة في اليمن والامين العام للحزب الاشتراكي ـ قد تغيب عن احتفالات صنعاء بالعيد الثلاثين لثورة ٢٦ سبتمبر والقى خطابا جماهيريا في عدن بهذه المناسبة، الأمر الذي فسره المراقبون بعدم اللياقة الوطنية، خاصة بعد ان القى الفريق علي عبد الله صالح خطابه الرسمي الموجه الى الشعب باعتباره رئيس مجلس الرئاسة المخول بهذه المهمة وفقا للدستور.

وبينما ظلت الزينات وعقود اللمبات الكهربائية الملونة معلقة في الشوارع والميادين وعلى دور الحكومة ومؤسساتها ومضاءة كل ليلة منذ احتفالات صنعاء بذكرى ثورة سبتمبر، رغم تكلفتها الباهظة، الى حين موعد الاحتفال بثورة أكتوبر، تجسيدا لتلاحم الثورتين واهدافهما الاستراتيجية التي تحققت بانجاز وحدة الشعب والتراب والسلطة المركزية، إلا ان الحزب الاشتراكي شريك صنع الوحدة مع حزب المؤتمر الشعبي العام، آثر الاحتفال بثورة اكتوبر منفردا في عدن التي كانت عاصمة لحكمه على مدى ٢٢ عاما، والى حد توجيه الدعوة الى الصحفيين والشخصيات العامة العربية والاجنبية في تجاوز واضح لوزارة الإعلام ووزارة الخارجية في صنعاء.

والشاهد ان علي سالم البيض المعروف بنزاهته وطهارة يده وتاريخه النضالي ورصيده الوطني المقدر في انجاز الوحدة اليمنية، اتسمت مواقفه بالهروب لا المواجهة كلما اختلف وحزبه الاشتراكي مع الرئيس علي عبد الله صالح وحزبه المؤتمر الشعبي العام وحيث تكررت ظاهرة اعتكافه في مسقط رأسه «المكلا» بمحافظة حضرموت وعدن والتي طالت مؤخرا زهاء ثلاثة شهور، بينما الساحة السياسية تعج بالقضايا الملحة وبالمشكلات المتبعثرة خاصة ولم يتبق سوى بضعة اسابيع على اجراء الانتخابات النيابية للبرلمان الاول لدولة الوحدة، التي تحدد موعدها ٢١ نوفمبر المقبل وهو الأمر الذي عكس مخاوف مشروعة لدى رجل الشارع اليمني البسيط ازاء مصداقية تجسيد الممارسة الوحدوية على صعيد اعلى مراتب السلطة.

وكانت قد ترددت في صنعاء اخبار صحفية ومقولات سياسية حول الاسباب والمبررات وراء اعتكاف البيض مؤخرا.. بينما رفضه اندماج الحزب الاشتراكي في حزب المؤتمر، يرى البيض ان المطلوب مجرد الوصول الى صيغة سياسية وتنظيمية تتجاوز الانعكاسات السلبية للتنافس الانتخابي المتوقع بين الحزبين وقيل إن البيض مستاء لحالة التسيب والخلل الأمني عبر مسلسل الانفجارات والاغتيالات التي طالت قيادات ورموز الحزب الاشتراكي على نحو خاص. وقال البيض في تفسيره لأسباب اعتكافه، لقد تحاورنا وتناقشنا ووقعنا اتفاقيات كان مصيرها على الرف، ولم يعد ثمة طريق اخر سوى الاحتكام الى صناديق الانتخابات. مشيرا الى موقفه المعارض لاندماج الحزبين بقوله «كيف نحشو الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر في كيس واحد.. هذا كلام غير مقبول وغير مطروح لأنه سوف يعيدنا الى مزاج الحزب الواحد وعقليته. ان هذا الاسلوب يضر بالديمقراطية».

يحيى المتوكل رئيس دائرة السياسة الخارجية، في حزب المؤتمر قال لـ «العالم اليوم» ان فكرة دمج الحزبين طرحت لأول مرة من جانب الحزب الاشتراكي، وهي فكرة طموح وان كانت غير محتومة، ومازلنا نبحث عن افضل الصيغ التحالفية والتنسيقية التي تضمن اجراء الانتخابات النيابية في الاطار الديمقراطي والحضاري الذي يليق بدولة الوحدة، وترشيد الخطاب العام للصحافة الصادرة عن الحزبية بعيدا عن حملات الهجوم المتبادلة.

السؤال الان: هل ينهي نائب الرئيس اليمني اعتكافه ويقرر العودة الى صنعاء وممارسة مسئولياته بعد وضوح الرؤية وازالة أسباب خلافه مع الرئيس علي عبد الله صالح وحزب المؤتمر. وبعد ان تكشفت هوية المتهمين في مسلسل العنف والارهاب، والشروع في تنفيذ الخطة الأمنية.. ام تظل الساحة السياسية نهبا للشكوك والشائعات التي تروج لأساليب والممارسات غير الوحدوية عبد اصرار البيض على الاعتكاف في عدن؟

علينا ان ننتظر اجابات حاسمة على هذه التساؤلات قبيل نهاية المرحلة الانتقالية واجراء الانتخابات النيابية.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ - اكتوبر - ١٩٩٢

الأمل يساعد اليمنيين على بناء المستقبل

الانتخابات المقبلة محاولة لكسر «إرادة القصر» والقلق من الانتظار يؤرق أحزاب المعارضة

لندن: «الشرق الاوسط»

رغم ان القيادة اليمنية تمكنت بعد جهود مضنية - كما يبدو - من حسم الخلاف حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، حتى يتم انتخاب اعضاء مجلس النواب الجديد في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، ما زالت هناك بعض المخاوف تعتمل في صدور بعض المراقبين، تشير الى ان هذه الانتخابات لن تاتي بجديد، ولن تحدث النقلة التي ينتظرها الشعب اليمني، خاصة في ما يتعلق بتخليص البلاد من المصاعب الاقتصادية والادارية وحتى السياسية، التي تعاني منها منذ ما قبل وحدة شطري البلاد، بل ان الأمر وصل بالبعض الى حد التشكيك في اجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

ويرى البعض ان القيادة اليمنية تمكنت - حتى الآن - من احكام قبضتها على الانتخابات، وانها ستسيرها بما يتلاءم مع مصلحة الحزبين الحاكمين اولاً، وبما يجنبها مزيداً من الخلاف مع بقية الاحزاب والتنظيمات السياسية غير المشاركة في الحكم تحت مبررات عديدة، أهمها الحرص على المصلحة الوطنية العليا، والحفاظ على الوحدة والديمقراطية.

وتشير قائمة أسماء رئيس واعضاء اللجنة العليا للانتخابات (المكونة من ١٧ شخصاً بينهم ٦ يمثلون الحزبين الحاكمين) الى صدق التوقعات التي ترى ان الحزبين الحاكمين ليسا على استعداد بعد للتنازل عن سيطرتهما على مجلس النواب المقبل، والى ان نتائج الانتخابات المقبلة لن تخرج بأي حال من الأحوال عن «إرادة القصر»، مهما حاولت بقية الاحزاب ان تقنع الناخبين بأنها جديرة بالمشاركة الفعلية في السلطة، او بأنها تستطيع ان تدير البلاد بطريقة أخرى.

فلا يعني وجود ممثلين لعدد من الاحزاب، التي يمكن ان يقال انها تتمتع بشعبية الى حد ما وان لديها قواعد شعبية اضافة الى العضوين المستقلين (اللذين اختار كل منهما احد الحزبين الحاكمين) في اللجنة العليا للانتخابات، التزاماً بما تم طرحه في المرحلة التي سبقت اقرار قانون الانتخابات العامة. والحديث عن تشكيل اللجنة، وهي المرحلة التي تضمنت نشاطاً مكثفاً لسكرتارية الأحزاب والتنظيمات السياسية واللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، تركز أساساً حول المطالبة بأن تجري الانتخابات في ظروف تجعلها نزيهة وحرة، وتجعل فرصة جميع الاحزاب متساوية، وتوفر الاستقلال البعيد عن تدخل الحكومة الحالية وقيادة الحزبين الحاكمين.

ويشير عدد من المراقبين الى ان الحكومة الحالية - التي يمثلها في اللجنة العليا للانتخابات ثلاثة وزراء - لن تلتزم فقط بتوفير الاعتمادات المالية المطلوبة - وهي مبالغ ستكون كبيرة دون شك - وانما ستسعى الى ممارسة بعض الضغوط والتأثير على مراحل الانتخابات منذ بدايتها وحتى اعلان النتائج، وان القانون (قانون الانتخابات) وحده لن يكون وحده الحكم، وانما ستتعين الاستجابة لبعض المتغيرات



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

التي تقتضيها الظروف.

وقد عبر الكثير من الاحزاب والتنظيمات السياسية ـ التي تعرف مسبقاً نوايا القيادة اليمنية، والتي تريد لهذه الانتخابات ان تحقق نقلة نوعية في حياة اليمنيين تمكنهم على الأقل من اختيار ممثليهم في البرلمان بمزيد من الحرية ـ عن قلقها من حدوث ذلك، في ضوء التجربة التي اكتسبوها من انتخابات عام ١٩٨٨ لاختيار اعضاء مجلس الشورى السابق في الشطر الشمالي من اليمن، وكذلك في البرلمان الموحد (مجلس النواب منذ مايو (أيار) عام ١٩٩٢) ذلك ان التجارب السابقة اثبتت بما لا يدع مجالاً للشك ـ ان البرلمانات السابقة بما فيها البرلمان الموحد كانت عبارة عن أدوات تحت تصرف «القصر»، وبانتظار تعليماته وارشاداته وتوجيهاته «الحكيمة»، حتى ان حاولت بعض الاحيان الا تلتزم بتعليمات الحكومة أو ان تضعها في قفص الاتهام، إلا انها لم تخرج أبداً عن إرادة القيادة.

وكان كثير من اليمنيين يرون هذا الوضع مقبولاً في ظروف ما قبل الوحدة، عندما كان الحديث عن التعددية السياسية وحرية التعبير والراي والأخر يعتبر من المحرمات. أما بعد الوحدة، وقد رفعت القيادة شعار الديمقراطية، وسمحت للجميع بأن يقولوا ما يشاءون، وان يخالفوا الحكومة في الراي، ويطالبوا بالاصلاح وتصحيح الاخطاء، فإنه لم يعد من المقبول ان يظل البرلمان ـ وهو السلطة التشريعية المستقلة ـ أداة من أدوات القصر يحركها كيفما شاء.

ولا يخفي كثير من اليمنيين ـ في الداخل والخارج ـ قلقهم من احتمال ان يطول انتظارهم حتى تصل البلاد الى الحد الأدنى من تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وتمكين الصحافة من أداء دورها كسلطة رابعة، وتوفير الأجواء التي تسمح بالانتقال السلمي للسلطة او تداولها بدون تضحيات جسيمة، خاصة ان مجريات الأحداث منذ تحقيق وحدة شطري اليمن اثبتت ـ على الاقل خلال ما مضى من الفترة الانتقالية ـ انه ما زال هناك الكثير حتى تكتسب التجربة اليمنية النضج المطلوب، بالقدر الذي يجعلها قابلة للتطور، وتحقيق التحولات التي ينتظرها الناس هناك بسلام وبدون ضجيج يذكر.

ويرى المراقبون ان هذا القلق لا يعني ان الانتخابات المقبلة (أو البرلمان المنتخب الذي ستختفي فيه قائمة المعينين بقرار رئاسي) لن تحمل بارقة امل جديدة يتعشم اليمنيون من خلالها ان يدخلوا مرحلة جديدة في تاريخهم المعاصر، وان كان يعني ان الاحزاب والتنظيمات السياسية التي ستخوض الانتخابات سيكون امامها مهمة صعبة (هذه المرة)، تهيئ الطريق لخبرة أوسع في المستقبل، سواء في ما يتعلق ببرامجها الانتخابية، أو الوعود التي تقدمها للناخبين، او في ما يخص التنسيق بينها لتتمكن من الحصول على الأغلبية المطلوبة لإسقاط الحكومة التي شكلها (حزب أو اكثر)، وهي مهمة مستقبلية تحتاج لان يستمر الأمل في نفوس اليمنيين لسنوات عديدة مقبلة.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩-٩-١٩٩٢

توقع تحالفات جديدة بين المعارضة في اليمن

«الشعبي» و«الاشتراكي» يتجهان لتشكيل حكومة ائتلافية بعد الانتخابات

عدن: من لطفي شطارة

ابلغ مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الشرق الاوسط» ان المكتب السياسي للحزب الذي واصل امس اجتماعاته في عدن لليوم الثاني على التوالي برئاسة علي سالم البيض الامين العام للحزب الذي دعا المكتب السياسي للانعقاد في عدن حيث لا يزال معتكفاً فيها، ينافس بصورة جدية كل القضايا المصيرية المطروحة على الساحة اليمنية.

وقال المصدر إن المكتب السياسي بحث الموضوعات التي اثيرت في اجتماعات اللجنة الرباعية المشكلة من المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي (الحزبين الحاكمين)، واكد على ضرورة استمرار التفاوض مع القوى الوطنية الاخرى والاحزاب السياسية من اجل وضع الترتيبات للانتخابات النيابية العامة. وذكر المصدر ان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اقر ضرورة ايجاد حالة امنية يلمسها المواطن وتهيئة اجواء نقية للانتخابات، بالاضافة إلى مواصلة الحوارات مع ممثلي المؤتمر الشعبي العام في اللجنة الرباعية المشكلة من الحزبين الحاكمين للتنسيق في صيغة المشاركة بينهما في الحكم بحيث تشمل صورة تحالف او تنسيق في ما بينهما.

وقالت مصادر اخرى لـ «الشرق الاوسط» في عدن ان هناك اتفاقاً شبه كامل بين المكتب السياسي للحزب الاشتراكي واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي حول خوض الانتخابات المقبلة بقوائم موحدة، وان هذه الخطوة ستفتح ابواب التحالفات بين احزاب المعارضة الأخرى والمتشابهة في الروئ والاهداف لمواجهة تحالف الحزبين الحاكمين.

ويتوقع المراقبون مع بداية العد التنازلي لنهاية الفترة الانتقالية وفي انتظار انتهاء اللجنة العليا للانتخابات من مهامها ان يصدر مجلس الرئاسة قرارات جمهورية تختصر مدة الطعن ومدة التسجيل والاستفادة من المخارج الموجودة في نصوص الدستور لتمديد الفترة الانتقالية مدة شهر اضافي لتنهي فيه اللجنة العليا للانتخابات مهامها واجراءات القيد والتسجيل.

كما انه من المتوقع ان يعلن مجلس الرئاسة خلال الايام القليلة المقبلة موعد اجراء الانتخابات والتي حددها القانون بستين يوماً من موعد اجرائها.

وتشير التكهنات الى ان اجتماعات المكتب السياسي للحزب الاشتراكي والجارية في عدن ربما تفضي الى الموافقة على الرغبة التي يتداولها قطبا السلطة في اليمن لتشكيل حكومة ائتلافية بعد الانتخابات وتحديد مشاركة كل حزب في تلك الحكومة بحصيلة الاصوات التي سيحصل عليها في الانتخابات المقبلة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة السعودية

التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٢

التفاعلات السياسية والأمنية تكشف عن عمق الأزمة

أحزاب اليمن والبحث عن الوفاق الضائع

مازالت قضية الوفاق الوطني في اليمن تفرض نفسها على الجميع سلطة وأحزابا ومنظمات وشخصيات اجتماعية.

٥٣٥٧٦



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ اكتوبر ١٩٩٢

على الرغم من الشد والجذب الذي يبدو على السطح بين بعض الاحزاب الفاعلة، فان المسألة تبدو مختلفة بعض الشيء خلف الكواليس، التي تشهد حوارات جانبية، واتفاقات تنسيق وخلافه. بين الكواليس حوار بين قيادات من الحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح، ضم كلا من جار الله عمر والشيخ عبد المجيد الزنداني الداعية الاسلامي واحد قيادات الاصلاح. وهناك ايضا حوارات اخرى بين الحزب الاشتراكي وشريكه المؤتمر الشعبي في محاولة للخروج من الازمة الى جانب حوارات بين المؤتمر الشعبي ومجموعة الاحزاب التي فرضت نفسها باستقلالية واقتدار عبر انعقاد «المؤتمر الوطني» بين ١٢ و١٦ سبتمبر (ايلول) الماضي، وعلى رأسها حزب رابطة ابناء اليمن وحركة التوحيد والعمل الاسلامي والتجمع الوحدوي واتحاد القوى الشعبية.

وفي اطار البحث عن الوفاق الوطني، هناك اسئلة وقضايا كبرى تفرض نفسها، وفي مقدمتها الانتخابات العامة المفترض انها خاتمة المرحلة الانتقالية. ومعروف ان اللجنة العليا للانتخابات لم تنته بعد من كل الاجراءات التنظيمية الخاصة بالانتخابات، وكل ما توصلت اليه بعد اكثر من شهر على اعلان تكوينها هو تقسيم اليمن الى ٣٠١ دائرة انتخابية، واعتماد الاحصاءات السكانية وحسب. ويبقى امام اللجنة مهام اخرى وهي وضع جداول زمنية لمواعيد التسجيل للانتخابات، وفتح باب الترشيح، وتحديد موعد اجراء الانتخابات وكذلك وضع الوثائق الخاصة المنظمة للحملات الاعلانية وتنظيم عملية الانتخاب ذاتها وغير ذلك من الجوانب التي تتطلب حيزا زمنيا غير متوافر بحكم الواقع.

ويفرض بطء انجاز اللجنة العليا للانتخابات عدة تساؤلات منها، كيف يمكن التعامل مع قضية الانتخابات ذاتها ولم يبق سوى أقل من شهر ونصف على نهاية الفترة الانتقالية، وهل تقدم الحوارات الجانبية بين الاحزاب السياسية وبعضها اجابة أو مخرجا عن هذا التساؤل، وهل هناك صلة بين فكرة عقد مؤتمر للوفاق الوطني يجمع بين كل الاحزاب والمنظمات وبين الخروج من المأزق السياسي والأمني والانتخابي الراهن؟

هذه الاسئلة وغيرها لا تجد في واقع الحال اجابات، وثمة قدر كبير من الضبابية يخيم على تحركات الاحزاب والسلطة. هذه الضبابية لا تمنع البعض من ابداء قدر من التفاؤل والحذر معا، ومما يحرص عليه الجميع هنا في صنعاء استمرار التجربة التعددية والتأكيد على قبول نتائج الانتخابات القادمة شريطة ان تتم بنزاهة وحرية ودون تلاعب او تدخل من قبل السلطة على وجه التحديد، ولكن هذه القواسم المشتركة والمعلنة لا تعني غياب الاختلافات الجوهرية، والتي تدور حول الوسائل والآليات التي تتيح استمرار التجربة وتطويرها.

في ظل هذا الجو العام المعقد والمتشعب يدور الحديث عن «وفاق وطني»، يعتبر في نظر الجميع بمثابة المخرج من الحلقة المفرغة التي تعيش داخلها اليمن، والا سيكون البديل

٣٦٥٧٧



المصدر : ....المجلة........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ......٢٠ اكتوبر ١٩٩٢......

الانفجار الشامل، الذي لن يستطيع احد في المستقبل التحكم في نتائجه من تفتيت وتجزئة جغرافية ومذهبية وطائفية وعرقية أيضا، وبالرغم من عمومية تعبير «الوفاق الوطني»، فان الاعتقاد السائد انه الحد الادنى من الاتفاق على ثوابت مشتركة تحكم الحركة السياسية في المستقبل، ويتوازى مع مسألة الوفاق الوطني شعور عام بأن الديموقراطية اليمنية - بكل مافيها من قصور وعلات - مستهدفة من «جهة ما» لا تخلو منها اصابع داخلية.

■ المؤتمر الوطني

لا تتضح أبعاد الدعوة الى الوفاق الوطني دون المرور على نتائج المؤتمر الوطني الذي عقد بالفعل في ١٢ و١٦ سبتمبر (ايلول) الماضي، ومعروف ان الدعوة الى عقد مؤتمر وطني استقطبت اهتمام الاحزاب منذ مطلع العام الحالي، وانها تعرضت الى مناورات سياسية عديدة من قبل «المؤتمر الشعبي العام» الحاكم، والذي استطاع ان يستقطب عدة احزاب معه من بينها التجمع اليمني للاصلاح والحزب الجمهوري وعدد من التنظيمات الناصرية والبعثية الصغيرة، ومن ثم لم يشاركوا في الجهد السياسي الذي انتهى بعقد «المؤتمر الوطني»، وطرح هؤلاء من جانبهم عقد مؤتمر بديل تحت مسمى «مؤتمر الاحزاب والتنظيمات السياسية»، في حين قام الحزب الاشتراكي بالانسحاب من المؤتمرين معا، مشيرا الى انه يراعي موقف شريكه غير المشارك في المؤتمر الوطني، ولانه لا يود ان يكون محسوبا على مجموعة دون اخرى، وانه يفضل المشاركة في عمل سياسي يضم الجميع، فيما اعتبره البعض مناورة ذكية من الحزب الاشتراكي، ولكنها تستحق الاحترام على حد قول قياديين في اتحاد القوى الشعبية ورابطة ابناء اليمن لان انسحاب الحزب الاشتراكي ادى الى خلق توازن عام في الحياة السياسية اليمنية.

هذا الانقسام حول عقد المؤتمر الوطني ادى الى عملية فرز سياسي نسبي كما يقول محمد رواح سعيد ممثل اتحاد القوى الشعبية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، ويشاركه في هذا الرأي قياديون من رابطة ابناء اليمن وعلى رأسهم عبد الرحمن الجفري رئيس الحزب وأمينه العام محسن ابو بكر واحمد حمزة مساعد رئيس الحزب.

- الا ان هذا الفرز النسبي في الخريطة السياسية اليمنية لا يعني ان الذين شاركوا في المؤتمر الوطني قد باتوا يشكلون تحالفا سياسيا، او انهم سيدخلون الانتخابات اذا ما حصلت في المستقبل وفق قوائم واحدة، وهو فرز نسبي لانه أتاح الكشف عن هوية بعض الاحزاب ومدى ارتباطها بالسلطة، وخاصة ارتباطها بالمؤتمر الشعبي العام، فضلا عن انه كشف هوية احزاب اخرى، وكيف انها تلعب دور المعارضة الحقيقية والاعتماد على ذاتها وقدراتها الخاصة. ويرى المشاركون في المؤتمر انه وما تمخض عنه من وثائق اساسية عبر عن مدى اهتمام هذه الاحزاب بالاوضاع العامة في اليمن، وحدد القواسم المشتركة التي تجمع بين هذه الاحزاب



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ اكتوبر ١٩٩٢

سواء لجهة تحليلها للوضع العام في البلاد او للآليات والوسائل التي تؤدي الى الخروج من هذا المأزق، اضافة الى جملة مبادىء وثوابت عامة تعد صمام امان للتجربة اليمنية وتمنع انزلاقها الى هاوية الاقتتال الاهلي مثلما هو الحال في الصومال مثلا، او الحالة اللبنانية من قبل.

مأزق الاطراف الأخرى

نجاح المؤتمر الوطني بمن حضر فيه ووقع على وثائقه الرئيسية يقابله تعثر ملحوظ على جبهة مؤتمر الاحزاب والمنظمات، والذي أعلن عن موعد انعقاده في ٣٠ سبتمبر (ايلول) الماضي، ثم عاد وأجل الموعد الى يوم العاشر من اكتوبر (تشرين الاول)، ويبدو من الاستعدادات الجارية، واعتذارات الاحزاب، فضلا عن موقف الحزب الاشتراكي الرافض للمشاركة في هذا المؤتمر، ان احتمالات انعقاده غير واردة، اللهم إلا اذا اقتصر على عدد محدود من الاحزاب لا يزيد على عشرة احزاب، ما سيفقده أية قيمة سياسية او حتى رمزية.

ومما يتداول في الساحة اليمنية ان هناك اتجاها يقوم في جوهره على عمل مشترك بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام الحاكمين لدعوة كل الاحزاب والمنظمات دون استثناء لعقد مؤتمر عام يكون خطوة لتحقيق حد أدنى من الوفاق العام، وتدل آخر المعلومات ان اتفاقا بهذا المعنى توصلت اليه لجنة مشكلة من الحزبين الحاكمين، تناولت بالبحث المشاكل الخاصة في علاقاتهما. وتضيف مصادر حزبية من رابطة ابناء اليمن واتحاد القوى الشعبية والحزب الوحدوي الشعبي الناصري انها تلقت اتصالات رسمية من قبل الحزبين الحاكمين لغرض عقد مؤتمر عام يشارك فيه الجميع، وان هذه الدعوة هي محل ترحيب لانها تقود الى تغليب المصلحة الوطنية العامة على المصالح الحزبية الضيقة. وتشير صحيفة «الوحدوي» التي يصدرها الحزب الوحدوي الناصري ان من بين المقترحات المطروحة العودة مرة اخرى الى فكرة المائدة المستديرة، على اساس اقرار ميثاق عمل توقع عليه كل الاطراف دون استثناء، وفي هذا الاطار يعد تأجيل مؤتمر الاحزاب والمنظمات والذي يرأس لجنته التحضيرية

٠٤٠١٧٩



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ اكتوبر ١٩٩٢

محمد علي ابو لحوم مؤشرا هاما على قابلية مسعى الحزبين الحاكمين للنجاح، وخاصة في ضوء الترحيب الذي تعبر عنه قيادات حزبية عدة.

■ الاسلاميون على الخط

لا تقتصر الدعوة الى الوفاق الوطني على الاحزاب السياسية وحسب، فالاسلاميون بدورهم دخلوا الى الساحة ولكن بمنظور مختلف تماما عن منظور الاحزاب والمنظمات، واخر مسعى للعلماء والدعاة والقادة الاسلاميين البارزين في اليمن امثال الداعية الشيخ عبد المجيد الزنداني. والمهندس الشاب الذي يمثل نجما صاعدا في مجال الدعوة الدينية والسياسية عبد الله صعتر وغيرهم، يقضي بالدعوة الى مؤتمر عام يحضره أفراد الشعب الى جانب العلماء دون غيرهم، على ان يكون هذا المؤتمر بعنوان «الوحدة والسلام»، وان يكون شعاره «القرآن والسنة فوق الدستور والقانون»، على حسب قول الشيخ عبد المجيد الزنداني في الندوة التي عقدت ٦ اكتوبر (تشرين الاول) بمسجد الجامعة الجديدة تحت عنوان نداء لتوحيد الكلمة.

وبالرغم من الظاهر الديني البحت، فأن هذه الدعوة ليست بعيدة عن خدمة اهداف سياسية لحزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يعد الشيخ الزنداني احد ابرز رموزه القيادية، ومن الممكن القول ان هذه الدعوة جزء من عملية تأييد انتخابية مبكرة للتجمع اليمني للاصلاح، وفي نظر البعض هي دعوة مشروعة سياسيا، وليست بالضرورة مضادة مع جهود الوفاق الوطني التي تقوم بها الاحزاب السياسية.

واجمالا فان هذه التفاعلات السياسية تكشف عن شيء واحد، وهو عمق الازمة السياسية والامنية والاقتصادية، وتلك المتعلقة بالهوية وبالرغم من التفاؤل الحذر الذي يبديه البعض من المراقبين والسياسيين فمن الصعب التكهن بما ستكون عليه الامور في الايام القادمة ■

صنعاء ـ حسن ابو طالب



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

الأمل يساعد اليمنيين على بناء المستقبل

الانتخابات المقبلة محاولة لكسر «إرادة القصر» والقلق من الانتظار يؤرق أحزاب المعارضة

لندن: «الشرق الأوسط»

رغم ان القيادة اليمنية تمكنت بعد جهود مضنية ـ كما يبدو ـ من حسم الخلاف حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، حتى يتم انتخاب اعضاء مجلس النواب الجديد في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، ما زالت هناك بعض المخاوف تعتمل في صدور بعض المراقبين. تشير الى ان هذه الانتخابات لن تأتي بجديد، ولن تحدث النقلة التي ينتظرها الشعب اليمني، خاصة في ما يتعلق بتخليص البلاد من المصاعب الاقتصادية والادارية وحتى السياسية، التي تعاني منها منذ ما قبل وحدة شطري البلاد، بل ان الامر وصل بالبعض الى حد التشكيك في اجراء الانتخابات في موعدها المحدد

ويرى البعض ان القيادة اليمنية تمكنت ـ حتى الآن ـ من احكام قبضتها على الانتخابات، وأنها ستسيرها بما يتلاءم مع مصلحة الحزبين الحاكمين أولاً، وبما يجنبها مزيداً من الخلاف مع بقية الاحزاب والتنظيمات السياسية غير المشاركة في الحكم تحت مبررات عديدة، أهمها الحرص على المصلحة الوطنية العليا، والحفاظ على الوحدة والديمقراطية.

وتشير قائمة أسماء رئيس واعضاء اللجنة العليا للانتخابات (المكونة من ١٧ شخصاً بينهم ٦ يمثلون الحزبين الحاكمين) الى صدق التوقعات التي ترى ان الحزبين الحاكمين ليسا على استعداد بعد للتنازل عن سيطرتهما على مجلس النواب المقبل، والى ان نتائج الانتخابات المقبلة لن تخرج بأي حال من الأحوال عن «إرادة القصر»، مهما حاولت بقية الاحزاب ان تقنع الناخبين بانها جديرة بالمشاركة الفعلية في السلطة، أو بأنها تستطيع ان تدير البلاد بطريقة أخرى.

فلا يعني وجود ممثلين لعدد من الاحزاب، التي يمكن ان يقال انها تتمتع بشعبية الى حد ما وان لديها قواعد شعبية اضافة الى العضوين المستقلين (اللذين اختار كل منهما أحد الحزبين الحاكمين) في اللجنة العليا للانتخابات، التزاماً بما تم طرحه في المرحلة التي سبقت اقرار قانون الانتخابات العامة. والحديث عن تشكيل اللجنة، وهي المرحلة التي تضمنت نشاطاً مكثفاً لسكرتارية الأحزاب والتنظيمات السياسية واللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، تركز أساساً حول المطالبة بأن تجري الانتخابات في ظروف تجعلها نزيهة وحرة، وتجعل فرصة جميع الاحزاب متساوية، وتوفر الاستقلال البعيد عن تدخل الحكومة الحالية وقيادة الحزبين الحاكمين.

ويشير عدد من المراقبين الى ان الحكومة الحالية ـ التي يمثلها في اللجنة العليا للانتخابات ثلاثة وزراء ـ لن تلتزم فقط بتوفير الاعتمادات المالية المطلوبة ـ وهي مبالغ ستكون كبيرة دون شك ـ وانما ستسعى الى ممارسة بعض الضغوط والتأثير على مراحل الانتخابات منذ بدايتها وحتى اعلان النتائج، وان القانون (قانون الانتخابات) وحده لن يكون وحده الحكم، وانما ستتعين الاستجابة لبعض المتغيرات التي تقتضيها الظروف.

وقد عبر الكثير من الاحزاب والتنظيمات السياسية ـ التي تعرف مسبقاً نوايا القيادة اليمنية، والتي تريد لهذه الانتخابات ان تحقق نقلة نوعية في حياة اليمنيين تمكنهم على الأقل من اختيار ممثليهم في البرلمان بمزيد من الحرية ـ عن قلقها من حدوث ذلك، في ضوء التجربة التي اكتسبوها من انتخابات عام ١٩٨٨ لاختيار اعضاء مجلس الشورى السابق في الشطر الشمالي من اليمن، وكذلك في البرلمان الموحد (مجلس النواب منذ مايو (أيار) عام ١٩٩٢) ذلك ان التجارب السابقة اثبتت بما لا يدع مجالاً للشك ـ ان البرلمانات السابقة بما فيها البرلمان الموحد كانت عبارة عن أدوات تحت تصرف «القصر»، وبانتظار تعليماته وارشاداته وتوجيهاته «الحكيمة»، حتى ان حاولت بعض الاحيان ألا تلتزم بتعليمات الحكومة أو ان تضعها في قفص الاتهام، إلا انها لم تخرج أبداً عن إرادة القيادة.

وكان كثير من اليمنيين يرون هذا الوضع مقبولاً في ظروف ما قبل الوحدة، عندما كان الحديث عن التعددية السياسية وحرية التعبير والرأي والآخر يعتبر من المحرمات. أما بعد الوحدة، وقد رفعت القيادة شعار الديمقراطية، وسمحت للجميع بأن يقولوا ما يشاءون، وان يخالفوا الحكومة في الرأي، ويطالبوا بالاصلاح وتصحيح الاخطاء، فإنه لم يعد من المقبول ان يظل البرلمان ـ وهو السلطة التشريعية المستقلة ـ أداة من أدوات القصر يحركها كيفما شاء.

ولا يخفي كثير من اليمنيين ـ في الداخل والخارج ـ قلقهم من احتمال أن يطول انتظارهم حتى تصل البلاد الى الحد الأدنى من تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وتمكين الصحافة من أداء دورها كسلطة رابعة، وتوفير الاجواء التي تسمح بالانتقال السلمي للسلطة أو تداولها بدون تضحيات جسيمة، خاصة ان مجريات الأحداث منذ تحقيق وحدة شطري اليمن اثبتت ـ على الأقل خلال ما مضى من الفترة الانتقالية ـ انه ما زال هناك الكثير حتى تكتسب التجربة اليمنية النضج المطلوب، بالقدر الذي يجعلها قابلة للتطور، وتحقيق التحولات التي ينتظرها الناس هناك بسلام وبدون ضجيج يذكر.

ويرى المراقبون ان هذا القلق لا يعني ان الانتخابات المقبلة (أو البرلمان المنتخب الذي ستختفي فيه قائمة المعينين بقرار رئاسي) لن تحمل بارقة أمل جديدة يتجشم اليمنيون من خلالها ان يدخلوا مرحلة جديدة في تاريخهم المعاصر، وان كان يعني ان الاحزاب والتنظيمات السياسية التي ستخوض الانتخابات سيكون أمامها مهمة صعبة (هذه المرة)، تهيئ الطريق لخبرة أوسع في المستقبل، سواء في ما يتعلق ببرامجها الانتخابية، أو الوعود التي تقدمها للناخبين، أو في ما يخص التنسيق بينها لتتمكن من الحصول على الأغلبية المطلوبة لاسقاط الحكومة التي شكلها (حزبيا أو اكثر)، وهي مهمة مستقبلية تحتاج لان يستمر الأمل في نفوس اليمنيين لسنوات عديدة مقبلة.

٠٣٣٠١٨١



المصدر : صوت الكويت الكويتية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

الديمقراطية في اليمن فخ للحاكم.. وشراك للمحكوم

بقلم: عوض العرشاني *

الصراع على السلطة بين شركاء القسمة في اليمن بلغ اشده.. حتى اختلط الحابل بالنابل، وضاعت الحقيقة وسط اكوام من الكلمات والشعارات الزائفة، التي تفتقد الى المصداقية وغياب القدوة تكاثرت الاحزاب وتعاظم كم الصحافة فكانت ظاهرة صوتية تخدم الحاكم وتبرر تجاوزاته.. وفي بلاد كثيرة من عالمنا الثالث.. وجدوا حلا لازمة السلطة اما بتطبيق الدستور لمواجهة فساد الحاكم، عندما يكون الدستور من صنع الشعب لا من صنع الحاكم.. فقيدوا سلطات الحاكم والزموه بالدستور.. فيتوارى الحاكم بقانون الامة ويحاكم على جرائمه ان كان مذنبا، بموجب نصوص القانون ولعل ما يحدث في البرازيل وهي من افقر بلدان العالم الثالث مثال على ذلك فقد حكمت المحكمة العليا بالبرازيل على رئيسها الفاسد بالعزل واذنت للكونغرس «مجلس النواب» بضرورة تنحيه.. وفي بلدان اخرى لجأت قواتها العسكرية.. الى الانقلاب العسكري.. كما يحدث هنا وهناك من دول العالم الثالث بلا استثناء. ولكن الحل العسكري مهما كان شأنه فهو حل ميؤوس لأنه يؤدي بالضرورة والتلازم الى قيام ديكتاتور جديد وهكذا دواليك كل ديكتاتور يقضي على الاخر، والشعب يدفع الثمن. وفي بلاد كاليمن سيكون الحل العسكري باهظ الثمن والتكاليف ولا حل لأزمة السلطة في اليمن غير الحل الديمقراطي والشورى. والديمقراطية الحقة هي نوع من الحوار، والحوار لا يتحقق مع الجهل والنزعات السادية، واستخدام وسائل العنف ـ كما يرى المفكرون. ولكن كيف يتأتى هذا الحل في ظل نظام يسعى قادته الى الهيمنة وتركيز السلطة واستخدام العنف؟ كيف؟ هذا هو السؤال الكبير المطروح الآن على اهل الحل والعقد في بلادنا انه سؤال وجيه يبحث عن اجابة. ان قراءة التاريخ او اعادة قراءته فيها كثير من العبر والدروس المستخلصة.. فضلا عن كونها متعة للفكر وللوجدان. والتاريخ المعاصر حافل بالعبر والدروس للحاكم والمحكوم معا.. والحاكم الذي يتجاهل التاريخ او يقفز على حقائقه يقع في أسوأ مثالبة وعثراته ومن لا يقرأ التاريخ لا ينبغي أن يدخل ابواب السياسة ولكن ينبغي على الحاكم بالذات الا يقرأ التاريخ قراءة خاطئة فيتعثر في الطريق وينحو الى الديكتاتورية. ولكن كيف تتحقق الديمقراطية في نظام يتجه به الحاكم نحو العنف والارهاب؟ فالعنف والارهاب نقيضان لمفهوم الامن ودلالة على سيادة الفوضى. ان تحقيق مفهوم الامن هي من مسؤولية الحاكم ولكن حين تغيب مسؤولية الحاكم هنا تتحول المسؤولية الى مسؤولية الامة وكل امة من الامم تملك من وسائل القوة اذا ما تلاحمت صفوفها وتوحدت كلمتها على الحق في مواجهة الباطل. فاذا عجز الحل الديمقراطي بالحوار السلمي فهناك وسائل متعددة للتغيير ولعل من اهمها في مرحلة مبكرة هو اعادة صياغة الدستور وتحديد صلاحيات الحاكم وعدم السماح للمنافقين وفاقدي الضمير، ان يتسللوا الى مراكز الصدارة لكي يعملوا على توسيع تلك الصلاحيات واطلاقها. فالدستور هو ضمير الامة اذا ما عدلت احكامه الاساسية وحددت فيه وسائل وطرق انتخاب الحكام وترشيحهم ان تعدل المواد التي تنص على اختيار الرئيس من قبل مجلس النواب لانه من السهل على الحاكم ان يشتري نواب الشعب

٨٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

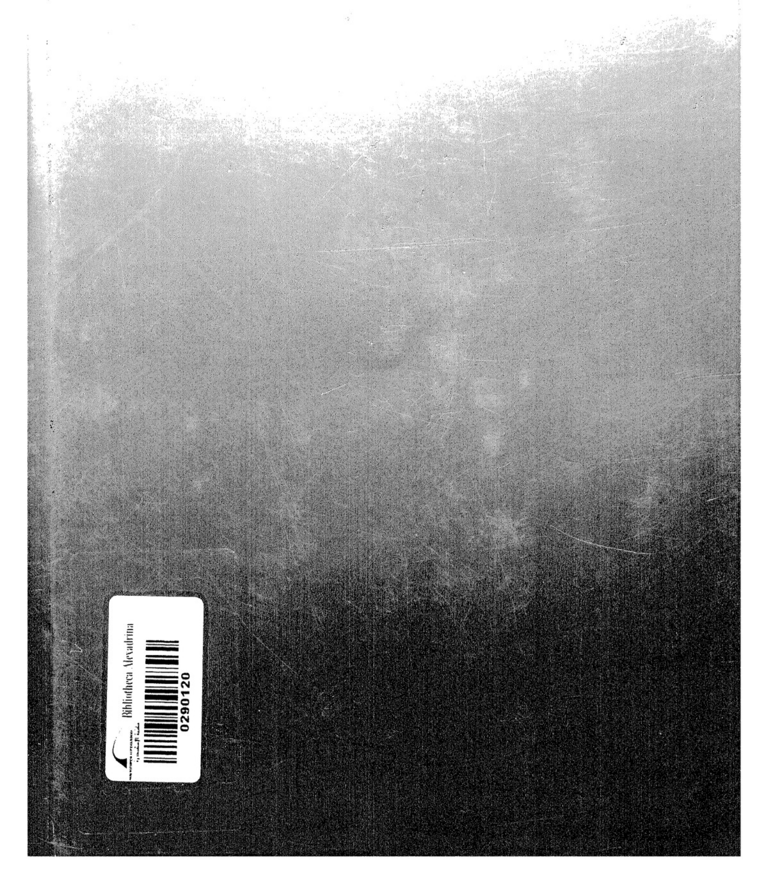
المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٢

بأموال الشعب وبنفوذه وتوسيع صلاحياته، وحتى وان جاءوا الى المجلس من احزاب متعددة، وهذا لن يحدث ولن يحدث هذا واحدة. والثانية ان الامة تستطيع «بعصيان مدني شامل» يشل كل مرافق الدولة وحركتها ان تسقط الديكتاتور وبطانته الفاسدة اي ديكتاتور كان واذا لم ينجح هذا الاسلوب فهناك اسلوب «الثورة الشعبية» المنظمة. ومع ذلك فالديكتاتور، أي ديكتاتور في اي نظام لا يأتي من فراغ، ولكن الامة التي تتساهل في حقوقها او تموت ضمائر بعض قادتها وصفوتها فضلا عن عوامل المغامرة وعقد الطفولة المبكرة عنده، واهل النفاق، وغرور السلطة ومركبات النقص هي التي تصنع الديكتاتور. ان الهيمنة والتسلط اصبح اليوم علامة واضحة لسمة الحكم في بلادنا ومن اجل ذلك تمادى الحاكم بأمره من غروره فعبث بأموال الامة واشترى الضمائر والذمم وخلق الانقسام والانشقاق في صفوف اليمنيين. ولكي يستمر على انقاض هذه الفوضى حاكم بأمره حتى آخر دقيقة من عمره من اجل هذا صنعت الاحزاب الديكورية في اموال الامة، ونحى الديكتاتور الى «ابتلاع» الكل شركاء السلطة، وشركاء الوطن واصبحت الوعود والكلمات المعسولة والخادعة، خالية تماما من التجسيد والمصداقية، من اجل ذلك كله ينبغي ان يكون للوطن وللامة وقفة للشموخ وموقف للتحدي. وينبغي ان يكون موقفا لله وللوطن. فالتاريخ لا يرحم.. ولا يستثني.

• كاتب وسياسي يمني

٠٥٥٤٨٢


Bibliotheca Alexandrina
0290120